جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الانبار
كلية القانون والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

العقوبات الاقتصادية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد عام 2016

رسالة مقدمة إلى
مجلس كلية القانون والعلوم السياسية – جامعة الانبار
وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم السياسية / الدراسات الدولية

من طالب الماجستير
محمد جمعة حميد هويدي الجوعاني

إشراف
الأستاذ المساعد الدكتور
مهند حميد مهيدي

1445هـ **2024 م**

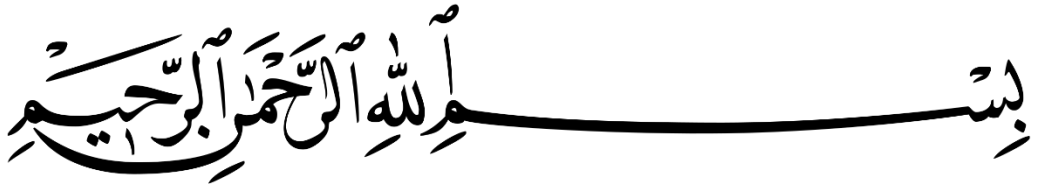

﴿ ذلِكَ وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِ ثُمَّ بُغِيَ عَلَيْهِ لَيَنصُرَنَّهُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ لَعَفُوٌّ غَفُورٌ ﴾

صدق الله العظيم

سورة الحج، الآية: 60

إقرار المشرف

أشهدُ أَنَّ إعداد هذه الرسالة الموسومة بـ(**العقوبات الاقتصادية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد عام 2016**)، المقدمة من الطالب (**محمد جمعة حميد هويدي**)، قد جرى بإشرافي في كلية القانون والعلوم السياسية/ جامعة الانبار، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية/ الدراسات الدولية.

التوقيع:

المشرف: أ.م.د. مهند حميد مهيدي

كلية القانون والعلوم السياسية/ جامعة الانبار

التاريخ: / / 2024

توصية رئيس قسم العلوم السياسية:

بناءً على التوصيات المتوافرة أرشح هذه الرسالة للمناقشة.

التوقيع:

الاسم: أ.م.د. مصطفى جابر فياض

رئيس قسم العلوم السياسية

التاريخ: / /2024

إقرار المقوّم اللغوي

أشهدُ أَنّي قد قرأتُ هذه الرسالة الموسومة بـ**(العقوبات الاقتصادية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد عام 2016)**، المقدمة من طالب الماجستير **(محمد جمعة حميد هويدي)** إلى مجلس كلية القانون والعلوم السياسية – جامعة الانبار، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية/ الدراسات الدولية، ووجدتُها صالحة من الناحية اللغوية.

التوقيع:

الاسم: أ.د.

كلية / جامعة

التاريخ: / / 2024

إقرار المقوّم العلمي

أشهدُ أَنّي قد قرأتُ هذه الرسالة الموسومة بـ**(العقوبات الاقتصادية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد عام 2016)**، المقدمة من طالب الماجستير **(محمد جمعة حميد هويدي)** إلى مجلس كلية القانون والعلوم السياسية – جامعة الانبار، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في قسم العلوم السياسية/ الدراسات الدولية، ووجدتُها صالحة من الناحية العلمية.

كما أتعهد بمراعاة الدقة في التقويم، وعدم الاكتفاء ببحث الإطار العام للرسالة ومنهج البحث العلمي، والعمل على ضمان السلامة الفكرية، وعدم هدم النسيج الوطني واللحمة الوطنية، والطلب من مقدم الرسالة بحذف الفقرات والعبارات السيئة لها، وبخلاف ذلك أتحمل كافة التبعات القانونية ولأجله وقعت.

التوقيع:

الاسم: أ.د.

كلية / جامعة

التاريخ: / / 2024

إقرار المقوّم العلمي

أشهدُ أَنّي قد قرأتُ هذه الرسالة الموسومة بـ**(العقوبات الاقتصادية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد عام 2016)**، المقدمة من طالب الماجستير **(محمد جمعة حميد هويدي)** إلى مجلس كلية القانون والعلوم السياسية – جامعة الانبار، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في قسم العلوم السياسية/ الدراسات الدولية، ووجدتُها صالحة من الناحية العلمية.

كما أتعهد بمراعاة الدقة في التقويم، وعدم الاكتفاء ببحث الإطار العام للرسالة ومنهج البحث العلمي، والعمل على ضمان السلامة الفكرية، وعدم هدم النسيج الوطني واللحمة الوطنية، والطلب من مقدم الرسالة بحذف الفقرات والعبارات السيئة لها، وبخلاف ذلك أتحمل كافة التبعات القانونية ولأجله وقعت.

التوقيع:

الاسم: أ.د.

كلية / جامعة

التاريخ: / / 2024

إقرار لجنة المناقشة

نشهد نحن أعضاء لجنة المناقشة أَنَّنا قد أطلعنا على الرسالة الموسومة بـ**(العقوبات الاقتصادية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد عام 2016)**، المقدمة من طالب الماجستير **(محمد جمعة حميد هويدي)** وقد ناقشنا الطالب في محتوياتها وفيما له علاقة بها، ونعتقد أنَّها جديرة بالقبول لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية / الدراسات الدولية بتقدير ( ).

التوقيع:
الاسم: د.
اللقب العلمي: استاذ
التاريخ: / / 2024
(عضوا)

التوقيع:
الاسم: د.
اللقب العلمي: أستاذ
التاريخ: / / 2024
(عضوا)

التوقيع:
الاسم: د. مهند حميد مهيدي
اللقب العلمي: أستاذ مساعد
التاريخ: / / 2024
(عضوا ومشرفا)

التوقيع:
الاسم: د.
اللقب العلمي: أستاذ
التاريخ: / / 2024
(رئيسا للجنة)

صادق مجلس كلية القانون والعلوم السياسية/ جامعة الانبار على إقرار لجنة المناقشة.

التوقيع:

أ.د. هادي مشعان ربيع

عميد كلية القانون والعلوم السياسية / جامعة الانبار

/ /2024

الإهداء

إلى معلم البشرية الأول سيدنا وحبيبنا وشفيعنا محمد صلى الله وعليه وسلم

إلى من شرفني بحمل اسمه بكل فخر واقتدار (والدي) رحمه الله تعالى

إلى القلب الحنون الذي أعطى وما زال يعطي لكي أحيا حياة طيبة (والدتي) العزيزة حفظها الله تعالى

إلى من أخذوا بيدي لإكمال مسيرتي العلمية (أخواتي) حباً واحتراماً

إلى كل من أحبنا وأحببناه في الله

إلى كل هؤلاء أهدي جهدي هذا...

الشكر والعرفان

الحمد لله رب العالمين، مكمل الخلق، الحمد لله متمم النعم، الذي أتم علينا هذه النعمة وما كنا لنقدر على إتمامها لولا فضله العظيم وسخاءه وكرمه، والصلاة والسلام على سيد الخلق ومعز العرب وملهم الإنسانية سيدنا محمد (صلى الله عليه وسلم) وعلى آله الطيبين وأصحابه الطاهرين وجمعنا الله بهم أجمعين.

هكذا في نهاية كل مطاف، لابد من وقفة تأمل واستذكار لتقديم الشكر والعرفان الى الذين آزرونا ووقفوا بجانبنا طيلة مدة الكتابة، وخصّصوا لنا من جهدهم ووقتهم ما يحتم علينا الثناء والعرفان، وأبدأ بأستاذي ومعلمي الدكتور (مهند حميد مهيدي) أمد الله بعمره، الذي شرفني بالإشراف على إنجاز رسالتي، والذي منحني من وقته وبحر علومه وخبراته الواسعة ما شكّل إضافة كبيرة لعملي البحثي، فأسأل الله تعالى أن يجازيه عني خير الجزاء.

كما وأتقدم بشكري الخالص وامتناني لأساتذتي الأجلاء في كلية القانون والعلوم السياسية/ قسم العلوم السياسية، الذين درست عل أيديهم وتعلمت منهم الكثير، فجزاهم الله عني خير الجزاء، وكذلك الشكر موصول الى الأساتذة في مكتبة كلية القانون والعلوم السياسية، والمكتبة المركزية في رئاسة جامعة الانبار لما أبدوه لي من مساعدة طيلة مدة مراجعتي إليهم.

وكما أتقدم بالشكر والعرفان لأعضاء لجنة المناقشة، أساتذتنا الأفاضل، لتحملهم عناء قراءة الرسالة وتقويمها، فلتوجيهاتهم وملاحظاتهم القيمة بالغ الأثر في الارتقاء بقيمة هذه الرسالة.

الباحث

الملخص

إن فرض العقوبات الاقتصادية هو أسلوب معروف على نطاق واسع من قبل الدول والمنظمات الدولية، والذي يمّكن لدولة ما بالتأثير على سياسات دولة أخرى، كما تُستخدم هذه الأداة لتجنب الصراعات العسكرية واجبار الدول المعادية على التصرف بطريقة معينة، ومنذ سبعينات القرن الماضي لعبت العقوبات الاقتصادية دوراً بارزاً في السياسة الدولية، وعمدت الدول لاستخدام العقوبات الاقتصادية بوتيرة أكبر لتحقيق مجموعة متنوعة من أهداف السياسة الخارجية، حتى اصبحت العقوبات الاقتصادية واحدة من أكثر الأدوات المفضلة لدى الحكومات للرد على تحديات السياسة الخارجية.

وفي القرن الحالي أصبح استخدام العقوبات الاقتصادية من قبل القوى العظمى، وخاصة الولايات المتحدة منتظماً، اذ تفرض الولايات المتحدة عقوبات وحظراً اقتصادياً على الدول والجماعات التي لا تتبع المعايير التي وضعتها، فيما يتعلق بتصنيع الاسلحة والتكنولوجيا النووية وحل النزعات الدولية، ويمكن للولايات المتحدة فرض عقوبات على دولة بأكملها او أفراد او كيانات محددة داخل الدولة كوسيلة لتحقيق أهداف سياسية أو اقتصادية أو أمنية.

وتحت إدارة الرئيس الأمريكي السابق (دونالد ترامب) شهدت السياسة الخارجية الأمريكية تغيرات كبيرة وتميزت ببعض السمات البارزة خلال ولايته الممتدة من عام 2017 إلى عام 2021، اذ تبنت إدارة (ترامب) سياسة فرض العقوبات الاقتصادية بشكل متكرر على عدة دول وكيانات، ومن أهم الأمثلة، فرض الرئيس (ترامب) عقوبات اقتصادية تجاه إيران، بعد أن كانت العلاقة بين إدارة الرئيس السابق (دونالد ترامب) وإيران متوترة ومشحونة بالصراعات، ففي عام 2018 انسحب الرئيس (ترامب) من الاتفاق الذي أبرمته الولايات المتحدة مع إيران ودول أخرى، وقام بإعادة فرض عقوبات اقتصادية على إيران، كما تصاعدت التوترات بين البلدين بسبب العديد من القضايا أهمها برنامج إيران النووي وتدخلات إيران في المنطقة، ودعمها للميليشيات والجماعات المسلحة.

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	5-1
الفصل الأول: الإطار النظري للعقوبات الاقتصادية	53-6
المبحث الأول: الجوانب النظرية للعقوبات الاقتصادية	18-8
المطلب الأول: تعريف العقوبات الاقتصادية	11-8
المطلب الثني: أهداف وخصائص العقوبات الاقتصادية	18-12
المبحث الثاني: تطور العقوبات الاقتصادية وأدواتها	36-19
المطلب الأول: تطور العقوبات الاقتصادية في عصر التنظيم الدولي	25-19
المطلب الثاني: دوافع فرض العقوبات الاقتصادية	30-25
المطلب الثالث: أدوات أو اساليب العقوبات الاقتصادية	36-30
المبحث الثالث: مشروعية إجراء فرض العقوبات الاقتصادية	53-37
المطلب الأول: الأساس القانوني لفرض العقوبات الاقتصادية	41-37
المطلب الثاني: قيود توقيع العقوبات الاقتصادية في إطار حماية حقوق الأنسان	48-42
المطلب الثالث: الجهات او الهيئات المخولة بتنفيذ فرض العقوبات الاقتصادية	53-48
الفصل الثاني: العقوبات الاقتصادية في السياسة الخارجية الأمريكية	121-54
المبحث الأول: السياسة الخارجية الأمريكية (المؤسسات – المحددات – الأهداف)	76-56
المطلب الأول: مؤسسات صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية	62-56
المطلب الثاني: محددات السياسة الخارجية الأمريكية	72-62
المطلب الثالث: أهداف السياسة الخارجية الأمريكية	76-72
المبحث الثاني: توظيف العقوبات الاقتصادية في السياسة الخارجية الأمريكية	96-77
المطلب الأول: الذرائع الأمريكية للتدخل في شؤون العالم	85-77
المطلب الثاني: الهيمنة الأمريكية على مجلس الأمن الدولي	92-86
المطلب الثالث: العقوبات الاقتصادية كأداة للسياسة الخارجية الأمريكية	96-92
المبحث الثالث: السياسة الخارجية الأمريكية بعد عام 2016	124-97

الموضوع	الصفحة
المطلب الأول: توجهات السياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس (دونالد ترامب)	111-97
المطلب الثاني: دور العامل الاقتصادي في سياسة (ترامب) الخارجية	120-111
المطلب الثالث: العقوبات الاقتصادية في سياسة (ترامب) الخارجية	124-120
الفصل الثالث: نماذج تطبيقية للعقوبات الاقتصادية الأمريكية خلال مدة حكم الرئيس (دونالد ترامب)	190-125
المبحث الأول: العقوبات الاقتصادية الأمريكية على إيران	151-127
المطلب الأول: رؤية (ترامب) الاستراتيجية تجاه إيران	133-127
المطلب الثاني: البرنامج النووي الإيراني والعقوبات الاقتصادية	145-133
المطلب الثالث: اسباب ودوافع فرض العقوبات الاقتصادية	151-146
المبحث الثاني: إجراءات العقوبات الأمريكية على إيران وتداعياتها والمواقف ازاءها	177-152
المطلب الأول: إجراءات العقوبات الأمريكية على إيران	161-152
المطلب الثاني: آثار العقوبات الأمريكية عل إيران	171-161
المطلب الثالث: المواقف الدولية من العقوبات الأمريكية عل إيران	177-172
المبحث الثالث: مستقبل العقوبات الاقتصادية الأمريكية على إيران	190-178
المطلب الأول: سيناريو استمرار العقوبات الاقتصادية الأمريكية على إيران	183-178
المطلب الثاني: سيناريو تراجع العقوبات الاقتصادية الأمريكية على إيران	190-183
الخاتمة	194-191
قائمة المصادر	229-195
Abstract	-

قائمة الاشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1	سعر صرف الريال الإيراني مقابل الدولار الأمريكي 2017 – 2020	164
2	اتجاهات التضخم في الاقتصاد الإيراني من حيث النسب المئوية 2013 – 2021	166
3	التغير السنوي في نسبة الناتج المحلي الإجمالي في إيران 2016 – 2021	171

المقدمة

المقدمة

بعد التحولات التي شهدتها العلاقات الدولية بانتهاء الحرب الباردة وتنامي موجة العولمة الاقتصادية، أخذت الصرعات العسكرية ما بين الدول تتضاءل وتتقلص، إلى الحد الذي لم تعد تلجأ الى استعمال القوة كثيرا لحسم النزاعات مثلما كان عليه الأمر في السابق، وعلى اساس ذلك شرعت الدول إلى توظيف العقوبات الاقتصادية كإجراءات جديدة، وكأسلوب جديد للردع والضغط والنيل من بعض الدول عندما تحتدم النزاعات والتوترات الدولية، ومن ثم اصبحت العقوبات الاقتصادية سلاحاً جديداً وبأشكال متنوعة.

لقد باتت العقوبات الاقتصادية إحدى أهم الأدوات الرئيسة التي تستخدمها الولايات المتحدة الأمريكية في سياستها الخارجية للتأثير على السياسات والسلوكيات الدولية، وتستهدف هذه العقوبات الدول او الكيانات التي تنتهك القوانين الدولية او التي تهدد الأمن القومي الأمريكي، ويمكن أن تشمل مجموعة واسعة من الإجراءات الاقتصادية مثل حظر التجارة او تجميد الأصول أو تقييد الوصول إلى السوق الأمريكية وغيرهما، وبعد عام 2016 وتحت إدارة الرئيس الأمريكي السابق(دونالد ترامب) شهدت الولايات المتحدة استخداما متزايدا للعقوبات الاقتصادية ضد العديد من الدول والكيانات كوسيلة فعالة لتحقيق أهداف سياسية، ومن بين الدول التي تعرضت لعقوبات اقتصادية في عهد الرئيس (ترامب) كانت إيران وروسيا وفنزويلا والصين وتركيا وكوبا، كما استخدم الرئيس (ترامب) العقوبات الاقتصادية ضد الشركات الأجنبية التي تتعامل مع دول مستهدفة، مما أثار انتقادات من الحلفاء الأمريكيين والدوليين، وعلى الرغم من نجاحات بعض العقوبات في تحقيق أهدافها، ألا إن هناك انتقادات لاستخدام الرئيس (ترامب) للعقوبات الاقتصادية بشكل مفرط وغير متزن، مما يمكن أن يؤدي الى تدهور العلاقات الدولية وتصعيد التوترات بين الدول.

وفيما يتعلق بعقوبات الولايات المتحدة الأمريكية على إيران في عهد الرئيس (ترامب)، اذ تضمنت مجموعة من الإجراءات القاسية التي تم تنفيذها خلال مدة رئاسته وشملت عدة جوانب، إذ أعلن الرئيس (ترامب) انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي مع إيران في مايو 2018 وإعادة فرض العقوبات الاقتصادية على إيران، فتم فرض عقوبات جديدة على القطاعات الاقتصادية الرئيسية في إيران، مثل قطاع النفط والغاز والمالية والتجارة، كما تم استهداف شخصيات وكيانات إيرانية بعقوبات فردية بسبب دورهم في دعم الإرهاب والأنشطة المشبوهة، مما أثارت تلك العقوبات توترات كبيرة بين البلدين وأدت الى تدهور العلاقات الثنائية.

أولاً: أهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة من الدور الحيوي الذي باتت تلعبه العقوبات الاقتصادية في تحديد وتوجيه العلاقات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، وتحديداً بعد عام 2016 اذ شهدت السياسة الخارجية الأمريكية تحولا هاما وتغيرا كبيرا في استخدام العقوبات الاقتصادية كوسيلة لتحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية، فضلاً عن أن تحليل ألية العقوبات الاقتصادية وفهم تأثيرها على العلاقات الدولية والاقتصاد العالمي يعد أمرا حيويا لفهم السياسة الخارجية الأمريكية ايضا وتوقع تطوراتها المستقبلية.

ثانياً: أهداف الدراسة

تستهدف الدراسة تحقيق الأهداف الآتية:

1- التعرف على مفهوم العقوبات الاقتصادية ومراحل تطورها التاريخي ونشأتها.
2- دراسة وفهم السياسة الخارجية الأمريكية، وتحليل كيفية استخدام العقوبات كوسيلة لتحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية.
3- دراسة السياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس السابق (دونالد ترامب)، وكيف استخدام العقوبات الاقتصادية على عدة دول وكيانات مع التركيز على العقوبات الأمريكية على إيران.
4- تحليل وفهم دور العقوبات الاقتصادية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد عام 2016.

ثالثاً: إشكالية الدراسة

تنطلق الدراسة من السؤال المحوري: (ما هو دور العقوبات الاقتصادية في السياسة الخارجية الأمريكية؟)، ويتفرع عن هذا السؤال المركزي عدة تساؤلات فرعية هي:

1- ما هي طبيعة العقوبات الاقتصادية؟
2- ما هي الأهداف التي تسعى الولايات المتحدة لتحقيقها من خلال فرض العقوبات الاقتصادية؟
3- ما مدى التزام السياسة الخارجية الأمريكية بقواعد الشرعية الدولية في استعمال أداة العقوبات الاقتصادية؟
4- ما هي رؤية الرئيس (ترامب) الاستراتيجية تجاه إيران؟
5- ما هو أثر العقوبات الاقتصادية التي فرضها (ترامب) على الاقتصاد الإيراني؟
6- ما هو مستقبل العقوبات الاقتصادية الأمريكية على إيران؟

رابعاً: فرضية الدراسة

تنطلق الدراسة من فرضية جوهرها (أن تبني الولايات المتحدة الأمريكية للعقوبات الاقتصادية في سياستها الخارجية جاء استجابةً للتحولات المعاصرة في بنية النظام الدولي، لكنها ما لبثت أن بالغت في استخدامها، لاسيما بعد عام 2016، حتى باتت تستخدمها بشكل أكثر تطرفاً مما كانت تفعله في السابق، ونجم عنها آثار سلبية كبيرة على الدول والكيانات المستهدفة، مما يستدعي تقييماً دقيقاً للتأثيرات المحتملة قبل اتخاذها).

خامساً: مناهج الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على منهجية تغطي الجوانب البحثية كافة والتي تناسب الجوانب الدراسة كافة، وهذه المناهج هي:

1- المنهج التاريخي: لتتبع نشأة ظاهرة العقوبات الاقتصادية وتطورها والبحث في أصولها التاريخية، فضلاً عن متابعة العقوبات الاقتصادية التي فرضها (ترامب) ابان مدة حكمه.
2- المنهج التحليلي: لبيان تأثير العقوبات الاقتصادية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد عام 2016، وتحليل اسباب ونتائج تبني تلك العقوبات، فضلاً عن تحليل هذه السياسة التي تم استخدم العقوبات الاقتصادية.
3- المنهج الاستشرافي: وذلك لإمعان النظر في مستقبل العقوبات الاقتصادية الأمريكية على إيران، ولاستكشاف تداعياتها في المستقبل هل هي في حالة استمرار او حالة تراجع.

سادساً: حدود الدراسة

1- الحدود الزمانية: إذ تم تحديد الدراسة بالمدة التي أعقبت عام 2016 وهو عام تولي الرئيس الأمريكي السابق (دونالد ترامب).
2- الحدود المكانية: إذ تنطلق الحدود المكانية للدراسة حول الولايات المتحدة الأمريكية ودور العقوبات الاقتصادية في سياستها الخارجية، مع التركيز على دراسة إيران كنموذج تطبيقي للعقوبات الاقتصادية الأمريكية.

سابعاً: هيكلية الدراسة

تتألف الدراسة من مقدّمة وثلاثة فصول وخاتمة، إذ يتناول **الفصل الأول** الإطار النظري للعقوبات الاقتصادية، وقد تم توزيعه على ثلاثة مباحث، تطرق المبحث الأول منها إلى الجوانب النظرية للعقوبات الاقتصادية، وتناول المبحث الثاني تطور العقوبات الاقتصادية وأدواتها، اما المبحث الثالث تناول مشروعية إجراء فرض العقوبات الاقتصادية.

وقد تناول **الفصل الثاني** العقوبات الاقتصادية في السياسة الخارجية الأمريكية، وقد قسم على ثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول منها السياسة الخارجية الأمريكية (المؤسسات– المحددات– الأهداف)، وتناول المبحث الثاني توظيف العقوبات الاقتصادية في السياسة الخارجية الأمريكية، اما المبحث الثالث تناول السياسة الخارجية الأمريكية بعد عام 2016 في عهد الرئيس (دونالد ترامب).

اما **الفصل الثالث** فقد تناول نماذج تطبيقية للعقوبات الاقتصادية الأمريكية خلال مدة حكم الرئيس الأمريكي السابق (دونالد ترامب)، وقد تم توزيعه على ثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول منها العقوبات الاقتصادية الأمريكية على إيران، اما المبحث الثاني تناول إجراءات العقوبات الأمريكية على إيران وتداعياتها والمواقف ازاءها، وأخيرا المبحث الثالث تناول مستقبل العقوبات الاقتصادية الأمريكية على إيران.

وانتهت الدراسة بخاتمة تضمنت الاستنتاجات والتوصيات. وأخيراً وليس آخراً أرجو أن أكون قد وفقت في تناول موضوع الدراسة في ضوء المنهجية العلمية وبطريقة حيادية وموضوعية وبما يحقق متطلبات البحث العلمي.

الفصل الأول

الإطار النظـــــري للعقـوبات

الفصل الأول

الإطار النظري للعقوبات الاقتصادية

تُعد العقوبات الاقتصادية نوعاً من أنواع السياسات والسلوكيات في إطار العلاقات فيما بين الدول، إذ يتم استخدامها وإيقاعها على الدول أو الجهات المخلة بالقانون الدولي وبالتزاماتها الدولية، وتستخدم بصورة فردية من جانب دولة واحدة أو بصورة جماعية ضمن إطار منظمة عالمية أو إقليمية، بهدف المحافظة على السلم والأمن الدوليين، من خلال منع تلك الدول أو الجهات المخلة بالقانون الدولي، وردعها وإلحاق الضرر بها، وإجبارها على تعديل سلوكها وأفعالها تجاه الآخرين، وتحتل العقوبات الاقتصادية اليوم أهمية بالغة في ظل التطورات التي تشهدها الساحة الدولية.

ويمكن عد العقوبات الاقتصادية أو الأداة الاقتصادية بأنها أهم أدوات تنفيذ السياسة الخارجية لأي دولة، فيمكن للدولة أن تستخدمها أو تلجأ إليها من أجل تحقيق أهدافها ومصالحها الوطنية، فهي تقع في حالة أو منطقة وسط بين الأداة الدبلوماسية والأداة العسكرية، فالعلاقة بين العقوبات الاقتصادية والسياسة الخارجية علاقة وثيقة، لذلك سيتطرق هذ الفصل إلى ما يأتي:

المبحث الأول: الجوانب النظرية للعقوبات الاقتصادية

المبحث الثاني: تطور العقوبات الاقتصادية وأدواتها

المبحث الثالث: مشروعية إجراء فرض العقوبات الاقتصادية

المبحث الأول

الجوانب النظرية للعقوبات الاقتصادية

تعد العقوبات الاقتصادية والسياسة الخارجية من الوسائل الرئيسة التي تستخدمها الدول والمنظمات الدولية، للتأثير على سياسات الدول الأخرى وتحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية، وبما أن المفهومين يتداخلان في علاقة وثيقة وهما أساس دراستنا، فلا بدّ من توضيحهما.

وفي هذا المبحث سنقوم بتحليل الجوانب النظرية للعقوبات الاقتصادية، وعلى أساس ذلك تم تقسيم هذا المبحث على مطلبين، يتناول المطلب الأول تعريف العقوبات الاقتصادية، أما المطلب الثاني يدرس أهداف العقوبات الاقتصادية وخصائصها.

المطلب الأول: تعريف العقوبات الاقتصادية

لم يُذكَر مصطلح العقوبات الاقتصادية بشكل صريح في المواثيق الدولية، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، ولكن جاء ضمن مصطلحات أخرى منها مصطلح الإجراءات أو مصطلح المنع والقمع وكذلك مصطلح التدابير، حيث تشير جميعها إلى نفس المفهوم وتعبر عن فكرة العقوبات الاقتصادية[1].

فنص ميثاق الأمم المتحدة في المادة (41) ضمن الفصل السابع منه إلى أنه "لمجلس الأمن أن يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير التي لا تتطلب استخدام القوات المسلحة لتنفيذ قراراته، وله أن يطلب إلى أعضاء الأمم المتحدة تطبيق هذه التدابير، ويجوز أن يكون من بينها وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبريدية والبرقية واللاسلكية وغيرها من وسائل الموصلات، وقفا جزئيا أو كليا، وقطع العلاقات الدبلوماسية"[2].

ومن أجل الإحاطة بمفهوم العقوبات الاقتصادية بكل جوانبها، لا بدّ من تقسيم هذا المطلب على محورين وهما:

---

(1) شعبان عبدة أبو العز المحلاوي، العقوبات الاقتصادية على إيران وتأثيرها على منظومة العلوم والتكنولوجيا الإيرانية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد (63)، جامعة المنصورة/ مصر، أغسطس 2017، ص753.

(2) ميثاق الأمم المتحدة، الفصل السابع، المادة(41)، موقع الأمم المتحدة، تاريخ الزيارة 2023/4/2, كما متاح على الرابط: https://www.un.org/ar/about-us/un-charter/full-text

أولاً: العقوبات الاقتصادية لغةً واصطلاحاً:

لأننا بصدد تعريف مصطلح العقوبات الاقتصادية، يحتم علينا البحث أن نبيّن أصل المصطلح أولاً، ومن ثم نتناول تعاريفه المختلفة والمتعددة، فأصل الكلمة الإنكليزية(sanctions) والتي تعني العقوبات بالعربية، من الكلمة اللاتينية (sanctio)، ويعود تاريخها إلى بدايات القرن الرابع عشر الميلادي، فهي مشتقة من الفعل (sancire) (prescrire)، وعادة ما تكون بصيغة الجمع، إضافة إلى ذلك فأول من استخدم ذلك المصطلح (sanctions) العقوبات، هو المندوب الفرنسي(غابرييل هانوتو)، الذي قدم عدة تعديلات واقتراحات بشأن العقوبات في عهد عصبة الأمم[1].

أما العقاب والمعاقبة لغة، فيعني أن تجزي المسيء بما فعل سوءًا، والاسم العقوبة، وعاقبة بذنبة معاقبة وعقابا، أخذه به[2].

كما وردت كلمة العقاب في القران الكريم في آيات عدة، كقوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ﴾[3]، وكذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ سَرِيعُ الْعِقَابِ وَإِنَّهُ لَغَفُورٌ رَحِيم﴾[4]، وقوله تعالى: ﴿ وَمَن يُشَاقِقِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَإِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ ﴾ [5].

ولقد عرف قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية "العقوبات" بأنها "إجراءات أو اساليب يتخذها أو يلجأ إليها المجتمع الدولي في ظروف وحالات خاصة"[6]. واستخدمت الدول عبر التاريخ العقوبات الاقتصادية أو الضوابط الاقتصادية لتحقيق أهداف سياسية أو اقتصادية أو أيدلوجية، وكانت الغاية الرئيسة من استخدامها هي تقليل القوة الاقتصادية للدولة المستهدفة [7].

(1) قردوح رضا، العقوبات الذكية ومدى اعتبارها بديلا للعقوبات الاقتصادية التقليدية في علاقتها بحقوق الإنسان، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العقيد الحاج لخضر- باتنة، 2010 - 2011، ص12.

(2) ابن منظور، لسان العرب، ط 1، دار المعارف للنشر، القاهرة، بلا ت، ص3027.

(3) القران الكريم، سورة البقرة، الآية 196.

(4) القران الكريم، سورة الأنعام، الآية 165.

(5) القران الكريم، سورة الأنفال، الآية 13.

(6) محمد محمود، قاموس المصطلحات السياسية والدبلوماسية (إنجليزي - عربي)، ط1، الدار المصرية للكتاب، القاهرة، 2010، ص73.

(7) Kern alexanderb, economic sanctions law and public policy, first published 2009 by palgrave macmilanb, P12.

ثانياً: مفهوم ومصطلح العقوبات الاقتصادية:

قدمت (لجنة العقوبات الدولية) التابعة لعصبة الأمم عام 1931، تعريفاً محدداً للعقوبات الاقتصادية، فنظرت إليها على "أنها إجراءات ذات طابع اقتصادي، تفرضها الدول على الدولة المعادية، بهدف منعها من ارتكاب أعمال عدوانية، أو لإيقاف أعمال عدوانية كانت قد بدأت بها"[1]، أما محكمة العدل الدولية فتعرف الجزاءات أو العقوبات بأنها "التدابير التي يتخذها مجلس الأمن طبقا للمواد (39، 41، 42)، من ميثاق الأمم المتحدة ضد الدول التي تنتهك أو تهدد بانتهاك تعهداتها الدولية وبشكل يهدد السلم والأمن الدوليين"[2].

أما المفكرون والباحثون، فإنهم يختلفون في تقديم تعريف موحد ومستقل لمفهوم العقوبات الاقتصادية، فهناك من يراها وسيلة للضغط أو للإجبار من أجل تحقيق مكاسب معينة ومحددة، ومنهم من يرى أنها تصرف أو إجراء يهدف إلى إلحاق الضرر بالطرف الآخر أو الخصم، وهناك آراء تعد العقوبات الاقتصادية وسيلة تهدف إلى إلحاق الضرر بالمصالح التجارية والصناعية للدول أو الجهة المستهدفة[3]، وربما يرجع اختلاف الفقهاء والباحثين في تقديم تعريف شامل ومحدد للعقوبات الاقتصادية إلى تضمنها لثلاثة جوانب رئيسة، وهي الجانب السياسي، والجانب القانوني، والجانب الاقتصادي، فهناك من يعرفها أو يشرحها سياسياً، وهناك من يفسرها اقتصادياً، وهناك من يعرفها قانونياً، وعلى سبيل المثال يرى الكاتب السياسي والقانوني في الولايات المتحدة (كالفورسيكي)، أن فرض العقوبات الاقتصادية يتم وفقاً لقرار اقتصادي وسياسي وفي إطار قانوني[4].

ومن جانب آخر هناك من يعرف العقوبة الاقتصادية، بأنها قيود اقتصادية غير مجرمة لدولة ما على التدفقات التجارية أو الائتمانية مع دولة أخرى، في محاولة للتأثير على السياسة الحالية في الدولة الخاضعة للعقوبات أو عكسها، فالهدف هو الدولة الخاضعة للعقوبات التي تتبع سياسات

(1) نقلاً عن: عميش رشدي، العقوبات الاقتصادية كوسيلة ردع على المستوى الدولي، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن المهدي – أم البواقي، 2016 – 2017، ص12.

(2) زياد عيد غطاس حجازين، العقوبات الاقتصادية كأحد أدوات السياسة الخارجية الأمريكية: دراسة مقارنة (إيران وكوريا الشمالية)، المركز الديمقراطي العربي، ط 1، برلين، 2021، ص32.

(3) نواف موسى مسلم الزيديين، تأثير العقوبات الاقتصادية الدولية على الحق في التنمية العراق وليبيا أنموذجا، مجلة كلية الشريعة والقانون، العدد الثالث والعشرون، جامعة مؤتة – عمان، 2021، ص1701.

(4) تبينة عادل، العقوبات الاقتصادية الدولية بين الشرعية والاعتبارات الإنسانية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011 – 2012، ص13.

تعدها الدول الأخرى عدوانية[1]، وكذلك يشير مصطلح العقوبات الاقتصادية إلى القيود المفروضة على التجارة والمساعدة المالية الدولية، وتأتي العقوبات الاقتصادية في طليعة الدبلوماسية الدولية، وهو ما أدى لزيادة استخدامها بكونها وسيلة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية بشكل متزايد منذ نهاية الحرب الباردة، ويرجع هذا النمو بشكل أساسي إلى حقيقة أن العقوبات الاقتصادية هي بديل للتدخل العسكري، ومنهم من يُرجِع هذا الاستخدام المتزايد إلى عدة أسباب منها إدراك التكلفة البشرية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية للحرب، إضافة إلى الاعتماد المتبادل والمتزايد على الاقتصاد الدولي وهو ما جعل الدول أكثر عرضة للاضطرابات التجارية[2].

كما تعرف العقوبات الاقتصادية بالمعنى الدقيق وبموجب القانون الدولي، على أنها: التدابير القسرية المتخذة ردا على انتهاك القانون الدولي، وتنفيذا لقرار صادر عن هيئة اجتماعية مختصة أو جهات مخولة قانونيا التصرف باسم المجتمع أو المجتمع الذي يحكمه[3].

ومن خلال عرض تلك التعاريف المقدمة نستنتج أن العقوبات الاقتصادية، هي مجموعة من الإجراءات أو القرارات الاقتصادية التي تفرضها دولة او مجموعة دول بصورة جماعية في إطار منظمة عالمية أو إقليمية، على دول أخرى أو جهات أو منظمات أو أشخاص، وتُستَخدَم لأجل ذلك عدةُ أساليب منها المقاطعة الاقتصادية والحصار ونظام الحظر ونظام القوائم السوداء وغيرهما، وتهدف تلك العقوبات إلى إجبار الطرف الخاضع للعقوبات إلى تعديل سلوكه الدولي أو منعه من أعمال عدوانية قد بدأ بها وإرغامه على الالتزام بالمواثيق الدولية، وذلك بهدف المحافظة على السلم والأمن الدوليين.

(1) Robert eyler, economic sanctions, international policy and political economy at work, publisher palgrave macmilan, first edition, december 2007, P 4.
(2) Nikolay anguelov, economic sanctlons vs soft powep, first published in 2015 by palcrve macmila, first edition: juhy 2015, P 3.
(3) Editor masahiko asada, economic sanctions in intmrnational law and pfactice, first published 2020 by routledge, P 4.

المطلب الثاني: أهداف وخصائص العقوبات الاقتصادية

العقوبات الاقتصادية لها أهداف متعددة، وتختلف هذه الأهداف تبعاً لتطور العقوبات في العصر التقليدي وعصر التنظيم الدولي وفي القانون الدولي، كما تتميز العقوبات الاقتصادية بمجموعة من السمات والخصائص التي تميزها عن غيرها، وسنوضح كلاً منها على حدة:

أولاً: أهداف العقوبات الاقتصادية:

عند تطبيق العقوبات الاقتصادية الدولية، تسعى إلى تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف التي لم يتم تحقيقها عن طريق الحل السلمي، وإذا عدنا إلى المادة (42)(*) من ميثاق الأمم المتحدة، نجد أنها تنص على أن الهدف من العقوبات غير العسكرية، بما في ذلك العقوبات الاقتصادية، هو تنفيذ قرارات مجلس الأمن المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين وتطبيقها، وهذا يعني أن الهدف الرئيس للعقوبات الاقتصادية هو حفظ السلم والأمن الدوليين، وهما من أهم أهداف الأمم المتحدة أيضاً، والسبب الرئيس لتأسيس تلك المنظمة الدولية[1]، وهنا يخلص الباحثون والمختصون في مجال العقوبات الاقتصادية إلى وجود مجموعة من الأهداف، والتي تعد عاملاً مشتركاً بين أشكال هذه العقوبات كافة، سواء فرضت من قبل دولة، أم مجموعة من الدول، أم عبر جهاز دولي معين[2]. وتتجلى أهم تلك الأهداف في الآتي:

1- حفظ السلم والأمن الدوليين:

يعد حفظ السلم والأمن الدوليين من أسمى الأهداف التي تسعى العقوبات الاقتصادية إلى تحقيقه، ولا يوجد تعريف واضح للأفعال التي قد تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين في ميثاق الأمم المتحدة، وذلك يعود إلى رغبة المشرعين في وضع معيار مرن يسمح لمجلس الأمن بالتكيف مع التطورات والتهديدات الجديدة التي تواجه السلم والأمن الدوليين، كما يمكّن مجلس الأمن من متابعة

(*) نص المادة (42) من ميثاق الأمم المتحدة " إذا رأى مجلس الأمن أن التدابير المنصوص عليها في المادة 41 لا تفي بالغرض أو ثبت أنها لم تف به، جاز له أن يتخذ بطريق القوات الجوية والبحرية والبرية من الأعمال ما يلزم لحفظ السلم والأمن الدولي أو لإعادته إلى نصابه". للمزيد ينظر: ميثاق الأمم المتحدة، الفصل السابع، موقع الأمم المتحدة، كما متاح على الرابط: https://www.un.org/ar/about-us/un-charter/full-text

(1) البشير عاشور، أهداف العقوبات الاقتصادية وآثارها على الدول، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر – كلية الحقوق، الجزائر 2012– 2013، ص62

(2) خولة محي الدين يوسف، العقوبات الاقتصادية الدولية المتخذة من مجلس الأمن وانعكاسات تطبيقها على حقوق الإنسان، منشورات الحلبي الحقوقية، ط 1، بيروت، 2013، ص42.

التطورات والتهديدات الجديدة التي تهدد السلم والأمن الدوليين أيضاً، أما محاولة الفقه الدولي تحديدَ الأعمال التي تهدد السلم والأمن الدوليين، فقد استقر على إن كل عمل يصدر عن دولة، وينطوي على تهديد لدولة أخرى بالحرب، أو القيام بعمل من أعمال التدخل في شؤونها، أو استخدام صورة من صور العنف ضدها، يعدّ تهديداً للسلم والأمن الدوليين[1]. وعند مناقشة مبدأ حفظ السلم والأمن الدوليين، تظهر لنا عدة مفاهيم في هذا السياق، منها مبدأ حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية، ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وغيرهما من المفاهيم والمبادئ التي تهدد السلم والأمن الدوليين[2].

كما أن حفظ السلم والأمن الدوليين هو أحد أهم الأهداف التي يسعى العالم إلى تحقيقها بشكل عام، وتعدّ المحافظة على السلم والأمن الدوليين أيضاً من أهم المبادئ التي تراعيها المنظومة القانونية الدولية وتسعى جاهدة لحمايتها، وازداد الاهتمام بهذه المبادئ بعد الدمار الذي خلفته الحربان العالميتان، ومن أجل تحقيق تلك الأهداف كان من الضروري لدى صناع القرار التركيز على العقوبات الدولية، إذ تعد وسيلة وقائية وردعية لتجنب انتهاكات السلم والأمن دون اللجوء إلى استخدام القوة المسلحة[3]، كما أن أحد الأساليب الرئيسة التي يلجأ إليها مجلس الأمن لتحقيق السلم والأمن الدوليين في العالم، هو اتخاذ تدابير قوية بموافقة الدول المعنية، بهدف استعادة السلم والاستقرار، ويتخذ المجلس أيضاً تدابير وقائية في الوقت المناسب لاحتواء النزعات والمحافظة على السلم[4]. ولتحقيق السلام العالمي قرر ميثاق الأمم المتحدة الاعتماد عل حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية باستثناء الحالات التي يسمح بها الميثاق بشكل صريح لاستخدام القوة، ودعا القانون الدولي إلى حل المنازعات الدولية بوسائل سلمية، وفي حال انتهاك السلم العالمي، يحق لمجلس الأمن اتخاذ التدابير

(1) حاج امحمد صالح، دور مجلس الأمن في حماية السلم والأمن الدوليين، مجلة حوليات جامعة الجزائر، العدد (3)، المجلد (34)، جامعة ابو بكر بلقايد – تلمسان، الجزائر، سبتمبر 2020، ص12.

(2) حفناوي مدلل، الدبلوماسية الوقائية كآلية لحفظ السلم والأمن الدوليين، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر – بسكرة، 2011 – 2012، ص17.

(3) شيبان نصرة، العقوبات الاقتصادية الدولية الذكية ودورها في حفظ السلم والأمن الدوليين، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مستغانم، 2018 – 2019، ص32.

(4) دور الأمم المتحدة في اقرار السلم والأمن الدوليين: دراسة حالة الكويت والعراق، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، 1995، ص25.

الملائمة وفقاً لظروف الانتهاك، إذ يمكن اتخاذ تدابير مؤقتة وفقاً للمادة (40)[*]، ويمكن اتخاذ تدابير غير عسكرية وفقاً للمادة(41)[**]مثل استخدام العقوبات الاقتصادية[1].

2- حماية حقوق الإنسان:

كذلك من الأهداف الرئيسة التي تسعى العقوبات الاقتصادية إلى تحقيقها حماية حقوق الإنسان وحفظ الحريات الأساسية، فيعطي ميثاق الأمم المتحدة أساساً للالتزام باحترام حقوق الإنسان، فقد نصت الديباجة منه على تقرير من الدول المشاركة في الأمم المتحدة: "نحن شعوب الأمم المتحدة، وقد آلينا على أنفسنا أن نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد... وقد قررنا أن نوحد جهودنا لتحقيق هذه الأغراض"، أما المادة الأولى من الميثاق فقد نصت أن من مقاصد الأمم المتحدة "... تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعا ..."[2]، كما بينت المادة (28) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أن "لكل فرد الحق في التمتع بنظام اجتماعي دولي تحقق بمقتضاه الحقوق والحريات المنصوص عليها في هذا الإعلان تحقيقا تاما, إذاً تُعد حقوق الإنسان من أهم أهداف القانون الدولي، ومن خلال تلك المواثيق أصبحت الدول ملزمة باحترام حقوق الإنسان فوق إقليمها وخارج إقليمها[3]، ولقد زادت أهمية اعتبارات حقوق الإنسان في العلاقات الدولية

(*) نص المادة (40) من ميثاق الأمم المتحدة "منعاً لتفاقم الموقف، لمجلس الأمن، قبل أن يقدم توصياته أو يتخذ التدابير المنصوص عليها في المادة 39، أن يدعو المتنازعين للأخذ بما يراه ضرورياً أو مستحسناً من تدابير مؤقتة، ولا تخل هذه التدابير المؤقتة بحقوق المتنازعين ومطالبهم أو بمركزهم، وعلى مجلس الأمن أن يحسب لعدم أخذ المتنازعين بهذه التدابير المؤقتة حسابه". للمزيد ينظر: ميثاق الأمم المتحدة، الفصل السابع، موقع الأمم المتحدة، كما متاح على الرابط: https://www.un.org/ar/about-us/un-charter/full-text

(**) نص المادة (41) من ميثاق الأمم المتحدة "لمجلس الأمن أن يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير التي لا تتطلب استخدام القوات المسلحة لتنفيذ قراراته، وله أن يطلب إلى أعضاء الأمم المتحدة تطبيق هذه التدابير، ويجوز أن يكون من بينها وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبريدية والبرقية واللاسلكية وغيرها من وسائل الموصلات، وقفا جزئيا أو كليا، وقطع العلاقات الدبلوماسية". للمزيد ينظر: ميثاق الأمم المتحدة، الفصل السابع، موقع الأمم المتحدة، كما متاح على الرابط: https://www.un.org/ar/about-us/un-charter/full-tex

(1) ولد جبلالي هواري، العقوبات الاقتصادية الدولية وتأثيرها على خطط التنمية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مستغانم، 2013 – 2014، ص38.

(2) ميثاق الأمم المتحدة، الديباجة والفصل الأول، موقع الأمم المتحدة، تاريخ الزيارة 2023/4/20، كما متاح على الرابط: https://www.un.org/ar/about-us/un-charter/full-text

(3) إدريس بوكرا، شرعية وسائل الضغط إثر انتهاكات حقوق الإنسان، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، الجزء 39، الرقم (2)، 2002، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، ص ص 45 – 46.

أكثر مما كانت عليه في السابق، إذ توسعت تشريعات حقوق الإنسان الدولية، وأصبحت الحكومات أكثر تصميماً على تطبيق هذه التشريعات، ويلاحظ أن هناك تحركاً متواصلاً نحو توسيع تشريعات حقوق الإنسان في المجالات الثقافية والاقتصادية[1].

أما الأمم المتحدة فتتخذ العديد من الإجراءات لحماية حقوق الإنسان، بما في ذلك إصدار التوصيات ومناقشة الجوانب المتعددة المتعلقة بهذه الحقوق ومراقبة الوضع في دول مختلفة، وفي حالة انتهاك حقوق الإنسان يمكن لمجلس الأمن استخدام العقوبات الاقتصادية أو العسكرية وفقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، فتلك العقوبات يجب أن تكون شرعية وفقا للقوانين الدولية، وهذا ما أكده الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة (بطرس بطرس غالي) بقولة "إننا نرى كل يوم إلى أي مدى يمكن أن تفقد الأمم المتحدة مصداقيتها إذا ظلت التصريحات والعهود والمواثيق والاتفاقيات والمعاهدات التي تضمنها لحماية هذه الحقوق مقتصرة على المستوى النظري أو إذا كانت هدفا لانتهاكات دائمة، وباختصار إذا لم تخضع لآليات وإجراءات فعالة لضمانها وحمايتها وإقرارها"[2]. ومن ثم عندما تشهد المنطقة قتالاً وانتهاكات لحقوق الإنسان، وعندما تكون الأطراف المتصارعة عازمة على مواصلة النزاع حتى النهاية، فمع أن العقوبات قد تكون بعيدة المدى أو قد يكون تأثيرها على المدى القصير، فقد تجبر الأطراف المتصارعة على التوجه نحو المصالحة[3].

3- نزع السلاح:

نزع السلاح يعد أحد أهم أهداف العقوبات الاقتصادية، إذ يتضمن تدمير الأسلحة والتخلص من القوات المسلحة، ويهدف إلى إقامة عالم تتخلص فيه الدول من وسائل القتال، ويشمل التخلي أيضاً عن الأسلحة والمعسكرات وحل القوات المسلحة باستثناء القوة الضرورية لحفظ النظام، وهناك عدة دوافع تجبر الدول نحو نزع السلاح وضبط التسلح، من أهمها هو أن سياسة سباق التسلح قد أدت إلى إنفاق كبير اثقل كاهل الدول[4].

(1) تيم نبلوك، العقوبات والمنبوذون في الشرق الأوسط (العراق، ليبيا، السودان)، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2001، ص17.

(2) البشير عاشور، مصدر سبق ذكره، ص ص 66 – 67.

(3) Michel rossignol, i arme economiaae dahs le noavel ordre mondial, bibliotheaae du parlement, canada, octobre 1993, at:
https://publications.gc.ca/Collection-R/LoPBdP/BP/bp346-f.htm

(4) هديل حربي ذاري العايدي، التعريف بنزع السلاح وعلاقته بتدابير الأمن، جريدة الحوار المتمدن، العدد (6538)، 2020.

وكذلك بسبب خطورة التسلح وتهديدها للسلم والأمن الدولي، أصبحت عملية نزع السلاح والرقابة على التسلح أحد الأهداف الرئيسة للقانون الدولي، فإن تحقيق السلم والأمن الدوليين يتطلب نجاح عملية نزع السلاح[1]، وبما أنه أصبح نزع السلاح هدفا من أهداف القانون الدولي المعاصر وله صلة وثيقة بالسلام العالمي والأمن الدولي، لذا يُعد الالتزام بمعاهدات حظر التسليح من الالتزامات الدولية التي يجب عدم انتهاكها، إذ تعد هذه المعاهدات من القواعد الدولية الإلزامية، ومن ثم يمكن اللجوء إلى العقوبات الدولية ضد أي شخص ينتهك القواعد المتعلقة بالتسلح والرقابة عليها، بهدف منعه من مثل هذه الانتهاكات[2]، وبناءً على ذلك بدأت الأطراف الدولية في استخدام العقوبات الاقتصادية بهدف مراقبة وتعزيز عمليات نزع وضبط الأسلحة، سواء الأسلحة التقليدية أو النووية لدى الأطراف الدولية الأخرى، و بهدف الحفاظ على سلامة المجتمع الدولي وأمنه.

ومن ناحية أخرى كشفت الفلسفة الكامنة وراء العقوبات الاقتصادية، سواء في صورة مسوغات أو أهداف أو مسوغات لتطبيقها، عن أهميتها ورسوخها في تحقيق مصالح الدول التي تفرضها، ففي حالات التي تمت دراستها منذ الحرب العالمية الأولى وحتى الوقت الحاضر، تنوعت الأهداف وراء فرض العقوبات لتغطي مختلف جوانب السياسة الخارجية للدول الغربية ومصالحها الدولية[3]. ويمكن إيجاز أهم تلك الأهداف في الآتي:

1- **إضعاف القوة العسكرية لبلد ما:** الهدف هنا ذو اجراء دولي قسري وعقابي، إذ يمكن أن يتم استخدام العقوبات الاقتصادية لضبط نفوذ الدولة المستهدفة بالعقوبات، ومنعها من بناء وتطوير قدرتها العسكرية تمهيدا للقيام بأعمال عسكرية مستقبلا، وهذه الفرضية تشمل وجود دولة تاريخها مليء بالأعمال العسكرية أو الطموحات العسكرية[4].

(1) ولد جيلالي هواري، مصدر سبق ذكره، ص41.

(2) البشير عاشور، مصدر سبق ذكره، ص67.

(*) هناك أهداف معلنة وهي التي تم ذكرها (حفظ السلم والأمن الدوليين وحماية حقوق الإنسان ونزع السلاح) فهي تعتبر أهداف معلنة ورئيسة للعقوبات الاقتصادية، وفي جانب آخر هناك أهداف غير معلنة تستهدف تقيد سلوك الدولة إزاء قضية ما وإجبارها على تبني سياسات تنسجم مع توجهات النظام الدولي. للمزيد ينظر:

Anna Segll, Economic Sanctions: Legal and policy Constraints, International Review of the Red Cross, No 836, 31 December 2005, Geneva.

(3) قردوح رضا، مصدر سبق ذكره، ص19.

(4) خولة محي الدين يوسف، مصدر سبق ذكره، ص43.

2- **تحقيق تغيير نسبي في سياسات الدولة المستهدفة:** هو أحد أهداف العقوبات الاقتصادية، إذ يتوقع أن تؤدي هذه العقوبات إلى تحول محدود في سياسة الدولة المستهدفة تجاه بعض القضايا، مثل انتهاك حقوق الإنسان، أو الإسهام في جهود مكافحة الإرهاب، أو منع انتشار الأسلحة النووية، أو التوقف عن دعم متمردين في دولة ثالثة، فيتم توجيه هذا الهدف لتغيير جوانب معينة من سياسة الدولة المستهدفة سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي.

3- **زعزعة استقرار حكومة الدولة المستهدفة:** الهدف من زعزعة استقرار حكومة الدولة المستهدفة هو خلق عدم استقرار في هيكلية الحكومة، واستهداف جوانب محددة من البنية الحكومية بهدف التأثير على خطط وسياسات الحكومة، ويعمل هذا الهدف ضمن جهود للتأثير على الحكومة وقد يكون جزءاً من محاولات لإطاحة بها[1].

ثانياً: خصائص العقوبات الاقتصادية

من خلال دراسة مفهوم العقوبات الاقتصادية، يظهر أنها تتميز في العديد من السمات والخصائص التي تميزها عن غيرها من الأنظمة المشابهة، وتتجلى أهم هذه الخصائص والسمات على النحو الأتي:

1- الطابع الدولي الجماعي: إن أولى تلك الخصائص التي تتميز بها العقوبات الاقتصادية هي الخاصية الدولية والجماعية، وتكتسب هذه الخاصية مصدرها من خلال إقرار أو فرض العقوبات الاقتصادية من قبل منظمة عالمية أو إقليمية، لتعكس من خلالها الإرادة الجماعية للمجتمع الدولي، والهدف منها هو الحفاظ على السلم والأمن الدوليين ،ومواجهة حالات العدوان[2]، فعندما تتفق الدول على أن كل من ينتهك القوانين الدولية أو مبادئ ميثاق الأمم المتحدة يتعرض لعقوبات اقتصادية بصفتها خطوة أولى إلى عقوبات أشد مثل استخدام القوة المسلحة، وبمعنى آخر: أن الإرادة الجماعية تتجلى في اتفاق الدول على الالتزام بأحكام المواثيق التي تشكل الإطار القانوني للتنظيم الذي يضم هذه الدول في كيان واحد يسعى لتحقيق الأهداف المشتركة[3].

(1) خولة محي الدين يوسف، مصدر سبق ذكره، ص ص 42 – 43.

(2) المصدر نفسه، ص29.

(3) عميش رشدي، مصدر سبق ذكره، ص13.

2- **الطابع الاقتصادي:** كما هو معروف، يعد الاقتصاد الوطني لدولة ما المحرك الرئيس لتنميتها وتطويرها، لذا تسعى غالبية الدول إلى محاولة تعزيز وتحسين وضعها الاقتصادي، لأن ذلك سينعكس إيجابيا على مختلف الجوانب السياسية والاجتماعية، وهنا تتسم العقوبات الاقتصادية بالطابع الاقتصادي، إذ تستهدف بالدرجة الأولى مصالح الدولة الاقتصادية المخالفة لقواعد القانون الدولي، بهدف حرمان اقتصاد الدولة المستهدفة من الامتيازات التجارية والمالية [1].

3- **الطابع القسري:** ويتجلى ذلك من خلال كون العقوبات الاقتصادية الدولية تفرض على الدول بشكل قاطع وإلزامي، فيتم فرض هذه العقوبات من قبل مجلس الأمن وفقا لصلاحياته المنصوص عليها في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، أو من قبل الجمعية العامة في حالة عدم قدرة مجلس الأمن على اتخاذ إجراءات، وبناءً على ذلك تكتسب العقوبات الاقتصادية الدولية طابع القسرية[2].

4- **الحفاظ على السلم والأمن الدوليين:** وهو الهدف الرئيس لفرض العقوبات الاقتصادية كما ذكرنا سابقا، إذ تُعد هذه الغاية من أهم الأهداف التي تتشارك فيها معظم العقوبات أي خصائص أساسية تشترك فيها معظم أنواع العقوبات الاقتصادية، ويتم تحقيق هذا الهدف من خلال استخدام وسائل سلمية[3].

5- **الالتزام بالتنفيذ يسهم في فعالية العقوبات:** عندما تلتزم جميع الدول بتنفيذ العقوبات الاقتصادية ضد الدولة المنتهكة، يتم تعزيز فعالية تلك العقوبات وردعها، فعندما يتم تطبيق الحصار الاقتصادي على الدولة المستهدفة في جميع المجالات، يقوض قوتها ويجعلها تخضع لقرارات المجتمع الدولي[4].

ويمكن أن نستنتج مما سبق أن مفهوم العقوبات الاقتصادية تمثل أداة قوية في سياق العلاقات الدولية، إذ تستخدم لتحقيق أهداف متنوعة مثل الحفاظ على السلم والأمن الدوليين وتعزيز الامتثال للقانون الدولي، من خلال تأثيرها على المصالح الاقتصادية للدول المستهدفة، كما تعمل على تغيير سلوكياتها وتعزيز التفاهم والتسوية السلمية للنزاعات، ويتطلب استخدام العقوبات الاقتصادية توازنا حكيما وتنسيقا دوليا لضمان تحقيق الأهداف المرجوة بكفاءة وبدون إثارة مشاكل إضافية.

(1) نواف موسى مسلم الزيديين، مصدر سبق ذكره، ص1704.

(2) خولة محي الدين يوسف، مصدر سبق ذكره، ص30.

(3) بازغ عبد الصمد، العقوبات الاقتصادية الدولية، جريدة الحوار المتمدن، العدد (4940)، 2013/1/4، ص4.

(4) نواف موسى مسلم الزيديين، المصدر السابق، ص1706.

المبحث الثاني

تطور العقوبات الاقتصادية وأدواتها

إن العقوبات الاقتصادية هي اسلوب ليست حديثة النشأة بل تعود إلى الزمن القديم، وتباينت طرق تطبيقها وتغيرت مع تطور الحضارات والعصور، ومع توسع وتعقيد العلاقات الدولية السياسية والاقتصادية تم التخلي تدريجيا عن الاعتماد على القوة العسكرية، واتبعت الدول المتقدمة أساليب اقتصادية في بناء علاقاتها مع الدول الاخرى لذا أصبحت العلاقات الاقتصادية أكثر أهمية، ونتيجة لذلك استبدلت العقوبات العسكرية بالعقوبات الاقتصادية، من خلال السعي لإضعاف الدول المعادية اقتصاديا من خلال قطع العلاقات الاقتصادية، بهدف تقويض تجارتها وإضعافها وعزلها عن باقي الدول. وبناءً على أهمية العقوبات الاقتصادية، ونظرا لتطورها عبر العصور، واستخدامها للعديد من الأدوات الاقتصادية لتحقيق أهدافها، يتحتم علينا دراسة تطور العقوبات الاقتصادية وأدواتها في هذا المبحث، الذي تم تقسيمه على ثلاثة مطالب، يتناول المطلب الأول تطور العقوبات الاقتصادية في عصر التنظيم الدولي، كما ويتناول المطلب الثاني دوافع فرض العقوبات الاقتصادية، أما المطلب الثالث يدرس ادوات أو أساليب فرض العقوبات الاقتصادية.

المطلب الأول: العقوبات الاقتصادية في عصر التنظيم الدولي

ومع الانتقال إلى عصر التنظيم الدولي وتأسيس المنظمات الدولية مثل عصبة الأمم والأمم المتحدة، نجد أن تجربة عصبة الأمم في فرض العقوبات الاقتصادية تختلف عن تجربة الأمم المتحدة، فقد تميزت تجربة الأمم المتحدة بالتنوع والتدخل في مجالات متعددة لم تكن معروفة في السابق، ولكن الشيء المشترك بين الجانبين هو السعي لوضع آلية قانونية لفرض هذه العقوبات ومتابعة تنفيذها على المستولى الدولي، وكان من المعروف أن واضعي كل من ميثاق عصبة الأمم وميثاق الأمم المتحدة كانوا يدركون أهمية دور العقوبات في حل النزعات الدولية[1].

(1) جيف سيمونز، التنكيل بالعراق: العقوبات والقانون والعدالة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، بيروت، 1998، ص224.

وبناءً على ذلك سيتم توضيح فكرة العقوبات الاقتصادية في أهم منظمتين دوليتين، وهما عصبة الأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة، وذلك استناداً إلى المراحل التاريخية لكل منظمة:

أولاً- العقوبات الاقتصادية في ظل عصبة الأمم المتحدة:

بعد الخسائر الهائلة التي نجمت عن الحرب العالمية الأولى التي استمرت من عام 1914 إلى عام 1918، إذ بلغ عدد القتلى العسكريين والمدنيين ثلاثة عشر مليونا، وبلغ عدد الجرحى والأسرى والمفقودين سبعة وثلاثين مليونا، بالإضافة إلى تدمير البنية التحتية والخراب الذي حل بمعظم دول العالم ودول أوروبا تحديداً، أدى كل ذلك إلى توجيه الدول نحو تأسيس تنظيم دولي يمنع نشوب الحروب، ظهرت على أثر ذلك عصبة الأمم التي كانت تهدف بشكل رئيس إلى تعزيز السلم والأمن الدوليين في جميع أنحاء العالم[1].

تأسست عصبة الأمم وفقاً لاتفاقية فرساي عام 1919، وكانت الجهود المبذولة لإنشائها مستمرة في أثناء الحرب العالمية الأولى، وتم توجيه هذه الجهود في اتجاهين فردي وحكومي، فتعد عصبة الأمم أول منظمة حكومية دولية أنشئت لتعزيز التعاون الدولي وتحقيق السلم والأمن الدوليين[2]، تتألف تشكيلات عصبة الأمم من ميثاق يتألف من 26 مادة، إذ يأتي في المقدمة ديباجة تحتوي على أغراض العصبة ومبادئها، وكما تحتوي مواد الميثاق على مجموعة من المسائل، بما في ذلك الأغراض التي تأسست من أجلها العصبة وشروط العضوية والانضمام والانسحاب من العصبة فضلا عن السلطات والصلاحيات الممنوحة لأجهزة العصبة في السلم والحرب، كما تتكون عصبة الأمم من ثلاثة فروع أو أجهزة رئيسة، وهي الجمعية والمجلس والأمانة العامة، وللجمعية بصفتها هيئة عليا مجموعة من الصلاحيات منها تلك التي تتعلق بالسلم العالمي[3].

أما في مجال العقوبات الاقتصادية الدولية، فقد تبنت عصبة الأمم العقوبات الاقتصادية لحل النزعات الدولية، وردع الدول المخالفة، وذلك بالاستناد إلى المادة (16) من ميثاق عصبة الأمم التي نصت على ما يلي "إذا لجأ أي عضو من أعضاء العصبة إلى الحرب، متجاهلاً مواثيقه بموجب المواد 12 و13 و 15، فإنه يعد بحكم الواقع مرتكباً عملاً حربياً ضد جميع أعضاء العصبة الآخرين،

(1) عميش رشدي، مصدر سبق ذكره، ص42.

(2) غضبان مبروك، التنظيم الدولي والمنظمات الدولية: دراسة تاريخية تحليلية وتقييمية لتطوير التنظيم الدولي (مع التركيز على عصبة الامم ومنظمة الامم المتحدة)، دار المطبوعات الجامعية، الجزائر،1994، ص43.

(3) المصدر نفسه، ص51.

والتي تتعهد بموجب هذا على الفور بإخضاعه لها، بقطع جميع العلاقات التجارية والمالية، وحظر أي اتصال بين مواطنيها ومواطني الدولة التي تنتهك العهد، ومنع جميع الاتصالات المالية أو التجارية أو الشخصية بين مواطني الدولة المخالفة للعهد ورعايا أي دولة أخرى سواء كانت عضواً في الرابطة أم لا"[1].

وكان الدافع وراء تضمين فكرة العقوبات الاقتصادية في منظمة عصبة الأمم، هو إعطاء المنظمة أداة تمكنها من تطبيق أحكامها المتعلقة في مواجهة أي عضو يلجأ إلى الحرب ويتجاهل التزاماته الدولية، فعُدَّت تجربة العقوبات الاقتصادية الدولية في عهد العصبة انعكاسا للمناخ الدولي السائد آنذاك، إذ كشفت مواقف الدول تجاه هذه المنظمة الدولية عن فقدان الأمل وعدم الثقة بها، وتمسك الدول بمصالحها الذاتية، ومع اتباع بعض الدول سلوكيات عدوانية خلال مرحلة العصبة، لم تطبق العقوبات الاقتصادية الدولية إلا في الأزمة الحبشية الإيطالية عام 1935، عقب غزو إيطاليا لإثيوبيا، ومع معاناة إيطاليا من نتائج سلبية للعقوبات، لم تغير سياستها، وهو ما جعل النتائج محدودة إلى حد ما[2].

وفي المحصلة النهائية لم تنجح عصبة الأمم في إقامة نظام أمن جماعي يمنع وقوع حرب عالمية جديدة، وذلك لأنها لم تقدم على تجريم الحرب في العلاقات الدولية، فالحرب لا تعد وسيلة غير مشروعية إلا بعد انتهاء مهلة معينة بسبب عدم تنفيذ حكم قضائي أو عدم امتثال عضو معين لقرار المجلس، أو في حالة عدم توصل المجلس إلى اتخاذ أي قرار، يعود ذلك إلى غياب التدرج المطلوب للتوجيه نحو الحرب، وربما يكون ذلك نتيجة استمرار السياسات الاستعمارية في عصبة الأمم، بالإضافة إلى تناقض سياسة الهيمنة التي تتبعها بعض الأعضاء مع الهدف الأساس لإنشاء العصبة وهو تحقيق السلم والأمن الدوليين[3].

وعلى الجانب الآخر يمكن القول إن عصبة الأمم فشلت في حل المشاكل الدولية وفرض سلطتها على جميع الدول بدون استثناء، وعندما تجاهلت دول المحور قراراتها ولم تأخذها بجدية،

(1) ميثاق عصبة الامم، المادة 16، مكتب الأمم المتحدة في جنيف، تاريخ الزيارة 2023/5/12، كما متاح على الرابط: https://www.ungeneva.org/ar/about/league-of-nations/covenant

(2) خولة محي الدين يوسف، مصدر سبق ذكره، ص48.

(3) رودريك إيليا أبي خليل، العقوبات الاقتصادية الدولية في القانون الدولي بين الفعالية وحقوق الإنسان، منشورات الحلبي الحقوقية، ط2، بيروت،2016، ص52.

ولجأت إلى استخدام العنف ضد جيرانها والأقليات العرقية وحتى ضد أراضيها خلال الثلاثينيات من القرن العشرين، بدأت الدول بالانسحاب من المنظمة بعد ذلك، وكان اندلاع الحرب العالمية الثانية دليلاً قاطعاً على فشل عصبة الأمم في منع الحروب المدمرة وفشلها في تحقيق السلم والأمن الدوليين، لذا بعد انتهاء الحرب تم حل منظمة عصبة الأمم، وتأسست منظمة الأمم المتحدة[1].

ثانياً- العقوبات الاقتصادية في ظل منظمة الأمم المتحدة:

أدرك المجتمع الدولي أهمية التنظيم الدولي بعد فشل عصبة الأمم، ولذلك بقيت أفكار السياسيين والمحللين تتناول إمكانية إنشاء تنظيم دولي لعالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، وقد ظهرت خطوات عملية من جانب دول الحلفاء الذين شاركوا في الحرب ضد دول المحور في إنشاء تنظيم دولي يحفظ السلم والأمن الدوليين[2].

فبدأ النقاش حول إنشاء منظمة الأمم المتحدة مع استمرار الحرب العالمية الثانية، وقام قادة دول الحلفاء بإصدار تصريحات دولية وعقد المؤتمرات الدولية بهدف إنشاء تنظيم دولي جديد يعمل لأجل حل المشكلات الدولية بطرق سلمية ويكون فعالاً في ذلك، وكان من أبرز الاجتماعات التي عقدها في السابق، اجتماع الأطلسي عام 1942، ومؤتمر موسكو عام 1943، واجتماع دمبارتون أوكس بواشنطن عام 1944، فضلا عن مؤتمر يالطا، وكذلك مؤتمر بوتسدام عام 1945 وغيرهما، بالإضافة إلى ذلك قام واضعو ميثاق الأمم المتحدة بدراسة تجربة فشل منظمة عصبة الأمم ووضعها أمام أعينهم، ومن ناحية أخرى حرصت الدول الكبرى التي دعمت إنشاء منظمة الأمم المتحدة على تأثير القادة الثلاثة الكبار وهم تشرشل في بريطانيا، وروزفلت في أمريكا، وستالين في روسيا، كما قررت هذه الدول بناءً على دورها وتضحياتها في الحرب، منح نفسها حقوق وامتيازات أكبر، ومن أبرز تلك الامتيازات هو منح خمس دول فقط حق النقض(الفيتو) في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وهي الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي وبريطانيا وفرنسا والصين[3].

(1) مدلل حفناوي، جهود المنظمات الدولية في حفظ السلم والأمن الدوليين، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد (10)، جانفي، جامعة الشهيد حمه لخصر – الوادي، مارس 2015، ص74.

(2) جعفر عبد السلام، المنظمات الدولية: دراسة فقهية وتأصيلية للنظرية العامة للتنظيم الدولي وللأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والمنظمات الإقليمية، دار النهضة العربية، ط 6، القاهرة، بلا ت، ص185.

(3) محسن أفكيرين، قانون المنظمات الدولية: النظرية العامة الأمم المتحدة والمنظمات والوكالات الدولية المخصصة المرتبطة بها والمنظمات الدولة الإقليمية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2010، ص15.

وتتبنى منظمة الأمم المتحدة عقوبات ضد الدول التي لا تلتزم بالسلوك المطلوب في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين، وتنقسم العقوبات الدولية على إجراءات عسكرية وإجراءات غير عسكرية (العقوبات الاقتصادية) التي يمكن لمجلس الأمن الدولي أتخاذها[1]، فقد أعطى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لمجلس الأمن حق مباشرة اختصاصه في حفظ السلم والأمن الدوليين، وذلك من خلال التدابير العسكرية وغير العسكرية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، واستناداً إلى المواد (39 و 41 و42)، حيث نصت المادة (39) منه على أنه "يقرر مجلس الأمن ما إذا كان قد وقع تهديد للسلم أو إخلال به أو كان ما وقع عملاً من اعمال العدوان، ويقدم في ذلك توصياته أو يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير طبقاً لأحكام المادتين 41 و42 لحفظ السلم والأمن الدولي أو إعادته إلى نصابه"[2]، كما نصت المادة (41) من الفصل السابع على إن "لمجلس الأمن أن يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير التي لا تتطلب استخدام القوات المسلحة لتنفيذ قراراته، وله أن يطلب من أعضاء الأمم المتحدة تطبيق هذه التدابير، ويجوز أن يكون من بينها وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبريدية والبرقية واللاسلكية وغيرها من وسائل المواصلات وقفاً جزئياً أو كلياً وقطع العلاقات الدبلوماسية"[3]، أما المادة (42) من الفصل السابع أيضاً فقد نصت "إذا رأى مجلس الأمن أن التدابير المنصوص عليها في المادة 41 لا تفي بالغرض أو ثبت أنها لم تف به، جاز له أن يتخذ بطريق القوات الجوية والبحرية والبرية من الأعمال ما يلزم لحفظ السلم والأمن الدوليين أو لإعادة الحق إلى نصابة، ويجوز أن تتناول هذه الأعمال المظاهرات والحصر والعمليات الأخرى بطريق القوات الجوية أو البحرية أو البرية التابعة لأعضاء الامم المتحدة"[4].

ويمكن وصف مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بأنه أقوى هيئة في العالم، إذ يتكون من 5 أعضاء دائمين، و10 أعضاء منتخبين (غير دائمين)، ويعد المجلس مسؤولاً عن التعامل مع مختلف أنواع التهديدات والانتهاكات للسلم والأمن الدوليين[5]. ويرى المختصون أن عقوبات الأمم المتحدة الاقتصادية يجب أن تندرج ضمن ما يعرف (بالنظام العالمي الجديد)، الذي نشأ بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة، تلك الحقبة شهدت انقسامات في داخل المنظمة تسببت في غياب

(1) ولد جيلالي هواري، مصدر سبق ذكره، ص30.

(2) ميثاق الأمم المتحدة، الفصل السابع، المادة 39.

(3) ميثاق الأمم المتحدة، الفصل السابع، المادة 41.

(4) ميثاق الأمم المتحدة، الفصل السابع، المادة 42.

(5) Charron, Andrea. UN sanctions and conflict: responding to peace and security threats (Routledge), 2012, P 1.

أرضية مشتركة تُمكن اتخاذ مثل هذه الإجراءات، ومع عام 1990 والتحولات العديدة التي شهدها المجتمع الدولي، لاحظوا توجهاً جديداً في مجلس الأمن نحو استخدام العقوبات الاقتصادية، فمنذ تأسيس الأمم المتحدة وحتى عام 1990 لم يتم اللجوء إلى فرض العقوبات الاقتصادية إلا في حالتين، وهما العقوبات على جنوب أفريقيا، وعلى روديسيا، ومع حلول عام 1990 فتحت صفحة جديدة في عمل الأمم المتحدة بموجب الفصل السابع من ميثاقها، وظهر تركيزٌ متزايد على المادة (41) من الميثاق[1].

كما أن انتهاء الحرب العالمية الثانية أدى إلى إعادة تشكيل بنية جديدة للنظام الدولي، وهو ما أدى إلى تحول في توزيع القوة بين القوى العظمى، فبعد أن كان النظام متعدد القوى قبل الحرب العالمية الثانية، أصبح النظام الدولي بعدها ثنائي القطب بين قوتين عظميين وهما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، وهو ما أدى إلى تنافسهما ودخولهما في حرب باردة، تم استخدام كل الأدوات بما في ذلك العقوبات الاقتصادية، لتحقيق أهدافهم فتم استخدام العقوبات الاقتصادية خلال هذه الحقبة حوالي 56 مرة، وكانت نسبة (84%) من هذه الحالات قد تم استخدامها من قبل الولايات المتحدة، وبنسبة (10%) من قبل الاتحاد السوفيتي، ونسبة (6%) من قبل الأمم المتحدة[2]. كما أن عملية انتقال القوة بعد الحرب الباردة أدت إلى تحول في بنية النظام الدولي من ثنائي القطب إلى أحادي القطب، هذا التحول أدى إلى تشكيل نظام عالمي جديد يتميز بالاستخدام المفرط للقوة في العديد من الحالات، بالإضافة إلى استخدام العقوبات الاقتصادية بشكل أكثر، إذ أصبحت وسيلة مركزية بيد الولايات المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة، لذا تم استخدام أنظمة العقوبات الاقتصادية بشكل متزايد خلال هذه المرحلة، إذ زادت من ربع الحالات خلال الحرب الباردة إلى النصف خلال التسعينيات، والأمم المتحدة وحدها استخدمت 28 مرة للعقوبات الاقتصادية على عدة دولة مختلفة، بعدما كانت قد استخدمت نظامين للعقوبات الاقتصادية خلال الحرب البارد، وهذا يعني زيادة

(1) خولة محي الدين يوسف، مصدر سبق ذكره، ص51.

(2) العيد محمادي وزيدان زياني، تأثير عملية انتقال القوة في النظام الدولي على العقوبات الاقتصادية الدولية، المجلة الجزائية للأمن الإنساني، العدد (1)، المجلد (7)، مارس 2022، ص455.

قدرها(93%)، كما تم إدراج اكثر من 1000 شخص ومؤسسة في قائمة العقوبات الخاصة بمجلس الأمن ضمن إطار (العقوبات الذكية)[*](1).

المطلب الثاني: دوافع فرض العقوبات الاقتصادية

من المفترض أن تكون العقوبات الاقتصادية خياراً آخر في حالة عدم نجاح الخيارات السياسية البديلة، سواء كانت الجهة التي تفرض العقوبات إقليمية أم دولية أم منظمات أم تكتلات اقتصادية أو حتى لو كانت دولاً، إذ ينظر إلى العقوبات الاقتصادية بعدّها الخطوة الأخيرة ضمن الخيارات المتاحة في إدارة الصراعات السياسية بين الدول، وقبل اللجوء إلى الخيارات العسكرية المباشرة، كما يعدها بعض المختصين نوعا من أنواع التدخلات العسكرية غير المباشرة، فهي في نهاية المطاف ليس إلا نوعا من أنواع القسر والإكراه(2). ومن ناحية أخرى يعد فرض العقوبات الاقتصادية الدولية تصرفاً قانونياً دوليا، إذ تعتمد هذه العقوبات على أسباب ودوافع متعددة، تختلف أسباب فرض العقوبات الدولية من حالة إلى أخرى، وعموماً فالأسباب التي تدفع إلى فرض هذه العقوبات بصرف النظر عن نوعها، تتوافق في العموم مع ما هو مذكور في المادة (39) من ميثاق الأمم المتحدة(3).

وعندما نلقي نظرة على المواد (39 و41) من ميثاق الأمم المتحدة، نجد أن مجلس الأمن ملزم باتخاذ إجراءات عقابية في حال حدوث ثلاث حالات رئيسة ومهمة للعالم بأسره، هذه الحالات

(*) العقوبات الذكية: ظهرت العقوبات الذكية استجابة للقلق المتوالد من الاثار السلبية للعقوبات الاقتصادية التقليدية الشاملة على حياة المواطنين الضعفاء، فضلا عن الاثار الواقعة على الدول الفقيرة جراء تلك العقوبات، واستجابة لهذه المخاوف ظهرت جملة من التدابير منها العقوبات المالية وحضر السفر وحضر الأسلحة والقيود على السلع ذا الاستخدام المزدوج، لوصف هذا النوع الجديد من العقوبات الذكية وسيلة لتركيز ضغط على الأطراف الفاعلة في البلدان المستهدفة والمسؤولة عن انتهاكات القوانين الدولية وليس الشعب. للمزيد ينظر: سعد عبيد السعيدي وعادي سليمان العبيدي، دور العقوبات الذكية في تحقيق أهداف السياسة الخارجية للولايات المتحدة(دراسة في دور العقوبات الذكية)، مجلة حمورابي للدراسات، العدد(48)، مارس 2022، ص 10.

(1) العيد محمادي وزيدان زياني، مصدر سبق ذكره، ص459.

(2) العقوبات الاقتصادية: حروب من غير نار، موقع الجزيرة، 14مارس 2017، تاريخ الزيارة 9/15/ 2023، كما متاح على الرابط:https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2017/3/14/

(3) أحميدة حسين صلاح وبهناس سعيد أيمن، تطور العقوبات الدولية بين النص والممارسة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور – الجلفة، 2019 – 2020، ص27.

تعد أيضاً دوافع ومسوغات لفرض العقوبات الاقتصادية على الدول، وسنوضح هذه المسوغات الثلاثة كما يلي:

أولاً: تهديد السلم والأمن الدوليين:

يعد تهديد السلم واحداً من أهم دوافع فرض العقوبات الاقتصادية، نظراً لأهميته البالغة ومكانته العليا، ويُقصد بتهديد السلم هو إعلان دولة ما نيتها في التدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى أو القيام بأي أعمال عنف ضدها، ويلاحظ أن تهديد السلم لا يتطلب بالضرورة تنفيذ الأعمال المعنية بالتهديد بشكل فعلي، بل يمكن أن يكون تهديد السلم موجوداً عند وقوع صدام مسلح في إقليم معين يؤدي إلى استمرار الأضرار على مصالح الدول الأخرى، علاوة على ذلك قد يشكل توافد اللاجئين الفارين من هذا النزاع المسلح إلى حدود الدول المجاورة أيضاً تهديداً للسلم والأمن الدوليين[1]. كما أظهرت التجارب الدولية أن تصنيف تهديد السلم هو الأكثر استخداماً، ويمكن أن يكون السبب في ذلك هو أن هذا التصنيف يعد غامضا، ويمتد ليشمل مجموعة واسعة من النزاعات الدولية والنزاعات الداخلية، وبالإضافة إلى ذلك لا يتطلب تهديد السلم بالضرورة وجود نزاع عسكري كما ذكرنا، بل يمتد ليشمل جوانب من سلوك الدول ومصادر تهديد أمن المجتمع الدولي واستقراره، وأصبح من الشائع في قرارات مجلس الأمن وصف الانقسامات الداخلية والحروب الأهلية والانقلابات ضد الحكومات الشرعية على إنها مسائل تهدد السلم والأمن الدوليين أيضاً[2].

فيتم تحقيق السلم والأمن الدوليين في مفهومهما العام من خلال التدخل الحقيقي في الأزمات أو الصراعات الدولية، إذ غالباً ما يتم هذا التدخل من قبل دولة ما أو مجموعة من الدول أو منظمة دولية أو إقليمية، بهدف المحافظة على النظام والاستقرار في المجتمع الدولي[3]، وهنا يأتي دور العقوبات الاقتصادية، إذ تلعب دوراً مهماً عبر مجلس الأمن في حالات التهديد بالسلم، وهي إحدى الحالات التي يستند إليها مجلس الأمن لتطبيق أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، إذ يتضمن ميثاق الأمم المتحدة عدة إشارات إلى الحالات التي تهدد السلم والأمن

(1) نزاع قنوع ودريد الخطيب ومنال علي عاقل، العقوبات الاقتصادية أحد أساليب الإرهاب الاقتصادي غير المنظم (العراق نموذجاً)، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد(4)، المجلد(35)، ديسمبر 2013، ص233.

(2) حاج أمحمد صالح، مصدر سبق كره، ص ص 12 – 13.

(3) آمال موساوى، التدخل الدولي لأسباب إنسانية في القانون الدولي المعاصر، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة لحاج لخضر – باتنة، 2011 – 2012، ص98.

الدوليين وضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة للحفاظ عليه، ولكن لا يحتوي الميثاق على تعريف صريح لتهديد السلم، ولكن بموجب المادة (39) من ميثاق الأمم المتحدة يُفهَم أن تهديد السلم يحدث عندما تهدد دولة ما بالدخول في الحرب، أو عندما تهدد بالتدخل في شؤون دولة أخرى، أو عندما تهدد باستخدام أشكال من العنف ضد دولة أخرى، كما أن الحروب الأهلية التي تنشأ بين أطراف متصارعة في داخل حدود دولة ما تعد تهديداً للسلم والأمن الدوليين أيضاً حسب ميثاق الأمم المتحدة[1].

وأخيرا يعكس بناء سلم دائم في العالم تقدما فكريا كبيرا نحو التوسع في مفهوم السلم، إذ أصبح يشمل العديد من الجوانب الإيجابية، ولم يعد السلم مقتصراً على عدم اللجوء إلى النزاعات المسلحة، بل أصبح يتضمن ضرورة التعاون الدولي في التعامل مع القضايا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية، بناءً على مبدأ المساواة في الحقوق بين الشعوب، وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع[2].

ثانياً: الإخلال بالسلم والأمن الدوليين:

ويعد أيضاً دافعاً آخر لتبني العقوبات الاقتصادية، ويقصد بإخلال السلم وقوع أعمال من العنف من قبل دولة ضد دولة أخرى، أو وقوع نزاع مسلح داخل إقليم دولة ما، ومع ذلك يعد هذا النزاع خرقاً لسلم دولة أخرى[3]، أما فقهاء القانون الدولي فيعرفون خرق السلم أو الإخلال به بأنه وقوع أعمال عنف بين قوات مسلحة تابعة للحكومات الشرعية أو الواقعة عبر الحدود الدولية المعترف بها دوليا، بينما يعد آخرون أن خرق السلم يشمل وقوع أعمال عنف ضد دولة معينة، أو وقوع صدام مسلح داخل إقليم دولة يمكن أن يؤدي إلى إحداث حالة جديدة تكون أكثر خطورة من حالة تهديد وإخلال السلم[4].

(1) بن زكري بن علو مديحة، أثر العقوبات الاقتصادية الدولية على حق الشعوب في التنمية، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مستغانم، 2018– 2019، ص99.

(2) دور الأمم المتحدة في إقرار السلم والأمن الدوليين دراسة حالة الكويت والعراق، مصدر سبق ذكره، ص25.

(3) نزاع قنوع ودريد الخطيب ومنال علي عاقل، مصدر سبق ذكره، ص233.

(4) أحميدة حسين صلاح وبنهاس سعيد ايمن، مصدر سبق ذكره، ص36.

ومن خلال التهديدات والتوترات المستمرة التي تحدث على الساحة الدولية والتي تهدد المجتمعات القوية والضعيفة على حد سواء، يمكن أن نستنتج بأن الأعمال التي هي بحد ذاتها تشكل إخلالاً بالسلم والأمن الدوليين تكون على حالتين:[1]

1- الأعمال العنيفة الموجهة ضد دولة أخرى، والتي تنفذها مجموعة من الثوار في داخل إقليم دولة أخرى لتحقيق مصالح سياسية.

2- الحروب الأهلية أو الصراعات الداخلية ذات الخطورة والأثر الجسيم الذي يمكن أن يؤثر على مصالح الدول الأخرى، إذ تطلق على المشاركين في هذه الصراعات صفة المقاتلين.

ومن الأمثلة عن الحالات التي تُعد إخلالا بالسلم الدولي حسب مجلس الأمن، منها قرار مجلس الأمن رقم (688)[*] الصادر في 5 أبريل 1991، الذي عد نزوح اللاجئين الأكراد والاشتباكات الحدودية الناتجة عن قمع الحكومة العراقية لهم تشكل تهديدا للسلم الدولي، ونذكر مثالا آخر لحالة خرق السلم ألا وهو الغزو العراقي للكويت وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم(660)[**] الصادر في أغسطس 1990، في هذا القرار تم التأكيد على أن الغزو العراقي للكويت يشكل خرقاً للسلم والأمن الدوليين، وبناءً على ذلك تم فرض عقوبات اقتصادية على العراق خلال التسعينيات بهدف وقف الأعمال العدوانية تجاه الكويت، نظراً لتمثيلها حالة من الإخلال بالسلم الدولي[2].

---

(1) بن زكري بن علو مديحة، مصدر سبق ذكره، ص ص 36 – 37.

(*) قرار (688) المؤرخ في 5 نيسان/أبريل 1991: وكان يتعلق بالأزمة الإنسانية في العراق بعد انتهاء حرب الخليج الأولى، فقد عبر عن قلق شديد إزاء القمع الذي كان يتعرض له السكان المدنيون في العراق، وخاصة في المناطق الكردية، كما أشار القرار إلى تدفق اللاجئين والتهديد الذي يشكله هذا الوضع على السلم والأمن الدوليين في المنطقة، ودعا القرار العراق إلى التعاون لوقف القمع وإزالة الخطر الذي كان يهدد الأمن الدولي في المنطقة، فقد أعرب عن الأمل في إقامة حوار مفتوح لضمان احترام حقوق الإنسان والحقوق السياسية لجميع المواطنين. للمزيد ينظر: قرارات مجلس الأمن، الأمم المتحدة – مجلس الأمن، كما متاح على الرابط:
https://www.un.org/securitycouncil/ar/content/resolutions

(**) قرار (660) المؤرخ في 2 آب/أغسطس 1990: إن هذا القرار كان يتعلق بالغزو العراقي للكويت والذي تم اعتباره خرقاً للسلم والأمن الدوليين، وفقا للمواد 39 و40 من ميثاق الأمم المتحدة، وتضمن القرار مطالبة العراق بسحب جميع قواته من الكويت فوراً وبدون شروط، وإعادتها إلى المواقع التي كانت توجد فيها، كما دعا القرار العراق والكويت إلى بدء مفاوضات فورية لحل خلافاتهما، وأيد جميع الجهود المبذولة في هذا الصدد بما في ذلك جهود جامعة الدول العربية. للمزيد ينظر: قرارات مجلس الأمن، الأمم المتحدة – مجلس الأمن، كما متاح على الرابط: https://www.un.org/securitycouncil/ar/content/resolutions

(2) أحميدة حسين صلاح وبنهاس سعيد أيمن، مصدر سبق ذكره، ص ص 36 – 37.

ثالثاً: وقوع أي عمل من أعمال العدوان:

الدافع الآخر وراء فرض العقوبات الاقتصادية هو ارتكاب أعمال العدوان، وتعد مسألة تعريف جريمة العدوان بأنها واسعة، إذ لا يمكن تغطية جميع جوانبها في زمن محدد، نظراً لأنها جريمة متجددة لا يمكن التنبؤ بها، ويعد العديد من الباحثين أن التعريف المتفق علية لجريمة العدوان، هو أنه انتهاك سيادة دولة على وحدة أراضيها، أو أي فعل تقوم به دولة ذات سيادة ضد دولة أخرى ذات سيادة لأسباب غير مسوغة[1]، كما أن المجتمع الدولي لم يتمكن من تحديد مفهوم العدوان وتحديد حالاته بسبب اختلاف النزعات السياسية والفكرية، ولكن الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة تمكنت من إصدار قرار يحدد مفهوم العدوان وحالاته وفقاً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، ففي عام 1974 أصدرت الجمعية العامة قراراً رقم (3314) بتاريخ 14 ديسمبر 1974، الذي يتضمن تعريفا للعدوان و8 مواد تحدد حالاته، إذ يشير التعريف الذي ورد في المادة الأولى إلى استخدام القوة المسلحة من قبل دولة ما ضد دولة أخرى أو ضد سلامتها الإقليمية أو استقلالها السياسي بطريقة تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة، يتماشى هذا التعريف مع ما ورد في الفقرة الرابعة من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة، التي تعد استخدام القوة واللجوء إلى الحرب العدوانية غير قانوني، ومن ناحية أخرى فالأعمال العدوانية وفق الأمم المتحدة هي استخدام دولة ما للقوة المسلحة بطريقة تتعارض مع القانون الدولي، سواء كانت هذه الدولة عضوا في الأمم المتحدة أم لا[2].

وتوصل **ألن فيرجسون** إلى استنتاج أن العدوان يبدأ عندما تقوم دولة ما بفعل يكون تكلفته كبيرة على دولة أخرى، وفي الوقت نفسه تعتقد الدولة الأخرى أنها قد تقلل خسائرها بالقيام بإجراء يعارض الدولة الأولى التي بدأت بعمل العدوان، ومن ثم يعني ذلك أن هناك صراعاً بين دولتين أو مجموعة من الدول تسعى إلى تحقيق أهدافها ومصالحها في الوقت نفسه[3]. وأخيراً تعد أعمال العدوان جريمة قاسية ومروعة ضد الإنسانية، نظراً لارتكابها انتهاكات خطيرة للقانون الدولي وحقوق الإنسان، كما يصف القانون الدولي هذه الجريمة بأنها أم الجرائم، إذ يمكن أن تكون السبب الأساس لارتكاب

(1) ماجد عمر عبادي، جريمة العدوان قراءة تحليلية تعتمد النص والمفاوضات الدبلوماسية لمؤتمر كمبالا 2010، أطروحة دكتوراه، كلية الدراسات، جامعة النجاح الوطني، فلسطين – نابلس، 2018، ص14.

(2) ناوي عبد القادر، جريمة العدوان في القانون الدولي، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور – الجلفة، 2019 – 2020، ص ص 19 – 20.

(3) حسين قادري، النزاعات الدولية: دراسة وتحليل، دار الكتاب الثقافي للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، ديسمبر 2008، ص14.

الجرائم الأخرى مثل اعتداءات على حقوق الإنسان، وجرائم الحرب، وجرائم الإبادة الجماعية وغيرهما من الجرائم التي تشكل خطرا ضد الإنسانية، وقد تكون فرعية لجريمة العدوان نظراً لخطورتها، لذا يجب أن لا تمر دون عقاب لضمان تحقيق العدالة الجنائية الدولية في المجتمع الدولي[1].

المطلب الثالث: أدوات أو أساليب فرض العقوبات الاقتصادية

تُفرض العقوبات الاقتصادية الشاملة من خلال مجموعة متنوعة من الأساليب والأدوات، بهدف تحقيق أهداف إستراتيجية في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومع تعدد الأهداف المتوقع تحقيقها من العقوبات الاقتصادية، فقد اتخذت اشكالاً مختلفة من الأدوات والأساليب الخاصة بها وتطورت مع تطور العلاقات الدولية، وقد قسم الفقهاء العقوبات الاقتصادية حسب آلية عملها والأهداف المراد تحقيقها من فرض العقوبات الاقتصادية إلى عدة أساليب أو أدوات، وتشمل هذه الأدوات[2]:

أولاً: المقاطعة الاقتصادية:

تعد المقاطعة واحدة من أهم أنواع وأدوات العقوبات الاقتصادية، إذ تعني تعليق التعامل والعلاقات التجارية من جانب رعايا إحدى الدول مع دولة أخرى أو مع رعاياها، بهدف التعبير عن استياء من موقفهما المتخذ أو إجبارها على اتخاذ موقف معين، ومن ثم تعد المقاطعة عملاً طوعياً غير مشمول بالقانون الدولي، ما لم تتدخل فيه وتشجع علية حكومة الدولة، وهذا هو الحال الذي يحدث في العديد من الحالات حالياً، وهو ما يمنح المقاطعة حقها بصفتها مبدأً دولياً[3].

وتُعرف المقاطعة الاقتصادية أيضاً بعدّها الإجراءات الرسمية التي تؤدي إلى قطع العلاقات الاقتصادية بين دولة وأخرى في حالة وجود حرب معلنة بينهما، وتتضمن إجراءات المقاطعة الاقتصادية وقف جميع العلاقات الاقتصادية والتجارية والمالية والاستثمارية، بالإضافة إلى العلاقات الاجتماعية التي تتم على مستوى الأفراد مثل السياحة والسفر والهجرة وغيرها[4]، وفي قاموس

(1) ناوي عبد القادر، مصدر سبق ذكره، ص6.

(2) ميلود قايش، العقوبات الاقتصادية الدولية بين الشمولية والانتقائية، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، العدد (2)، المجلد (8)، الجزائر، مارس 2022، ص270.

(3) احمد سرحان، قانون العلاقات الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، بيروت، 1990، ص393.

(4) مريم ناصري، فعالية العقاب على الانتهاكات الجسيمة لقواعد القانون الدولي الإنساني، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر – باتنة، 2008 – 2009، ص167.

المصطلحات الحقوقية الدولي، تعرف المقاطعة على أنها "إجراء تلجأ إليه سلطات الدولة أو هيئاتها وأفرادها المشتغلون بالتجارة لوقف العلاقات التجارية مع دولة اخرى، ومنع التعامل مع رعاياها بهدف ممارسة الضغط الاقتصادي عليها، رداً على ارتكابها أعمال عدوانية"، أما الموسوعة البريطانية فتعرف المقاطعة أيضاً بأنها "الرفض أو التحريض على رفض أي تعامل تجاري أو اجتماعي مع طرف يُراد الضغط عليه"[1].

وللمقاطعة الاقتصادية تأثير كبير في الوقت الحالي على التوازن الاقتصادي، نظراً لتشابك العلاقات الاقتصادية الدولية، فقد أصبحت الدول في حاجة مستمرة للتعاون الاقتصادي بعضها مع بعض، ولذا يمكن أن تتأثر دول أخرى بالمقاطعة الاقتصادية التي تفرض على دولة معينة، خاصة إذا كانت تعتمد عليها على أنها مصدر رئيس لاستيراد السلع والموارد الضرورية، هذا قد يؤثر بشكل كبير على الدول الأخرى التي تعتمد على هذه الدول لتلبية احتياجاتها[2]، ومن الأمثلة المعاصرة عن المقاطعة الاقتصادية المؤسسة والمستمرة، إنشاء جامعة الدول العربية مكتباً لمقاطعة (إسرائيل)، يقوم هذا المكتب بإعداد قوائم سوداء تحتوي على الشركات التي تتعامل مع (إسرائيل)، سواء من خلال التجارة أو توظيف رؤوس الأموال، ويوصي بعدم التعامل معها ويحظر نشاطاتها في الدول العربية، ووفقاً لتقرير المكتب الرئيس للمقاطعة العربية الذي يشير إلى إن الولايات المتحدة الأمريكية دفعت منذ عام 1948 حتى الآن مبالغاً تصل إلى 107 مليار دولار منحاً ومعونات (لإسرائيل)، ويعد هذا الرقم مرتفعاً، إذ يبلغ متوسط المساعدات حوالي ثلاثة مليارات دولار، ومن ثم يمكن القول إن الولايات المتحدة أسهمت في تغطية تكاليف المقاطعة العربية (لإسرائيل)[3].

أما المقاطعة الدولية التي كانت ضد حكومة جنوب أفريقيا، فهي أحد أمثلة المقاطعات الفاعلة، إذ طالبت الجمعية العامة ومجلس الأمن بإصدار قرارات تدين سياسية التمييز العنصري التي كانت تنتهجها حكومة جنوب إفريقيا، لكن بسبب عدم الامتثال لتلك القرارات، فرضت عقوبات دولية على البلاد بدءاً من الحظر العسكري عام 1963، وتطورت حتى شملت جميع المعاملات

(1) نقلاً عن: غسان حمدان، التطبيع إستراتيجية الاختراع الصهيوني، دار الأمان للطباعة والنشر، ط 1، بيروت، 1989، ص20.

(2) مراد كواشي، دور العقوبات الاقتصادية الصادرة من مجلس الأمن في تطبيق القانون الدولي الإنساني، مجلة الفقه والقانون، العدد(17)، العراق، مارس 2013، ص13.

(3) شفيق احمد علي، في جنازة المقاطعة العربية لإسرائيل: أسرار ووثائق مائة عام من المقاطعة والهرولة، مركز الحضارة العربية، ط 2، 1998، ص13.

التجارية والاقتصادية، وقد لاقت هذا التدابير قبول معظم دول العالم لها، وهو ما ضمن تحقيق نجاح كبير لها حتى اكتملت صورة المقاطعة الاقتصادية الكاملة، التي استمرت حوالي ثلاثين سنة، تم تحقيق جميع الأهداف وإجبار حكومة جنوب أفريقيا على إجراء انتخابات حرة والتخلي عن سياسة العنصرية[1].

وتختلف المقاطعة الاقتصادية عن الحظر، إذ يتم فرض المقاطعة من قبل المؤسسات أو الشركات أو الأفراد في داخل الدولة بدوافع قومية، بينما يفرض الحظر من قبل الدولة نفسها، وفي حين تنقسم المقاطعة الاقتصادية على نوعين وهما:[2]

1- المقاطعة الاقتصادية الفردية: وهي عملية تقوم بها دولة واحدة معينة بمقاطعة دولة أخرى على أنه ردّ فعل انتقامي، كما حدث في حالة مقاطعة كوبا للمنتجات الأمريكية والانتقال إلى شراء المنتجات من الدول الاشتراكية.

2- المقاطعة الاقتصادية الجماعية: تتم من خلال مجموعة من الدول أو منظمة عالمية أو إقليمية أو من قبل هيئات غير حكومية، كما حدث في حالة المنظمات غير الحكومية مثل الأحزاب والنقابات، التي قامت بحملة تعبئة شعبية واسعة تدعو إلى عدم التعامل مع بضائع الكيان الصهيوني خلال حقبة الانتداب البريطاني عام 1936.

ثانياً: الحظر الاقتصادي:

يشير الحظر الاقتصادي إلى منع إرسال الصادرات إلى دولة أو دول معينة، بهدف معاقبتها في حال ثبتت مسؤوليتها القانونية الدولية، ويعد الحظر أحد أخطر أنواع العقوبات الاقتصادية، إذ يمكن أن يؤدي إلى اضطراب في النظام الاقتصادي للدولة المستهدفة وحرمان الشعب من السلع الضرورية، وهو ما يزيد من سخطه على الحكومة ويمكن أن يؤثر على سياستها ويجبرها على الامتثال للقوانين الدولية بسبب الآثار الكبيرة الناتجة عن فرض الحظر الاقتصادي[3]، كما وصف الحظر الاقتصادي بأشكال متعددة من قبل الباحثين والمختصين، فقد قام الدكتور محمود حسين بتعريف الحظر الاقتصادي على أنه "تدابير تتخذها حكومة دولة معينة أو منظمة إقليمية أو دولية، لفرض حظر على تجارة الدولة المستهدفة سواء بشكل عام أو على جوانب معينة منها"، كما يعرف

(1) Krishna Gajne, Une analyse de la sanction economique en droit lnternational, memoire de maitrise en droit, universite de montreal, 2005, P. 52.

(2) زياد عيد غطاس حجازين، مصدر سبق ذكره، ص35.

(3) مريم ناصري، مصدر سبق ذكره، ص166.

الدكتور وضاح الزيتون الحظر الاقتصادي على أنه "إجراء يتمثل في منع تصدير سلعة أو عدد من السلع أو جميع السلع إلى دولة معينة عقوبة لها أو على أنه وسيلة للضغط عليها"، كما يصف الدكتور ياسر الحريش الحظر بمعناه العام، على أنه "سلوك يتبعه شخص دولي لمنع الاتجار بشكل عام أو منع واحد من جوانب التجارة المختلفة باتجاه الدولة المستهدفة"[1].

ولقد تطور مفهوم الحظر ليأخذ أشكالاً متعددة، سواء كانت عملاً فردياً من جانب دولة واحدة أو عملاً جماعياً من جانب عدة دول أو منظمات دولية، والدول غالباً ما تعتمد على حظر تصدير المواد الحربية إلى الدول المتحاربة أو الدول التي تشهد حروباً أهلية، أو تلك التي تنتهج سياسة عنصرية، أو تتبع مسلكاً مخالفاً لأحكام القانون الدولي والعلاقات الدولية مثل تشجيع أعمال القرصنة والإرهاب وغيرها من أعمال العنف والعدوان[2]. وفي القرن السابع عشر والثامن عشر عدت الحظر نذيراً للحرب، وعادة ما يكون هذا الضغط بداية عامة لفرض الحصار من خلال تعليق جميع العلاقات الاقتصادية والمالية[3].

ومن الأمثلة على الحظر الشامل الذي اعتادت الولايات المتحدة فرضه حتى وقت قريب، الحظر على التجارة مع الصين وكوبا، ومن الأمثلة على السياسات الجزئية أو المحدودة للحظر السياسات الغربية التي تمنع بيع السلع الإستراتيجية للدول الشيوعية، ويعد تحديد طبيعة هذه السلع الإستراتيجية أمراً صعباً، إذ تتغير قيمتها الإستراتيجية مع مرور الوقت، ومن ثم تعد سياسة الحظر على التبادل التجاري مع الدول المعادية سواء كانت شاملة أم جزئية، إجراءً فعال تتبعه الدول ليعاقب بعضها بعضاً[4].

ومع فعالية أداة الحظر الاقتصادي، فتأثيره قد يتضاءل بسبب عدة عوامل، منها:[5]

1- اللجوء إلى أساليب تجارية غير مشروعة، من خلال بيع وشراء السلع المحظورة من خلال وسيط يقوم بتوجيهها إلى دول أخرى.

(1) نقلاً عن: عميش رشدي، مصدر سبق ذكره، ص25.

(2) احمد سرحان، مصدر سبق ذكره، ص1990.

(3) R charvin, Les Mesures Dembargo: La par du droit, Revue Belge de droit lnternational, vol 29, Editions Bruylant, Bruxelles, 1996, P 7.

(4) إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1991، ص475.

(5) زياد عيد غطاس حجازين، مصدر سبق ذكره، ص34.

2- بعض الدول تقوم بزيادة مبادلاتها التجارية مع الدول المفروض عليها الحظر، بهدف تخفيف آثار الحظر عليها، على سبيل المثال الدول الشيوعية زادت مبادلاتها التجارية مع كوبا لتخفيف تأثير الحظر الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية عليها.

3- تقل أهمية الحظر على الدول ذات الاقتصاد القوي، لأنها بفضل قوة اقتصادها قادرة على التغلب على آثار الحظر، ويحفزها على تطوير قطاعها الصناعي لتعويض النقص في المواد التي شملها الحظر.

ثالثاً: الحصار البحري:

وهو أحد الإجراءات الاقتصادية التي يتم فرضها على الدولة التي تنتهك المعاهدات الدولية، إذ يتم منع دخول السفن إلى موانئ وشواطئ تلك الدولة وخروجها منها، بهدف قطع الاتصالات البحرية لهذه الدولة مع الدول الأخرى، وذلك لزعزعة اقتصادها من خلال قطع الممر المائي عنها الذي يوفر لها مزايا اقتصادية، كما يتم تنفيذ الحصار البحري بواسطة القوات البحرية والجوية، ومن ناحية ومع أن الحصار البحري يعد في الأساس إجراءً عسكرياً، فقد أدّى تطور القوانين الدولية الحديثة إلى ظهور ما يعرف بالحصار الاقتصادي بديلاً سلمياً[1].

ومن الأمثلة التاريخية على اللجوء إلى الحصار البحري الحصار الذي فرضته بريطانيا وفرنسا على هولندا، وكذلك الحصار البحري الذي فرضته الولايات المتحدة على كوبا بعد أزمة الصواريخ الكوبية عام 1962، ففي تلك الأزمة قرر الرئيس الأمريكي جون كينيدي فرض حصار بحري على كوبا بدلاً من شن ضربات عسكرية[2].

رابعاً: وقف العلاقات الشخصية:

أحد الأساليب الأخرى لتطبيق العقوبات الاقتصادية هو وقف العلاقات الشخصية، إذ يتم منع رعايا الدولة المستهدفة وشركاتها من إقامة أي علاقات مع شركات ورعايا الدول التي تفرض العقوبات، ويتضمن ذلك منع السياحة والهجرة أو حتى السفر إلى تلك الدولة، كما يتم فرض نظام صارم في إصدار جوازات السفر، ومنع الدولة المستهدفة من إقامة استثمارات أو الحصول على

(1) بوبكر خلف، العقوبات الاقتصادية الدولية الانفرادية في المجتمع الدولي المعاصر، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد(13)، 2016، ص ص 113 - 114.

(2) ميلود قايش، مصدر سبق ذكره، ص271.

امتيازات معينة، تلك الإجراءات تؤثر بشكل نفسي على الدولة ومواطنيها، بالإضافة إلى الأثر الاقتصادي إذ يصعب على دولة في عصرنا الحالي أن تعيش منعزلة عن بقية دول العالم[1].

ومن بين أمثلة قطع العلاقات الشخصية والدبلوماسية، يمكن الإشارة إلى قرار فرنسا بتخفيض مستوى بعثاتها الدبلوماسية مع إنجلترا وبوليفيا والاتحاد السوفيتي، نتيجة لاعترافهم بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في سبتمبر 1958، وكذلك توصية الجمعية العامة رقم (1511/1962) بقطع العلاقات الدبلوماسية مع حكومة جنوب أفريقيا بسبب سياسة التفرقة العنصرية، وكذلك قيام العراق بقطع علاقاته الدبلوماسية مع دول العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ يعد أيضاً من الأمثلة على ذلك[2].

خامساً: نظام القوائم السوداء:

يعد هذا النظام إحدى أهم وسائل العقوبات الاقتصادية في العصر الحالي، نظراً لشيوع استخدامها، وتتمثل فكرته في إدراج أسماء الأشخاص أو المنظمات أو الشركات التي لها علاقة مع الدولة المستهدفة في قوائم خاصة تعرف بالقوائم السوداء، ونتيجة لذلك يتم عد هؤلاء الأشخاص أو الشركات في حكم الدولة المستهدفة، ويؤدي إلى تطبيق إجراءات المقاطعة نفسها ضدهم بهدف تشديد العزلة على الدولة المستهدفة، وبدأ استخدام تطبيق نظام القوائم السوداء منذ الحرب العالمية الثانية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا، كما قامت جامعة الدول العربية بتطبيقه في أثناء مدة مقاطعتها(لإسرائيل) على الشركات التي تتعامل معها، وقد بلغ عددها آنذاك 22 شركة[3]. كما تهدف أداة القوائم السوداء أو نظام القوائم السوداء، إلى تعزيز إجراءات الحصار الاقتصادي والحظر، بهدف منع الدول المحايدة من التعامل التجاري مع العدو، فيتم وضع أسماء المنشآت والشركات التي تتعامل مع دولة معادية فيتم مقاطعتها، وذلك يعني تطبيق مبادئ المقاطعة عليها، وعدها في حكم الأعداء وحظر التعامل[4].

(1) بازغ عبد الصمد، العقوبات الاقتصادية الدولية، الحوار المتمدن، مصدر سبق ذكره.

(2) شيبان نصرة، مصدر سبق ذكره، ص40.

(3) بن طاع الله زهيرة، العقوبات الاقتصادية كأداة سياسية في العلاقات الدولية "العراق نموذجا"، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، العدد(6)، كلية الحقوق والعلوم السياسية– جامعة جيلالي الياس، اب 2019، ص ص154 – 155.

(4) سليمان عبد الهادي الصالح الوشاح، العقوبات الاقتصادية في العلاقات الدولية: دراسة تطبيقية على العراق، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 1994، ص34.

ويمكننا الاستنتاج مما سبق، أن تاريخ العقوبات الاقتصادية يعود إلى عصور ما قبل الميلاد، ومع حداثة هذا المفهوم نجد أن السلوك العقابي الاقتصادي كان موجوداً في عدة مراحل تاريخية، فقد اكتشفت الحضارات القديمة أهمية الأثر الاقتصادي في السياسة والدبلوماسية، وظلت العقوبات الاقتصادية جزءاً من السياسة العالمية حتى العصر الحديث، وعقب انتهاء الحرب الباردة زاد استخدام العقوبات الاقتصادية بشكل كبير، ومن ناحية أخرى تتنوع العقوبات الاقتصادية الدولية من حيث الأشكال والأساليب وتختلف حسب الهدف المراد تحقيقه عند فرضها، مثل الحظر والمقاطعة والحصار ونظام القوائم السوداء وغيرها، وجميع هذه الأشكال تهدف إلى حرمان الدولة المخالفة من الامتيازات المادية والتجارية والاقتصادية قبل انتهاكها للالتزامات القانونية.

المبحث الثالث

مشروعية إجراء فرض العقوبات الاقتصادية

مع تزايد اتجاه المجتمع الدولي لفرض العقوبات الاقتصادية وتأثيرها الكبير على الاقتصاد والحياة الإنسانية، يصبح من الضروري دراسة الإطار القانوني والشرعي الذي يمكن تنفيذ العقوبات الاقتصادية ضمنه، لذا يجب تحديد الحدود القانونية لفرض هذه العقوبات والأسباب السياسية التي تستلزم وضع حدود لسلطة مجلس الأمن في فرض العقوبات.

ولكي تكون العقوبات الاقتصادية شرعية، يجب أن تستند إلى إطار قانوني يحدد تفاصيل تنفيذها والجهات المسؤولة عن تنفيذها، فيجب أن تتماشى العقوبات الاقتصادية مع قوانين النظام القانوني المعمول به، وعلى أساس ذلك تم تقسيم هذا المبحث على ثلاثة مطالب، المطلب الأول يتناول الأساس القانوني لفرض العقوبات الاقتصادية، أما المطلب الثاني فيدرس قيود فرض العقوبات الاقتصادية في إطار حماية حقوق الإنسان، واخيراً المطلب الثالث الذي يتناول الجهات أو الهيئات المخولة بتنفيذ فرض العقوبات الاقتصادية.

المطلب الأول: الأساس القانوني لفرض العقوبات الاقتصادية

يعد الأساس القانوني للعقوبات الاقتصادية الدولية اهم المقومات والأسس التي ترتكز عليها، ومن ثم إعطائها بعداً شرعياً، وذلك من خلال تحديد النصوص القانونية التي تسير وفقها، بوصفها المرجعية التي تستند إليها، وعند الحديث عن فرض العقوبات الاقتصادية بموجب القانون الدولي، تكون نقطة البداية من داخل الأمم المتحدة، وتحديداً ميثاق الأمم المتحدة وضمن إطار الفصل السابع[1]، اذ يعد ميثاق الأمم المتحدة معاهدة دولية جماعية تتفوق على جميع المواثيق والاتفاقيات الدولية الأخرى، إذ يعد دستوراً يلتزم به جميع أعضاء المنظمة الدولية سواء كانوا دول أم منظمات دولية، كما يحتوي الميثاق على مجموعة من الأحكام والقواعد الدولية، بما في ذلك الإجراءات العقابية ومنها العقوبات الاقتصادية، وبالتالي تجد العقوبات الاقتصادية دعماً قانونياً في ميثاق الأمم المتحدة[2]. كما أن واضعي ميثاق الأمم المتحدة لهم جهوداً كبيراً لحل مشاكل العالم، إذ أولوا اهتماماً

(1) Charron, Andrea, UN sanctions and conflict: responding to peace and secarity threats, Routledge, 2012, P 2.

(2) قاسم محجوبة، العقوبات الدولية الاقتصادية بين الشرعية الدولية وسياسات الدول الكبرى، مجلة التراث، العدد (18)، جامعة زيان بن عاشور بالجفة – مخبر، ابريل 2017، ص155.

خاصاً بضرورة مشاركة جميع الدول التي هي أقوى في هذا التنظيم الجديد، كما سعوا إلى إنشاء نظام يمكنه من استخدام القوة العسكرية والاقتصادية على حد سواء للتدخل في الأزمات[1].

وفي حقيقة الأمر تعد المواد (39) و(41) و(42)، من أهم الأسس التي يقوم عليها الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، إذ تتناول موضوع العقوبات الاقتصادية الدولية التي تهدف إلى الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، فيجب دراسة هذه المواد بشكل تحليلي، ومحاولة تطبيقها على بعض الأزمات الدولية التي تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، لذا يجب على مجلس الأمن اتخاذ التدابير والإجراءات المنصوص عليها في مواد الفصل السابع للحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وهذه ما تشير إليه المادة(39) من الميثاق التي تمثل المدخل الأساس لمواد الفصل السابع[2]، وبرجوعنا إلى نص المادة (39) نجد أنه يقول "يقرر مجلس الأمن ما إذا كان قد وقع تهديد للسلم أو الإخلال به أو كان ما وقع عملاً من أعمال العدوان، ويقدم في ذلك توصياته أو يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير طبقاً لإحكام المادتين 41 و42 لحفظ السلم والأمن الدولي أو إعادته إلى نصابه"[3]، وبناءً على تلك المادة المذكورة في الميثاق، يجب أن يتدخل مجلس الأمن عند حدوث إحدى الحالات الثلاث التي تعدها أسبابا لانعقاد اختصاصه، ليتمكن من ممارسة سلطاته في تطبيق التدابير المؤقتة أو العقابية، هذه الحالات كما هو مذكور في المادة، تشمل تهديد السلم، أو الإخلال به، أو حدوث عمل عدواني، كما يتضح من المادة المذكورة أيضاً أن لمجلس الأمن صلاحيات تقديرية واسعة في تحديد ما إذا تم تحقيق إحدى الحالات المذكورة، وبناءً على ذلك يمكنه اتخاذ التدابير القسرية التي يراها مناسبة لمعالجة الوضع[4].

أما المادة(40) من الميثاق فتنص على أنه "منعاً لتفاقم الموقف، لمجلس الأمن قبل أن يقدم توصياته أو يتخذ التدابير المنصوص عليها في المادة 39، أن يدعو المتنازعين للأخذ بما يراه ضرورياً أو مستحسناً من تدابير مؤقتة، على أن لا تخل هذه التدابير المؤقتة بحقوق المتنازعين ومطالبهم أو بمراكزهم"[5]، والتدابير المؤقتة يقصد بها إجراءات لا تحسم الخلاف بين الأطراف

(1) Arend, A. C., Beck, R.J. (1995) international Law and the Use of force: Beyond the UN char her paradigm, London: Routledge, P 87.

(2) تبينه عادل، مصدر سبق ذكره، ص65.

(3) ميثاق الأمم المتحدة، الفصل السابع، المادة 39.

(4) قردوح رضا، مصدر سبق ذكره، ص36.

(5) ميثاق الأمم المتحدة، الفصل السابع، المادة 40.

المتنازعة ولا تؤثر على حقوقهم ولا تؤثر على مطالبهم، تشمل التدابير المؤقتة العديد من الأمثلة، مثل إصدار أمر بوقف إطلاق النار، أو إرسال قوات دولية تابعة للأمم المتحدة للوقوف بين الأطراف المتنازعة، أو إصدار أمر بوقف الأعمال العسكرية، أو التوصية بعقد اتفاقية هدنة بين الأطراف المتنازعة أيضاً، والطلب من الدول المتنازعة وضع مناطق منزوعة السلاح أو الانسحاب إلى مناطق محددة[1]، ويجب على مجلس الأمن أن يأخذ في الحسبان عدم الالتزام بالتدابير المؤقتة من قبل الأطراف المتنازعة، أي أنه في حال عدم الامتثال لهذه التدابير، فيجب على مجلس الأمن اتخاذ إجراءات تنفيذية وقسرية لحل النزاع، كما تكون هذه التدابير مؤقتة ومحددة زمنياً، يتم تطبيقها بشكل تدريجي، بدءاً بالدعوة والطلب، حتى يصل الأمر إلى تنفيذ التدابير القسرية على الأطراف المتمردة، لذا لا يمكن اتخاذ هذه التدابير بشكل دائم، بل يجب أن تكون محددة بزمن معين لتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة[2]. وبناءً على ذلك تعد هذه الإجراءات أو التوصيات خطوات مقدَّمة لفرض العقوبات الاقتصادية، إذ يتم تطبيقها قبل فرض العقوبات الاقتصادية في سبيل حل النزاع بين الأطراف بشكل سلمي، وفي حالة ثبت عدم جدوى هذه الإجراءات، يتبقى لمجلس الأمن اللجوء إلى فرض العقوبات الاقتصادية وفقا للمادة (41) من الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة.

أما المادة (41) من الميثاق أيضاً فتنص على ما يلي "لمجلس الأمن أن يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير التي لا تتطلب استخدام القوات المسلحة لتنفيذ قراراته، وله أن يطلب إلى أعضاء الأمم المتحدة تطبيق هذه التدابير، ويجوز أن يكون من بينها وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبريدية والبرقية واللاسلكية وغيرها من المواصلات وقفا جزئيا أو كليا وقطع العلاقات الدبلوماسية"[3]، يوضح نص هذه المادة أن سلطة فرض العقوبات الاقتصادية تنحصر في اختصاص مجلس الأمن الدولي، الذي يعد الجهة المخولة بتعزيز هذه العقوبات في حال وجود تهديدات للسلم والأمن الدوليين كما هو منصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، كما أن هذه المادة لا تحدد بدقة كيفية تنفيذ أي إجراءات غير مسلحة وتترك هذا الأمر لتقدير مجلس الأمن[4].

(1) إخلاص بن عبيد، آليات مجلس الأمن في تنفيذ قواعد القانون الدولي الإنساني، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق، جامعه الحاج لخضر – باتنه، 2008 – 2009، ص48.

(2) لاوند دارا نور الدين، الآثار القانونية لقرارات المنظمات الدولية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، كانون الأول 2015، ص73.

(3) ميثاق الأمم المتحدة، الفصل السابع، المادة 41.

(4) قردوح رضا، مصدر سبق ذكره، ص38.

وغالبا ما يشار إلى الإجراءات التي يتبناها المجلس بموجب المادة (41) أو التدابير التي تفتقد إلى القوة على إنها عقوبات اقتصادية، فيشار إلى المادة (41) عادة باسم مادة العقوبات، أما المعايير المنصوص عليها في المادة (41) والتي تمنحنا فهماً أفضل لما تشكل العقوبات الاقتصادية فهي:[1]

1- أن يقرر المجلس التدابير المطبقة.

2- أن التدابير لا يمكن أن تنطوي على القوة.

3- على أعضاء الأمم المتحدة تنفيذ تلك العقوبات.

4- قطع الصلات الاقتصادية على الطرف المفروض عليه العقوبة الاقتصادية.

ويتم استخدام المادة (41) في مجلس الأمن كثيرا لفرض عقوبات اقتصادية بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، فتم فرض هذه العقوبات على عدة دول وكانت الأمثلة على ذلك كثيرة، مثل العراق، وليبيا، وليبريا، وهايتي، ورواندا، والسودان، وأثيوبيا، بالإضافة إلى دول أخرى، كما تم فرض العقوبات أحيانا على كيانات غير دولية مثل نظام روديسيا الجنوبية، ويونيتا في أنغولا، وصرب البوسنة، وطالبان في أفغانستان وغيرهم[2].

أما المادة (42) من الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة، فقد نصت على أنه "إذا رأى مجلس الأمن أن التدابير المنصوص عليها في المادة 41 لا تفي بالغرض أو ثبت أنها لم تف به، جاز له أن يتخذ بطريق القوات الجوية والبحرية والبرية من الأعمال ما يلزم لحفظ السلم والأمن الدولي أو إعادته إلى نصابة، ويجوز أن تتناول هذه الأعمال المظاهرات والحصر والعمليات الأخرى بطريق القوات الجوية أو البحرية أو البرية التابعة لأعضاء الامم المتحدة"[3]، يمثل هذا النص تطوراً كبيراً في السياق الدولي، إذ أتاح الميثاق لمجلس الأمن خلال ممارسة وظيفته في حفظ السلم والأمن الدوليين اتخاذ تدابير قمعية، إذ يمكن لمجلس الأمن اتخاذ هذه التدابير بطرق مباشرة أو غير مباشرة، سواء بعد فشل التدابير غير العسكرية (العقوبات الاقتصادية) التي يتخذها المجلس، أو بطريقة مباشرة دون اللجوء إلى التدابير الاقتصادية الواردة في المادة(41) من الميثاق، كما يمكن لمجلس الأمن استخدام جميع أو بعض الطرق المذكورة في المادة(42) من الميثاق لتحقيق الأمن الدولي، ويعد هذا

(1) Andrea Charron, Op, cit, P. 2.

(2) vera Gowlland. Debbas, National Implementation of United Nations Sanctions, MARTINUS NIJHOFF PUBLISHER, Leide, 2004, P 7.

(3) ميثاق الأمم المتحدة، الفصل السابع، المادة 42.

النص أيضاً أحد أهم الأطروحات القانونية التي تعبر عن الترابط والتواصل بين نصوص الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة[1].

وفي المقابل لقد أثارت شرعية العقوبات الاقتصادية الدولية جدلاً بين مؤيد ومعارض، إذ يعد بعض فقهاء القانون الدولي أن العقوبات الاقتصادية غير شرعية، نظراً لأنها تعد وسيلة لفرض الإرادة وتؤدي إلى تأزم العلاقات الدولية فضلاً عن آثارها السلبية الجسيمة على الجهة المستهدفة، بينما يرون آخرون أن هذه العقوبات شرعية لأنها مبنية على ميثاق دولي مثل العقوبات التي تفرضا مجلس الأمن الدولي، وعلى الرغم من الاختلاف إلا أن الغالبية تميل نحو شرعية العقوبات الاقتصادية التي تفرضها المنظمة الدولية إذا كانت مستندة إلى الميثاق، مع مراعاة تحقيق العدل والمساواة وعدم التعسف[2]. وفي إطار ذلك يذهب أستاذ القانون الدولي شارل روسو Sarll Rosoo، فيقسم العقوبات الاقتصادية من ناحية الشرعية إلى:[3]

1- العقوبات الاقتصادية الشرعية: وهي العقوبات التي تفرض كعقوبة، بغض النظر عن طبيعتها، من قبل منظمات دولية بناءً على ميثاق دولي، ومثال على ذلك العقوبات التي تفرض من قبل عصبة الأمم بموجب المادة (16) من ميثاق العصبة، والعقوبات التي تفرض من قبل الأمم المتحدة بموجب المادة (41) من الميثاق.
2- العقوبات الاقتصادية غير الشرعية: وهي العقوبات التي تفرضها دولة معينة ضد دولة أخرى، بشكل تعسفي دون أن تستند إلى ميثاق دولي، مثل المقاطعة والحظر وغيرها.

(1) تبينه عادل، مصدر سبق ذكره، ص ص 70 – 71.
(2) قاسم حسين السعدي، العقوبات الاقتصادية الدولية وأثرها في العلاقات الدولية(العقوبات المفروضة على إيران نموذجا)، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، العدد(1)، المجلد(11)، تموز 2021، ص44.
(3) سليمان عبد الهادي الصالح الوشاح، مصدر سبق ذكره، ص ص 28 – 29.

المطلب الثاني: قيود فرض العقوبات الاقتصادية في إطار حماية حقوق الإنسان

بعد تأسيس الأمم المتحدة في عام 1945، تم تضمين العديد من المواد في ميثاقها التي تعزز قيم حقوق الإنسان عل الصعيد العالمي، ويؤكد هذا الميثاق أيضاً العلاقة الوثيقة بين حفظ السلم والأمن الدوليين وحقوق الإنسان، وهو ما يجعلها منظمة تعمل على تحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية[1]، إذ نصت الفقرة(3) من المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة، على أن أحد مقاصدها هو "تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية، وعلى تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعا، والتشجيع على ذلك إطلاقا بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفرق بين الرجال والنساء"[2]. كما كان لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان دور كبير في تعزيز حماية حقوق الإنسان، إذ أكد ضرورة توفر نظام قانوني يحمي حقوق الإنسان، كما أكد الاعلان تركيزَ شعوب الأمم المتحدة على إيمانها بحقوق الإنسان الأساسية وكرامة الإنسان وقدره، وعلى المساواة بين الرجال والنساء في الحقوق، وتعهدت الأمم المتحدة بالنهوض بالتقدم الاجتماعي وتحسين مستويات الحياة في جو من الحرية، وهو ما يعكس التزامها الثابت بتعزيز حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية في جميع أنحاء العالم[3]، وهذا ما يعرف بضمانات حقوق الإنسان، إذ تشمل هذه الضمانات كل ما جاء في الشرائع السماوية والمواثيق العالمية والإقليمية والقوانين والدساتير والقيم الاجتماعية التي تضمن حماية حقوق الإنسان وتحقيق الاجتماعية في المجتمعات[4].

أما العقوبات الاقتصادية فهي نابعة من فلسفة الميثاق الأممي، وتعد واحدة من آليات تضارب المصالح في العلاقات الدولية، وتستخدم العقوبات الاقتصادية سلاحاً في السياسة الخارجية للدول و تؤثر على اقتصاديات الدول المستهدفة، وذلك يؤدي في كثير من الأحيان إلى انتهاك

(1) مازن عجاج فهد وعلي عداي مراد، جهود الأمم المتحدة في حماية وتعزيز حقوق الإنسان دوليا، مجلة جامعة تكريت للحقوق، السنة (3)، العدد(2)، المجلد(3)، الجزء(2)، كانون الأول 2018، جامعة تكريت، كلية الحقوق، ص379.

(2) ميثاق الأمم المتحدة، المادة الأولى.

(3) الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الديباجة، الأمم المتحدة 2015، ص ص 1 – 2.

(4) مبارك علوي محمد لزنم، حقوق الإنسان الأساسية والدور الأمني لحمايتها، مطابع الهاشمي الحديثة للأوفست، ط 1، حضرموت، 2019، ص229.

حقوق الأفراد والجماعات في تلك الدول، لذا يمكن القول إن هناك علاقة حمائية بين حقوق الإنسان والعقوبات الاقتصادية، إذ تهدف هذه العقوبات إلى تحقيق أهداف الأمم المتحدة في تعزيز السلم والأمن الدوليين، وحماية حقوق الإنسان وحرياته وحقوق الشعوب في تقرير مصيرها، ومع ذلك يظهر الواقع الدولي أن العقوبات الاقتصادية قد تؤثر سلباً على حقوق الإنسان وتضر به[1]. إذاً يتبين أن مسالة حقوق الإنسان لها علاقة وثيقة بالسلم والأمن الدولي الذي يعد هدفا مشتركا يسعى ميثاق الأمم المتحدة إلى تحقيقه والحفاظ علية من خلال الجهود المبذولة منذ زمن طويل، تتجلى هذه العلاقة من خلال عدة جوانب، إذ يتبين أن السلم والأمن الدوليين لا يمكن تحقيقهما إلا من خلال تعزيز حقوق الإنسان، وكذلك الارتباط بينه وبين الحق في الحياة الذي يعد من بين أولويات الحقوق المدرجة في ميثاق الأمم المتحدة، علاوة على ذلك يظهر أن مجلس الأمن يصدر العديد من القرارات المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين التي تعد انتهاكا لحقوق الإنسان وتهديدا للسلم والأمن الدوليين، بالإضافة إلى ذلك أدلى الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة (كوفي عنان) عدة تصريحات[*] تؤكد الجهود المبذولة في هذا الصدد[2].

لذا ينبغي على مجلس الأمن الامتثال لأهداف ومبادئ الأمم المتحدة عند أداء واجباته، إذ تتضمن أهم أهداف الأمم المتحدة كما هو مبين في المادة الأولى الفقرة الثالثة ألا وهو تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع بدون تمييز ، ولكن ينتج عند فرض مجلس الأمن للعقوبات الاقتصادية تناقض داخلي بينها وبين أهداف مبادئ الأمم المتحدة، كما تتعارض سياسة العقوبات

(1) بن حمزه فايزة، العقوبات الاقتصادية وأثرها على حقوق الإنسان، أطروحة دكتوراه غير منشوره، كلية الحقوق، جامعة الإخوة منتوري – قسنطينة، 2019 – 2020، ص ص 211 – 212.

(*) أكد الأمين العام للأمم المتحدة الأسبق كوفي عنان في تصريح له في مقر المفوضية العليا لحقوق الإنسان في جنيف: أن حقوق الإنسان ذات مبادئ عالمية لا تقبل التجزئة ويجب أن تحترم في كل دولة وقارة، سواء كان الحديث يدور عن الحقوق المدنية والسياسية أم الحق في الأمن الغذائي، كما أكد عنان ضرورة الاهتمام ببؤر التوتر الأخرى في العالم التي تفاقم فيها العنف والقمع وانتهاك حقوق الإنسان في الآونة الاخيرة، وختم عنان تصريحه بأهمية تعزيز التعاون الدولي لحماية حقوق الإنسان وتحقيق العدالة والسلام في العالم، مشددا على أنه يجب على المجتمع الدولي العمل بشكل مشترك لمواجهة التحديات والمشكلات التي تعرقل تحقيق حقوق الإنسان. للمزيد ينظر:

David M. Malone, The International struggle over iraq: politics in the UN security council 1980- 2005, oxford university press, united state, 2006, P 12.

(2) مازن عجاج فهد وعلي عداي مراد، مصدر سبق ذكره، ص ص 389 – 390.

أيضاً مع إعلان الأمم المتحدة حول القانون الدولي المتعلق بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول، بالإضافة إلى تعارضها مع مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدولة[1].

كما أن تأثير الجزاءات الدولية يظهر بوضوح على الطبقة المتوسطة، إذ يزداد الفقراء فقرا وثروة الأثرياء تتزايد بفضل الذين يستفيدون من عمليات التهريب والتجارة غير المشروعة، ويمكن للحكومة والنخبة الاقتصادية أيضاً الافادة من هذه الجزاءات من خلال احتكارهم لهذه التجارة غير القانونية، ومن المهم أن ندرك أن التدابير القسرية غالبا ما تؤثر بشكل سلبي عل الفقراء والضعفاء الذين يحتاجون إلى حماية خاصة وضمانات لحقوقهم الأساسية، لذلك يجب أن نضع في الحسبان تأثير هذه التدابير على الأساسيات الحيوية للسكان وحقوقهم الأساسية[2].

ومن الواضح أن تطبيق العقوبات الاقتصادية يثير قلقا كبيرا حول حقوق الإنسان بجميع أشكالها، وهناك العديد من الأمثلة التي يمكن استعراضها لتوضيح هذا الأمر[3]، ومن الأمثلة التي توضح تأثير تطبيق العقوبات الاقتصادية على حقوق الإنسان، الحالة التي تعرض لها العراق بعد فرض العقوبات الاقتصادية عليه بسبب غزوه للكويت، فصدر قرار مجلس الأمن رقم(661)[*] في 6 أغسطس 1990، وأدى ذلك إلى فرض عقوبات تسببت في آثار خطيرة على حقوق الإنسان والديمقراطية للمدنيين في العراق، خاصة الفئات الضعيفة مثل الأطفال[4]، وتقدمت وكالات تابعة

(1) عبد القادر حسين جمعة محمد الدليمي، آثار العقوبات الدولية على حقوق الإنسان(نموذج العراق)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة أم درمان الإسلامية، 2006، ص261.

(2) مصطفى احمد حامد رضوان، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للعقوبات الاقتصادية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد (66)، اغسطس 2018، ص811.

(3) داليا أحمد فؤاد محمود، النظام القانوني الدولي للعقوبات الاقتصادية بين المشروعية والاعتبارات الإنسانية، مجلة كلية الحقوق– جامعة المنيا، العدد(1)، المجلد(1)، حزيران2018، ص358.

(*) قرار (661) المؤرخ في 6 آب/اغسطس 1990: فقد تم اتخاذ هذا القرار بعد غزو العراق للكويت في أغسطس 1990، وقد قضى القرار بفرض عقوبات اقتصادية على العراق بسبب احتلاله للكويت، وطالب بإجراء انسحاب فوري وغير مشروط للقوات العراقية من الكويت، كما طالب القرار بعدم التعامل مع الحكومة العراقية، ودعا إلى تجميد أصول العراق في الخارج، ومنع استيراد أي من السلع والمنتجات التي يكون مصدرها العراق، ويعد هذا القرار الأساس لبدء الحصار الذي فرضته الأمم المتحدة على العراق بعد غزو الكويت. للمزيد ينظر: قرارات مجلس الأمن، الأمم المتحدة – مجلس الأمن، تاريخ الزيارة 2023/11/15، كما متاح على الرابط:https://www.un.org/securitycouncil/ar/content/resolutions

(4) باسيل يوسف بجك، العراق وتطبيقات الأمم المتحدة للقانون الدولي(1990 – 2005) دراسة توثيقية وتحليلية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، بيروت، 2006، ص159.

للأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان بتقارير تشير إلى سوء التغذية الناتج عن الحصار الغذائي ونقص الأدوية وأنظمة تنقية المياه في العراق، كما ارتفع معدل الوفيات بين الأطفال دون سن الخامسة بشكل كبير، وفي الوقت نفسه قام (دينيس ج. هاليدا) منسق الأمم المتحدة للعراق في تلك المدة، بالاستقالة احتجاجا على استمرار العقوبات الاقتصادية، عادًّ أنها تؤدي إلى مقتل الأبرياء والأطفال، ووفقا لصندوق الأمم المتحدة للمرأة واللجنة الدولية للصليب الأحمر عانى ما يقرب 70% من النساء من فقر الدم بسبب سوء التغذية، وعندما تم رفع نظام العقوبات بشكل كامل عن العراق في 22 أيار/مايو 2003 وفقا للفقرة (10)(*) من قرار مجلس الأمن رقم (1483) باستثناء العقوبات على بعض الأسلحة، صدر تقرير أخير يشير إلى وفاة ما يصل إلى 1.5 مليون شخص جراء تلك العقوبات[1].

كما أثرت العقوبات الاقتصادية على إيران بشكل مباشر على الفئات الاجتماعية الضعيفة، خاصة الطبقة الوسطى منها، ولكن دون أن تؤثر على قوة النظام الإيراني، فقد شهدت عائدات النفط زيادة كبيرة منذ عام 2005 نتيجة ارتفاع أسعار النفط، فتفرض العقوبات الاقتصادية ضغوطا على الدول ذات الاقتصاد المحدود مثل إيران، وهو ما يجبرها على خفض الإنفاق في المجالات الضرورية لاحتياجات المواطنين مثل التعليم والرعاية الصحية وغيرها، خاصة الطبقة المتوسطة[2]. وكذلك نظام العقوبات الاقتصادية ضد ليبيا أيضاً، عام 1992 بحجة ضلوع حكومتها فيما يعرف بـ "قضية

(*) نص الفقرة(10) من قرار (1483) المؤرخ 22أيار/مايو 2003:"يقرر ألا تسري بعد الآن جميع تدابير الحظر المتصلة بالتجارة مع العراق وبتقديم الموارد المالية أو الاقتصادية للعراق، والمفروضة بموجب القرار 661(1190) والقرارات اللاحقة ذات الصلة، بما فيها القرار 778(1992) المؤرخ 2 تشرين الأول/أكتوبر 1992، وذلك باستثناء تدابير الحظر المتصلة ببيع الأسلحة أو الأعتدة ذات الصلة إلى العراق أو تزويده بها، فيما عدا الأسلحة والأعتدة ذات الصلة التي تحتاجها السلطة لخدمة أغراض هذا القرار والقرارات الأخرى ذات الصلة". للمزيد ينظر: قرارات مجلس الأمن، الأمم المتحدة – مجلس الأمن، تاريخ الزيارة 2023/11/15، كما متاح على الرابط:
https://www.un.org/securitycouncil/ar/content/resolutions

(1) Kandoch, Boris, 2001 the Limits of economic Sanction under international law, the case of Iraq International peace Keeping, P. 279.

(2) مصطفى أحمد حامد رضوان، مصدر سبق ذكره، ص812.

لوكربي"[*] وما زالت ملابسات القضية قائمة، فتحمل الشعب الليبي تبعات هذه العقوبات بشكل كبير، وذلك أدى إلى تدهور حالة حقوق الإنسان بشكل واضح[1].

لذا يجب وضع قيود قانونية على سلطة الجهة التي تفرض العقوبات الاقتصادية، لضمان عدم تجاوز الأهداف المحددة لها والتي تتوافق مع أهداف منظمة الأمم المتحدة، كما يجب أن لا تؤدي العقوبات إلى تدهور معيشة شرائح كبيرة من السكان، ولا ينبغي للعقوبات أن تحرم الناس من حقوقهم الإنسانية الأساسية في الحياة والبقاء[2]، إذ تبنت نصوص ميثاق الأمم المتحدة هذا المبدأ، إذ تنص ديباجة الميثاق على أن شعوب الأمم المتحدة تسعى إلى التنمية الاجتماعية ورفع مستوى الحياة، وفي المادة (55) في فقرتها الأولى إذ نصت على أن تعمل الأمم المتحدة على تحقيق مستوى أعلى للمعيشة وتوفير فرص العمل لكل فرد، وتعزيز عوامل التقدم الاقتصادي والاجتماعي[3]، كما نصت في فقرتها الثالثة أيضاً على "ان يشيع في العالم احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع بلا تميز"[4]. ومن ثم على الجهة التي تفرض العقوبات الاقتصادية أن لا تخرج عن هذا الإطار والذي يجسد مقاصد الأمم المتحدة.

وبعد فشل العقوبات الاقتصادية الشاملة في تحقيق أهدافها، نتيجة للتأثير السلبي الذي تركه على السكان في الدول المستهدفة، خاصة العقوبات التي فرضت على العراق لمدة طويلة، بدأت التصريحات والانتقادات تنتقد صرورة تقليل الآثار السلبية للعقوبات الاقتصادية، ومع التوافق على استمرار التدابير الاقتصادية للحفاظ على السلم والأمن الدوليين، كان يجب أن تتبنى تهجا جديدا بدلا من النهج التقليدي، وهنا بدأ الحديث عن فكرة العقوبات الذكية، التي أثيرت العديد من التساؤلات

(*) قضية لوكربي: هي قضية جنائية ترتبت على سقوط طائرة ركاب أمريكية تابعة لشركة طيران "بان أمريكان" أثناء تحليقها فوق قرية لوكربي في إسكتلندا سنة 1988، وتعد تلك القضية واحدة من أكبر القضايا الجنائية التي شهدها العالم، إذ توفى في الحادث 270 شخصا من ركاب الطائرة والسكان المحليين، وقد استمرت التحقيقات والمحاكمات لسنوات طويلة وقد اتهمت أمريكيا وبريطانيا ليبيا أيام القذافي بتدبيرها، وتم الاتفاق على تسوية القضية في عام 2003، إذ قامت ليبيا بدفع تعويضات لأسر الضحايا، كما تأثرت علاقات ليبيا مع العديد من الدول بسبب هذه القضية، وكان لها تأثير كبير على العلاقات الدولية وسياسة مكافحة الإرهاب.

(1) شعبان عبد الحسين، العقوبات الاقتصادية وحقوق الإنسان، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد(251)، المجلد (22)، السنة 2000، ص127.

(2) دهينة وفياء وغرداوي سارة، أثر العقوبات الاقتصادية الدولية على حقوق الإنسان، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة الدكتور يحيى فارس– المدية، 2013 – 2014، ص ص 25 – 26.

(3) ميثاق الأمم المتحدة، المادة 55، الفقرة الأولى.

(4) ميثاق الأمم المتحدة، المادة 55، الفقرة الثالثة.

حولها، وهو ما دفع الدول إلى إجراء دراسات وندوات لتسليط الضوء عليها على المستوى الدولي، وظهرت هذه الفكرة في مشروع العقوبات الذكية الذي تقدم إلى مجلس الأمن مصحوبا بمبادرات من بعض الدول حولها[1]، كما أن تزايد أهمية حقوق الإنسان في النظام الدولي يجعل الابتعاد عن العقوبات الشاملة والانتقال إلى العقوبات المستهدفة "الذكية" أمرا مرتبطا، يزيد هذا الانتقال من توسيع نطاق القضايا التي ينظر إليها مجلس الأمن خارج إطار حل النزعات الدولية، بالإضافة إلى توسيع نطاق العقوبات لتشمل الأفراد والمؤسسات المعنية فقط دون الجهات الأخرى، كما تأخذ العقوبات الذكية أشكالا مختلفة تعتمد على الظروف أو الدولة أو الجهة المستهدفة، وتشمل العقوبات الهادفة التي تتضمن تجميد الاصول المالية وتقييد القروض الائتمانية لبعض الأفراد والشركات، وكذلك وقف المعاملات المالية مع الأشخاص أو الهيئات[2].

ومن خلال ما تم ذكره سابقا، يتضح أن العقوبات الاقتصادية الدولية تؤثر على الشعوب بدرجة أكبر من القائمين على نظام الحكم الذين يتسببون في فرض هذه العقوبات، ولا يمكن عد الهدف من فرض القيود على الشعب هو دفعه لتغيير نظام الحكم[3]، فتلك العقوبات الاقتصادية الدولية لا تحقق الواقعية بل تحول قادة الدولة المستهدفة إلى أبطال قوميين، بالإضافة إلى ذلك قد تؤدي إلى انهيار المؤسسات الرئيسة للدولة المستهدفة، وهو ما يخلق بيئة ملائمة لظهور المليشيات المسلحة داخل الدولة أو نشوء خلايا إرهابية أو حروب أهلية[4]، بالإضافة إلى ذلك يمكن أن يؤدي تطبيق العقوبات الاقتصادية لمدة زمنية طويلة إلى انهيار اقتصادي نهائي للدولة المستهدفة، وذلك ما يؤدي إلى تدهور الأوضاع الصحية والبيئية وتدفق أعداد كبيرة من اللاجئين إلى الدول المجاورة[5].

ومع ما ينجم من الآثار المدمرة عن تطبيق هذه العقوبات، هناك من يرى أن مجلس الأمن غير ملزم بتنفيذ واحترام قواعد حقوق الإنسان وأحكام القانون الإنساني الدولي عند فرض عقوبات اقتصادية بموجب المادة (41)، من ميثاق الأمم المتحدة التي تمنح مجلس الأمن سلطات غير مقيدة

(1) شيبان نصيرة واخرون، مصدر سبق ذكره، ص ص 269 – 270.

(2) عاصم إميل برقان، العقوبات في السياسة الدولية: العقوبات الأمريكية ضد جمهورية روسيا الاتحادية نموذجا (2014 – 2016)، مجلة المنارة، المجلد (26)، العدد(1)، الجامعة الهاشمية، 2020، ص132.

(3) ORAKHEL ASHVILI Aiexander, final Report, Legal Aspects of Global and Regional International Security The Institutional Background, May 2000, NATO/EAPC Research fellow ships Programmo, P 36.

(4) WHITE Nigel D, The Law of International Organi zations, Juris, publishing, New York, 2nd Edition, 2005, P 188.

(5) Relief and Rehabilitation Net Work, The Impact of the Economic Sanctions on health and well being, paper.no.31, November 1999, P 17.

في فرض العقوبات الاقتصادية، وهذا ما يعني أن التدابير القسرية الجماعية التي يتخذها مجلس الأمن قد تنتهك التزامات الدول الأعضاء المنصوص عليها في قوانين حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، بالإضافة إلى ذلك يستنتج أيضاً أن مجلس الأمن ليس مقيدا بمبادئ العدالة والقانون الدولي عند تطبيقه للعقوبات الاقتصادية بموجب المادة (41)[1]، ولكن في المقابل من الواضح والمقبول عموما أن مجلس الأمن ملزم بمراعاة مبادئ قانون حقوق الإنسان والقانون الأساسي الدولي، فيجب أن ننظر إلى سلطة فرض العقوبات في سياق ميثاق الأمم المتحدة بشكل عام، ويجب أن تمارس هذه السلطة وفقا لأهداف الميثاق ومبادئه التي تعزز حقوق الإنسان والقواعد السائدة في القانون الإنساني الدولي[2].

المطلب الثالث: الجهات أو الهيئات المخولة بتنفيذ فرض العقوبات الاقتصادية

تختلف أدوار الأجهزة الدولية في حفظ السلم والأمن الدوليين، من خلال فرض العقوبات الدولية والعقوبات الاقتصادية بشكل خاص، فيتضمن ميثاق الأمم المتحدة مجموعة من النصوص القانونية التي توضح الأهداف والمبادئ التي تستند عليها الأمم المتحدة بكونها منظمة دولية، وتحدد اختصاصات أجهزتها ووظائفها، وتمنحها السلطات والوسائل اللازمة لتحقيق هذه الأهداف، وممارسة وظائفها للتعبير عن الشرعية الدولية، لذا سنتناول دور مجلس الأمن بوصفه جهازاً تنفيذياً لفرض العقوبات الاقتصادية، وكذلك دور الجمعية العامة في إقرار العقوبات الاقتصادية، إذ يُعَدّان الجهتين الرئيستين المخولتين بفرض العقوبات الاقتصادية الدولية.

أولاً: مجلس الأمن:

بناءً على أهداف ومبادئ الأمم المتحدة وبشكل خاص الهدف الأول الذي يتعلق بحفظ السلم والأمن الدوليين، يعد مجلس الأمن واحداً من أهم أجهزة الأمم المتحدة، وهو الجهاز الدائم الذي يتحمل مسؤولية حماية السلم والأمن الدوليين، ويعد أداة مهمة لتحقيق باقي الأهداف المذكورة في المادة الأولى من الميثاق[3]، في البداية كان مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة يتألف من 11 عضواً، بما في ذلك الدول الكبرى الخمس الدائمة: الولايات المتحدة، والاتحاد السوفيتي، وبريطانيا،

(1) Anna Segll, Economic Sanctions: Legal and policy Constraints, International Review of the Red Cross, No 836, 31 December 1999, Geneva, P. 765.

(2) Anna Segall, Op, cit, P 766.

(3) لطيفة محمد، الهيمنة الأمريكية على مجلس الأمن في فرض العقوبات الاقتصادية (دراسة حالة إيران)، رسالة ماجستير، جامعة حلب، كلية الاقتصاد، 2013، ص3.

وفرنسا، والصين، ولم يكن من الممكن حرمان هذه الدول من مقاعدها الدائمة في المجلس، بالإضافة إلى الأعضاء الدائمين، كان هناك ستة أعضاء غير دائمين يتم انتخابهم من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة، وكانت مدة عضويتهم في المقاعد غير الدائمة سنتين، ومع زيادة عدد الدول الاستقلالية وأعضاء الأمم المتحدة، تمت محاولات عدة لزيادة عدد المقاعد غير الدائمة في مجلس الأمن، ونتيجة لذلك زاد عدد الأعضاء غير الدائمين إلى 10 بدلاً من 6 [1].

ووفقا للمادة (27)[*] من ميثاق الأمم المتحدة تكون عملية التصويت في مجلس الأمن، بحيث يكون لكل عضو صوت واحد فقط، ويتخذ مجلس الأمن قراراته في المسائل الإجرائية والأخرى بموافقة تسعة من أعضائه من بينهم أصوات الأعضاء الدائمين متفقة، كما أن نظام التصويت في مجلس الأمن يميزه عن غيره، إذ تحظى الدول الخمس الدائمة العضوية فيه بمركز قانوني مميز، وتصدر قرارات المجلس بموافقة تسعة من أعضائه في التفاصيل بين المسائل الإجرائية وغير الإجرائية، وبين النزاع والموقف، وبين حضور العضو الدائم وغيابه عن الجلسات أو امتناعه عن التصويت[2].

أما حق الاعتراض (الفيتو) في المسائل الموضوعية فيعد من الأمور المهمة التي تحظى بالكثير من الجدل، وفي الواقع تصدر قرارات المجلس بموافقة تسعة من أعضائه ومن بينهم أصوات الأعضاء الدائمين كما ذكرنا، ومن ثم إذا اعترض أحد الأعضاء الدائمين على القرار فإن ذلك يكفي لعدم صدوره وهذا ما يعرف بحق الاعتراض (الفيتو)، وقد اعترضت الدول المتوسطة والصغيرة في (مؤتمر سان فرنسيسكو) على هذه الميزة الممنوحة للدول الكبرى، لأنها تعدها انتهاكا صريحا لمبدأ المساواة بين الدول الأعضاء في المنظمة ومع ذلك أصرّت الدول الكبرى على التمسك بهذا الوضع والدفاع عنه، وقد أظهر حق الاعتراض الذي منحه الميثاق للدول الدائمين أنه سبب في تعثر نظام الأمن الجماعي الذي يسهر عليه مجلس الأمن في تحقيقه، وقد أدى هذا الأمر في كثير من الأحيان

(1) حسن العطار، المنظمات الدولية، بغداد، ط 1، بغداد، 1970، ص ص 122- 123.

(*) نص المادة (27) من ميثاق الأمم المتحدة: "يكون لكل عضو من أعضاء مجلس الأمن صوت واحد، وتصدر قرارات مجلس الأمن في المسائل الإجرائية بموافقة تسعة من أعضائه، وتصدر قرارات مجلس الأمن في المسائل الأخرى كافة بموافقة أصوات تسعة من أعضائه يكون من بينها أصوات الأعضاء الدائمين متفقة، بشرط أنه في القرارات المتخذة تطبيقاً لأحكام الفصل السادس والفقرة 3 من المادة 52 يمتنع كل طرف في النزاع عن التصويت". للمزيد ينظر: ميثاق الأمم المتحدة، المادة 27 (النص الكامل).

(2) رياض صالح ابو العطا، المنظمات الدولية الأمم المتحدة – المنظمات الإقليمية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006، ص163.

إلى تهديد السلم والأمن الدوليين، وقد تمت محاولات عدة لتغيير حق الاعتراض، ومن بين أبرزها القرار الذي أصدرته الجمعية العامة في 14 نيسان 1949 الذي يوصي الأعضاء الدائمين بتقليل استخدام الفيتو وتقصيره على الحالات الشديدة[1].

وبالنسبة لاختصاص مجلس الأمن في فرض العقوبات الاقتصادية، تسمح المادة (41) من ميثاق الأمم المتحدة، لمجلس الأمن باتخاذ التدابير التي لا تتطلب استخدام القوة المسلحة لتنفيذ قراراته، ويمكن للمجلس أن يطلب من الدول الأعضاء تطبيق هذه التدابير والقرارات وهذا ما يجعلها ملزمة على الدول والأعضاء في التطبيق[2].

وبالرجوع إلى الماد (39) من الميثاق نجد أنه يتعين توافر إحدى الحالات الثلاث المذكورة في هذه المادة ليجتمع اختصاص مجلس الأمن ويمارس سلطاته في اتخاذ التدابير المؤقتة والعقابية، وهذه الحالات كما ذكرناها سابقا هي تهديد السلم، أو الإخلال به، أو عمل من أعمال العدوان، ويبدو أن واضعي الميثاق لم يقوموا بتعريف هذه الحالات الثلاث بشكل دقيق، وهو ما يترك المجال مفتوحا للتفسيرات والتأويلات، ليتسنى لمجلس الأمن اتخاذ القرارات اللازمة في كل حالة على حسب ما يراه مناسبا[3]. وأن العقوبات الاقتصادية التي يفرضها مجلس الأمن فهي عقوبات جماعية، وتعد ملزمة ولا تعد تصرفا فردية تقوم بها الدول.

ويجب أن تقر قرارات فرض العقوبات على أعضاء مجلس الأمن الخمسة عشر بأغلبية الأصوات، دون اللجوء إلى حق النقض(الفيتو) من أي من الأعضاء الدائمين الخمسة وهم الولايات المتحدة والصين وفرنسا وروسيا والمملكة المتحدة[4]. وتلعب لجان الجزاءات التابعة لمجلس الأمن دورا مهما في مراقبة تنفيذ العقوبات التي تفرضها الأمم المتحدة، فيوجد حاليا ست عشرة لجنة تابعة لمجلس الأمن، تركز على مهمة مراقبة تنفيذ الإجراءات التي يتخذها المجلس، والنظر في الطلبات المقدمة من البلدان المتضررة من العقوبات، بالإضافة إلى ذلك تعمل هذه اللجان على استثناءات في تطبيق قوائم العقوبات وإجراء تعديلات عليها بما في ذلك شطب بعضها، نظرا لطبيعة هذه اللجان

(1) هادي نعيم المالكي، المنظمات الدولية، مكتبة السيسبان، ط 1، بغداد، 2013، ص ص 258 – 259.

(2) بلحسان هواري، مصدر سبق ذكره، ص121.

(3) مصطفاي محمد، التطبيقات الايجابية والسلبية للعقوبات الاقتصادية الدولية وأثرها على حوق الإنسان، مجلة القانون الدولي والتنمية، المجلد(10)، العدد(1)، السنة 2022، ص ص 10 – 11.

(4) Jonathan masters: what Are Economic sanctions?, Council on foreign Relations, August (12), 2019, the date of entry to the site 19 / 1 / 2022, is avilable at the following link: https://www.cfr.org/backgrounder/

كهيئات سياسية يجب أن يكون عليها جهات شبه قضائية لضمان تنفيذها بشكل سليم وتجنب السوء في التطبيق خاصة فيما يتعلق بالعقوبات ضد الأفراد[1].

إذن سمح ميثاق الأمم المتحدة لمجلس الأمن بإيقاع العقوبات الاقتصادية على الدول التي تنتهج سياسات تهدد السلم العالمي وتضر بحقوق الإنسان، ولكن الدول الكبرى استغلت هذه العقوبات لخدمة مصالحها دون مراعاة الآثار الضارة المرتبطة بها، هذا ما قلب المعادلة بين الهدف والنتيجة المترتبة عن إيقاع العقوبات الاقتصادية، حيث كانت تعد العقوبات الاقتصادية وسيلة ايجابية لحماية حقوق الإنسان والحفاظ على السلم العالمي، أما الآن فأصبحت أداة هدامة في يد القوى العظمى تتسبب في آثار سلبية، وبالتالي أصبح مجلس الأمن يفرض عقوبات بسبب قضايا داخلية تتعلق بالشؤون الداخلية للدول[2]. أما عن أنواع العقوبات التي فرضها مجلس الأمن، فمنذ فرض أول عقوبات إجبارية على ردويسيا في عام 1966، أصدر مجلس الأمن 26 نظاما للعقوبات، بما في ذلك في جنوب روديسيا، جنوب أفريقيا، يوغوسلافا السابقة، هايتي، العراق، أنغولا، الصومال، ليبيريا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، السودان، ليبيا، إيران، ومالي وغيرها، بالإضافة إلى العقوبات المذكورة يترك القانون الدولي مجالا لتدابير فردية تتخذها الدول، وغالبا ما تكون هذه التدابير مثار جدل فيما يتعلق بشرعيتها، خاصة إذا كانت تفرض خارج حدود الدولة، ويعد ذلك تصرفا فرديا للدولة، كما تنتقد العقوبات الأحادية الجانب على نطاق واسع لأنها تنتهك مبدأ سيادة الدولة وسيادة القانون، وبناءً لذلك يمكن اعتبار العقوبات الأحادية الجانب تحدياً للنظام القانوني الدولي القائم[3].

ثانياً: الجمعية العامة:

بسبب عدم قدرة مجلس الأمن على اتخاذ العديد من القرارات بشأن العقوبات الاقتصادية بسبب استخدام حق النقض (الفيتو) بشكل متكرر، واستخدامه لأغراض سياسية بعيدة عن الهدف الأصلي، أثُير قلقً في المجتمع الدولي بشأن احترام القانون الدولي، لذلك تم اللجوء إلى الجمعية العامة كجهة ثانوية لفرض العقوبات، حيث منحت لها صلاحيات بناء على طلب الدول الأعضاء وغير الأعضاء لتحقيق الأمن الجماعي[4]، وتعد الجمعية العامة الجهاز الثاني من الأجهزة الرئيسة

(1) عاصم إميل برقان، مصدر سبق ذكره، ص132.

(2) ميلود قايش، مصدر سبق ذكره، ص268.

(3) Jana Ilieva, Aleksandar Dashtevski, and filip kokotovic. 2018 Economic sanctions in international Law, UVNS JOURNAL of Economics,Vol (2), 2018, P. 2 - 3.

(4) قردوح رضا، مصدر سبق ذكره، ص46.

في الأمم المتحدة، وهي تتألف من جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وفقاً للمادة (9) الفقرة الأولى، كما تعد الجمعية العامة جهاز ذو التمثيل الشامل بالمقارنة مع مجلس الأمن الذي يعد جهازاً ذا تمثيل محدود، ووفقاً للمادة (9) من ميثاق الأمم المتحدة، يسمح لكل دولة بأن يكون لديها خمسة مندوبين على الأكثر في الجمعية، وتمتلك كل دولة صوت واحد فقط[1]، تعقد الجمعية العامة دوراتها العادية كل عام في يوم الثلاثاء الثالث من شهر سبتمبر، كما يمكن عقد دورات استثنائية إذا اقتضت الحاجة ووافقت غالبية أعضاء الأمم المتحدة أو بناءً على طلب من مجلس الأمن، وتعقد جلسات الجمعية العامة في مقرها الرئيس في نيويورك[2].

ومع أنّ الجمعية العامة لا تتمتع بسلطة إصدار قرارات ملزمة، فهي تعد ذات أهمية كبيرة في التعبير عن آراء الدول الأعضاء في المجتمع الدولي، فهي الجهاز الوحيد الذي تمثل فيه كل الدول الأعضاء في المنظمة على قدم المساواة، ولذلك تم تضمين الالتزام بباقي الأجهزة الرئيسة بتقديم تقارير عن أعمالها للجمعية العامة في ميثاق الأمم المتحدة، على النقيض لا تلتزم الجمعية العامة بتقديم تقارير عن أعمالها لهذه الأجهزة الأخرى[3]. وبالاطلاع على مواد ميثاق الأمم المتحدة ومقارنة الوظائف المخولة للأجهزة المختلفة، نجد أن الجمعية العامة تستحوذ على أكبر عدد من هذه الوظائف وفقاً للفصل الثالث من الميثاق، وخاصة المادة (10) والمادة (7)، يمكن القول إن صلاحيات الجمعية تشمل مناقشة أي قضية تتعلق بالميثاق أو بوظائف وسلطات أي جهاز موجود به في الميثاق، كما تندرج صلاحياتها ضمن المبادئ العامة للتعاون من أجل حفظ السلم والأمن الدوليين، بما في ذلك قضايا نزع السلاح وتنظيم التسلح[4].

ووفقاً للمادة (14) من الميثاق، تمنح الجمعية العامة صلاحية المشاركة في حل وتسوية بعض المنازعات الدولية، التي يجب أن يتم حلها من قبل مجلس الأمن حتى ولو لم تكن تشكل

(1) محمد السعيد الدقاق، التنظيم الدولي، الدار الجامعية للطباعة والتوزيع، بيروت، 2010، ص347.

(2) جعفر عبد السلام، مصدر سبق ذكره، ص378.

(3) قوق أحمد، دور الجمعية العامة للأمم المتحدة في تحقيق نظام الأمن الجماعي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور– الجفلة، 2020، ص6.

(4) غضبان مبروك، التنظيم الدولي والمنظمات الدولية، دراسة تاريخية تحليلية وتقييمية لتطور التنظيم الدولي ومنظماتة (مع التركيز على عصبة الامم ومنظمة الامم المتحدة)، دار المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص119.

تهديداً للسلم والأمن الدوليين، فمجلس الأمن هو الجهة المخولة أساساً بالنظر في هذه المسائل، نظراً لأن ترك هذه النزاعات بدون حل يمكن أن يؤدي إلى تعكير العلاقات الودية بين الدول[1].

ومن ناحية أخرى يظهر من المادة(11) من الميثاق أن دور الجمعية العامة هو تنبيه مجلس الأمن إلى الحالات التي قد تهدد السلم والأمن الدوليين، وهذا يعكس ضعف الجمعية العامة، إذ ينبغي لها التعامل مع المسائل الخطيرة عندما تشعر بتهديد السلم والأمن الدوليين، ولكن مع أنه من حق الجمعية العامة مناقشة المواضيع وفقا للمادة العاشرة، فهي لا تصدر قرارات بهذا الصدد، لكنها تكلف مجلس الأمن بإرسال مذكرة إلى رئيسه إذا حدث نزاع بين الدول يهدد السلم والأمن الدوليين، ويتحمل المجلس مسؤولية حل هذا النزاع أو تجاهله، ويعد دور الجمعية العامة في هذه الحالة دورا اختياريا فقط، حيث لا يفرض التزاما معينا على مجلس الأمن[2].

ونستنتج من كل ما سبق أن العقوبات الاقتصادية لها سند وأساس قانوني ضمن ميثاق الأمم المتحدة، وتحديدا الفصل السابع، هذا ما يعطيها بعدا قانونيا وشرعيا، ويمكن أن تقوم منظمة الأمم المتحدة بفرض هذه التدابير العقابية من خلال مجلس الأمن وذلك في حالات معينة استنادا إلى مواد الفصل السابع من الميثاق، ومن ناحية أخرى ومن خلال التجارب السابقة للعقوبات الاقتصادية يلاحظ أن الشعوب هي المستهدفة قبل كل شيء، أي؛ أنها تتأثر قبل أن تتأثر الأنظمة الحاكمة، وهذا لتكوّنها من فئات ضعيفة كالأطفال والنساء والشيوخ، وتأثر الأنظمة والبرامج الضرورية لها، كالنظام الصحي والغذائي والتعليمي وغيرهما، فأصبحت العقوبات الاقتصادية تثير قضايا أخلاقية كانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الأساسي الدولي، دون أن تؤثر على المسؤولين السياسيين والنخب التي تدور في فلكهم، ومن هنا أصبح التفكير في إيجاد نوع جديد من العقوبات الاقتصادية يسمى بالعقوبات "الذكية".

(1) محمد سامي عبد المجيد، أصول القانون الدولي العام، الجزء الثاني، منشأة المعارف، ط6، القاهرة، 2000، ص145.

(2) سهيل حسين الفتلاوي، موسوعة المنظمات الدولية (الأمم المتحدة إجهزة الأمم المتحدة)، دار الحامد للنشر، ط 1، الجزء الثاني، عمان، 2011، ص23.

الفصل الثاني
العقـوبات
الاقتصادية في

الفصل الثاني
العقوبات الاقتصادية في السياسة الخارجية الأمريكية

إن الأحداث الأخيرة التي شهدها العالم ومنها حرب الخليج 1991، وأحداث 11 سبتمبر 2001، وسباق التسلح النووي الذي استقطب العديد من الدول لا سيما سقوط جدار برلين ونهاية الحرب الباردة بين الدول الكبرى، كل ذلك أدى إلى تفكك الاتحاد السوفيتي، وظهور الولايات المتحدة الأمريكية بصفتها قوة عسكرية وسياسية واقتصادية على المسرح الدولي، وانتشار سياستها الخارجية بالسعي لخدمة مصالحها الخاصة ومصالح حلفائها وعلى رأسهم (إسرائيل)، على حساب الدول النامية والضعيفة، ومن خلال الاختفاء وراء الكثير من التسميات الخادعة كحماية حقوق الإنسان، وكذلك القضاء على أسلحة الدمار الشامل أو الأسلحة النووية، وغيرهما.

وقد أدى هذا إلى الخروج عن مضمون ميثاق الأمم المتحدة الذي يعد دستورا دوليا، وانتهاكاً للقانون الدولي العام بشكل عام، والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي بشكل خاص، وغالبا ما يتخذ هذا الاتجاه القديم والحديث للسياسة الخارجية الأمريكية شكل عقوبات دولية وخاصة العقوبات الاقتصادية، ومن خلال استغلال الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة من جانب واحد، وإبقاء قواعده الإلزامية بعيدة عن تطبيق القانون، فيما يسمى بسياسة الكيل بمكيالين، وتحاول تنفيذ أجندتها في منطقة الشرق الأوسط، وخاصة في الدول العربية والإسلامية والوصول إلى ما تطمح به من أهداف وغايات. لذا تم تقسيم هذا الفصل على المباحث الآتية:

المبحث الأول: السياسة الخارجية الأمريكية (مؤسسات – المحددات – الأهداف)

المبحث الثاني: توظيف العقوبات الاقتصادية في السياسة الخارجية الأمريكية

المبحث الثالث: السياسة الخارجية الأمريكية بعد عام 2016

المبحث الأول

السياسة الخارجية الأمريكية (مؤسسات – المحددات – الأهداف)

إن تحديد وفهم السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية قد يكون صعباً بسبب عدة عوامل، منها المساحة الجغرافية الكبيرة للولايات المتحدة ووجودها على مساحة ضخمة من القارة الأمريكية، يجعلها تتعامل مع تحديات ومتغيرات كثيرة في مختلف المناطق، إضافة إلى التغيرات السياسية والاجتماعية التي حدثت في الولايات المتحدة على مر الزمان منذ استقلالها عن المملكة المتحدة في عام 1783، وكذلك القوة والتأثير الكبيرين للولايات المتحدة على الساحة الدولية يُعقّد تحديد إطار السياسة الخارجية الأمريكية. وللوصول إلى تصور شامل بخصوص السياسة الخارجية الأمريكية، اذ تم تقسيم هذا المبحث على ثلاثة مطالب، يتناول المطلب الأول مؤسسات صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية، أمّا المطلب الثاني فيدرس محددات السياسة الخارجية الأمريكية، أمّا المطلب الثالث يتناول أهداف السياسة الخارجية الأمريكية.

المطلب الأول: مؤسسات صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية

تعد المؤسسات والهياكل في مجال العلاقات الدولية أكثر تأثيراً ومشاركة في صنع السياسة الخارجية، لكنها قد تتأثر بشكل كبير بنوعية الدول وطبيعة نظامها السياسي، ففي الدول الديمقراطية التي تتمتع بنظام سياسي يقوم على مبادئ الديمقراطية وحكم القانون تكون المؤسسات أكثر فاعلية ومركزية في صنع السياسة الخارجية، على العكس من الدول الأوتوقراطية التي تتبع نظام سياسي أقل ديمقراطية بتركيز السلطة في يد فرد واحد أو مجموعة صغيرة من الأفراد[1]، ويمثل صنع القرار في السياسة الخارجية الخيارات التي يتخذها الأفراد والجماعات والائتلافات، والتي تؤثر على تصرفات الدولة على المسرح الدولي[2].

أمّا فيما يتعلق بعملية صنع القرار الخارجي الأمريكي فتمتاز بكثرة الأطراف المشاركة فيها مع اختلاف طبيعة هذه الأطراف، ففي حالات معينة تكون السلطة التشريعية للولايات المتحدة

(1) رواء طه درويش، ترمب والقضايا العربية، مركز إبصار ناشرون وموزعون، عمان، 2020، ص169.

(2) Alex mintz, karl derouen, undersstanding foreign policy decision making, cambridge university press, 2010, P. 3.

الأمريكية هي المهيمنة على صنع القرار الخارجي، ولها القدرة على إقرار القوانين المتعلقة في السياسة الخارجية، وفي حالات أخرى يشترك الرئيس ووزارة الخارجية ووزارة الدفاع والهيئات المختلفة في عملية صنع القرار الخارجي، والحالة الثالثة التي تكون عملية صنع القرار الخارجي الأمريكي حكراً على التيارات العليا في الولايات المتحدة وهي الكونغرس والمحاكم والرئيس[1]. وعلى أساس ذلك تنقسم مؤسسات صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية على مؤسسات رسمية وأخرى غير رسمية، وهذا ما سنوضحه على النحو الأتي:

أولاً: المؤسسات الرسمية المساهمة في صنع القرار الخارجي الأمريكي:

تعد الهياكل والمؤسسات الرسمية من المؤسسات الحكومية في الولايات المتحدة الأمريكية، وسنوضح أدوار تلك المؤسسات في صنع القرار السياسي الخارجي الأمريكي وفقاً للاتي:

1- **الكونغرس:** ويسمى برلمان الولايات المتحدة الأمريكية ويضم مجلسين، مجلس النواب الذي يتكون من 437 عضواً وفقاً لتعداد السكان لكل ولاية، أمّا مجلس الشيوخ فيتم انتخاب 100 عضو، أي انتخاب اثنين من كل ولاية، كلا المجلسين لديه صلاحيات واختصاصات مختلفة ويعملان سوياً لصياغة وتمرير القوانين واتخاذ القرارات المهمة في البلاد[2]، ويعد الكونغرس مؤسسة تشريعية تأثيرية في صياغة السياسة الخارجية، فهو سلطة لتشريع قوانين تتعلق بالعلاقات الخارجية وإقرار الموازنة العسكرية والمالية للدفاع والشؤون الخارجية، إضافة إلى ذلك فهو يملك سلطة الموافقة على المعاهدات التي تعقدها الولايات المتحدة الأمريكية، والمصادقة على تعين السفراء، كما للكونغرس الأمريكي دور رئيس في الموافقة أو رفض مشاركة الولايات المتحدة في النزاعات العسكرية الخارجية وفقاً للدستور، وله سلطة في إنهاء أي نزاع عسكري قائم من خلال سلطته في إعلان الحرب أو سحب التمويل اللازم للنزاع[3].

(1) نديم خليل محمد، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية، مجلة الفنون والآداب وعلوم الإنسانيات والاجتماع، العدد(63)، العراق، يناير 2021، ص100.

(2) حسن سيد احمد إسماعيل، النظام السياسي للولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا، دار النهضة العربية، ط1، القاهرة، 1977، ص12.

(3) سلام علي محمد، مكانة الرئيس في مؤسسات صنع السياسة الخارجية الأمريكية، مجلة جامعة الدفاع، العدد(2)، المجلد (3)، أيلول 2022 ، ص197.

2- **الرئيس:** الرئيس الأمريكي لديه سلطه كبيرة ومؤثرة في السياسة الخارجية وفقاً للدستور الأمريكي، والتي تفوق في كثير من الأحيان اختصاصاته وسلطته الداخلية، فهو المنفذ للسياسة الخارجية والممثل الرئيس للولايات المتحدة في العلاقات الدولية، وغيرها من القضايا ذات الصلة بالسياسة الخارجية، وعلى مر التاريخ لعب الرؤساء الأمريكيون دوراً حاسماً في صياغة السياسة الخارجية للبلاد، قد بدأت هذه الدورة منذ حرب فيتنام واستمرت حتى الوقت الحاضر [1]. ومن اعظم أدوار الرئيس الأمريكي في قضايا الشؤون الخارجية تكاد تكون محصورة في ثلاثة أدوار رئيسة، وهي سلطة إدارة العلاقات الخارجية التي تشمل تعيين السفراء والتواصل مع زعماء الدول الاجنبية وتنظيم الزيارات، إضافة إلى دور قيادة العمليات العسكرية لتوجيه القوات المسلحة الأمريكية واتخاذ قرارات بشأن الحروب، أمّا دوره الآخر فهو إجراء المفاوضات وعقد المعاهدات والمؤتمرات الدولية، فيتضمن القدرة على التفاوض مع الدول الأخرى لحل النزعات والخلافات التي تحدث[2].

3- **وزارة الخارجية:** تعد وزارة الخارجية الأمريكية الجهة المسؤولة عن تنفيذ السياسة الخارجية للولايات المتحدة، ويعد وزير الخارجية مستشاراً للرئيس الأمريكي في القضايا الخارجية، وتمثل وزارة الخارجية المصالح الأمريكية في العديد من المنتديات الإقليمية والدولية، فهي تشارك في المفاوضات والمشاورات الدولية، وتعمل على تعزيز العلاقات الثنائية، وبالإضافة إلى ذلك تقوم وزارة الخارجية بتنسيق برامج المساعدات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، كما تلعب دوراً مهمّاً في مكافحة الجريمة الدولية[3]، إضافة إلى ذلك تختص وزارة الخارجية الأمريكية بمجموعة من الوظائف في مجال السياسة الخارجية أهمها[4]:

ا – وزارة الخارجية هي المسؤولة عن تنفيذ السياسة الخارجية للولايات المتحدة، وإدارة علاقاتها الدبلوماسية مع الدول الأخرى في العالم.

(1) جيمس أندرسون، صنع السياسات العامة، ترجمة عامر الكبيسي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 1999، ص59.

(2) عامر هاشم عواد، دور مؤسسة الرئاسة في صنع الإستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، بيروت، 2010، ص110.

(3) جمال عبد الكريم الدبايبة، توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية بين المثالية والواقعية، دار وائل للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، 2023، ص39.

(4) رواء طه درويش، مصدر سبق ذكره، ص189.

ب – تلعب وزارة الخارجية دوراً حاسماً في وضع الخطوط العريضة للسياسية الخارجية للولايات المتحدة.

جـ – تقوم وزارة الخارجية الأمريكية ومن خلال السفارات والقنصليات الأمريكية في جميع أنحاء العالم بتنسيق العلاقات مع أكثر من 200 دولة مستقلة في العالم.

4- وزارة الدفاع (البنتاغون): من مهام تلك الوزارة في الشؤون الخارجية أنها تشرف على إدارة وتنسيق العديد من الوكالات والوظائف المتعلقة بالأمن القومي، وإعطاء النصح وتوفير المعلومات لرئيس الدولة، وتضم وزارة الدفاع الأمريكية، القوات المسلحة الأمريكية البرية والبحرية والجوية، وبالإضافة إلى ذلك هناك مجموعة من الوكالات التابعة لوزارة الدفاع الأمريكية، مثل منظمة الدفاع الصاروخية الباليستية، ووكالة استخبارات الدفاع، ووكالة الأمن القومي[1].

5- مجلس الأمن القومي: من المهام الرئيسة لمجلس الأمن القومي في صنع القرار الخارجي، تقديم المشورة والتوجيه للرئيس حول القضايا الدولية المهمّة، ويعد المجلس مركزاً حيوياً لتحليل السياسات وتنسيقها بين الوكالات والأجهزة الحكومية المعنية بالأمن القومي، فيعد هذا المجلس الذي انشأهُ الرئيس الأمريكي الأسبق "هاري ترومان"، من أهم المؤسسات الأمنية في الولايات المتحدة[2]، وكذلك يعد من الناحية العلمية الطرف الأول التي يعتمد علية الرئيس في إصدار واتخاذ قراراته، مع أن الدستور ضمن هذا الموقع لوزير الخارجية، ولكن في الواقع نجد أن خيارات المجلس هي المرشحة عند أتخاذ القرارات والسياسات، والسبب يعود في أن المجلس يعتمد على مجموعة من الخبراء، وكذلك يتميز في دقة وخبرة المعلومات التي يقدمها للرئيس[3].

6- وكالة الاستخبارات الأمريكية(CIA): تعد وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية واحدة من أكبر وأقدم وكالات الاستخبارات في العالم، وهي تعمل في خارج الولايات المتحدة وتجري عمليات التجسس ومتابعة الدول والأشخاص الأجانب من أجل الحصول على المعلومات[4]، ولها ثقل وتأثير كبير في البيت الأبيض، فهي لا تختص بعمليات التجسس وتقديم المعلومات فقط، بل تشارك في تحديد نهج الولايات المتحدة على المستوى الخارجي، فمدير المخابرات الأمريكية له

(1) جمال عبد الكريم الدبايبة، مصدر سبق ذكره، ص39.

(2) رواء طه درويش، مصدر سبق ذكره، ص197.

(3) المصدر نفسه، ص199.

(4) محمود شرقي، أجهزة اتخاذ القرار في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، مجلة المفكر، جامعة محمد خضير بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، العدد(4)، ابريل 2009، ص137.

دور ووزن كبير في إعداد السياسة الخارجية الأمريكية وتوجيهها[1]، وكان لوكالة الاستخبارات المركزية دور مهم في إطار الحرب الأمريكية على العراق 2003، إذ زعمت الوكالة فيه على أن العراق يسعى لامتلاك أسلحة الدمار الشامل وهذا ما تبين عدم صحته فيما بعد، ومن ثم في ظل الأدوار التي تقوم بها وكالة الاستخبارات الأمريكية يمكن للرؤساء الاعتماد عليها في انتهاج وتحديد سياسة خارجية معينة بدون الرجوع إلى الدبلوماسيين، أو القيام بأعمال عسكرية وحربية دون الرجوع إلى القوات المسلحة، أو التدخل في شؤون الداخلية لدول العالم دون الرجوع إلى الكونغرس[2].

ثانياً: المؤسسات غير الرسمية المساهمة في صنع القرار الخارجي الأمريكي:

لا يقتصر صنع القرار السياسي الخارجي الأمريكي على المؤسسات والهياكل الرسمية كما ذكرنا، بل تشترك معها أطراف أخرى تعد مؤسسات غير رسمية، ومنها:

1- **الأحزاب السياسية:** تُعد الأحزاب السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية من المؤسسات غير الرسمية المشاركة في رسم وتوجيه السياسة الأمريكية، ويتوقف دور تأثير الأحزاب السياسية في السياسة الخارجية على مدى المشاركة والتأثير بالموافقة في الأجهزة الحكومية سواء كان في السلطة أم في المعارضة، وفي الولايات المتحدة الأمريكية يعد الحزبان الجمهوري والديمقراطي أكبر حزبيين في الولايات المتحدة الأمريكية[3]، ويؤكد وزير الخارجية الأمريكي الأسبق هنري كيسنجر "أن الأحزاب السياسية تسهم بصورة فعالة في رسم السياسة الخارجية للبلد، حيث لا يقتصر اتخاذ القرار السياسي الخارجي على الهياكل الحكومية فقط"[4].

2ـ **جماعات الضغط والمصالح:** تختلف جماعات الضغط في نشاطاتها وأهدافها وذلك تبعاً للتنوع والتباين في المجتمعات التي تنشأ فيها، فهي تتأثر بطبيعة وهيكلة المجتمع، وقد تكون لديها أهداف مادية يسعى أعضائها لتحقيقها بالضغط على النظام السياسي والاقتصادي لتحقيق

(1) ف.ف بتروسينكو، البيت الأبيض وأسرار المخابرات الأمريكية، ترجمة ماجد علاء الدين وماجد بطح، دار الأدهم، ط 1، 1986، ص ص 40- 41.

(2) خالد هاشم محمد، الإستراتيجية الأمريكية تجاه العراق 2008 – 2016، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ط 1، المانيا – برلين، 2020، ص ص 37 – 38.

(3) رقولي كريم، مصدر سبق ذكره، ص301.

(4) أحمد نوري النعيمي، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية: الولايات المتحدة الأمريكية أنموذجاً، دار زهران، ط 1، الاردن – عمان، 2015، ص449.

مصالحهم الشخصية فقط، أمّا إذا كانت لها أهداف وقيم أيديولوجية، فقد تسعى للدفاع عن قيم ومبادئ محددة وتأثيرها على القرارات السياسية والاقتصادية بناءً على ذلك[1].

وتعد جماعات الضغط في الولايات المتحدة الأمريكية جزءًا أساسياً في النظام السياسي الأمريكي، وتلعب دوراً مهمّاً في تشكيل السياسة العامة، كما توجد العديد من جماعات الضغط في الولايات المتحدة، وتتركز جهودها على تحقيق أهدافها ومصالحها الخاصة من خلال الضغط على صناع القرار، وتعد الجماعة الإسرائيلية الأمريكية للشؤون العامة(ايباك)(AIPAC)، من أبرز هذه الجماعات التي تعمل لتعزيز العلاقات الأمريكية الإسرائيلية ودعم السياسة الأمريكية نحو (إسرائيل)[2].

3- مراكز البحوث: تُعد المراكز البحثية من أبرز سمات المجتمع السياسي والمدني الأمريكي، فهي توفر مصادر ومعلومات ذات مصداقية عالية وخبرة متخصصة في الشؤون الدولية، وتقدم تحليلاتها وبحوثها إلى المسؤولين السياسيين ووسائل الإعلام، وهو ما يؤثر بشكل كبير في صنع القرارات السياسية الأمريكية [3]، ومن الأمثلة على تلك المراكز والمؤسسات منها مؤسسة (كارنيغي) للسلام العالمي تأسست عام 1910، وتركز على البحوث والدراسات السياسية للتعامل مع قضايا السلام والأمن العالمي، كما هناك العديد من مؤسسات الفكر والرأي التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية التي تطالب بالحرية والاستقلال ضد الشيوعية، وفي نهاية القرن الماضي ظهرت مؤسسات من نوع جديد، وأصبح لها دور مؤثر في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية، مثل مؤسسة (راند)، وقد بلغ عدد المؤسسات ومراكز البحوث والفكر في الولايات المتحدة الأمريكية حوالي 1000 مركز [4]. إضافة إلى تلك المؤسسات والجهات، فهناك

(1) مها عبد اللطيف الحديثي ومحمد عدنان الخفاجي، النظام السياسي والسياسة العامة (دراسة في دور المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في صنع السياسة العامة في الدول المتقدمة والنامية)، مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية، بغداد، 2006، ص25.

(2) أسد الدين فريد محمد الباتع، دور جماعة الضغط في رسم السياسة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية دراسة حالة (ايباك)، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، المجلد (3)، العدد (4)، ديسمبر 2020، ص9.

(3) عائشة محمد أحمد محمد خليل، السياسة الخارجية الأمريكية والإصلاح التعليمي في المنطقة العربية مصر كحالة دراسية (2001 – 2010)، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ط 1، المانيا – برلين، 2008، ص52.

(4) جمال عبد الكريم الدبايبة، مصدر سبق ذكره، ص ص 51 – 52.

جهات غير رسمية أخرى أسهمت في صنع القرار الخارجي الأمريكي، ومنها الرأي العام الأمريكي ووسائل الاعلام الامريكية، وغيرهما.

ويمكن القول إن السياسة الخارجية الأمريكية تتأثر بمجموعة من المؤسسات والهياكل المختلفة، منها مؤسسات رسمية ودستورية كالرئيس ومعاونيه، إضافة إلى الكونغرس بمجلسه الشيوخ والنواب، وتستند إلى نصوص الدستور الأمريكي في تأثيرها على السياسة الخارجية، وهناك جهات غير رسمية تؤثر على السياسة الخارجية الأمريكية أيضاً، ومن ثم يمكن القول أن عملية صنع القرار السياسي في الولايات المتحدة الامريكية تعتمد على مزيج من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية لتسهم في صنع السياسة الخارجية الأمريكية وتوجهها.

المطلب الثاني: محددات السياسة الخارجية الأمريكية

عند دراسة السياسية الخارجية لأي دولة لابد من تناول ودراسة المحددات المؤثرة بها، لان فهم وتحليل هذه المحددات يسهم في توضيح سياسة الدولة الخارجية، وفهم السياق الذي تتم فيه تلك السياسة، وأطر تفاعلها مع الدول الأخرى، ويعد تحقيق أهداف السياسة الخارجية وتعزيز المصالح الوطنية من خلال تلك المحددات هو المقصد الأساسي للدولة في توجيه سياستها الخارجية[1]. أمّا بخصوص السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية فهناك العديد من المحددات لهذه السياسة، فهناك محددات داخلية وأخرى خارجية، وبالإمكان إجمالها في الاتي:

أولاً: المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الأمريكية:

ونظراً لأهمية المحددات الداخلية لدولة ما، وذلك لتأثيرها المباشر في عملية السياسية الخارجية، سيتم التطرق إليها فيما يلي:

1- العامل الجغرافي:

يُعد العامل الجغرافي في مقدمة العوامل المهمة والمؤثرة في السياسة الخارجية للدولة، وهو من أكثر العوامل ثباتاً مقارنة مع العوامل الأخرى التي هي في حالة تغير مستمر[2]. فالموقع والمساحة

(1) أحمد قاسم العبد الحليم، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي – الاسرائيلي بعد 11 سبتمبر 2001، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، 2016، ص28.

(2) أحمد نوري النعيمي، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الولايات المتحدة الأمريكية أنموذجاً، مصدر سبق ذكره، ص304.

والتضاريس والمناخ هي عناصر أساسية المكونة لجغرافية الدول، والتي تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على السياسة الخارجية للدولة.

أمّا بيانات جغرافية الولايات المتحدة الأمريكية، فتبلغ مساحتها حوالي (6%) من مساحة اليابسة في العالم، أي حوالي (9.629 الف كم2)، وتبلغ الحدود الساحلية لها حوالي 000.20 كم، و 000.12 كم من الحدود البرية، منها ٩٠٠٠ كم مع كندا، و3000 كم مع المكسيك، هذا بالإضافة إلى ملحقاتها: بروتوريكو، والجزر العذراء في بحر الأنتيل، ومنطقة قناة بنما، وجزر الباسيفيك العديدة[1]. أمّا موقع الولايات المتحدة الأمريكية فهي وجدت نفسها في موقع جغرافي إذ يحدها المحيط الأطلسي شرقاً والهادي غرباً، وكان لهذا الموقع المتميز تأثيرٌ واضحٌ على سياستها الخارجية، منها ما أثر على اتباع سياسة العزلة التي تبعتها الولايات المتحدة لمدّة طويلة منذ نشأتها حتى الحرب العالمية الأولى نتيجة لموقعها الجغرافي، ومن جهة أخرى كانت لهذا الموقع الجغرافي بعدّها مطلاً على محيطين كبيرين ميزة توفر لها إقامة علاقات مع الغرب ومع شرق أسيا، وذلك أن هذه المحيطات لم تعد حواجز وموانع طبيعية بقدر ما أصبحت طرق اتصال ونقل[2]، كما أسهمت التضاريس الوعرة للولايات المتحدة الأمريكية والمحيطات خلال تلك المدّة بتوفير الحماية الطبيعية لها، وتجنب المشاكل والحروب الخارجية، واشتغالها بتطوير سياستها الداخلية وتحديد توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العالم القديم، ولكن ظروفها الخاصة وعزلتها الطبيعية هذه ساعدتها على الاتجاه نحو السيطرة الخارجية وتجاوزها للمحددات الجغرافية[3]، أمّا بخصوص مواردها الطبيعية فتمتلك الولايات المتحدة الأمريكية أهم الموارد الطبيعية والاقتصادية في العالم، منها الموارد الأحفورية الغاز والفحم، والموارد المعدنية الذهب والفضة، وتتميز أيضاً بوفرة الثروة السمكية، ووجود المحيطات، والمياه العذبة، وتنوع المناخ، ووفرة الأراضي الزراعية[4].

(1) ميشال جوبير، الأمريكيون، ترجمة: وجية البعيني، منشورات عويدات، بيروت، 1989، ص6.

(2) محمد عبد الغني سعودي، الجغرافية السياسية المعاصرة: دراسة الجغرافية والعلاقات السياسية الدولية، مكتبة الأنجلو المصرية للنشر، القاهرة، 2010، ص253.

(3) شيماء محمد جواد وغنيه خشان جاعد، مقومات القوة الأمريكية في الساحة الدولية، مجلة كلية التربية الأساسية، العدد وقائع المؤتمر العلمي السنوي الثالث لقسم الجغرافيا، جامعة المستنصرية، اب2021، ص233.

(4) باسم خفاجي، الشخصية الأمريكية وصناعة القرار السياسي الأمريكي، المركز العربي للدراسات الإنسانية، ط 1، اب 2005، ص33.

فهذه المساحة الكبيرة للولايات المتحدة الأمريكية تلعب دوراً محورياً في سياستها الخارجية، إذ كلما كان حجم الدولة كبيراً كان دورها في الساحة الدولية واسعاً ومؤثراً، إذ يمكن القول أن حجم الدولة يؤثر على قدرتها على المشاركة والتأثير في الشؤون الدولية، وخير مثال على ذلك الدور الذي تلعبه الدول الكبرى الآن مثل الصين وروسيا في الساحة الدولة[1]. وقد ساعد أيضاً الاتساع الجغرافي للولايات المتحدة الأمريكية على احتواء تنوع العرقيات والمذاهب الفكرية لمواطنيها، فأمريكا لديها المساحة الكافية للتنوع الفكري والتعايش مع الآخرين دون مزاحمة مكانية أو فكرية، فالاتساع الجغرافي الكبير ساهم في ذلك بشكل كبير، وفي هذا الصدد يرى المؤرخ الأمريكي روبرت وايب "ان الأمريكيين المختلفين فكرياً نجحوا في التعايش سوياً في أمريكا، لأنهم عاشوا متباعدين مكانياً في أنحاء القارة"[2].

أمّا بالنسبة للموارد البشرية فهي تلعب دوراً حاسماً أيضاً في تحديد القوى الكبرى في العالم، فحجم السكان ومهاراتهم وتنوعهم الثقافي يؤثر في توجهات السياسة الخارجية، فقد كانت الديموجرافيا من أهم العوامل التي حولت الولايات المتحدة الأمريكية إلى قوة عظمى في العالم، وقد أسهمت تلك العوامل أيضاً أكثر من الموارد الطبيعية في ظهور الولايات المتحدة قوةً اقتصادية وعسكرية بارزه[3]، إذ تُعد الولايات المتحدة الأمريكية قوة سكانية نسبية بسبب عدد سكانها الكبير، إذ تشكل الولايات المتحدة حوالي (5%) من سكان العالم، فقد بلغ عام 2019 حوالي 330 مليون نسمة، وتعدّ أكثر كثافة سكانية من الدول المتطورة التي لديها أكبر قوة عاملة في العالم، وسكانها أكثر سكان العالم تعليما، وترجع هذه الزيادة إلى الهجرة، وزيادة معدلات الإنجاب، ووفقاً للتوقعات يحتمل، أن يصل عدد سكان الولايات المتحدة الأمريكية إلى حوالي 340 مليون نسمة بحلول عام 2025[4].

(1) حنان رزايقية، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العراق في ظل إدارة أوباما: 2008 – 2016، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية – قسم الدراسات الدولية، 2017 – 2018، ص86.

(2) باسم خفاجي، مصدر سبق ذكره، ص26.

(3) هالة الحفناوي، التحولات الديموجرافية وتوجهات السياسة الخارجية الأمريكية، عمرو عبد العاطي، التحولات في السياسة الخارجية الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، العدد(224)، المجلد(56)، إبريل 2021، ص15.

(4) مكسيم لوفابفر، السياسة الخارجية الأمريكية، عويدات للنشر والطباعة، تعريب: حسين حيدر، ط 1، بيروت، 2006، ص137.

2- العامل الاقتصادي:

يعد العامل الاقتصادي الأمريكي أحد العوامل المهمة للقوة الأمريكية، فالولايات المتحدة لديها أكبر اقتصاد في العالم وتعد أكبر دولة مستهلكة في العالم، وبفضل حجم اقتصادها الكبير تستطيع جذب التدفقات الاستثمارية الداخلية والخارجية[1]، فالناتج القومي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية يعد الأعلى عالمياً، فهي مع نمو آسيا الاقتصادي ظلت محافظة على حصتها الكبرى من الناتج الإجمالي العالمي، فالناتج المحلي الإجمالي الأمريكي الذي يزيد عن 18 تريلون من الدولارات فهو يشكل نحو (25%) من الناتج العالمي، ومن المتوقع أن يرتفع بنسبة تصل إلى (30%) بحلول العام 2025، في حين أن الناتج المحلي الإجمالي لمنافستها الصين يشكل نحو (9%) من الناتج العالمي ويبلغ نحو 11 ترليون من الدولارات[2].

بدأت الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 1941 بوضع خططها الاقتصادية والمالية من أجل أعادة بناء الاقتصاد العالمي لصالح الولايات المتحدة الأمريكية، وفي عام 1944 وتحت قيادة الولايات المتحدة عقد مؤتمر(بريتون وودز)، الذي وافقت فيه 44 دولة على إقامة وإنشاء مؤسسات اقتصادية، وهما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتعزز التعاون الاقتصادي بين الدول[3]، أضافة إلى ذلك تم إنشاء الاتفاقية العامة للتجارة الحرة (الجات)، والتي تعد المؤسسة الرئيسة للنظام الاقتصادي العالمي، واستطاعت الولايات المتحدة الأمريكية فرض هيمنتها على تلك المؤسسات المالية، من خلال قوتها التصويتية في داخل تلك المؤسسات، لفرض سياستها عليها والتحكم في قراراتها، واختيارها لرؤسائها، ومن ثم أصبحت أدوات اقتصادية بيد الولايات المتحدة لتحقيق مصالحها القومية[4]، هذا فضلاً عن الشركات المتعددة الجنسيات، والهيمنة الأمريكية عليها التي استطاعت من خلالها دمج العالم كله في سوق رأسمالية عالمية واحدة، فمن أصل 500 شركة عملاقة في العالم،

(1) علي زياد عبدالله فتحي العلي، السياسة الدولية والإستراتيجية: القوة الأمريكية في النظام الدولي الجديد تداعياتها وآفاقها المستقبلية، المكتب العربي للمعارف، ط 1، القاهرة، 2015، ص99.

(2) زبيغنيو بريجنسكي، رؤية إستراتيجية أمريكا وأزمة السلطة العالمية، ترجمة فاضل جتكر، دار الكتاب العربي، بيروت، 2012، ص69.

(3) الفن تولفر، حضارة الموجة الثالثة، ترجمة عصام الشيخ قاسم، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ط 1، ليبيا، 1990، ص104.

(4) عناد كاظم حسين النائلي، روسيا الاتحادية ومستقبل التوازن الإستراتيجي العالمي، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط 1، بيروت، 2017، ص112.

كان نصيب الولايات المتحدة منها 164 شركة، هذه الشركات وفرت المقدرة المالية والاقتصادية الضخمة للولايات المتحدة، وقللت الفرص والخيارات أمام الدول الضعيفة، فجعلتها ملزمة وخاضعة دائما لسياسات الولايات المتحدة[1].

ومن مقومات الاقتصاد الأمريكي أيضاً هيمنة الدولار الأمريكي على العملات العالمية الأخرى في التبادلات التجارية الدولية، واعتباره عملةً رئيسة للودائع والقروض، وعمليات الاستثمار، واستخدامه نقداً احتياطياً رسمياً للدول، وهذا يعطي للولايات المتحدة سيطرة على الاقتصاد العالمي[2]، وفي المقابل هناك عملات أخرى تستخدم بجانب الدولار في التبادلات التجارية، كاليورو، والجنية الإسترليني، والين الياباني، ولكن معظم البنوك العالمية تفضل الدولار الأمريكي كاحتياطي بشكل كامل، وهذا يعود لسببين، الأول هو سهولة وسرعة تحويل الدولار إلى أي عملة أخرى ومنها العملة الوطنية، والسبب الثاني هو ضمان الحصول على أفضل سعر للتحويل لأي عملة في حال عدم الحاجة إلى الاستخدام المباشر للدولار لتنفيذ المدفوعات[3].

ومن ناحية أخرى تعد الولايات المتحدة الأمريكية أكبر قوة تجارية، إذ تبلغ قيمة الصادرات السلعية الأمريكية حوالي (11.9%) من قيمة الصادرات العالمية، أمّا الواردات الأمريكية فتبلغ حوالي (18.6%) من قيمة الواردات السلعية العالمية، وهذا ما دعا وزير التجارة الأمريكي الأسبق(كارلوس غوتيرز)، إلى الزعم بأن التجارة الحرة والزيادة في الصادرات الأمريكية تعزز النمو الاقتصادي، وتخلق فرص عمل في داخل البلاد، وتعد الصادرات الأمريكية عاملاً مهماً في تحقيق التوازن التجاري، وتقليل العجز التجاري للولايات المتحدة [4].

ومن خلال تلك الخصائص التي يتمتع بها الاقتصاد الأمريكي، يتضح أن الاقتصاد الأمريكي يمتلك القدرة على أن يكون له تأثير كبير على الاقتصاديات العالمية بشكل عام نظراً لمكانته بكونه قوة اقتصادية عظمى، اذ يمتلك مقومات قوية وتنافسية في السوق العالمية، فهذا التأثير يكون هدفاً

(1) خالد هاشم محمد، مصدر سبق ذكره، ص56.

(2) علي زياد عبدالله فتحي العلي، مصدر سبق ذكره، ص103.

(3) علي محمد شهلوب، شؤون النقود وأعمال البنوك، شعاع للنشر والتوزيع، ط 1، سوريا – حلب، 2007، ص ص 78-79.

(4) سليم كاطع علي، مقومات القوة الأمريكية وأثرها في النظام الدولي، مجلة دراسات دولية، العدد الثاني والأربعون، جامعة بغداد – مركز الدراسات لدولية، 2009، ص 156.

لصناع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية[1]، وعادة يفضل أغلب صناع القرار في السياسية الخارجية الأمريكية عندما يتخذون قرارات خارجية، أن تكون الخيارات والبدائل التي يتخذونها قريبة من خدمة أصحاب رؤوس الأموال أو تخدمهم فعلاً، فالهدف الرئيس لصانع القرار الأمريكي هو تحقيق النمو الاقتصادي وزيادة الاستثمارات خدمة للاقتصاد الأمريكي، فإن اتخاذ القرارات التي تعزز الشركات وأصحاب رؤوس الاموال، يعد أحدى أولوياتها، ومن ثم يصبح للقوة الاقتصادية الأمريكية دورا مهمّا في النظام السياسي الأمريكي، ولديها تأثير كبير في صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية[2].

3- العامل العسكري:

يعد العامل العسكري من العوامل المهمة في السياسة الخارجية، فالدول التي تمتلك قوة عسكرية ضخمة قد تستخدم هذه القوة وسيلة لتعزيز مصالحها وحماية سيادتها، فكلما امتلكت الدولة قوة عسكرية متفوقة ومتنوعة استطاعت تحقيق أهداف سياستها الخارجية بشكل أفضل والعكس صحيح، ولكن يجب أن يكون هناك توازن بين الدبلوماسية والقوة العسكرية في السياسة الخارجية، أي أن تكون الدبلوماسية والقوة العسكرية يسيران جنباً إلى جنب[3]. وتعد الحالة الأمريكية الحالية خير محفزٍ لإعادة تقويم مكانة القوة العسكرية الأمريكية، ودورها في تحقيق أهداف سياستها الخارجية، واستخدامها في حسم الصراعات والنزعات الدولية، ومواجهة التحديات والتهديدات حول العالم، أضافة إلى استخدامها في دعم الحلفاء والمصالح الأمريكية، فهي اعتمدت منذ بكرتها على القوة العسكرية[4].

أتاح تفكك الاتحاد السوفيتي للولايات المتحدة الأمريكية الفرصة لتصبح القوة العسكرية العظمى والوحيدة في العالم، ويتجلى ذلك في حرب الخليج في تسعينيات القرن العشرين، التي أكدت على أن الولايات المتحدة هي وحدها التي تستطيع أن تحرك جيشاً حديثاً ضخماً إلى أي مكان من

(1) حيدر علي حسين، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ومستقبل النظام الدولي، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر والتوزيع، ط 1، الاردن – عمان، 2013، ص201.

(2) شيماء محمد جواد وغنيه خشان جاعد، مصدر سبق ذكره، ص243.

(3) أحمد نوري النعيمي، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الولايات المتحدة الأمريكية أنموذجاً، مصدر سبق ذكره، ص379.

(4) نوار جليل هاشم، مصدر سبق ذكره، ص253.

العالم في غضون أشهر قليلة[1]، فتقدر قوة الولايات المتحدة الأمريكية العسكرية من الناحية التقليدية، بحجم القوات المسلحة لديها، والبحرية الأمريكية، وسلاح الجو الأمريكي، فيبلغ عدد الجنود الأمريكيين حوالي 1.483.000 جندي، أمّا من الناحية النووية فإن الولايات المتحدة الأمريكية تتمتع بالقدرة النووية الأولى في العالم، إذ تقدر عدد الرؤوس النووية لديها بحوالي 15 الف رأس نووي، كما تمتلك أكبر عدد من الغواصات النووية في العالم يصل إلى حوالي 500 غواصة نووية، كما أنها الدولة الوحيدة التي تمتلك برنامج حرب النجوم الذي يوفر لها حماية ضد أي هجوم نووي من الخارج، فتعد تلك القوة التقليدية والنووية للولايات المتحدة عاملاً حاسماً في السياسة الخارجية الأمريكية، في إطار ردع أعدائها وتأمين مصالحها في العالم[2]، ومن مؤشرات القوة العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية أيضا، أنها تخصص ميزانية ضخمة سنوية لاستثمارها في المجال العسكري، ويشكل الإنفاق العسكري الأمريكي حوالي (30%) من إجمالي الأنفاق العسكري العالمي، ووصل مؤخراً إلى ما يربو عن نصف الإنفاق العالمي، وهو ما يعادل عشرة أضعاف الميزانية العسكرية الروسية، ويعادل إنفاق الدول الخمس عشرة الأولى في العالم[3].

إضافة إلى ذلك تتمتع الولايات المتحدة بتأثير عسكري كبير على حلف الناتو الذي لا زال متماسكا حتى بعد انتهاء الحرب الباردة، وهو حلف إستراتيجي عالمي، فهي تعد القوة العسكرية الرئيسة في الناتو، وتلعب دوراً حاسماً في صيانة التحالف والدفاع عن أعضائه في حالات الأزمات والتهديدات الأمنية، فحلف الناتو يعد الألية التي تعبر بواسطتها الولايات المتحدة عن دورها العسكري ليس في أوروبا فحسب بل على الصعيد العالمي[4]، كما أن حلف الناتو يربط أوروبا الأكثر انتاجاً ونفوذاً بأمريكا، جاعلاً من الولايات المتحدة مشاركاً رئيساً في الشؤون الداخلية الأوروبية السائدة بين دول اوروبا[5]. أمّا فيما يخص المجمع الصناعي العسكري الأمريكي فهو بمثابة أداة عسكرية محركة

(1) لستر ثرو، الصراع على القمة: مستقبل المنافسة الاقتصادية بين أمريكا واليابان، ترجمة: أحمد فؤاد بلبع، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1995، ص15.

(2) سليم كاطع علي، مقومات القوة الأمريكية وأثرها في النظام الدولي، مصدر سبق ذكره، ص160.

(3) نور الدين حشود، الإستراتيجية الأمريكية بين الثابت والمتغير: قراءة في الأهداف والوسائل، مجلة دفاتر سياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة – كلية الحقوق والعلوم السياسية، العدد(3)، المجلد (14)، 2022، ص246.

(4) سليم كاطع علي، مقومات القوة الأمريكية وأثرها في النظام الدولي، المصدر السابق، ص ص 161– 162.

(5) زبغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى السيطرة الأمريكية وما يترتب عليها جيواستراتيجيا، مركز الدراسات العسكرية، ط 2، 1999، ص28.

للسياسة الخارجية الأمريكية، وهذه المؤسسة عبارة عن تحالف مكون من القوى العسكريين مع رجال الصناعة، ويهتم بالدرجة الأساسية بتشجيع صناعة الحروب في العالم، وهذا يعود بزيادة العوائد والأرباح على الاقتصاد الأمريكي[1].

ومع تعدد مصادر القوة عالميا وتراجع فعالية القوة العسكرية في حل المشاكل العالمية، وبروز دور القوة الاقتصادية، لا تزال الولايات المتحدة الأمريكية تعد القوة العسكرية عنصراً مهمّاً ورئيساً في سياستها الخارجية، ولا يزال لديها قدرات عسكرية هائلة قادرة على مواجهة الخصوم، والتصدي لأي تهديد خارجي، وتحقيق اهدافها الخارجية، وهذا بفعل ما ابرزته العقيدة الإستراتيجية الأمريكية، والتي تؤكد على دور القوة العسكرية في ضمان الولايات المتحدة والحفاظ على مكانتها[2].

ثانياً: المحددات الخارجية للسياسة الخارجية الأمريكية:

إضافة إلى المحددات الداخلية، فهناك عدداً من المحددات الخارجية اثرت على توجيه السياسية الخارجية الأمريكية ومنها:

1- هيكل النظام الدولي:

تتأثر السياسة الخارجية في أي دولة بحالة وشكل النظام الدولي، الذي تتفاعل فيه الدولة مع غيرها من الوحدات الدولية الأخرى، فالنظام الدولي يمثل حالة من التفاعل بين مختلف السياسات الخارجية للدول، ويمكن أن نحدد شكل وهيكل النظام الدولي من خلال عنصرين أساسيين، وهما بنية النظام الدولي، وهذا يتضح من خلال معرفة عدد الأعضاء المكونة لتلك النظام أضافة إلى عدد قواه القطبية، أمّا العنصر الثاني فيتمثل في نمط التفاعلات التي تحدث في أطار هذا النظام، وهنا نجد أن العلاقات الدولية قد عرفت عدة صور من الأنظمة الدولية من نظام متعدد الاقطاب إلى ثنائي القطبية إلى أحادي القطبية[3].

أمّا بخصوص الولايات المتحدة الأمريكية فقد تحولت بعد تفكك الاتحاد السوفيتي إلى قوة عظمى في عالم أحادي القطب، وطبقا لقرار المستشار الأمن القومي الأسبق (برنت سكوكروفت)

(1) علي زياد عبدالله فتحي العلي، مصدر سبق ذكره، ص96.
(2) حيدر علي حسين، مصدر سبق ذكره، ص ص 205- 206.
(3) حنان رزايقية، مصدر سبق ذكره، ص101.

"فقد وجدت الولايات المتحدة نفسها تقف وحيدة على قمة القوة العالمية"[1]، فبعد بروز عصر الهيمنة الأمريكية عدت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها أنها غير ملزمة بقواعد القانون الدولي، إذ اعتمدت الولايات المتحدة بعض التغيرات في سياستها الخارجية بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001، وهو ما تسبب في انسحابها من بعض المعاهدات والبروتوكولات الدولية، ومنحت الأولوية لمصالحها الوطنية وحماية أمنها، إضافة إلى تبنيها إستراتيجيات مخالفة للأعراف والقيم الدولية، في إطار حماية وتعزيز هيمنتها العالمية وتفرد قوتها العسكرية[2].

2- مكافحة الإرهاب:

تعد ظاهرة الإرهاب من الظواهر الخطيرة، والتي حظيت باهتمام واسع من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والمؤسسات الأمريكية صاحبة القرار، فتستخدم الولايات المتحدة إجراءات وأساليب متعددة وتعقد التحالفات الدولية لمواجهة الإرهاب، حتى أصبح مكافحة الإرهاب من أهم سمات السياسة الخارجية الأمريكية، لتنفرد بمفهومها الخاص تجاه الإرهاب محددة ألية وطرق مواجهته[3]، وما إن وقعت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، وما تعرضت له الولايات المتحدة من هجمات إرهابية، واستهداف مبانٍ حيوية ورمزية في نيويورك وواشنطن، وهو ما أسفر عن خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات، حتى أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن استمرار حربها على الإرهاب واتخاذ إجراءات حازمة لمكافحة الإرهاب، بحيث أصبح في أول سلم أولويات الأمن القومي[4]، وبعد هذه الأحداث توصلت الولايات المتحدة إلى قناعة تامة بأن الأوضاع السياسية والاقتصادية والثقافية السائدة في البلاد العربية والإسلامية تعد مصدراً رئيساً للأعمال الإرهابية، وهو الأمر الذي يتطلب تغيير الأوضاع السياسية فيها، وتعديل الأنظمة السياسية في الدول العربية ونشر الديمقراطية، وبدأت بالفعل تطبق الضغوطات اللازمة على تلك البلدان بحجة إجراء تعديلات وإصلاحات فيها، ومن ثم

(1) محمد العربي، الجدل حول مستقبل القوة الأمريكي، وحدة الدراسات المستقبلية بمكتبة الإسكندرية، مصر، 2012، ص12.

(2) خالد محمد طاهر شبر، الإرهاب والنظام السياسي الدولي بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001(رؤية مستقبلية)، دار الرافدين للحوار، ط 1، بيروت، 2022، ص183.

(3) موايعية فوزي، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية " فترة ترامب"، رسالة ماجستير، جامعة العربي التبسي – تبسة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2020 – 2021، ص70.

(4) سعد شاكر شبلي، التحديات الامنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، قسم العلوم السياسية، 2008، ص83.

اتخذت الولايات المتحدة ذريعة مكافحة الإرهاب للتدخل في الشؤون الداخلية لدول العالم بما ينسجم مع مصالحها وسيطرتها على منابع الثروات[1]، ومن تلك التدخلات المهمة احتلال أفغانستان والحرب على العراق، فقد قررت الولايات المتحدة الأمريكية شن الحرب على أفغانستان، وتشكيل تحالف عسكري بقيادة الولايات المتحدة (حلف شمال الأطلسي) وآخر سياسي ضمّ الدول المنصاعة للهيمنة الأمريكية، وبهذا صاغت إدارة بوش نوعين من التحالفات لمساندة حربهم في أفغانستان بحجة محاربة الإرهاب والقاعدة، أمّا التدخل العسكري الأخر فهو الحرب الأمريكية على العراق، فقد سعت الولايات المتحدة إلى عدم حصر الإرهاب في منطقة محددة في سبيل مد يدها وتغول قواتها في أغلب الدول، والعمل أيضاً على تشكيل تحالف دولي لتحقيق جملة من المعطيات، يقع في أولوياتها الحصول على الشرعية الدولية لشن حربها، بسبب عدم وجود قرار أممي صريح يخولها أن تشن الحروب[2].

3- **النفط:**

يُعد النفط أهم الموارد الضرورية في الولايات المتحدة الأمريكية، وهو أساس الحياة فيها ونقطة الضعف لها، لذا تخشى الولايات المتحدة بشكل كبير من أي أزمة في إمدادات النفط، إذ تبلغ حاجة الفرد الأمريكي من مادة النفط عشرة أضعاف حاجة أي مواطن في العالم، وهذا ما يعطي سعر النفط اهتماما بالغا[3]، لذلك أصبح النفط من أهم ركائز الاقتصاد الأمريكي الذي كان سبباً رئيساً في أغلب حروبها التوسعية وخاصة في منطقة الشرق الأوسط، فهذه المادة الإستراتيجية أصبحت صناعتها ترتبط بالولايات المتحدة الأمريكية أكثر من أي صناعة أخرى، لتصبح بمثابة ظاهرة قومية في حياة الأمريكيين في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، ففي تلك المدّة بدأت الشركات الباحثة عن النفط تسجل النجاحات التجارية، وفي تلك المدّة أيضاً أصبحت مادة النفط تشكل موضوعاً ساخناً ويومياً في الحياة الأمريكية، نتيجة لقيام الاحتكارات الكبرى بين الشركات العاملة في هذا القطاع[4].

(1) جمال عبد الكريم الدبايبة، مصدر سبق ذكره، ص69.

(2) علي زياد عبدالله فتحي العلي، مصدر سبق ذكره، ص ص 230 – 231.

(3) شاهر إسماعيل الشاهر، أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول 2001م، الهيئة العامة السورية للكتاب، ط 1، دمشق، 2009، ص95.

(4) محمد الرميحي، النفط والعلاقات الدولية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1982، ص29.

فحرصت الولايات المتحدة الأمريكية على ضمان استمرار وصول النفط العربي للأسواق الأمريكية، وعدم سيطرة أي قوة معادية ومنافسة لها، وخاصة القوة المعادية التي تستطيع وضع حدود على إنتاج البترول سواء لرفع أسعاره، أو لممارسة ضغوط على الدول المستوردة، لتحقيق أهداف سياسية دون أن يؤدي ذلك إلى خسائر فادحة لاقتصاديات الدول المنتجة، ومن ثم فضمان النفط العربي يعد وفقاً لوزير الدفاع الأمريكي (وليام بيري) "من ضمان المصالح الأمريكية التي تستوجب الاستعداد لاستخدام القوة العسكرية لحمايتها إذا ما كان هناك تهديد لها"[1].

ويمكننا القول أن السياسة الخارجية الأمريكية تتأثر بمجموعة من المحددات الداخلية والخارجية، وجميع هذه المحددات تؤثر في توجيه وتشكيل السياسة الخارجية الأمريكية، وفي تحدد أولوياتها واتجاهاتها وقراراتها، وتساعد أيضاً على تحديد المصالح والأهداف التي تتبعها الولايات المتحدة في علاقتها مع العالم الخارجي.

المطلب الثالث: أهداف السياسية الخارجية الأمريكية

مع تعاقب الحكومات الأمريكية وتداول الحزبين الجمهوري والديمقراطي السلطة في الولايات المتحدة الأمريكية، يبقى الاتفاق واضحاً حول أهداف السياسة الخارجية الأمريكية المعتمدة على:

1- ضمان الانفراد بالهيمنة على النظام العالمي:

قامت الولايات المتحدة الأمريكية وبعد تفكك الاتحاد السوفيتي بالسعي إلى تعزيز النظام الدولي القائم على القطبية الأحادية، بهدف تحقيق المصالح والأهداف الأمريكية، ولقد قامت باستخدام القوة العسكرية في عدة صراعات وعمليات عسكرية في العقود الأخيرة، بما في ذلك الحروب في أفغانستان والعراق، وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 وجهت تهديداً صريحاً لهؤلاء الذين يسعون إلى خلق إرهاب عالمي، معلنة أنها ستدافع عن الشعب الأمريكي ومصالحها، وتعد أي تهديد لأمنها ومصالحها بمثابة تهديد مباشر لها، وهي مستعدة للدفاع عن نفسها بالقوة[2]، ومن جانب أخر تعمل الولايات المتحدة الأمريكية ما بوسعها لتسيير النظام الدولي القائم، وأن تتوسط في المناطق

(1) حسن سالم مرجين، السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة طرابلس، ليبيا، 2014، ص8.

(2) أنمار موسى جواد، الحرب في السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب الباردة، الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، 2019، ص ص 83- 84.

البالغة الأهمية لضمان أمنها والمحافظة على التوازن العالمي للقوى، ويرى فريق كبير من العلماء الأمريكيين أن الولايات المتحدة هي القوة المهيمنة على العالم عسكريا واقتصاديا، وذلك نتيجة لتفوقها المؤسسي في إدارة الحكم والديمقراطية والاقتصاد والتنظيم العسكري، وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر زادت الولايات المتحدة جهودها للحفاظ على شبكة مصالحها العالمية وانفرادها العالمي[1].

2- نشر الحرية والديمقراطية الليبرالية:

أدت التطورات السياسية بعد الحرب العالمية الأولى إلى تعزيز الأنظمة الشمولية مثل الشيوعية والفاشية، وأصبحت النظم الشمولية مثل الشيوعية في الاتحاد السوفيتي، والنازية في ألمانيا أكثر انتشاراً ونفوذاً، فلم تنتشر الديمقراطية والأفكار الليبرالية في تلك الحقبة، بل انتشرت السلوكيات غير الرشيدة والأفكار القومية المتعصبة، ومن ثم كان فشل عصبة الأمم فشلاً لفرضيات النظرية الليبرالية ووسعت المساحة أمام النظرية الواقعية، ولكن منذ سبعينيات القرن الماضي انتعشت الليبرالية تحت عنوان المؤسسة الليبرالية الجديدة، والتي تركز على الطريقة التي يمكن للمؤسسات فيها أن تؤثر على سلوك الدول الأخرى[2]، وهي تعد من أهم أهداف ومبادئ السياسة الخارجية الأمريكية، وكما أوضح (ألكسيس دي توكفيل)[*]: أن النموذج الأمريكي للديمقراطية والحرية يعد من أفضل النماذج في العالم، فالولايات المتحدة الأمريكية تأخذ على عاتقها الدفاع عن هذا الهدف ونشر تلك الحرية والديمقراطية في أنحاء العالم، وتهيئة القوة اللازمة للدفاع عن ذلك الهدف، من خلال قوتها الاقتصادية كما فعلت مع دول أوروبا من خلال (مشروع مارشال)[**]، أو من خلال قوتها العسكرية وكما تفعل الآن مع دول العالم النامية[3]، وأفضل طريقة لتعزيز الليبرالية في الخارج هي احتفاظ أمريكا بفضائلها

(1) Annpurna Nautiyal, US policies in the post-cold war era: An Indian perspective, Institute for defence studies and Analyses, Vol.28, No.1, jan- mar 2004, P 140.

(2) أنمار موسى جواد، مصدر سبق ذكره، ص86.

(*) **ألكسيس دي توكفيل**(Alexis de Tocquevill): هو فيلسوف وسياسي فرنسي، عاش في القرن التاسع عشر، مؤرخ من مواليد 1805، ينحدر توكفيل من عائلة أرستقراطية نورماندية قديمة، تقلد عدة مناصب واهتم بالسياسة والتاريخ، واشتهر بكتابه " ديمقراطية في أمريكا" الذي نشر في عام 1835 والذي يعتبر من أهم الأعمال الفلسفية حول الديمقراطية والحكم الذاتي، تناول في كتابه هذا النظام السياسي الأمريكي والمجتمع الأمريكي بشكل عام، وقدم تحليلاته وآراءه حول الديمقراطية وتحدياتها ومستقبلها.

(**) **مشروع مارشال**(Marshall Plan): هي خطة إعمار وإعانة اقتصادية ضخمة قدمتها الولايات المتحدة لأوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، وتم الإعلان عن المشروع في عام 1947 من قبل وزير الخارجية الأمريكي جون مارشال، وهدفه الرئيس كان إعادة بناء الاقتصاديات الأوروبية المدمرة ودعم استقرار المنطقة.

(3) رياض حمدوش، مصدر سبق ذكره، ص87.

السياسية في الداخل والعمل بصفتها نموذجاً للأخرين[1]. وتنطوي فكرة نشر الديمقراطية على عدة أهداف أهمها فرض النموذج السياسي الغربي، أي نقل الخبرات والمعايير الديمقراطية إلى بقية أنحاء العالم، إضافة إلى فرض العولمة الفكرية والثقافية والاقتصادية قيماً أساسية تتمتع بها بقية الشعوب، ولكن لا بد من الالتفات إلى أن العولمة هي سياق تدريجي تأريخي، بخلاف نشر الديمقراطية التي تعد مبرمجة وهادفة ومفروضة بالقوة أحياناً ويتم إدارتها خطوة بخطوة[2].

3- دعم (إسرائيل) وضمان أمنها:

لقد أصبح من المعروف أن أحد أهم الأهداف الأمريكية هو دعم (إسرائيل)، وعدها جهة رادعة تجاه القوى الإقليمية الأخرى، فكان من أهم الأهداف الإستراتيجية الأمريكية المحافظة على هذا الكيان، ولقد أصبح الدعم الأمريكي لـ(إسرائيل) بشكل علني وصريح منذ (مؤتمر بيلتمور)[*] سنة 1942 وحتى وقتنا الحاضر، وذلك بعدّها مصلحة مهمة للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، أمّا في عهد الرئيس كلينتون فقد أخذ الدعم الأمريكي لـ(إسرائيل) يتصاعد نحو التطابق الإستراتيجي، وكذلك في إطار المفاوضات الثنائية، وتبنت الولايات المتحدة الخط الإستراتيجي (الإسرائيلي)، الذي يسعى إلى دفع عملية التعاون الاقتصادي الإقليمي والإسراع فيه مقابل إبطاء عملية التسوية السياسية الإقليمية[3]، كذلك ومن أطر دعم الولايات المتحدة الأمريكية لـ(إسرائيل) في مجال التعاون بينهما، إجبار الولايات المتحدة الأمريكية الدول العربية على إلغاء المقاطعة العربية لـ(إسرائيل)، والعمل على الدخول في مفاوضات صريحة ومعلنة، وعقد القمم والمؤتمرات التي تهدف إلى تطوير العلاقة المتبادلة بينهما، فالولايات المتحدة تسعى إلى ربط ودمج المنطقة العربية بالكيان الصهيوني، وليس العكس

(1) Eric A.Nordliger, lsolationism Reconfigured, American Foreign policy for a New Century, Princeton University Press, 1995, P 267.

(2) هادي قبيسي، مصدر سبق ذكره، ص35.

(*) **مؤتمر بلتمور**: الذي عُقد في عام 1942 في نيويورك وهو حدث مهمّ في تاريخ الحركة الصهيونية، وكان هذا المؤتمر يمثل تحولا في السياسة الصهيونية التقليدية التي كانت تنحو صوب جعل فلسطين بمثابة كومنولث يهودي، حيث بدأت بالمطالبة بحكم ذاتي لليهود في فلسطين بدلا من الهدف الرئيس الذي كان يتمثل في إنشاء دولة يهودية مستقلة، وقد وصف بعضهم هذا البرنامج بأنه انقلاب افتراضي في داخل الحركة الصهيونية، حيث تم استبدال القادة الأكثرين اعتدالا بقادة ذوي أهداف أكثر عدوانية.

(3) أحمد جواد الوادية، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية 2001 – 2011، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2013، ص ص 51 – 52.

لتثبيته كياناً استيطانياً، وجعله المركز والقائد المهيمن على المنطقة لنهب ثرواتها ومواردها والعمل على تجزئتها واستمرار تبعيتها للإمبريالية والصهيونية[1].

ومن صور التعاون والدعم الأمريكي لـ(إسرائيل) هي صفقة القرن أو ما يسمى الاتفاق النهائي، الذي أعلنه الرئيس الأمريكي (دونالد ترامب) في مطلع عام 2020 في البيت الأبيض في مؤتمر صحفي، وبحضور رئيس دولة الاحتلال بنيامين نتنياهو، لوقف أو إنهاء الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، وتعهدت (إسرائيل) بالحد من الأعمال العدوانية في مناطق الضفة الغربية ولمدة أربع سنوات، بهدف إتاحة الفرصة للجانب الفلسطيني بدخول مفاوضات مع الجانب الإسرائيلي، وسيكون لدولة فلسطين ضمن هذه الصفقة عاصمة تحمل اسم القدس في مكان آخر في خارج القدس التأريخية، والتي ستتوحد تحت السيادة (الإسرائيلية) كعاصمة لكيانها، وستضم العاصمة الفلسطينية بعض النواحي النائية من القدس الشرقية التي احتلتها(إسرائيل)عام 1967[2]، ويتمثل الهدف الرئيس والأساس لصفقة القرن هو تصفية القضية الفلسطينية، وطي ملفها نهائيا، وذلك من خلال تحطيم القيم والثوابت الأساسية للمسلمين التي يعتنقها، بتهويد القدس وجعلها عاصمة (إسرائيل) وإبعادها عن أي محاولات للمفاوضات في المستقبل[3]، وربما كان قرار (ترامب) بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس مؤشراً واضحاً حول تطبيق صفقة القرن إلى الواقع العملي، كما أن ردود الفعل العربية والإسلامية والدولية لم تخرج عن حدود المتوقع لدى الأمريكان والإسرائيليين[4].

أمّا فيما يتعلق بالأحداث الجارية في غزة، والعدوان الصهيوني على فلسطين، ومنذ بدء عملية طوفان الأقصى، اتخذت إدارة الرئيس الأمريكي (جو بايدن) موقفا حاداً وصارماً في دعمها للاحتلال الإسرائيلي عسكريا وسياسيا، وتعهد بايدن بتقديم الدعم الكامل لـ(إسرائيل) في سعيها للانتقام من هجوم حركة المقاومة(حماس) غير المسبوق، ومن خلال تصريحات بايدن فهو منح رئيس وزراء

(1) غازي حسين، الشرق الأوسط الكبير بين الصهيونية العالمية والإمبريالية الأمريكية، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2005، ص33.

(2) سفيان فوكة، من الشرق الأوسط إلى صفقة القرن: مصيدة السلام وصفرية الصراع، مجلة حوليات، المجلد(35)، العدد(2)، 2021، جامعة الجزائر– كلية الحقوق والعلوم السياسية، ص ص 409–410.

(3) عبد الوهاب عمروش وحفيظة طالب، صفقة القرن 2020: تسوية القضية الفلسطينية أم تصفيتها، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد(1) المجلد (9)، اب 2021، ص785.

(4) محسن محمد صالح، "صفقة القرن..هل ستمر؟"، مركز الزيتونة للدراسات، 2018، تاريخ الزيارة 2023/10/21, كما متاح على الرابط:.https://www.alzaytouna.net/2018/01/25

الإسرائيلي بنيامين نتناهو مجالاً واسعاً للرد، ومن المهم أن نذكر أن الدعم الأمريكي لـ(إسرائيل) ليس جديدا، لذا تعد الولايات المتحدة حليفا قويا لـ(إسرائيل) منذ عقود، ولكن هذا الموقف الحاد والصارم ينم عن استمرارية الدعم الأمريكي لـ(إسرائيل) فهو هدف من أهداف سياستها الخارجية[1].

ونستنتج من كل ما سبق أن السياسة الخارجية الأمريكية هي تعبير عن تطور وتغير مستمر على مر العصور، وتتأثر بالعديد من العوامل والأحداث الداخلية والخارجية، وتعتمد على مؤسسات صنع القرار المختلفة، وتستفيد من عدة وسائل لتحقيق أهدافها، وفي المقابل تبقى السياسة الخارجية الأمريكية مرتبطة بتطورات الأحداث العالمية وتغيرات السياسات الدولية على مر العصور، و تهدف إلى تعزيز مصالح الولايات المتحدة والحفاظ على القوة والتأثير الدولي، وهناك من يعدها محطة للجدل، إذ يرى بعض المراقبين أنها تجاوزت حدودها وقامت بتجاهل القانون الدولي، ويرى بعضهم الآخر أنها تعبر عن تمسك الولايات المتحدة بقيمها ومصالحها الوطنية، وفي النهاية تبقى السياسة الخارجية الأمريكية جزءاً لا يتجزأ من تفاعلات الشؤون الدولية وتطوراتها.

(1) محمد المنشاوي، لم إذا لم يطالب بايدن بوقف إطلاق النار في غزة؟، الجزيرة، 2023، تاريخ الزيارة 2023/12/21, كما متاح على الرابط:https://www.aljazeera.net/politics/2023/10/14

المبحث الثاني

توظيف العقوبات الاقتصادية في السياسة الخارجية الأمريكية

تُستخدم العقوبات الاقتصادية كوسيلة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية لدولة أو لمجموعة من الدول، وللولايات المتحدة الأمريكية سياستها الخاصة تجاه استخدام العقوبات الاقتصادية منذ عهد عصبة الأمم، فتستخدمها وسيلة ضغط تجاه الدول والكيانات الأخرى ولمختلف الأسباب، وتجعلها تتخلى عن سلوكها غير المقبول، وتشجعها على اتخاذ إجراءات أكثر توافقاً مع سياسات الولايات المتحدة الأمريكية.

وبناءً على ذلك، ولدراسة وتوضيح استخدام العقوبات الاقتصادية كأداةً فاعلة من أدوات السياسة الخارجية، وعلى أساس ذلك تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب، يتناول المطلب الأول الذرائع الأمريكية للتدخل في شؤون العالم، أمّا المطلب الثاني فيتناول الهيمنة الأمريكية على مجلس الأمن الدولي، أمّا المطلب الثالث فيدرس العقوبات الاقتصادية كأداة في السياسة الخارجية الأمريكية.

المطلب الأول: الذرائع الأمريكية للتدخل في شؤون العالم

إن المحصلة النهائية لنتائج الحرب العالمية الثانية تمثلت في إفراز نظام دولي جديد، يقوم على وجود قطبين في العلاقات الدولية، تمثل الولايات المتحدة الأمريكية أحدهما، ويمثل الاتحاد السوفيتي(سابقاً) القطب الآخر، وقد توزعت الدول النامية في أسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية بين الولاء لأحد الطرفين، بسبب المصالح والتحالفات السياسية والاقتصادية[1].

واستمر الوضع قائماً على وجود هذين القطبيين الدوليين المتنافسين فيما بينهما، وظل التعارض سمة النظام الدولي آنذاك، بين الرأسمالية من جهة والاشتراكية من جهة أخرى، وأخذ هذا التنافس يحدد التوازن الدولي في السياسة العالمية، مستنداً إلى التوازن العسكري، بين حلف الناتو

(1) سميح عبد الفتاح، انهيار الإمبراطورية السوفيتية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 1996، ص ص 25 – 26.

الذي تتزعمه الولايات المتحدة ويشكل القوة الرئيسة في الغرب، وبين حلف وارسو الذي يقوده الاتحاد السوفيتي ممثلاً للقوة الرئيسة في الشرق[1].

أمّا خلال مدّة الحرب الباردة فتركزت الإستراتيجية الأمريكية على الردع والتحدي بمواجهة القوة الناشئة للاتحاد السوفيتي، في محاولة منها لإظهار قوتها العسكرية والاقتصادية، وكبح أي تهديد محتمل من الاتحاد السوفيتي، ورغبة منها في الحفاظ على النظام الديمقراطي والرأسمالي، ومنع انتشار الشيوعية إلى دول أخرى[2]، ولقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية منذ ذلك الحين بجملة من التدخلات العسكرية، وتضاعفت تلك التدخلات بشكل كبير في القرنين العشرين والحادي والعشرين، وينظر إلى تلك التدخلات على أنها كانت في البداية محصورة في المجال الإقليمي الأمريكي، ولكن في مدّة الحرب الباردة امتدت التدخلات الأمريكية لتشمل العالم أجمع، ويحصي الكاتب الأمريكي "زولتان غروسمان" أن عدد التدخلات الأمريكية في شؤون العالم منذ عام 1890 وحتى عام 2003 وصل إلى 132 تدخلا[3].

أمّا الحجج أو الذرائع الأمريكية التي اتخذتها الإدارة الأمريكية للتدخل في شؤون دول العالم، وخاصة بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001، فهي تتخذ عدة اشكال لتغطي تدخلاتها المتكررة بغطاء الشرعية الدولية. وأهمها:

اولاً- حماية المصالح الأمريكية:

إن المصالح الإستراتيجية الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية تلعب دورا حاسما في صياغة سياستها الخارجية، وأن وجود الولايات المتحدة في مناطق مختلفة من العالم يمنحها مصالح إستراتيجية عديدة، ويعد الحفاظ على هذه المصالح امرا ضروريا للسياسة الخارجية للولايات المتحدة، وتشكيلها للعلاقات الدولية واتخاذ القرارات السياسية[4]. وتبذل في سبيلها شتى الوسائل والذرائع لحماية تلك المصالح في جميع أنحاء العالم.

(1) سميح عبد الفتاح، مصدر سبق ذكره، ص31.

(2) روبرت مكنمارا، ما بعد الحرب الباردة، ترجمة: محمد حسين يونس، دار الشروق، ط 1، عمان، 1991، ص135.

(3) شاهر إسماعيل الشاهر، مصدر سبق ذكره، ص188.

(4) فوزي موايعية، مصدر سبق ذكره، ص60.

وبات تفكك الاتحاد السوفيتي بعد الحرب الباردة، يمثل تهديداً واضحاً للمصالح الأمريكية الإقليمية، وذلك من خلال الانتشار المستمر للأسلحة النووية والكيمياوية، فالدول السابقة في الاتحاد السوفيتي كروسيا وأوكرانيا وبلاروسيا، تمتلك ترسانات نووية كبيرة إذ كانت موجودة إبان العهد السوفيتي(سابقاً)، فهناك مخاوف بشأن وجود تسريب أو سرقة للأسلحة النووي، بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، وهو ما قد يؤدي إلى وقوعها في يد الجماعات الإرهابية أو أطراف غير مستقلة في المنطقة[1]، وبشكل عام تأتي أهداف الحد من التسلح، وتقييد آنتشار الأسلحة المتطورة من ضمن أهداف الأمن القومي للولايات المتحدة، وتعكس توجهات السياسة الخارجية الأمريكية في مجال الدفاع والأمن[2]، كذلك بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة، اصبحت الولايات المتحدة هي القوة المسيطرة عالمياً، لذا تغيرت إستراتيجيتها بشأن الأسلحة النووية، عكس ما كان في السابق، فقد تبنت عدة إجراءات ردعية، ومنها التدخلات العسكرية لردع القوة التي تسعى امتلاك السلاح النووي أو الحصول عليه، وأخذت تعزز القوانين والاتفاقيات الدولية المتعلقة بنزع السلاح النووي[3].

كما منحت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها الحق في حماية مواطنيها ضد الأعداء الخارجيين وتهديدات الأمن الدولي، وتعتمد الولايات المتحدة في إطار ذلك في وضعها لسياسات وإجراءات أمنية، وتشكيل قوات عسكرية واستخباراتية قوية قادرة على حماية مواطنيها ومصالحها في الخارج، وخير مثال على ذلك هي العملية العسكرية التي قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية عام 1980 لإنقاذ موظفي السفارة الأمريكية في طهران عندما احتجزتهم قوات الحرس الثوري الإيراني[4].

كما إن مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية هي بالفعل المحرك الأول للمواقف الأمريكية في حركات التغيير العربية، فقد عمدت إلى دعم حركات التغيير في تلك المناطق في سبيل الحفاظ على مصالحها الرئيسة، والتي تتمثل بضمان استقرار منطقة الشرق الأوسط، وتأمين الوصول إلى مصادر

(1) خديجة بن مداني وهاجر بوقرة، مصالح وسياسات أمريكا في الخليج العربي من (1971 – 1991)، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف – المسيلة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2016 – 2017، ص58.

(2) عادل حمزة عثمان، الأمم المتحدة والموقف من عمليات التدخل الإنساني: دراسة سياسية قانونية، مركز الدراسات الدولية – جامعة بغداد، ص7.

(3) سماح سهايلية، الإستراتيجية الأمريكية تجاه قضية انتشار الأسلحة النووية: دراسة حالة كوريا الشمالية، (2001 – 2018)، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر – كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2018 – 2019، ص128.

(4) فلاح أمين الرهيمي، أمركة العالم وليس عولمته، تموز للطباعة والنشر، ط 1، دمشق، 201، ص160.

النفط، والحماية الأمنية لحلفائها في المنطقة، إذ إن الولايات المتحدة هي ليست جمعية خيرية دولية مهتمة بحقوق الإنسان ونصرة حقوق الشعوب المقهورة، فأمريكا هي دولة عظمى حالها حال غيرها من الدول الكبرى تبحث عن حماية وضمان مصالحها في تلك المناطق[1]، ويرى "الفريد ماهان" أن "المصلحة القومية للولايات المتحدة تكمن في ربطها بهيمنة أمريكية ممتدة إلى ما بعد البحار، ومثل هذه المصلحة، إذا أريد لها أن تتحقق، ينبغي على البلد أن يكون جاهزاً للحرب التي هي عمل سياسي مثل الأعمال الأخرى، وإن كانت أكثر عنفاً وذات طابع استثنائي"[2].

لذلك قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتوظيف القوة العسكرية خدمة للدفاع عن مصالحها الحيوية وتحقيق أهداف سياستها الخارجية، وإن الجزء الأساس من الإستراتيجية الخارجية للولايات المتحدة هو التهديد بالقوة العسكرية أو استخدامها فعلياً، للحفاظ على توازن القوى وردع الأعداء ومنع انتهاك مصالحها الحيوية، فمنذ النصف الثاني من القرن العشرين لا تخلو أي إدارة من الإدارات الأمريكية التي تعاقبت على رئاسة الولايات المتحدة من تبنيها نمط من التفكير المتضمن التصعيد والتهديد باستخدام القوة العسكرية، ففي عهد الرئيس الأمريكي الأسبق "دوايت ايزنهاور" تبنت الإدارة الأمريكية إستراتيجية "الانتقام الشامل"[*]، وفي عهد الرئيس الأمريكي الأسبق "جون كينيدي" تبنت الإدارة الأمريكية إستراتيجية "الاستجابة المرنة"[**]، أمّا عهد الرئيس "ليندون جونسون" فأخذت الإدارة

(1) نجلاء محمد مرعي، السياسة الخارجية الأمريكية والثورات العربية، مجلة البيان، العدد (9)، المركز العربي للدراسات الإنسانية، الرياض، أيلول 2012، ص322.

(2) عبد القادر محمد فهمي، الفكر السياسي للولايات المتحدة الأمريكية: دراسة في الأفكار والعقائد ووسائل البناء الامبراطوري، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، 2009، ص85.

(*) إستراتيجية الانتقام الشامل: وهي الإستراتيجية التي بلور أسسها "جون فوستر دالاس" وزير خارجية الولايات المتحدة في بداية الخمسينات، وقد ارتكزت تلك الإستراتيجية في أساسها على حرية الانتقام الفوري والعنيف، بوسائل وفي أماكن من اختيار الولايات المتحدة نفسها، وكان ذلك يعني إذا حاول الشيوعيون "السوفيت" أن يتعرضوا لتوازنات القوى الدولية القائمة بأي مظهر من مظاهر الإساءة، كان عليهم أن يتوقعوا انتقاما نوويا رادعا بكونه نوعاً من العقاب، وهي تعد في نظر دالاس الطريقة الوحيدة لردع "السوفيت" أو أي معتد في المستقبل، تجعله الخاسر في النهاية إذا لجأ إلى العدوان. للمزيد ينظر: عبد القادر محمد فهمي، المدخل إلى دراسة الإستراتيجية، دار مجدلاوي، ط1، الاردن – عمان، 2004، ص172.

(**) إستراتيجية الاستجابة المرنة: وهي الإستراتيجية التي تبنتها الإدارة الأمريكية في بداية الستينيات، وقد وضع اسسها الجنرال "ماكسويل تيلور"، وتعتمد هذه الإستراتيجية على تفعيل القوة العسكرية الأمريكية وتطويرها، بالشكل التي يمكن أن يكون لها تأثير كبير في ردع الأعداء وحماية الأمن القومي، ومرونتها متأتية من القدرة على=

الأمريكية تتبع إستراتيجية "التدمير المؤكد"(*)، وكذلك في عهد "رونالد ريغان" اتبعت إستراتيجية حرب النجوم والدفاع الفضائي، وفي عهد "بيل كلنتون" كانت هناك إستراتيجية "الاحتواء المزدوج"(**)، وأخيراً في عهد "جورج دبليو بوش" تبنت الإدارة الأمريكية إستراتيجية الضربة الوقائية ومحابة الإرهاب(1).

ثانياً- مكافحة الإرهاب:

الذريعة الأخرى من بين ذرائع التدخل الأمريكي في الشؤون العالمية هي مكافحة الإرهاب، إذ إن أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001، والهجمات الإرهابية التي ضربت الولايات المتحدة الأمريكية، أسهمت بشكل كبير في تبني الولايات المتحدة (إستراتيجية مكافحة الإرهاب الدولي)، بوصفها إستراتيجية أحادية تقوم على استخدام القوه، وتجاهل الحلول الدبلوماسية والتعاون الدولي في مكافحة الإرهاب، فوظفت الولايات المتحدة الأمريكية الإرهاب الدولي، ذريعة للتحكم في الرهان الإستراتيجي العالمي، وللتدخل العسكري المباشر في دول العالم، بما يخدم المشروع

=التصرف والاستجابة لأي نوع من أنواع الحرب، ولمختلف وسائل الردع والقتال سواء كانت تقليدية أو نووية، إستراتيجية أو تكتيكية. للمزيد ينظر: إسماعيل صبري مقلد، مصدر سبق ذكره، ص258.

(*) إستراتيجية التدمير المؤكد: في منتصف الستينيات قدم وزير الدفاع الأمريكي "روبرت ماكنمارا" إستراتيجية التدمير الشامل والمؤكد استجابة للتهديدات العسكرية المتصاعدة من الاتحاد السوفيتي، وكانت فكرة هذه الإستراتيجية تقوم على تعزيز القدرة النووية للولايات المتحدة بما يكفي لتوجيه ضربة نووية قاهرة في حال تعرضت الولايات المتحدة لهجوم نووي من قبل السوفيت، وعدت هذه الإستراتيجية أن الرد المؤكد والقوي باستخدام السلاح النووي سيكون له تأثير ردع قوي يمنع الأعداء من مهاجمة الولايات المتحدة بالأساس. للمزيد ينظر: عبد القادر محمد فهمي، المدخل إلى دراسة الإستراتيجية، مصدر سبق ذكره، ص173.

(**) إستراتيجية الاحتواء المزدوج: هي الإستراتيجية التي صاغها "جون كينان" الدبلوماسي الأمريكي المختص بالشؤون السوفيتية عام 1947، والتي تعني أن السياسة الأمريكية يجب أن تركز على احتواء وتطويق الاتحاد السوفيتي ودول شرق زوروبا بجدار عازل وضاغط من الاحلاف والقواعد العسكرية تحول دون نفاذ السوفيت إلى مناطق نفوذ الغرب وتعوق حركتهم في الوصول إليها، وهنا تكمن فرصة الغرب، أن احتواء الاتحاد السوفيتي في داخل مناطق نفوذه وتشديد الضغط عليه كان من الممكن أن يصنع اثريين مهما وهما: مقاومة التوسع السوفيتي والحيلولة دون ابتلاعه دولاً جديدة، وإجبار "السوفيت" على التخلي عن إستراتيجتهم التوسعية بتأثير الضغط العنيف ضدهم. للمزيد ينظر: إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، مصدر سبق ذكره، ص ص 252 – 253.

(1) عبد القادر محمد فهمي، الفكر السياسي للولايات المتحدة الأمريكية: دراسة في الأفكار والعقائد ووسائل البناء الإمبراطوري، مصدر سبق ذكره، ص ص 160 – 161.

الإمبراطوري الأمريكي ويرسخ القطبية الأحادية في النظام الدولي[1]، ولقد شرعت الإدارة الأمريكية أيضاً في سبيل تحقيق أهدافها في مكافحة الإرهاب إلى تقسيم العالم على معسكرين، عندما أشار الرئيس الأمريكي الأسبق "جورج بوش الابن" على دول العالم أن تختار بين أمريين، إمّا أن تكون مع أمريكا أو تكون مع الإرهاب[2]. وفي إطار جهودها للحصول على الشرعية الدولية لمكافحة الإرهاب، استندت الولايات المتحدة إلى القرارات الأممية ذات الصلة بالحرب ضد الإرهاب، وبالأخص قرار مجلس الأمن الدولي رقم (1368)[*] الذي صدر في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001[3].

لذلك باتت الحرب على الإرهاب وسيلة لتعزيز الهيمنة الأمريكية وتوسيعها، وإيجاد المسوّغات الضرورية للجوء إلى القوة العسكرية الهجومية، وتقدم نفسها كقائدة وحليفة موثوق بها للدول الأوروبية، بالإضافة إلى تغيير السلطات العالمية المعادية والرافضة للسياسة الأمريكية، ومحاولة تطويع الدول والأنظمة الرافضة للتوجهات السياسة الأمريكية، ومن ناحية أخرى استندت الرؤية الأمريكية في محاربتها للإرهاب على أساس أن الأمن الأمريكي قيمة عُليا غير قابلة للتفاوض، ولم يقتصر رد الفعل الأمريكي على الهجمات التي تستهدف أمن الولايات المتحدة ومصالحها في الداخل والخارج، وإنما أخذ بعداً آخر تمثل بالرد على كل من تراهم واشنطن معادين لسياستها[4]، لذلك يهدف توظيف

(1) سمير حمياز، اليات مكافحة الإرهاب الدولي بين الممارسات الانفرادية الأمريكية والمقاربات التعاونية متعددة الأطراف، مجلة المفكر، العدد(14)، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017، ص371.

(2) بيتر سكاون، أمريكا الكتاب الأسود، ترجمة: إيناس أبو حطب، الدار العربية للعلوم، ط 1، بيروت، 2003، ص138.

(*) قرار رقم (1368): القرار الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 4370 المعقودة في 12 أيلول/سبتمبر 2001، بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر على الولايات المتحدة، وكان يهدف تلك القرار إلى محاربة الإرهاب الدولي، واتخاذ إجراءات لمكافحة هذا التهديد بشكل شامل، ولقد أكد حق الدول في الدفاع عن النفس بموجب المادة 15 من ميثاق الأمم المتحدة، ودعا جميع الدول إلى تعاونها في الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب، وشدد على أهمية منع تمويل الإرهاب، ويمكن أن يعد هذا القرار تأكيدا مهمًّا على التزام المجتمع الدول بمكافحة الإرهاب وضمان الأمن والاستقرار العالمي. للمزيد ينظر: قرارات مجلس الأمن، الأمم المتحدة – مجلس الأمن، https://www.un.org/securitycouncil/ar/content/resolutions

(3) أحمد شكارة، حرب الولايات المتحدة الأمريكية على العراق وانعكاساتها الإستراتيجية الاقليمية، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط 2، ابو ظبي، 2017، ص ص 4 – 5.

(4) سماح مهدي صالح العلياوي، إستراتيجية التنافس الأمريكي – الروسي على منطقة الشرق الأوسط منذ العام 2000، المكتب العربي للمعارف، ط 1، القاهرة، 2022، ص249.

الولايات المتحدة الأمريكية لقضية مكافحة الإرهاب، إلى إعلان حرب استنزافية وتدميرية ضد أي طرف أو جهة معارضة للوضع القائم على الهيمنة الأمريكية، في سبيل الحفاظ على تلك الهيمنة، وتعزيز المواقف الأمريكية في المناطق التي تعدها إستراتيجية[1].

وفيما يتعلق بنماذج التدخلات الأمريكية في شؤون دول العالم بحجة مكافحة الإرهاب فهي عديدة، وخير مثال على ذلك هو تدخلها في أفغانستان والعراق. إذ بدأت الحرب على أفغانستان في شهر أكتوبر من عام 2001، تحت شعار الحرب على الإرهاب وإنقاذ شعب أفغانستان من بؤر التطرف والإرهاب، إذ قامت القوات الأمريكية بالتعاون مع قوات بريطانية وقوات التحالف الأخرى، بشن حملة عسكرية تهدف إلى إسقاط حكم طالبان، وتدمير قوات تنظيم القاعدة في أفغانستان، لاتهامهما في هجومات الحادي عشر من سبتمبر[2]، فنشرت إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق "جورج بوش" أكثر من 15 ألف جندي مقاتل لإزالة نظام طالبان في أفغانستان[3]، وقد تم عد أي انتقاد لقصف القوات الأمريكية وقوات التحالف على أفغانستان، على أنّه تأييد مباشر للأعمال الإرهابية والاعتداءات على نيويورك وواشنطن، على اساس أنها تضم جماعات إرهابية ذات صلة، ليتبين أن من بين آلأف الضحايا الذين سقطوا جراء الحرب الأمريكية، لم يتم تحديد واحد منهم أنّه يملك صلة بأحداث ذلك اليوم[4].

والنموذج الآخر للتدخل الأمريكي كان تجاه العراق، ففي 2003/9/12 ألقى الرئيس الأمريكي (بوش الابن) خطابا أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، إذ زعم بوجود أسلحة دمار شامل في العراق وصلت إلى مستوى يشكل تهديداً، إضافة إلى اتهام العراق بدعم الإرهاب، وانتهاكات حقوق الإنسان، ومن ثم شدد (بوش) على ضرورة التدخل العسكري لإزالة نظام الحكم العراقي وإحداث تغيير سياسي، كما أشار أن الولايات المتحدة مستعدة للعمل بشكل فردي في حالة عدم تحرك المجتمع الدولي، وكان

(1) رنا علي الشجيري، التوظيف الأمريكي لمفهوم الإرهاب بعد عام 2001، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد(2)، المجلد(4)، جامعة بغداد، 2015، ص21.

(2) شاهين علي شاهين، التدخل الدولي من اجل الإنسانية– وإشكالاته، مجلة الحقوق، العدد(4)، المجلد(28)، جامعة الكويت، 2004، ص ص 266 – 267.

(3) George C. Lovewine, Outsourcing the Global War on Terrorism: private military companies and american intervention in iraq and afghanistan, palgrave macmillan, 1st edition, United state, 2014, P 78.

(4) برند هام وآخرون، الولايات المتحدة الصقور الكاسحة في وجه العدالة والديمقراطية، ترجمة نور الأسعد، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط1، بيروت، 2006، ص383.

هذا الخطاب بمثابة تسويغ لغزو العراق في عام 2003[1]، وفي بداية الأحداث قدمت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤهم مذكرة للعراق تلزم الرئيس العراقي الأسبق "صدام حسين" أن يتنازل عن السلطة في غضون 48 ساعة، وفي 19 مارس 2003 بعد انتهاء المهلة المذكورة بدأت قوات التحالف العسكرية بقيادة الولايات المتحدة، بغارات جوية على العراق تمهيداً للغزو البري للبلاد، وفي الأيام التالية شنت قوات التحالف العسكري هجوما برياً على العراق من جميع الجهات وتقدمت نحو العاصمة بغداد[2].

ثالثاً- نشر حقوق الإنسان والديمقراطية

من الذرائع الأمريكية الأخرى، استخدام الولايات المتحدة الأمريكية لمفهوم التدخل الإنساني، ذريعةً للتدخل في الأزمات الإنسانية وذلك لتحقيق أهداف سياسية أو لحماية المصالح الوطنية الأمريكية، وحماية المواطنين الأمريكيين وممتلكاتهم[3]، ويقصد بالتدخل الإنساني تدخل الولايات المتحدة الأمريكية أو أي دولة أخرى لحماية حقوق الإنسان والحريات الإنسانية عندما تنتهك من قبل الدول، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية تصف نفسها، بأنها عالمياً رائدة في دعم الحريات الأساسية، وتقدم دعمها للديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم، فهي تستخدم حقوق الإنسان سلاحاً وأداة سياسية للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى تحت غطاء حماية حقوق الإنسان وخاصة في دول العالم الثالث، لكون حقوق الإنسان في هذه الدول هشة وقابل للانتهاك، إضافة لوجود العدد من الأقليات الدينية والقومية، وهو ما يجعلها عرضة للتوتر المستمر، ويسهل استغلالها للتدخل العسكري الأمريكي خدمة لمصالحها القومية[4]. وفي عام 1974 بدأت الولايات المتحدة نشاطها في مجال نشر الديمقراطية عبر العالم من خلال سياسة خارجية تهدف إلى دعم وتعزيز الحكم الديمقراطي في دول أخرى، وتعرف هذه السياسة بـ "الديمقراطية والتنمية" وتُعد إحدى ركائز السياسة الخارجية للولايات

(1) حمزة خليل الخدام، الحملة الاعلامية الأمريكية في الحرب على العراق(2003)، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد(30)، المجلد(1)، الأردن – عجوان، حزيران 2013، ص335.

(2) طه نوري ياسين الشكرجي، الحرب الأمريكية على العراق، الدار العربية للعلوم، مكتبة الرائد العلمية، ط 1، الاردن – عمان، 2004، ص71.

(3) مسعود المهدي السلامي، التدخل الدولي بين الاعتبارات الإنسانية والتوظيف الساسي: التدخل الأمريكي نموذجا، مجلة المعرفة، العدد(3)، جامعة الزيتونة، 2016، ص210.

(4) عادل حمزة، اشكالية التدخل الإنسان ي في العلاقات الدولية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد خاص، كلية القانون والعلوم السياسية – جامعة ديالى، 2013، ص124.

المتحدة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وتهدف إلى تعزيز القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان في البلدان التي لا تمارسه بشكل كامل، أمّا في عام 1977 فتبلورت فكرة ربط قانون المؤسسات المالية والدولية بالديمقراطية وحقوق الإنسان، وتم تفعيل هذا الربط من خلال التفاؤل الإيجابي، وهو نهج يربط الدول الأجنبية والمؤسسات المالية الدولية بقدر اعتماد تلك الدول السلوك الديمقراطي وفق التصور الأمريكي، وفي عام 1983 تم إنشاء الصندوق القومي الديمقراطي، الذي يهدف إلى تشجيع ودعم التوجهات الديمقراطية في الدول الأخرى سواء كانت شيوعية أو غير شيوعية[1]. إذاً الدفاع عن الديمقراطية في الخارج يعد أحد الأسباب وراء استخدام القوة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في العديد من الحالات، بحسبانه نظاماً سياسياً يدافع عن حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وعلى سبيل المثال كان غياب الديمقراطية في هايتي أحد الاعتبارات الرئيسة التي تدخل في تحفيز التدخل العسكري الأمريكي في هايتي منذ عام 1991[2].

وقد استمرت الولايات المتحدة تواصل ادعاءها بعزمها على إجراء الإصلاحات في الدول (الاستبدادية)، ولاسيما في منطقة الشرق الأوسط التي بقيت لمدة طويلة محكومة بأنظمة استبدادية ملكية مطلقة وذات طابع تسلطي وعسكري وأنظمة الحزب الواحد، غير أن الادعاءات الأمريكية بقيت دون حراك فعلي بسبب تفضيلها لتلك الأنظمة، لأنها أكثر ضماناً لمصالحها، لكن بعد تفجير برجي التجارة العالمية في أيلول/ سبتمبر 2001 شهدت دول هذه المنطقة تغيرات أطاحت ببعض انظمتها[3].

ويتضح مما سبق، أن الولايات المتحدة الأمريكية قد استغلت عدة ذرائع للتدخل في الشؤون الداخلية للدول، وأن الكامن وراء تبني هذه الذرائع كان بهدف التدخل في الشؤون الداخلية سواء كان عسكرياً أو اقتصادياً، وهو ما يعطي لها فرصة لتعزيز تفوقها الاقتصادي والسياسي، ولتحقيق مصالحها الحيوية والإستراتيجية المهمة في المنطقة والعالم، وللدفاع عن حلفائها.

(1) شاهر اسماعيل الشاهر، مصدر سبق ذكره، ص256.

(2) Seung Whan Choi and patrick james, Why does the United States Intervene Abroad, journal of Conflict Resolution, Vol 5, 2016, P 906.

(3) سماح مهدي صالح العلياوي، مصدر سبق ذكره، ص247.

المطلب الثاني: الهيمنة الأمريكية على مجلس الأمن الدولي

يلعب مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عدة أدوار عالمية مهمة، منها صنع السلام في الحروب والتصدي للنزاعات وإنهاء الحروب، بالإضافة إلى ذلك يعمل شرطياً للنظام العالمي من خلال فرض القرارات والقوانين الدولية وضمان احترامها، كما يقوم المجلس بدور مفتش الأسلحة بهدف منع انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية، وأخيراً يعمل منفذاً للعقوبات إذ يعمل على اتخاذ القرارات بفرض عقوبات اقتصادية على الدول التي تعرقل السلام أو تهدد الاستقرار العالمي[1]، وفي السنوات الخمسين الأولى من تأسيس الأمم المتحدة، حقق مجلس الأمن العديد من النجاحات في التعامل مع النزاعات الدولية وتسويتها، وقد تم اتخاذ عدة قرارات حقيقية لوقف الأعمال العدائية وإنهاء الحروب، نتيجة لتوازن القوى في السياسية الدولية، وعدم هيمنة دولة معينة على أعمال وقرارات مجلس الأمن[2]، لكن الحال اخذ تغيّر تدريجياً نتيجة للأحداث الدولية والقرارات الصادرة من المجلس، ليتبين أن التأثير الذي تمتلكه الدول الكبرى على قرارات مجلس الأمن بات أمراً واضحاً، وأن مصالح تلك الدول هي المتحكمة في قراراته، وليس المصلحة الدولية العامة، وأن التأثير السياسي والاقتصادي الذي تمتلكه هذه الدول يمكن أن تؤثر على توجهات وقرارات المجلس، وهو أمر جعل من مجلس الأمن، وهو أعلى مؤسسة دولية، جعله يقود العالم، نحو تحقيق مصالح معينة[3].

والولايات المتحدة الأمريكية لديها تاريخ تعاون وتصادم طويل مع مجلس الأمن والأمم المتحدة بشكل عام، خلال مرحلة الحرب الباردة وبعدها، فخلال الحرب الباردة كانت الولايات المتحدة تستخدم نفوذها ونهجها الانفرادي لممارسة التأثير على قرارات مجلس الأمن بشكل يخدم مصالحها وتوجهاتها، وبعد الحرب الباردة شهد العالم تغيرات كبيرة في السياسة الدولية وظهرت تحديات جديدة، لتعمد الولايات المتحدة إلى تغيير إستراتيجياتها في التعامل مع مجلس الأمن، فقد استخدمت الإدارات

(1) David M. Malone, The International struggle over iraq: politics in the UN security council 1980- 2005, oxford university press, united states, 2006, P 266.

(2) سهيل حسين الفتلاوي، مصدر سبق ذكره، ص86.

(3) ناجي البشير عمر القحواش، تأثير الفيتو على قرارات مجلس الأمن الدولي (قضية فلسطين أنموذجا)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الاوسط – كلية الآداب والعلوم، 2015، ص43.

الأمريكية المتعاقبة مجموعة متنوعة من السياسات والأدوات لمحاولة ضمان تأثير أكبر على مجلس الأمن وقراراته[1].

كما إن استخدام حق الفيتو الأمريكي في مجلس الأمن يمكن أن يُعد واحداً من أساليب العرقلة الأمريكية لعمل الأمم المتحدة ومجلس الأمن بصورة حقيقية، ومن ثم يشكل أحد أسباب الهيمنة الأمريكية على الأمم المتحدة ومجلس الأمن بشكل خاص[2]، ومنذ عام 1970 استغلت الولايات المتحدة الأمريكية حق الفيتو بشكل متزايد، حتى أصبحت منذ ذلك العام من أكثر الدول الخمسة الأعضاء استخداما لحق الفيتو تجاه قرارات مجلس الأمن، وهو ما يؤدي إلى نقض تلك القرارات وتعطيلها، فقد استخدمت الفيتو 45 مرة في المدّة 1970 – 1989 سواء بصورة منفردة أو بالاشتراك مع دول أخرى[3].

ولقد ارتفعت وتيرة استخدام الولايات المتحدة لحق الفيتو في الثمانينيات من القرن العشرين، وذلك حينما بدأت تواجه مشكلات تتعارض ومصالحها فيما يخص قضايا الشرق الأوسط، وتحديدا استخدامها للفيتو لمنع قرارات تدين (إسرائيل) في الأمم المتحدة، فقد قدمت دول كثيرة في ذلك الوقت قرارات تدين سياسات الاستيطان (الإسرائيلية) في الأراضي الفلسطينية وانتهاكات حقوق الإنسان، فاستخدمت الولايات المتحدة حق الفيتو لمنع اعتماد هذه القرارات وحماية (إسرائيل) من التبعات الدبلوماسية والاقتصادية الناجمة عنها، وقد زادت أيضاً الولايات المتحدة الأمريكية من استخدام حق الفيتو في مجلس الأمن لمنع اتخاذ أي قرارات يمكن أن تهدد مصالحها، مثلاً استخدمت الولايات المتحدة الفيتو لمنع اتخاذ قرارات تؤثر على سيطرتها ومصالحها في قناة بنما، ويعزز هذا الاستخدام للفيتو قوة الولايات المتحدة، ويعكس محاولتها للحفاظ على سيطرتها على القناة وتسهيل التجارة، وكذلك استخدامها للفيتو لمنع قرار يمنح كوريا الشمالية عضوية في الأمم المتحدة والإسهام في صنع القرارات، إضافة إلى استخدامها للفيتو بشكل متكرر لمنع أي قرار يؤدي إلى ضعف سيطرتها على

(1) محمد يوسف الحافي، الهيمنة الأمريكية على الأمم المتحدة ومستقبل الصراع الدولي "دراسة في فلسفة السياسة"، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، بيروت، 2014، ص161.

(2) المصدر نفسه، ص162 – 163.

(3) نعوم شومسكي، إعاقة الديمقراطية: الولايات المتحدة والديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1992، ص229.

أنغولا ونيكاراغوا[1]، وبعد ظهور الولايات المتحدة قوة قطبية بارزة، أصبحت تعتمد على استخدام حق النقض الأمريكي (الفيتو) في المفاوضات وسيلة للتهديد، وهذا ما يعرف بـ(الفيتو الخفي)، إذ يمكن للولايات المتحدة أن تستخدم هذه الطريقة بدلاً من النقض الرسمي الذي يحتاج إلى تصويت من أعضاء المجلس لكي يكون فعالاً، وهذا ما يعني أن الولايات المتحدة الأمريكية بكونها عضوا دائما في مجلس الأمن، يمكنها أن تضع الدول الأعضاء في موقف صعب إذ تتبنى سياسة الفيتو الخفي لحماية مصالحها، وهو ما ينتج عنه ضعف أو عجز المجلس عن اتخاذ أي قرارات فعالة خاصة فيما يتعلق بحفظ السلم والأمن الدوليين[2].

كما توجد عدة أدلة على أن الولايات المتحدة تستخدم في بعض الأحيان صوتها في مجلس الأمن لممارسة الضغط الاقتصادي على الدول الأخرى، ومن هذه الأدلة أنّه يتم توجيه تهديدات بوقف المساعدات الاقتصادية لدول تصوت ضد القرارات الأمريكية في المجلس، وهذا يهدف إلى استخدام القوة الاقتصادية لتحقيق المصالح السياسية، ومثال ذلك، أنه إذا كانت الحكومة تعتمد على المساعدات الغذائية الأمريكية، فإنها قد تفقد تلك المساعدات في المستقبل إذا لم تتصرف وفقا لرغبات الولايات المتحدة في مجلس الأمن[3].

ومن ناحية أخرى استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية ومن خلال نفوذها الكبير على مجلس الأمن، منع مناقشة قضايا كبيرة ورئيسة في مجلس الأمن وعدم اتخاذ قرارات بشأنها، وهذا ما نراه واضحا بشأن الصراعات والحروب الأمريكية التي تجاوزت فيها حدود الأعراف والشرائع الدولية، التي ابعدت الأمم المتحدة عن اتخاذ أي قرارات بشأنها، وذلك لعدم قدرتها على إدانة تلك الحروب الأمريكية، ولمعرفتها التامة بأن قراراته ستقاتل بالفيتو الأمريكي، وهذا ما يعرضها للحرج[4].

ومن الأمور التي تسهم في ضغط الولايات المتحدة والسيطرة على مجلس الأمن، دورها الكبير في التمويل للأمم المتحدة، مع أن الدول الأعضاء جميعها تسهم في تمويل المنظمة، الا إن

(1) بول كينيدي، برلمان الإنسان الأمم المتحدة: الماضي والحاضر والمستقبل، ترجمة رؤوف عباس، المركز القومي للترجمة، ط 1، القاهرة، 2008، ص91.

(2) بويني ابراهيم وشايب بام، مجلس الأمن وحق الفيتو، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد الصديق بن يحيى – كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016 – 2017، ص94.

(3) جيف سيمونز، مصدر سبق ذكره، ص229.

(4) محمد يوسف الحافي، مصدر سبق ذكره، ص164.

الولايات المتحدة تعد المُساهم الأكبر، وبفضل هذه المساهمة الكبيرة، تتمتع الولايات المتحدة بنفوذ مالي هائل في الأمم المتحدة، ويمكنها استخدام هذا النفوذ لممارسة الضغط على مجلس الأمن وأعضائه[1]، أو ربما تهدد بعدم دفع أو تسديد تمويلها المالي للأمم المتحدة، وهذا ما حدث بالفعل عام 1995، عندما واجهت الأمم المتحدة عجزا ماليا كبيرا بنسبة 3.9 مليار دولار، فامتنعت الولايات المتحدة عن دفع مستحقاتها المالية، في وقت يقدّر الإنفاق العسكري الأمريكي بضعف نسبة العجز المالي عند منظمة الأمم المتحدة، ومع أن قانون الأمم المتحدة يحرم الدول التي تمتنع عن تسديد واجباتها المالية من حق التصويت في الجمعية العامة، ينطلق الرئيس الأمريكي الأسبق (بيل كلنتون) في خطابه أمام الجمعية العامة عام 1995 من المبدآ نفسه إذ قال "في الولايات المتحدة يتساءل بعضهم لم إذاً نعير الأمم المتحدة أي اهتمام؟ فأمريكا قوية ويمكن أن نواصل مسيرتنا بمفردنا، نعم سنتصرف وحدنا إذا ما اضطررنا إلى ذلك بيد أن قيمنا ومصالحنا يخدمها أيضاً العمل مع الآمم المتحدة"[2].

فطبيعة العلاقة ما بين الولايات المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة تعود إلى معطيات خطيرة، لكونها تتمثل في إصرار الولايات المتحدة على استغلال مجلس الأمن أداة دولية تسوّغ لها قرارات الحصار والحظر، وتسمح لها بإعادة ترتيب الأوضاع الإقليمية والدولية، فالإدارة الأمريكية تنظر إلى الأمم المتحدة على أنها واجهة تمارس من خلالها مصالحها وسياستها الخارجية، وليس هذا فحسب بل هي جعلت المنظمة موضوعاً للصراع السياسي بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي في سعيها للفوز بولاية ثانية في الأمانة العامة للأمم المتحدة[3].

كذلك يتأثر مجلس الأمن بالهيمنة الأمريكية، وهو ما ادى إلى انحرافه عن مبادئ القانون الدولي، مثال ذلك القرارات التي اتخذها بشكل مثير للجدل، مثل القرار(687 و833)[*]عام 1991

(1) لطيفة محمد، مصدر سبق ذكره، 39.

(2) باسل محسن مهنا، الرؤية الأمريكية للأمم المتحدة بعد عام 2001، مجلة دراسات دولية، العدد(41)، كلية القانون – جامعة الكوفة، ص128.

(3) اعمار انبية جمعة، الأمم المتحدة بين الهيمنة ومبررات الإصلاح، مجلة جامعة الزيتونة، العدد(1)، جامعة الزيتونة، مارس 2017، ص18.

(*) قرار مجلس الأمن الدولي رقم(687): الذي صدر في 3 نيسان عام ل 1991 بإنشاء تدابير تفصيلية لوقف إطلاق النار، ونشر وحدة مراقبين تابعة للأمم المتحدة، وترتيبات لتخطيط الحدود بين العراق والكويت، وازالة أو تدمير أسلحة الدمار الشامل العراقية ولمنع حيازتها مجددا تحت اشراف لجنة خاصة تقوم على الفور بأعمال =

بشأن العراق والكويت، إذ تم انتزاع جزءاً من أراضي العراق وتخصيصها للكويت، علما أن هذا النزاع على الحدود هو من اختصاص محكمة العدل الدولية، وليس من اختصاص مجلس الأمن، ولكن السياسية الأمريكية هي التي تفرض القرارات[1]، لذلك باتت الولايات المتحدة الأمريكية تهيمن على مجلس الأمن، وتستطيع أن تصدر القرارات التي تتفق وسياستها الخارجية في العالم، ونجحت الولايات المتحدة في استخدام مجلس الأمن والقانون الدولي لخدمة مصالحها وأهدافها، وقد بين (نعوم تشومسكي) "أن الولايات المتحدة الأمريكية تعد الدبلوماسية والقانون الدولي عائقا لسياستها إلا إذا أمكن تسخيرها على نحو مفيد ضد العدو"[2]. لذلك فان مجلس الأمن ليس الطريق الذي تسلكه واشنطن دائما أو لا تسلكه أبدا، ومن الواضح أن أي إدارة أمريكية لن تسمح للمجلس بالوقوف في طريق تحقيق مصالح الأمن القومي الأمريكي[3].

ولابد من الإشارة إلى أن الهيمنة الأمريكية على مجلس الأمن انعكست على نظام العقوبات الاقتصادية، فقد فرضت الولايات المتحدة الأمريكية عدة عقوبات اقتصادية، فرضتها بصوره أحادية من جانبها فقط، أو من خلال مجلس الأمن وتكون للولايات المتحدة مصلحة أو غاية فيها، وعلى سبيل المثال، الحصار الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا منذ عام 1960، فهو يعد أنموذجا لانفراد الولايات المتحدة بتلك العقوبات الاقتصادية ودون الرجوع إلى مجلس الأمن، وكان سبب الحصار هو وجود النظام الشيوعي في الحكم بقيادة (فيديل كاسترو)، وقد أصدرت الجمعية العامة قرارا بأغلبية الأعضاء في عام 1995، يتضمن وقف استمرار الحصار على كوبا، لكن الولايات المتحدة أصرت على موقفها ورفضت رفع الحصار، وواجهت ذلك القرار بقانون أسمتهُ (هلمز

=تفتيش في المواقع على قدرات العراق البيولوجية والكيميائية وما يتعلق منها بالقذائف، وإنشاء صندوق للتعويضات ولتغطية الخسائر والأضرار المباشرة الناجمة عن غزو العراق للكويت. للمزيد ينظر: قرارات مجلس الأمن، الأمم المتحدة – مجلس الأمن، كما متاح على الرابط:

https://www.un.org/securitycouncil/ar/content/resolutions

(1) عادل حمزه عثمان، قرارات مجلس الأمن وأثرها في تحديد العلاقة القانونية بين العراق والولايات المتحدة، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد(27)، جامعة المستنصرية، اب 2009، ص ص 30 – 31.

(2) جيف سيمونز، مصدر سبق ذكره، ص235.

(3) David M. Malone, op, cit, P 278.

بيرتون)[*] في عام 1996 الذي يقضي بمعاقبة أي طرف ثالث يمارس نشاطا اقتصاديا مع كوبا، وذلك ما يزيد الحصار أكثر تأثيرا[1].

وفي عام 1988 فرض مجلس الأمن عقوبات اقتصادية على ليبيا، بموجب القرارين (731 و748)، وتضمنت تجميد الأصول الليبية في الخارج، وحظر التجارة بالأسلحة وبعض المنتجات الحساسة، وتقييد السفر لبعض المسؤولين الليبيين، فهذه العقوبات هي حالة خاصة لم تفرض بسبب مسألة داخلية أو عدوان على بلد آخر، وإنما فرضت نتيجة عدم الإذعان لقرار مجلس الأمن بشأن تسليم المتهمين في ليبيا بتهمة إسقاط الطائرة الأمريكية فوق مدينة لوكربي، لتشكل هذه العقوبات مثالا لمدى تسخير مجلس الأمن لسلطاته وصلاحيات خدمة للمصالح الأمريكية، عبر الضغط على الحكومة الليبية بتسليم المتهمين[2].

وفي نهاية الأمر إن كانت الولايات المتحدة الأمريكية تعتقد أن سيطرتها على قرارات مجلس الأمن وهيمنتها عليه بصورة فعلية، يصب إيجابيا لمصالحها الإستراتيجية وأهدافها الحيوية في العالم، فإن انفرادها بذلك يشكل خطرا يهدد العالم بأسره ويهدد مصالحها أيضا، ويقود ذلك إلى عالم يسوده الحرب والدمار، ويضر بالأمم المتحدة أيضا، لينجم عنه حالة من عدم ثقة المجتمع الدولي بها كمؤسسة أنشئت من أجل حماية السلم والأمن الدوليين[3].

(*) قانون "هلمز بيرتون": وهو القانون الذي وقعه الرئيس الأمريكي كلينتون في 12 آذار/ مارس 1996، ليصبح قانوناً للرد المباشر على إسقاط القوات الجوية الكوبية طائرتين مدنيتين أمريكيتين، ويفرض القانون عقوبات اقتصادية مباشرة وغير مباشرة على كوبا، تهدف إلى تسريع عملية القمع وتفكيك دكتاتورية "فيدل كاسترو" ومعاقبة الحكومة الكوبية لتورطها في الانتهاكات الإنسانية، وتنطلق العقوبات المباشرة من خلال تدوين الاوامر التنفيذية التي تشمل الحظر الأمريكي المفروض منذ 35 عاماً على كوبا لتصبح قانوناً، ويطبق القانون عقوبات غير مباشرة من خلال معاقبة الشركات الأجنبية في كوبا باستخدام البضائع الأمريكية المصادرة، هذه العقوبات غير المباشرة تمنع كوبا من جذب الاستثمارات الاجنبية التي تحتاجها بشدة للتعويض عن فقدان شريان الحياة الاقتصادية لها. للمزيد ينظر:

Stephen V. Iglsias, The Legality of the Helms-Burton Act under NAFA: An Anaysis of the Arguments the United States Canada and Mexico May Present to a Chapter 20 Dispute Resolution Panel, NAFTA: Law and Business Review of the Americas, Volume 3, Number 2, Spring 1997, p 116- 117.

(1) سهيل حسين الفتلاوي، مصدر سبق ذكره، ص134.

(2) لطيفة محمد، مصدر سبق ذكره، ص37.

(3) سهيل حسين الفتلاوي، المصدر السابق، ص150.

ومن هنا يمكن أن نستنتج أن الولايات المتحدة الأمريكية تحتفظ بتأثير كبير في مجلس الأمن، بفضل مكانتها بصفتها إحدى القوى العظمى الدائمة في المجلس، كما تتمتع بنفوذ سياسي واقتصادي قوي يمكنها من ممارسة ضغوط سرية أو علنية على الدول الأعضاء في المجلس لدعم مواقفها وقراراتها، هذا قد يؤثر على القدرة الحقيقية للمجلس على اتخاذ قرارات مستقلة وعادلة دون تدخل سياسي.

المطلب الثالث: العقوبات الاقتصادية كأداة في السياسة الخارجية الأمريكية

يُعد المكون الاقتصادي من الأدوات المهمة في السياسة الخارجية للعديد من القوى الكبرى، فعندما تواجه هذه القوى تحديات جيوسياسية فهي غالباً ما تلجأ لاستخدام الأدوات الاقتصادية، وخصوصاً العقوبات الاقتصادية لمواجهة تلك التحديات ولتحقيق أهدافها، كذلك وتُعد العقوبات الاقتصادية أداة سياسية مفضلة للتعامل مع الأعمال غير المتوافقة مع القانون الدولي، كونها تمثل استجابة مناسبة لهذه التحديات، إذ تقدم حلاً بديلاً للحرب، وتجنب الصراع المسلح[1]، ومع أن العقوبات الاقتصادية يمكن أن تكون بديلاً للحرب واستخدام القوة في العلاقات الدولية، لكونها حالة وسطية بين العامل العسكري والعامل الدبلوماسي من الناحية النظرية، ولكن من الناحية الواقعية وفي بعض الأحيان قد تؤدي العقوبات الاقتصادية إلى معاناة الشعب المستهدف، وزيادة معدلات الفقر والجوع، إضافة إلى تفاقم التوترات السياسية والاجتماعية في الدول المستهدفة، وهو ما يزيد من احتمال حدوث صراعات داخلية أو حروب أهلية[2]، ومن ناحية أخرى فهي غالباً ما ينظر إليها على أنها أداة سياسية، تستخدم للاستهلاك السياسي في الدولة التي تفرض العقوبات عليها، وهنا قد تظهر القيادة في الدولة المستهدفة تصميمها وقدرتها على التصرف، اعتماداً على تصميم وقوة الدولة المستهدفة على المقاومة واتخاذ إجراءات مضادة[3].

وقاد زوال النظام الثنائي القطبية في العلاقات الدولية، وبروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة مهيمنة على العالم بفضل قواها المتعددة إلى التأثير بشكل كبير على السياسة الخارجية الأمريكية، ودفع واشنطن نحو استخدام العقوبات الاقتصادية كأداة للضغط على الدول التي تتعارض مع سياستها

(1) بن طاع الله زهيرة، مصدر سبق ذكره، ص158.

(2) زياد عبد غطاس حجازين، مصدر سبق ذكره، ص ص 29 – 30.

(3) Maarten smeets, Can economic sanctions be effective?, Worksheet in World trade organization Economic research and statistics division, 15 march 2018, P 12.

الخارجية أو التي تعدها معادية لمصالحها، وبصفة عامة تعد العقوبات الاقتصادية إحدى أهم الأدوات الأساسية في السياسة الخارجية الأمريكية، وتستخدمها بشكل متكرر للتأثير على الدول[1]، وتعتمد الولايات المتحدة في تطبيق عقوباتها الاقتصادية ضد أي بلد ما أو تجاه أشخاص محددين أو مؤسسات وجهات معينة، على عناصر قوتها المختلفة، فيمكنها استخدام قوتها الاقتصادية والمالية، لفرض قيود على الدول والمؤسسات التي لا تنسجم ومصالحها الاقتصادية أو السياسية، وكذلك تستخدم قوتها العسكرية والدعائية لدعم تلك العقوبات ولتحقيق أهدافها السياسية[2]، فهي تستخدم العقوبات الاقتصادية لحماية مصالحها، ولكن عندما تفشل تلجأ إلى القوة العسكرية بصفتها خياراً آخر، ومن ثم يتأثر كل تحول وتغيير في السياسة الخارجية للولايات المتحدة بشدة بهذه العناصر التي تسعى لحمايتها، وهذا يعزز فكرة أن استخدام الولايات المتحدة للعقوبات الاقتصادية إنما هو لحماية مصالحها فقط، بصرف النظر عن أي اعتبار آخر[3].

كما أن الولايات المتحدة الأمريكية لها نظرتها الخاصة تجاه العقوبات الاقتصادية، بوصفها أداة غير عسكرية للتعامل مع النزعات الناشئة وللتأثير في الشؤون الدولية، ولتحقيق أهدافها السياسية والأمنية، فهي تسعى إلى تفادي استخدام القوة المسلحة في تعاملها مع النزاعات الدولية، لتلجأ بدلاً عن ذلك إلى استخدام العقوبات الاقتصادية كبديلا فعالا، ولاحظ الرئيس الأمريكي الأسبق (ويلسون) أن العقوبات الاقتصادية بصفتها إستراتيجية لها أولوية لعصبة الأمم، لأنها وسيلة سريعة وفعالة للتعامل مع النزعات بدلاً من اللجوء إلى القتال المباشر[4].

وفي المقابل تعد العقوبات الاقتصادية الأمريكية في الغالب عقوبات سياسية وعسكرية، يتم فرضها لتغيير السلوك السياسي أو العسكري عند الأطراف المستهدفة، كما تفرضها لعدة حجج

(1) جاسم محمد مصحب، العامل الاقتصادي في السياسة الخارجية الأمريكية، مجلة دراسات الدولية، العددان (64 – 65)، جامعة بغداد – كلية العلوم السياسية، 2016، ص249.

(2) أشرف علي محمد لامه، العقوبات الاقتصادية في السياسة الخارجية الأمريكية، المجلة الأفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد(3)، المجلد(2)، جامعة بني وليد – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2023، ص436.

(3) Boulemia Aymen and Rafraf Sohieb, Economic Sanctions an American Foreign policy lnstrument The Case of Iraq, master thesis, University of 8 mai 1945/ Guelma, faculty of letters and languages, 2019 - 2020, P 6.

(4) فايزة بن حمزة، العقوبات الاقتصادية في السياسة الخارجية الأمريكية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد(1)، المجلد(31)، كلية الحقوق– جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، ص299.

ومسوّغات، منها منع انتشار أسلحة الدمار الشامل والصواريخ الباليستية، أو لتعزيز حقوق الإنسان ونشر الديمقراطية، إضافة إلى محاربة الإرهاب الدولي، والحفاظ على السلم والأمن الدوليين، ولتحقيق تلك الأهداف، تتخذ العقوبات الأمريكية أشكالا متعددة من العقوبات الاقتصادية، مثل حظر الأسلحة، وتخفيض المساعدات أو قطعها، وتجميد المساعدات الأجنبية، وزيادة التعريفات الجمركية[1]، كما يمكن أن تفرضها بشكل انتقائي، بحيث توقف فقط المعاملات التجارية والمالية، أو برامج المساعدات، أو بشكل شامل توقف فيه جميع العلاقات الاقتصادية مع الدولة المستهدفة من أجل إنجاح العقوبات الاقتصادية[2].

ومن أمثلة العقوبات الاقتصادية التي تبنتها الولايات المتحدة تجسيدا لسياستها الخارجية، وهي عديدة وبأشكال مختلفة، من هذه الأمثلة قانون الحظر[*] لعام 1807 الذي وقعه الرئيس الأمريكي الأسبق (توماس جيفرسون) ليصبح قانوناً لردع مصادرة البضائع على متن السفن الأمريكية، ويمثل تصعيداً لمحاولات إقناع بريطانيا بوقف أي إكراه تمارسه ضد البحاره الأمريكية، واحترام السيادة، كما فرضت وزارة الخزانة الأمريكية حظراً على التجارة مع الكونفدرالية خلال الحرب الأهلية، لكن الحكومة الأمريكية في ذلك الحين لم تفرض عقوبات اقتصادية كبيرة ضد دول أخرى حتى الحرب العالمية الأولى[3]، ولكن منذ أواخر الخمسينيات من القرن العشرين أصبح استخدام العقوبات الأمريكية منتشرة وعلى نطاق واسع من العالم، فالعقوبات الأمريكية على كوبا، تم فرضها لأول مرة في عام 1960، عندما فرضت الولايات المتحدة قيوداً على كمية واردات السكر البني من كوبا، والتي أعقبتها عقوبة

(1) Richard N. Haass, Economic Sanctions: Too Much of a Bad Thing, Research published in the Brookings lnstitution, 1 june 1998, at: https://www.brookings.edu

(2) Allan l. Mendelowitz, Economic sanctlons Effectiveness as Tools of Foreign Policy, Report to the Chairman Committee Foreign Relations U.S. Senate, 19 February 1992, P 2.

(*) قانون الحظر عام 1807: تمت الموافقة على قانون الحظر عام 1807 من قبل كونغرس الولايات المتحدة بعد أن قدمه الرئيس الأمريكي "جيفرسون" في 22 ديسمبر من ذلك العام، وكان يهدف تلك القانون إلى فرض حظر تجاري على الطرفيين البريطاني والفرنسي، من أجل الضغط على البلدين لوقف ممارستهما الاستفزازية في عرض المحيط الأطلسي بما في ذلك هجمات القراصنة ومحاولات استيلاء السفن الأمريكية، ووضع هذا القانون تعليمات خاصة بالسفن التي يجب أن تدخل الموانئ الأمريكية، ومطالبة السفن التعريف بحمولتها ونوعية المهمة التي جاءت لأجلها، كما اتخذت عدة قرارات ضد السفن البريطانية وحلفائها، من خلال الفحص الدقيق للسفن المشتبه بها وتدقيق اوراقها. للمزيد ينظر: زامل صالح جاسم، قانون الحظر عام 1807 وأثرة على التجارة الأمريكية، مجلة دراسات في التاريخ والآثار، العدد(82)، جامعة المستنصرية – كلية التربية الأساسية، اب 2022، ص 22.

(3) Ethan Kessler, Working paper; How Economic Sanctions Are Used in U.S. Foreign Policy Chicago Counil on Global Affairs, 2022, P 4.

حظر بيع جميع المنتجات، باستثناء الغذاء والدواء إلى كوبا، ثم في عام 1961 أوقفت الولايات المتحدة جميع علاقاتها الدبلوماسية مع كوبا، وفي هذا العام ما يمثل بداية لأطول العقوبات الاقتصادية في التاريخ، وكان القصد هو عزل نظام (كاسترو) وردع موجة المشاعر الشيوعية تجاه الاتحاد السوفيتي[1].

وتمثل أحداث حلقات العقوبات الاقتصادية المتعددة الأطراف ضد جمهورية جنوب أفريقيا التي فرضت في عامي 1985 و 1986، رداً على سياسات الفصل العنصري، و كذلك العقوبات المالية الأمريكية ضد بنما في عام 1988، لزعزعة استقرار حكومة الجنرال (مانويل نوريغا)، وحظراً محدداً على الصين في عام 1989 بعد غزوها[2]، أمّا العقوبات الأمريكية على الجمهورية العربية السورية فتعود تلك العقوبات إلى عام 1986، عندما اتهمت سوريا بدعم الإرهاب، وفي عهد الرئيس الأمريكي "بوش الابن" عام 2003 تجددت تلك العقوبات، وطالبت دمشق بوقف دعم الإرهاب وتهريب الأسلحة إلى العراق[3].

كما تعد الولايات المتحدة الأمريكية العقوبات الاقتصادية أداة فعالة في تقويض الاقتصاد الإيراني، وزيادة الضغط عليها لتغير سياستها النووية وكبح طموحاتها، وتدرك أن اللجوء إلى الخيار العسكري في التعامل مع إيران قد يكون له عواقب وخيمة، وقد يزيد من التوترات والاستقطاب في المنطقة، لذا فاستخدام العقوبات الاقتصادية والقيود التجارية ومنع توريد الأسلحة يعد أكثر استدامة وأقل تكلفة من الناحية الإنسانية والسياسية على إيران[4]، فالعقوبات الأمريكية تجاه إيران لها تأريخ طويل، والتي بدأت بعد الثورة الإيرانية في عام 1979، اذ قام الرئيس الأمريكي الأسبق "جيمس كارتر" بتجميد جميع الأصول الإيرانية الخاضعة للولاية القضائية الأمريكية، وقد توسعت العقوبات تدريجيا في عهد الرؤساء الأمريكيين المتعاقبين في الثمانينيات والتسعينيات، ومؤخراً تم تشديد

(1) Kayuki Nakahara, Educational Exchange Under Economic Sanction- the Case of US Cuba, master thesis, Graduate School of Public Policy, The University of Tokyo, May 2019, P 3.

(2) Allan l. Mendelowitz, Op, cit, p 8.

(3) فايزة بن حمزة، مصدر سبق ذكره، ص299.

(4) سليم كاطع علي، البعد الإيراني في السياسة الخارجية الأمريكية، مجلة دراسات دولية، العدد(60)، جامعة بغداد، العراق، 2015، ص175.

العقوبات مرة أخرى من قبل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، في أعقاب مؤشرات عن العمل على تخصيب اليورانيوم[1].

ولقد أصبح استخدام الولايات المتحدة الأمريكية المتكرر للعقوبات الاقتصادية في التعامل مع الشؤون الدولية منتظماً بمرور الوقت، وهو ما يفرض أن تشكل العقوبات وتأثيرها إلى جانب عواقبها خدمت احتياجات الولايات المتحدة بشكل كبير لدرجة أنها اضطرت إلى تكرار هذه العقوبات، وإعادة تشكيلها وتحسينها وتطبيقها على أهداف متعددة بطرق مختلفة[2]، وعلى إثر ذلك ثار جدل حول سياسية العقوبات الاقتصادية في السياسة الخارجية الأمريكية، فبعض المعنيين يدافع عنها على أساس المزايا التي تحققها عند تطبيقها على المستويين الداخلي والخارجي، والمتمثلة في:[3]

1- أن العقوبات الاقتصادية تلعب دورا مهما في حماية وتعزيز المصالح الأمريكية، فعلى سبيل المثال يتم فرض العقوبات الاقتصادية على الدول التي تدعم الإرهاب، وتشكل تهديداً للأمن القومي الأمريكي.
2- أن فكرة العقوبات الاقتصادية تتوافق مع النظام الدولي الجديد، والذي تتولاه الأمم المتحدة لاعتبارات القوة والهيمنة في مجالات مختلفة.
3- أن نظرية الثواب والعقاب في العلاقات الدبلوماسية المعاصرة تعدّ ضرورة أساسية بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، إذ أصبحت العقوبات الاقتصادية وسيلة فعالة في إنزال العقاب لمعالجة التصرفات العدائية أو السلوك غير القانوني للدول الأخرى.

ومن ثم يمكننا القول إن العقوبات الاقتصادية تعد أحد أهم الأدوات الأساسية التي يمكن لصانع القرار الأمريكي أن يلجأ إليها ويباشر في استخدامها، لتحقيق أهدافها السياسية والأمنية المعلن عنها في السياسة الخارجية الأمريكية، ولكن بشرط أن تكون تلك العقوبات دستورية وقانونية ويتم تمريرها في داخل الكونجرس الأمريكي.

(1) Maarten Smeets, Op, cit, p 13.
(2) Boulemia Aymen and Rafraf Sohieb, Op, cit, p14.
(3) داليا أنور، العقوبات الاقتصادية كأداة للسياسة الخارجية: حالة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العراق 1990 – 2003، مجلة البحوث المالية والتجارية، العدد(2)، جامعة بور سعيد – كلية التجارة، 2007، ص349.

المبحث الثالث

السياسة الخارجية الأمريكية بعد عام 2016

تُعد السياسة الخارجية الأمريكية بعد عام 2016 موضوعاً مهمّاً ومثيراً للاهتمام، فقد شهدت الولايات المتحدة تغيرات جذرية في نهجها وسياستها تجاه العالم خلال هذه المدّة، عززت بشكل كبير من التطورات السياسية والاقتصادية والأمنية على المستوى العالمي، فبعد انتخاب (دونالد ترامب) رئيساً للولايات المتحدة في عام 2016، شهد نظام السياسة الخارجية التقليدي تحولات جذرية، إضافة إلى إستراتيجيات وسياسات جديدة تبنتها الإدارة الأمريكية الجديدة.

وبناءً على ذلك تم تقسيم هذا المبحث على ثلاثة مطالب أساسية، تضمن المطلب الأول دراسة توجهات السياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس (دونالد ترامب)، أمّا المطلب الثاني فيتناول دور العامل الاقتصادي في سياسة الرئيس (ترامب) الخارجية، وأخيراً يستعرض المطلب الثالث العقوبات الاقتصادية في سياسة الرئيس (ترامب) الخارجية.

المطلب الأول: توجهات السياسية الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس (دونالد ترامب)

مُنذ بداية الحملة الانتخابية الرئاسية في الولايات المتحدة قُبِيل الانتخابات التي جرت عام 2016 في الولايات المتحدة، كان يُنظر إلى المرشح الجمهوري (دونالد ترامب) بشكل رئيس على أنّه مرشح سلبي، مع فرص ضئيلة للنجاح، مقارنة بمنافَستهِ من الحزب الديمقراطي (هيلاري كلينتون) واحتمالات فوزها العالية جداً، ولم يكن الوضع في الحزب الجمهوري سهلا أيضاً، لكن (ترامب) كان فعالاً جداً في استخدام التغطية الإعلامية لصالحه، واستندت حملته الانتخابية بأكملها إلى شعار سهل (لنجعل أمريكا عظمية مرة أخرى)، والذي لاقى صدى واسعا لدى فئات اجتماعية واسعة من السكان[1]،

(1) Sabrina pastorkova, foreign policy of trump's administration: withdrawal from the paris accord through the lens of two-level game theory, diploma thesis, charles university, faculty of social sciences, institte of political studies, 2019, P 4.

ومع إعلان نتائج الانتخابات الأمريكية الرئاسية، ذهل العالم بفوز المرشح الجمهوري الشعبوي (دونالد ترامب) ذو التوجهات اليمينية، والتي يمكن أن توصف في بعض الأحيان بالمتطرفة[1].

أمّا توجهات الرئيس (ترامب) على صعيد السياسة الخارجية الأمريكية، فلا بد من تقسيمها على عدة محاور:

أولاً- التوجهات السياسية:

ففي بداية مدّة ولايته سعى الرئيس (ترامب)إلى الانفصال عن الإدارات السابقة، وإظهار استعداده لتحويل الكلمات الانتخابية إلى أفعال حقيقية، وكان خطاب تنصيبه في يناير عام 2017 بمثابة تأكيد لأجندته الانتخابية القومية والحمائية[2].

فقد كانت توجهات الرئيس (ترامب) الشعبوية[*] حاضرة منذ اللحظات الأولى من تنصيبه، فقد جاء في خطاب تنصيبه، "أن حفل اليوم له معنى خاص للغاية، لأننا اليوم لا نقوم فقط بنقل

(1) علي زياد العلي، أبعاد جيوستراتيجية: رؤية تحليلية للتفاعلات الإقليمية والدولية من منظار البعد الإستراتيجي الثالث، دار دجلة للنشر والتوزع، ط 1، الاردن – عمان، 2019، ص207.

(2) Giovanni Grevi, trump's america: the ordinary superpower, european policy cenire, discussion paper, 13 june 2017, P 6.

(*) الشعبوية: تعد ظاهرة الشعبوية نمطا من الخطاب السياسي يتداخل فيه المستويان الخطابي والسلوكي بشكل وثيق، يستجيب هذا الخطاب عادة لمزاج سياسي غاضب لدى الجمهور الذي فقد الثقة بالنظام والأحزاب السياسية الحالية والنخب الحاكمة، ويستخدم الشعبويون هذا الخطاب إستراتيجية سياسية لمخاطبة هذا المزاج والسعي لتحقيق تغيير سياسي من خلال الوصول إلى السلطة، وفي بعض الحالات المتطرفة يتحول هذا الخطاب إلى أيديولوجيا، ويتسم خطاب الشعبوية بتصور الشعبويين أنفسهم بصفتهم الممثلين الحقيقيين للشعب، فهم يصوّرون الآخرين بأنهم ممثلون زائفون للشعب أو أعداء له، يستخدمون هذا الدور الشعبوي لجذب الجماهير وكسب دعمهم، ويجب أن نلاحظ أن الشعبوية ليست ظاهرة سياسية محددة لبلد أو منطقة معينة، بل هي ظاهرة عالمية وتظهر بأشكال مختلفة في مختلف الثقافات والسياقات السياسية، ظهرت الشعبوية أول مرة في أربعينيات القرن التاسع عشر في الأزمنة الحديثة وعرفت حينها بأنها حركة اشتراكية ثورية ضد القيصر، وفي الربع الأخير من القرن التاسع عشر كان الظهور الثاني للشعبوية وعرفت حينها بأنها حركة قومية معادية للنخب والبرلمان في فرنسا، وظهرت أيضاً في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1890كحركة بروتستانية معادية للرأسمالية، ثم تلتها مرحلة ظهور في أمريكا اللاتينية ودول أوروبا الغربية، وفي الألفية الجديدة فقد تحولت الشعبوية إلى خطر يهدد الديمقراطية الليبرالية. للمزيد ينظر: عزمي بشارة، في الإجابة عن سؤال: ما الشعبوية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط 1، بيروت، 2019، ص16.

السلطة من إدارة إلى إدارة أخرى او أو من حزب إلى آخر، ولكننا ننقل السلطة من واشنطن العاصمة ونعيدها إليكم، أيها الشعب"[1].

وكانت خطابات الرئيس (ترامب) في حملته الانتخابية تهدف إلى تحفيز المشاعر لدى الجماهير المستمعة له، فهو يختار الكلمات بدقة لضمان أن يسمعها الجمهور بشكل فعال، ويمكن تصنيف خطاباته على أنها خطابات قومية شعبوية، حيث يدرك الرئيس (ترامب) ومستشارو حملته الانتخابية الوضع الداخلي في الولايات المتحدة، وما يحتاجه الجمهور، بعد فقدان الثقة في النخبة السياسية التقليدية الأمريكية، ومن ثم يهدف خطابه إلى إحداث تغيير وتجديد، وركز على قضايا تهم الجمهور الذي يعاني من تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية[2].

ويمثل صعود الرئيس (ترامب) للقيادة الأمريكية بداية تنامي تيار شعبوي يميني، يتبنى مفاهيم عرقية قومية، وينتقد النخب السياسية والمؤسسات المرتبطة بها، ويمثل هذا الصعود محاولة قوية لدعم الطبقات الشعبية، ويتبنى خطاباً يهدف لمواجهة الهياكل السياسية والنخب المجتمعية في النظام السياسي الأمريكي، ويمكن تفسير تشكيل هذا التيار نتيجة للتوترات الاجتماعية والاقتصادية التي يواجهها الأمريكيون[3].

ولقد أشار العالم والفيلسوف والاقتصادي الأمريكي الشهير "فرانسيس فوكوياما"، إلى أننا سوف ندخل عصراً جديداً من القومية الشعبوية، ففي هذا العصر سيواجه النظام الليبرالي، الذي تم بناؤه منذ خمسينيات القرن الماضي هجوماً من الأغلبية الديمقراطية النشطة والغاضبة، ويعد هذا التحول منعطفاً بالغ الأهمية مشابهاً لسقوط جدار برلين عام 1989، ويعتقد فوكوياما أن (ترامب)

(1) Aaron Blake, Donald Trum's full inauguration speech, annotated, The Washingtonpost, 20.1,2017, at:
https://www.washingtonpost.com/news/the-fix/wp/2017/01/20/donald-trumps-full-inauguration-speech-transcript-annotated/

(2) يحيى سعيد قاعود وعلا عامر الجعب، وثيقة الأمن القومي الأمريكي 2017: قراءة تحليلية في إستراتيجية دونالد ترامب، قراءات إستراتيجية، منظمة التحرير الفلسطينية – مركز التخطيط الفلسطيني، العدد (20)، أبريل 2018، ص32.

(3) عبد الأمير عبد الحسن إبراهيم، إدارة ترامب: تراجع في القيادة العالمية وتحول نحو القوة والثروة، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية، العدد(52)، 30 حزيران 2018، ص70.

يمثل نوعاً خاصاً من القاعدة الشعبوية، ومن ثم يعكس تياراً أكثر من مجرد ظاهرة[1]. ويعد صعود الرئيس (دونالد ترامب) إلى سدة الحكم أيضاً ظاهرة غير مسبوقة في النظام السياسي الأمريكي، وأثارت الجدل بشكل كبير، فقد واجه الرئيس (ترامب) انتقادات شديدة بسبب القرارات السياسية التي اتخذها خلال مدّة حكمة، والتي وصفها البعض بأنها هجمات على النظام الليبرالي، ففي الداخل الأمريكي قام (ترامب) بدعم حكام سلطويين، واتخذ إجراءات تعتبر انتفاضاً من الديمقراطية وحقوق الإنسان، وعلى الصعيد العالمي، هدد الرئيس (ترامب) النظام الليبرالي الدولي من خلال تصريحاته، وهذا يمثل تحدياً للتوافق الاقتصادي والسياسي والثقافي العالمي[2].

وفيما يتعلق بمسألة الهجرة، لقد تغيرت مقاربة إدارة الرئيس (دونالد ترامب) لقضية الهجرة عن سابقتها بشكل كبير، إذ اتخذ الرئيس (ترامب) عدة إجراءات للتصدي للهجرة إلى الولايات المتحدة، فأصدر أوامر تنفيذية لتشديد إجراءات الحدود وتقييد دخول المهاجرين، وشدد على ضرورة بناء جدار عازل على الحدود مع المكسيك، لمنع دخول المكسيكيين إلى الولايات المتحدة من دون تأشيره أي منع تسلل المهاجرين غير الشرعيين، وأن تتحمل المكسيك نفقات إنشاء هذا الجدار، فهو يروج لفكرة تأكيد الأولوية للمصالح الأمريكية وحماية الأمريكيين[3]، ويوثق مركز "بيو للبحوث" أن نسبة السكان المهاجرين المكسيكيين إلى الولايات المتحدة بدون تصريح شهد انخفاضات، فقد انخفضت من 6.4 مليون في عام 2009، إلى 5.6 مليون في عام 2015، مع تزايد أعداد المهاجرين من مناطق ، خاصة أمريكا الوسطى وآسيا، أمّا المكسيكيون العائدون إلى ديارهم فتجاوزت أعداد الوافدين إلى الولايات المتحدة من عام 2009 إلى عام 2014، أمّا اليوم فأصبح معدل الهجرة الصافي للمكسيكيين إلى الولايات المتحدة صفراً أو سلبياً، وهذا يعني أن أعداد المكسيكيين الذين يغادرون كل عام يفوق

(1) نزهت محمود نفل، مضامين خطب الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الدعائية إزاء القضايا الدولية الراهنة: دراسة تحليلية لما نشرته صفحة وزارة الخارجية الأمريكية بالغة العربية للمدة من 2018/3/15إلى 2018/6/15، مجلة آداب المستنصرية، العدد (87)، أيلول 2019، ص156 – 157.

(2) أسيل صالح مهدي، أثر الشعبوية في النظام السياسي الأمريكية، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية – الجامعة العراقية، العدد(21)، تموز 2023، ص244.

(3) زه ري نوزاد جميل، النسق السياسي العقيدي للرئيس دونالد ترامب وتأثيره في السياسة الخارجية الأمريكية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأدنى، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، 2021، ص43.

عدد القادمين إلى الولايات المتحدة، ويمكن إرجاع ذلك إلى المزيد من التغيرات الديمغرافية في المكسيك وزيادة أمن الحدود[1].

أمّا الموقف الرسمي للرئيس (ترامب) من هجرة المسلمين، وما يتعلق بوجود المسلمين في الولايات المتحدة، فقد أعلن الرئيس (ترامب) سابقاً عن نية فرض حظر دخول المسلمين إلى البلاد، إذ عدهم تهديداً كبيراً لأمن الولايات المتحدة، كما أصدر الرئيس(ترامب) في يناير عام 2017 قراراً تنفيذياً يعلق دخول اللاجئين السوريين إلى الولايات المتحدة لمدة غير محدودة، بالإضافة إلى ذلك تم تعليق دخول الزائرين القادمين من ستة دول ذات أغلبية مسلمة، وهي العراق واليمن وليبيا والسودان والصومال وإيران، لمدة 90 يوماً[2]، وقد كان تعيين الرئيس (ترامب) الجنرال "مايكل فلين" مستشاراً للأمن القومي الأمريكي، انعكاساً لتوجهات الرئيس (ترامب) المتطرفة بشكل واضح، فلقد اشتهر فلين بكرهه الشديد للإسلام والمسلمين، وسعى جاهداً لترويج مصطلح "الإسلام المتطرف"، وأصر على فكرته المشهورة تجاه الإسلام "إن الإسلام هو فكر سياسي يستتر خلف الدين"[3]، وفي المقابل ومن الجدير بالذكر الإشارة إلى وقفة النائبتين المسلمتين في الكونغرس الأمريكي عن الحزب الديمقراطي، وهما "إلهام عمر" (Elham Omar) عن ولاية مينيسوتا، و"رشيدة طليب" (Rashida Tlaib) عن ولاية ميشيغان، اللتان أعربتا عن معارضتهما لتوجهات الرئيس (ترامب) فيما يتعلق بالتضييق على دخول المسلمين إلى الولايات المتحدة، حتى كانتا أول من وقع تعهداً لعزل الرئيس (دونالد ترامب)[4].

أمّا فيما يتعلق بسياسات الرئيس(ترامب) العنصرية، فيعد الرئيس (دونالد ترامب) من أبرز القادة الأمريكيين العنصرين، وهذا ما بدا واضحاً عندما بدأ بالتهجم على (باراك أوباما) والمهاجرين والنساء خلال حملته الانتخابية عام 2016، وأعلن التصريحات العنصرية المثيرة للجدل ضد أصحاب البشرة السوداء، فهو يعمد من خلال تلك التصريحات إلى زرع الكراهية والعنصرية في الولايات

(1) Jacqueline Mazza, The US-Mexico Border and Mexican Migration to the United States: A 21st Century Review, SAIS Review of International Affairs, Johns Hopkins University, Volume 37, Number 2, Summer-Fall 2017, P 37.

(2) علي محمود محجوب، توجهات السياسة الخارجية الأمريكية في ظل رئاسة ترامب، آفاق عربية، العدد(1)، 2017، ص86.

(3) Mariam Khan, Donald Trump Nationl Security Adviser Mike Flynn Has Called Islam'a Cancer, 18 November 2016, at: ttps://abc7news.com.

(4) Sarah Harvard, "Trump Impeachment: Democrats Lhan Omar and Rashida Tlaib Sign Pledge to Oust President", Independent, 27/2/2019, at:
https://www.independent.co.uk/news/world/americas/us-politics/impeach-trump-pledge-rashida-tlaib-ilhan-omar-a8798596.html

المتحدة وفي خارجها، وهو ما يزيد القلق تجاه قضية التمييز العنصري في الولايات المتحدة الأمريكية، كما أن مقتل (جورج فلويد)[*] الرجل الأمريكي الأسود خلال مدّة الرئيس (ترامب) على يد ضابط شرطة أبيض، كانت حدثاً مأساوياً ومحزناً وهو ما أثار غضباً كبيراً واحتجاجات في الولايات المتحدة، وهدد الرئيس (ترامب) بنشر الجيش الأمريكي لاحتواء تلك الاحتجاجات إذا لم تتمكن السلطات المحلية من إعادة النظام، وبالنسبة لتصريحات "جيمس ماتيس" الجنرال السابق في وزارة الدفاع الأمريكية، فقد انتقد الرئيس (ترامب) بشدة لموقفة من تلك المظاهرات وتهديده بإرسال الجيش لاحتواء المتظاهرين، تلك الأحداث والتوترات شكلت جزءًا من النقاش العام حول العنصرية والتمييز العنصري في الولايات المتحدة الأمريكية[1]، وهذا ما جعل الديمقراطيين يستغلون تلك الأحداث والتوترات العرقية المتصاعدة، بعد حادثة مقتل فلويد لتعزيز حملتهم السياسية ضد الرئيس(ترامب)، استغلوا هذه الأحداث لمحاولة تجنيب الناخبين الأمريكيين السود وتحقيق دعمهم في الانتخابات القادمة، ومن الواضح أن "جو بايدن" المرشح الديمقراطي للرئاسة استثمر هذه الحالة لجذب أصوات الأمريكيين السود، والتعبير عن التزامه بمكافحة العنصرية والظلم العرقي، وأعلن عن ضرورة مواجهة الظلم العنصري الذي يهدد الوحدة الوطنية، وأشار إلى ضرورة إلقاء نظرة فاحصة على الحقائق غير المريحة[2].

وهناك من تحدث عن كسر الرئيس (ترامب) للأعراف، خاصة عندما يتعلق الأمر بالحديث عن العرق، ذهبوا إلى حد القول إنّه الرئيس الأكثر عنصرية في التاريخ الحديث، وهناك عدة مواقف

(*) في 25 مايو 2020 تم توقيف السيد (جورج فلويد)، الرجل الأمريكي ذي البشرة السوداء الذي يبلغ من العمر 46 عاماً، بتهمة استخدام عملة مزيفة لشراء السجائر من المتجر في مدينة "مينيابوليس" بولاية "مينيسوتا"، وعند استدعاء الشرطة إلى المكان وبدؤوا في توقيف (فلويد)، قام الضابط (ديريك شوفين) بتقييده وإلقائه على الأرض، وبعد انتشار فيديو مصور يظهر الضابط (ديريك شوفين) وهو يضع ركبته على رقبة (جورج فلويد) لمدة أكثر من ثماني دقائق، وهو ما تسبب في توقفه عن التنفس ووفاته في المكان، أثارت هذه الحادثة احتجاجات وإشعال الغضب في جميع أنحاء البلاد ضد وحشية الشرطة، وأثارت تفاعلاً كبيراً في العالم، وأطلقت حركة احتجاجية قوية تطالب بالعدالة ومكافحة العنف العنصري. للمزيد ينظر:

How George Floyd Died، and What Happened Next، The New York Times، July 29، 2022، at: https://www.nytimes.com/article/george-floyd.html

(1) عبد الأمير رويح، أمريكا في عهد ترامب: الشعار حقوق الإنسان والقانون عنصرية، شبكة النبأ المعلوماتية، 7 حزيران 2020، https://annabaa.org/arabic/rights/23438

(2) فطيمة الزهراء رمون، انعكاسات سياسات ترامب الداخلية والخارجية على مستقبله السياسي، آفاق سياسية، المركز العربي للبحوث والدراسات، العدد 64، 2020، ص13.

تشير لتعزيز حجة كسر الرئيس (ترامب) للأعراف وعنصريته المزمنة، ومنها ما قدم من ادعاءات كاذبة بأن الرئيس السابق باراك أوباما لم يولد في الولايات المتحدة وأنه ليس مؤهلا لشغل منصب الرئاسة، وهذا الادعاء يعكس مذهبه ونظرته العنصرية تجاه الأشخاص ذوي الأصول الإفريقية، كذلك التعليقات العنصرية حول الدول الإفريقية التي وصفها الرئيس (ترامب) بأنها دول "قذرة" وهو ما يعكس نظرته العنصرية والاستهانة بالبشر من هذه الدول[1]، أمّا تغريداتة في 15 يوليو 2019، حينما أشار إلى أنه من المثير للاهتمام أن نرى بعض النساء الديمقراطيات اللواتي يتمتعن بمناصب في الكونغرس، ينحدرن من بلدان يُعد الرئيس(ترامب) حكوماتها كارثة تماماً، ومن بين الأسوأ والأكثر فساداً وفقداناً للكفاءة في العالم، فوجه انتقادات حادة لبعض النساء الديمقراطيات في الكونغرس بعد تشكيكه في انتمائهن الأمريكي، وطلب منهن العودة إلى بلدانهن الأصلية[2].

اما التوجهات السياسية للرئيس الأمريكي الحالي جو بايدن فهي تختلف كثيراً عن توجهات سلفه (دونالد ترامب)، فالرئيس بايدن لديه رؤية واضحة حول السياسة الخارجية والعلاقات الدولية، فخلال السنوات الطويلة التي قضاها عضواً في لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ عبّر بايدن بشكل متسق عن رؤية مستمدة من قيم وإيديولوجيا الليبرالية الدولية، لذا تتسم المعتقدات الإيديولوجية والمواقف السياسية للرئيس بايدن بالاعتدال، فهو يمثل الجناح المعتدل في الحزب الديمقراطي، فالإيديولوجيا بالنسبة للرئيس بايدن تبدو أقرب للنصائح الاسترشادية منها إلى العقيدة السياسية التي يتم اتباعها بشكل جامد، كما التزمت إدارة الرئيس بايدن بنظام دولي مرتكز على القواعد والتعددية واحترم المؤسسات الدولية، إضافة الى ترميم صورة أمريكا التي تدعم الممارسات الديمقراطية وليس الأنظمة الاستبدادية عبر العالم[3]، كما شدد بايدن على إعادة بناء التحالف الغربي وهي القضية الأكثر وضوحاً في برنامج السياسة الخارجية للرئيس بايدن، لقد تعرض التحالف الغربي لضغوط كثيرة خلال سنوات حكم الرئيس (ترامب)، وفي هذا السياق فإن الولايات المتحدة سوف تعزز العلاقة

(1) Karen Grigsby Bates, Is Trump Really That Racist?, 21 October 2020, at: https://www.npr.org/2020/10/19/925385389/is-trump-really-that-racist

(2) فطيمة الزهراء رمون، مصدر سبق ذكره، ص12.

(3) علي فاضلي، سياسة بايدن الخارجية: تكامل المحددات وتنافرها، مركز الجزيرة للدراسات، تموز 2022، ص 7.

مع الحلفاء الأوربيين الرئيسين، إذ يرى الرئيس بايدن أن الولايات المتحدة تكون أكثر قوة بقدر ما يكون لها من حلفاء، وأنها تكون أقدر على تحقيق أهدافها طالما كانت تعمل في إطار جماعي[1].

ثانياً- التوجهات الأمنية:

مع هذه الشعارات الشعبوية التي تبناها الرئيس(ترامب)، والتي تترجم بشكل عام إلى الرغبة في الانعزالية وتحديد التدخل الدولي، باتت البيئة الدولية وما فيها اليوم؛ من الاضطرابات والتحديات، تفرض على الولايات المتحدة اتخاذ قرارات صعبة وتعاملا صارما في بعض الأحيان، وكانت إدارة الرئيس(دونالد ترامب) تميل إلى الاستجابة بشكل أكثر حزما وقوة لمواجهة بعض هذه التحديات، ومنها مشاكل الشرق الأوسط وخصوصا العراق وسوريا، فضلاً عن بعض الأزمات والتحديات التي تشمل الإرهاب، والحروب الأهلية، والنزعات الإقليمية[2].

ففي مسألة الإرهاب، اختارت إدارة الرئيس(ترامب) التصدي للإرهاب من خلال أسلوب ونهج إستراتيجي يغطي جميع أشكال التهديدات، مختلفاً عن الإسلوب الذي اعتمده سابقة الرئيس باراك أوباما، بعد عام 2011 في التعامل مع تهديد القاعدة بعد مقتل زعيمه "أسامة بن لادن" في باكستان[3]، وفيما يتعلق بموقف الرئيس (ترامب) من تنظيم (داعش) الإرهابي فقد عبر عن ميله للحل العسكري في التعامل معه، وعد أن هزيمتهم هي الخيار الوحيد المتاح أمامنا، وفيما يتعلق بالأزمة السورية أعرب الرئيس (ترامب) بوضوح عن رفضة للاشتراك في جهود التدخل الإنساني، مؤكداً أن ذلك لا يتجسد في مصالح الولايات المتحدة، فقد عد بقاء (الأسد) أنفع بالمصالح الأمريكية، فهو يرى أن من الحكمة "أن ندعوهم يحارب بعضهم (داعش) والنظام السوري" لتتدخل الولايات المتحدة في نهاية المطاف إذا ما رأت أهمية لذلك للقضاء على ذلك التنظيم[4].

---

(1) خالد هاشم، السياسة الخارجية الأمريكية ما بين جو بايدن ودونالد ترامب: استمرارية أم تغيير؟، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، فبراير 2022، ص 5.

(2) نبيل عودة وعمرو دراج، العسكرة في إدارة ترامب: التوجهات والأوليات، المعهد المصري للدراسات، القاهرة، 31 مايو 2017، ص ص 16 – 17.

(3) علاء جبار أحمد، السلوك السياسي للرئيس الأمريكي دونالد ترامب في الشرق الأوسط، مجلة دراسات دولية، العددان(77 – 78)، جامعة بغداد – مركز الدراسات الدولية، 2019، ص411.

(4) يمني سليمان، توجهات السياسة الخارجية عند دونالد ترامب، المعهد المصدري للدراسات السياسية والإستراتيجية، مصر – الإسكندرية، 11 مايو 2016، ص ص 5 – 6.

و سرعان ما نفذ الرئيس (ترامب) وعد حملته الانتخابية بـ "توحيد العالم المتحضر بأكمله في الحرب ضد الإرهاب"، من خلال القيام بأول زيارة خارجية له وهو رئيس لقمة الرياض عام 2017، التي تهدف إلى مكافحة الإرهاب في الشرق الأوسط، وفي هذه الزيارة أكد الرئيس(ترامب) أن قضية الإرهاب في المنطقة لا يمكن أن تحلها القوة الأمريكية وحدها، وإنما يجب أن تتعاون دول المنطقة في التصدي للإرهاب والتخلص منه تماما، ومن الناحية المادية استخدم الرئيس(ترامب) الخطاب للإعلان عن افتتاح كل من المركز العالمي لمكافحة الفكر المتطرف، ومركز استهداف تمويل الإرهاب، وتهدف هذه المراكز إلى تقديم الدعم والتعاون الدولي لمكافحة الأفكار المتطرفة، وقطع تمويل الإرهاب، وبهذه الخطوة بدأ الرئيس (ترامب) في بناء شراكات قوية لمكافحة الإرهاب وتوحيد الجهود العالمية في هذا الصدد، وتأتي هذه الجهود استجابة لوعده خلال حملته الانتخابية بتوحيد العالم المتحضر لمواجهة التهديد الإرهابي[1].

ومن جانب آخر يرى الرئيس (ترامب) أن العلاقات الأمنية للولايات المتحدة وتحالفاتها العسكرية المتوارثة منذ الحرب الباردة، اخذت تشكل عبئاً اقتصادياً عليها، ويؤكد أن الولايات المتحدة هي بلد محمي طبيعياً، ولا يوجد أي خطر يعترضها، وهذا ما جعله يعكس نظرته تجاه حلف شمال الأطلسي(الناتو)، فقد أعرب الرئيس (ترامب) عن قلقه إزاء مستوى الالتزامات المالية للدول الأعضاء، وعدها غير عادلة تجاه الولايات المتحدة، التي وصلت التزامهاتها المالية تجاه الحلف بنسبة (3%) من الناتج المحلي الإجمالي، وبذلك يرى أن هذا الحلف لم يعد يستجيب للمصالح الأمريكية، وصار مكلفاً اقتصادياً بلا جدوى[2]، ولطالما تساءل الرئيس(ترامب) عن جدوى وفائدة حلف شمال الأطلسي(الناتو) بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية التي تتزعمه وتتحمل إزاء ذلك تكاليف ضخمة تفوق إسهامات باقي الأعضاء بمعدلات كبيرة، هذا الأمر دفعه إلى الضغط على جميع دول الحلف بالوفاء بالتزاماتها والبالغة (2%) من الناتج المحلي الإجمالي، لاسيما أن هناك 5 دول فقط من مجموع 28 دولة وفت بالتزاماتها[3]، كما أثار الرئيس (ترامب) ارتباكاً في نفوس زعماء دول حلف

(1) Jonny Hall, Donald Trump's Populist Foreign Policy rhetoric, Political Studies Association, Vol 41, London, 2021, P 54- 55.

(2) محمد بلخيرة، تأثير التوجه الانعزالي لإدارة "دونالد ترامب" على المكانة الدولية للولايات المتحدة الأمريكية، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، العدد(2)، المجلد(6)، 2021، ص14.

(3) Julian E. Barnes and Helene Cooper, Trump Discussed Pulling U.S From NATO, Aides say Amid New Concerns over Russia, 14 Jan 2019, at: https://www.nytimes.com/2019/01/14/us/politics/nato-president-trump.html

الناتو، عندما تحدث عن ديون مترتبة عليهم تراكمت منذ سنوات، في أثناء مراسيم افتتاح نصب تذكاري لضحايا الإرهاب في بروكسل، وقال الرئيس(ترامب) العديد من أعضاء الحلف لا يسهمون بقسطهم بالكامل في الإنفاق العسكري المشترك للناتو، وهناك كثيرون عليهم أن يسددوا ما تراكم من الديون منذ سنوات، وعد الرئيس(ترامب) أن بعض دول الناتو مدينة للولايات المتحدة وحلف الناتو بمبالغ باهظة من الأموال[1].

ومن أجل ضمان تمويل حلف الناتو من قبل الدول الأوروبية، يتبع الرئيس (ترامب) سياسة التهديد عبر التحذير من احتمالية انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الحلف، ويشير إلى أن أوروبا ملزمة بتكاليف أمنها التي توفرها الولايات المتحدة، مع فهمه لتحركات روسيا في جزيرة القرم وأوكرانيا، إذ لا يعدها تهديداً للمصالح الأمريكية، إلا إنه يستغل طموح روسيا لإثارة مخاوف الدول الاوروبية منها على أنها عدو محتمل، مشابه للاتحاد السوفيتي في الماضي[2].

اما توجهات الرئيس الأمريكي الحالي جو بايدن الأمنية تتمثل في تعزيز الأمن القومي للولايات المتحدة والتصدي للتهديدات الأمنية الداخلية والخارجية، وقد أعلنت إدارته عن عدة سياسات وإجراءات لتحقيق هذه الأهداف، مثل تعزيز التعاون مع حلفاء الولايات المتحدة، وتعزيز القدرات العسكرية والاستخباراتية لمواجهة التحديات الأمنية، كما تم اتخاذ إجراءات لمحاربة التطرف والتطرف العنيف داخل الولايات المتحدة من خلال تعزيز التحقيقات والمراقبة وتعزيز التوعية والتأهل، اما في سياق الدفاع عن المصالح الحيوية الأمريكية، فرغم أن بايدن يشدد على أنه يتردد في استخدام القوة العسكرية عند الضرورة لـ(حماية الشعب الأمريكي)، فإن ذلك يجب أن يكون الملاذ الأخير وليس الأول، "حيث تستخدم القوة للدفاع عن مصالحنا الحيوية فقط عندما يكون الهدف واضحاً وقابلاً للتحقيق، وبموافقة الشعب الأمريكي"، كما ويرى بايدن ضرورة إنهاء "الحروب الأبدية" في أفغانستان والشرق الأوسط التي كلفت الولايات المتحدة دماءً وأموالاً كثيرة، والتركيز بدل ذلك على مهمات عسكرية محددة بأعداد قليلة من القوات الخاصة، كما ويشدد بايدن على أن الولايات المتحدة مطالبة

(1) مرشد محمد مرشد، السياسات الأمريكية تجاه النظام الدولي في عهد ترامب "الصين نموذجا" (2017 – 2020)، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر – غزة – كلية الآداب العلوم الإنسانية، 2022، ص58.

(2) دلال محمود السيد، قيود التغيير: جدل كلينتون – ترامب الانتخاب ومستقبل الانخراط الأمريكي عالماً، ملحق تحولات استراتيجية، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، أكتوبر 2016، ص27.

بأن تركز على مكافحة الإرهاب، ولكن المراوحة في صراعات لا يمكن كسبها يستنزف القدرة الأمريكية على القيادة في قضايا أخرى تتطلب اهتمامها، ويمنعها من إعادة بناء أدوات القوة الأخرى[1].

ثالثاً- التوجهات الاقتصادية:

خاض الرئيس(دونالد ترامب) حملته الانتخابية بصفته رجل الأعمال الملياردير، وممثلاً للطبقة العاملة، فيتمتع بالبراعة الاقتصادية ومهارات عقد الصفقات التي يفتقر إليها الساسة في واشنطن العاصمة[2]، ويعتنق العقيدة الليبرالية النفعية نظراً لخلفيته كرجل أعمال وتاجر، وقد انعكس هذا الفكر على سلوكه وأدائه السياسي خلال مدّة ولايته، فتوجهات الرئيس(ترامب) العقائدية تشكل تعزيزاً لمبادئ المحافظين الحديثة والندرة الواقعية، فهو يعد من أبرز انصار هذا التيار السياسي، فقد اتبع في سياسته مبادئ النظرية الواقعية والليبرالية الاقتصادية[3].

في الواقع (دونالد ترامب) رجل أعمال، إذ كان يدير شركاته التجارية فقط، ومن ثم تركزت توجهاته السياسية على إبرام صفقات قصيرة الأجل في مجموعة متنوعة من المجالات، إذ يحكم كل صفقة وفقاً لمنطق الربح والخسارة، وتتغير العلاقات بناءً على تقويمه لكل صفقة، ويمكن أن تكون العلاقات جيدة اليوم وسيئة للغاية غداً، دون أن تحظى أي دولة بمكانة خاصة إلا بما تقدمه في هذه الصفقات[4]، إذن اعتمدت سياسة الرئيس(دونالد ترامب) في السياسة الخارجية على مبدأ الصفقات البرغماتية، إذ يسعى للتفاوض والمفاوضة مع الدول والشركاء الدوليين بهدف تحقيق المصالح الأمريكية الوطنية، كما استندت سياسته الاقتصادية إلى مفهوم "اقتصاد الكازينو"، إذ تعطي الأولوية القصوى لمصالح الولايات المتحدة، وازدهارها الاقتصادي، حتى لو كان ذلك على حساب العلاقات الدولية الأخرى، ليعزز هذا المبدأ فكرة "أمريكا أولاً"، والسياسات المصممة لاستعادة الولايات المتحدة

---

(1) خالد هاشم، عقيدة بايدن والشرق الأوسط، مركز البيان للدراسات والتخطيط، تموز 2023، ص 6.

(2) Catherine Thorbecke, A look at Trump's Econmic legacy, January 20, 2021, at: https://abcnews.go.com/Business/trumps-economic-legacy/story?id=74760051

(3) خالد عبد الإله عبد الستار، العامل الأيديولوجي والقومي للمحافظين الجدد بين الثابت والمتغير - إدارة ترامب أنموذجا، مجلة قضايا سياسية، العدد(70)، الجامعة المستنصرية، 2022، ص ص 107- 108.

(4) أسامة الرشيدي، "فن الصفقة"... خلاصة أفكار ترامب في "البزنس الرئاسي" العربي الجديد، 22 أغسطس 2017، https://www.alaraby.co.uk/

بصفتها قوة عالمية مهيمنة[1]، لتتجلى فلسفة الرئيس (ترامب) وفهمه للحياة في جانبها الاقتصادي أكثر، إذ شكلت الجزء الأكبر في تكوينه وعمله بما أثر في نمط قراراته السياسية.

ومن جانب آخر، أبدى الرئيس(ترامب) اعتقادا بأنه ينبغي إصلاح المؤسسات وإعادة التفاوض على الاتفاقيات التي عقدتها الإدارات الأمريكية التي سبقته، من أجل تناسبها بشكل أفضل مع مصالح الولايات المتحدة، ونظراً لعدم تقاسم تكاليف العمل الجماعي على نطاق واسع وارتفاع الممارسات التجارية غير العادلة، ستتجه الولايات المتحدة نحو مزيد من التغيير، بدلاً من التمسك بالتعددية التي تعتمد على مبادئ الترابط والأنظمة العالمية بناءً على الديمقراطية وحقوق الإنسان، يعكس الرئيس(ترامب) نهجاً ثنائي الطبيعة يركز على دور الدولة في تحقيق المصالح السياسية والاقتصادية للولايات المتحدة[2]، ويعارض الرئيس(ترامب) منح السلطة للمنظمات الدولية، ويدعم مبدأ السيادة الوطنية للدول عموماً وللولايات المتحدة بشكل خاص، خلال حملته الانتخابية، وجه الانتقادات لمبدأ التعددية الذي تمثله منظمة الأمم المتحدة، كما تعهد أنّه لن يوقع على أي اتفاق يقلل من قدرة الولايات المتحدة على السيطرة على شؤونها الداخلية، وعند خطابه للجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 2017 قدم (ترامب) مفهوم الاستقلال الذاتي اقتراحا أساسيا، إذ يجب أن تكون كل دولة ذات سيادة مسؤولة مطلقة عن شعبها ومستقبلها ومصيرها[3]، أدى هذا التوجه إلى انسحاب الولايات المتحدة من العديد من الاتفاقيات الدولية، وعرقلة عمل المنظمات الدولية، وتقليص المساعدات المالية، وحتى قطع العلاقات مع بعض الهيئات الدولية، ومع ذلك، يُعد التأثير الأكبر لهذا الاتجاه متمثلا في تقليص التمويل الذي تقدمه الولايات المتحدة للمنظمات الدولية، فقد قامت الولايات المتحدة بوقف تمويلها لصندوق الأمم المتحدة للسكان والأونروا الذي يعمل على تقديم المساعدات للاجئين الفلسطينيين، وفي عام 2020 أعلنت الولايات المتحدة أيضاً عن قرارها بعدم تمويل منظمة الصحة العالمية وسحب عضويتها فيها، نتيجة لسوء إدارة المنظمة لجائحة كوفيد- 19 والعلاقات التي تربطها

(1) مهند حميد مهيدي، صعود اليمين الشعبوي الأمريكي والتأثير في منظومة العلاقات الاقتصادية الدولية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط 1، بيروت، 2022، ص141.

(2) Fatma Nil Doner, Trump's Wisdom for the International Political Economy: A Way to Collective Carnage?, PERCEPTIONS, Number 1, 2019, P 121.

(3) الحسن أحمد أبكاس، السياسة الخارجية لإدارة الرئيس ترامب اتجاه منظمة الأمم المتحدة، مجلة العلوم السياسية، العدد(60)، جامعة محمد الخامس بالرباط – المغرب، 2020، ص127.

بالصين[1]، وتختلف استراتيجية (ترامب) عن الإستراتيجيات الأمريكية السابقة فيما يتعلق باستغلال مكانة الولايات المتحدة في الأمم المتحدة وهيئاتها لتحقيق أدافها القومية، فقد قرر الرئيس(ترامب) سحب الولايات المتحدة من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، بسبب عدم تحقيق أهدافها مع أن لها إسهامات مالية كبيرة في هذه المنظمة، كما هدد بالانسحاب من مجلس حقوق الإنسان بهدف الدفاع عن (إسرائيل)[2].

وبعد تحول الرئيس(دونالد ترامب) إلي سياسي يميني أكثر تحفظاً، اتخذ سياسة اقتصادية انعزالية ومتحفظة، واعتمد على سياسة خفض الضرائب وإلغاء القيود، وذلك تماشياً مع سياسات المحافظين في حزبه الجمهوري، وعمل أيضاً على تعزيز الدولار الأمريكي، وتنفيذ العديد من السياسات الاقتصادية التي تهدف إلى حماية الاقتصاد الأمريكي وزيادة الدخل القومي، شملت تلك السياسات تقييد الانفتاح الليبرالي الخارجي من خلال إعادة النظر في العديد من اتفاقيات الشراكة مع دول العالم، يهدف من خلال ذلك إلى تعزيز الحماية الاقتصادية للبلاد وتعزيز الصناعات المحلية[3].

وفي جانب آخر عبرّت إدارة الرئيس(ترامب) عن انتقادات شديدة للسياسات التجارية للصين، على اساس أن الصين تتبع ممارسات تجارية غير عادلة، كما أثارت مبادرة الحزام والطريق التي تروج لها الصين استياءً في الولايات المتحدة وأدت إلى مخاوف بشأن زيادة النفوذ الصيني في المناطق الأخرى، وخاصة في البلدان التي تكون مستضيفة للمشاريع التابعة لتلك المبادرة[4]، كما قامت إدارة الرئيس(ترامب) باتخاذ مجموعة من الإجراءات ضد الشركات الصينية الفردية، وذلك استنادا إلى اتهامات بأن شركة الاتصالات الصينية "هواوي" قد تسمح للصين بالحصول على مستوى أعلى من الوصول إلى أسرار التجارة والمعلومات الحكومية السرية، من خلال دخولها في شبكات

(1) Aarshi Tirkey, Multilateralism: Ground Zero of American Retreat, How Donaid Trump has changed the world, Editor: Harsh V. Pant, Observer Research Foundation,India- Newdeihi, November 2020, P 28 - 29.

(2) يحيى سعيد قاعود وعلا عامر الجعب، مصدر سبق ذكره، ص114.

(3) خالد عبد الإله عبد الستار، قراءة فكرية في قضايا العولمة والليبرالية عند المحافظين الجدد: إدارة ترامب أنموذجا، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، العدد(19)، جامعة بغداد، كانون الثاني 2023، ص11.

(4) أحمد حسين الخطيب، السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية في ظل "دونالد ترامب"، مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد(28)، مركز جيل البحث العلمي، دمشق، 2020، ص46.

G5، كما اتهمت الولايات المتحدة تلك الشركة بالاحتيال، وقامت بفرض ضغوطات اقتصادية عليها[1]، ومن جهة أخرى تحدث الرئيس(ترامب) عن حرب تجارية متعددة الجوانب مع الصين، وقام بتنفيذها فعلياً، حقق من خلالها إيرادات بالمليارات للاقتصاد الأمريكي، واعتمد الرئيس(ترامب) سياسات معادية للصين، مثل سياسة التحمية التجارية الموجهة ضد المنتجات الصينية، فقد فرض رسوماً جمركية على مجموعة واسعة من السلع الصينية، وحظر منتجات شركة "هواوي" عن التداول في السوق الأمريكية بسبب اتهامها بالتجسس وعدم تزويدها بالتكنولوجيا الأمريكية[2].

ونستنتج مما سبق، أن مدة ممارسة السياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس(ترامب) كانت مليئة بالتحديات والتغيرات، إذ اتخذ الرئيس(ترامب) قرارات جريئة ومفاجئة تجاه عدد من القضايا الدولية، فكان يعتمد على سياسة التهديدات الصارمة وسيلةً لحماية مصالح الولايات المتحدة في العالم، كما أظهر اهتماماً بالقضايا الأمنية والتحديات الاقتصادية التي تواجه البلاد، وهو ما أدى بتلك التوجهات إلى العديد من التوترات مع عدد من الدول الأخرى، كما أنها تلقت انتقادات واسعة من بعض الأطراف على الصعيد الداخلي والخارجي.

اما الرئيس الأمريكي الحالي جو بايدن فقد تحدث عن عدة توجهات اقتصادية خلال حملته الانتخابية وبعد تولية الرئاسة، ومن ابرزها تعزيز النمو الاقتصادي اذ يسعى إلى تحفيز النمو الاقتصادي من خلال تعزيز الاستثمارات في البنية التحتية والابتكارات وخلق فرص عمل جديدة، كما شدد على مكافحة التميز الاقتصادي بهدف تقليل الفجوة الاقتصادية بين الطبقات الاجتماعية، كما تعمل إدارته إلى تعزيز العلاقات التجارية مع الشركاء الدوليين وتعزيز الحماية الاقتصادية للصناعات الوطنية ،وتعزيز الابتكار والاستثمار في البنيه التحتية والتكنولوجيا[3].

كما قدم بايدن خطة سياسية اقتصادية حملت اسم "خطة إعادة البناء على نحو أفضل" أثناء ترشيحه للرئاسة في شهر يوليو 2020، وبحلول شهر مارس 2021 بدأت إدارة بايدن في إعداد حزمة تشريعية تقدر كلفتها بنحو (3) تريليون دولار على مدى عشر سنوات، مع تحديث البنية التحتية

(1) Robert D Blackwill: Trump's Foreign Policies Are Better Than Tgey Seem, Council Report, No 84, April 2019, P 12.
(2) Trump Says Huawei Could be part of Trade Deal, BBC News, 24/5/2019, at: https://www.bbc.com/news/business-48392021.
([3]) Mark Duggan, Economic policy in a Biden admin stration, Stanford Instiutd for Economic policy Research, December 2022, P 4.

باعتبارها حجر الأساس في الحزمة، فتم تمويل هذه الخطة بشكل أساسي من خلال إضافة شريحة ضريبية بنسبة(39.6%) على أولئك الذين يكسبون أكثر من (400) ألف دولار سنوياً، وزيادة معدلات الضريبة على الشركات إلى نسبة (28%)، وذلك بعد أن خفض سلفه (ترامب) النسبة من (35%) إلى (21%)[1].

المطلب الثاني: دور العامل الاقتصادي في سياسة الرئيس(ترامب) الخارجية

قدم (دونالد ترامب) نفسه للناخب الأمريكي خلال حملته الانتخابية منقذاً للاقتصاد الأمريكي، وعزز من ذلك أنّه جاء من قطاع الأعمال، ووعد الناخبين بغدٍ افضل، وتحقيق تحسينات في الاقتصاد، من خلال توفير المزيد من فرص العمل، وبتبني التخفيضات الضريبية، وقد رفع شعار "أمريكا أولاً" دون التنبه إلى التأثيرات المحتملة على اقتصاد العالم[2]. ولتوضيح دور العامل الاقتصادي في سياسة الرئيس(ترامب) الخارجية، سيتم تقسيم المطلب إلى محورين أساسيين، وهما معارضة الرئيس(ترامب) للعولمة الاقتصادية، وموقف الرئيس(ترامب) من الاتفاقيات التجارية.

أولاً: معارضة العولمة الاقتصادية:

جاءت توجهات الرئيس (ترامب) اليمينية المحافظة خسارة لمدعي العولمة، وإشارة "أمريكا العظيمة" التي رفعها الرئيس(ترامب) في حملته الانتخابية، تمثل رؤية معادية للعولمة على المستويات الثلاثة، وهي حركة رأس المال والبضائع، وحركة البشر والمهاجرين، وحركة الأفكار والمعلومات، وتعزز هذه الرؤية تحديات العولمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتركز على حماية المصالح الوطنية، والتركيز على السيادة الأمريكية بدلاً من الاعتماد على العلاقات الدولية والتفاعلات العالمية[3]، فقد هاجم الرئيس (ترامب) العولمة التي يرى أنها أدت إلى تجاهل المصالح الوطنية الخاصة، مشيراً إلى أن المستقبل لا ينتمي إلى المنادين بالعولمة، بل ينتمي إلى الوطنيين[4]، وأن

([1]) Laura von Daniels, Economy and National Security US Foreign Economic Policy under Trump ang Biden, German Institute for International and Security Affairs, Berlin, June 2023, P 10.

(2) مهند حميد مهيدي، مصدر سبق ذكره، ص176.

(3) خالد عبد الإله عبد الستار، مصدر سبق ذكره، ص10.

(4) أخبار الأمم المتحدة، دونالد ترامب للجمعية العامة، المستقبل لا ينتميإلى المنادين بالعولمة، بل ينتميإلى الوطنيين، 24 أيلول/ سبتمبر 2019، كما متاح على الرابط:

https://news.un.org/ar/story/2019/09/1040172

فوز الرئيس (ترامب) يعكس اتفاق ملايين الأمريكيين، حول الاعتراض على النخب الحاكمة وسياستها التي حكمت الولايات المتحدة من الحزبين سابقاً، فيرون أن الرؤية الليبرالية المعولمة والسياسات الاقتصادية التي تبنتها، أدت إلى ضعف البلاد سياسياً واقتصادياً، وبالإضافة إلى ذلك يرى بعض الناخبين أن الاتفاقيات التجارية التي تمت الموافقة عليها، أضرت بالطبقة الوسطى في الولايات المتحدة، ويشعرون بأن هناك تصدير وظائف خارج الولايات المتحدة، وتوظيف العمال الأجانب بأجور أقل، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة، ومشكلة عدم المساواة الاقتصادية[1].

ومن جانب آخر فقد كانت إحدى ركائز السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العالم هو الدفاع عن التجارة الحرة، وتعزيزها على أساس نظام تجاري متعددة الأطراف إذ كان الانفتاح والقدرة التنافسية من سماتها المركزية، أمّا عند وصول الرئيس (ترامب) فقد أظهر تحولاً في هذه السياسة إذ هاجم التجارة الحرة، واعتقد أنها غير عادلة، وتفضل الاقتصاديات النامية على حساب الاقتصاديات الكبيرة، ورأى أن هذا النظام التجاري أدى إلى فقدان العديد من الفرص التنافسية للاقتصاد الأمريكي[2]، ويرى الرئيس (ترامب) أيضاً أن التجارة الخارجية لعبة محصلتها صفر، وترى إدارة (ترامب) أن الممارسات التجارية غير العادلة، والتلاعب بالعملة من جانب شركائها التجاريين، وخاصة الصين والمكسيك وألمانيا، هي السبب وراء العجز التجاري للولايات المتحدة، إضافة إلى عدم كفاءة الإدارات الأمريكية السابقة[3]، لذلك سعى الرئيس(ترامب)إلى إعادة إحياء الصناعات المحلية، وزيادة فرص العمل للعمال الأمريكيين، من خلال فرض رسوم جمركية على البضائع المستوردة، وتشجيع الشركات الأمريكية على التصنيع في الداخل، هذا قد يؤثر بشكل كبير على الدول التي تعد أكبر

(1) محمد عبد العظيم الشيمي، محركات التوجه الليبرالي لإدارة ترامب: نموذج لاستراتيجية التفاوضية للتجارة الدولية، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد (7)، المجلد (2)، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا– برلين، فبراير 2018، ص7.

(2) Fabian Novak, Sandra Namihas, Donald Trump's Foreign Policy and Its Impactn on Latin America, Instituto de Estudios Internacionales(IDE), Pontificia Universidad Catoliic del peru, November 2018, P 10.

(3) Christopher Daase and Stefan Kroll Hrsg, Angriff auf die liberale Weltordnung: Die amerikanische Auben- und Sicherheitspolitik unter Donald Trump, Springer VS, Germany, 2019, P 179 - 180.

شركاء تجاريين للولايات المتحدة مثل الصين وألمانيا والمكسيك، وفي المقابل أيضاً قد تؤدي هذه السياسات الحمائية إلى تباطؤ التجارة العالمية، وتصعيد توترات التجارة بين الدول[1].

في عام 2018 بدأ الرئيس الأمريكي (دونالد ترامب) حرباً تجارية مع العالم، تضمنت معارك متعددة مع الصين وكذلك حلفاء أمريكا، وقد استخدمت كل معركة مسوّغاً قانونياً أمريكياً محدداً، مثل وصف الواردات الاجنبية بأنها تهديد للأمن القومي، فيليها فرض الرئيس (ترامب) للتعريفات الجمركية على تلك الواردات[2]. ويمثل تقرير استراتيجية الأمن القومي لعام 2017 تحولاً كبيراً في العلاقات بين الولايات المتحدة والصين تحت إدارة الرئيس (ترامب) في ديسمبر 2017، وقد صدر التقرير الأول لـ (NSS) تحت إدارة (ترامب) في نفس الشهر، وأعلن الرئيس(ترامب) أن هذا الاصدار كان علامة فارقة في عهد رئاسته، فتم ذكر الصين 33 مرة في إستراتيجية الأمن القومي للرئيس (ترامب) في 2017، مقارنة بـ 12 مرة في إستراتيجية الأمن القومي لأوباما في 2015، بالإضافة إلى ذلك أصدرت وزارة الدفاع الأمريكية إستراتيجية الدفاع الوطني (NSD) في يناير 2018 لدعم إستراتيجية الدفاع الوطني للرئيس (ترامب) في عام 2017، وقد وضحت إستراتيجية الدفاع الأمريكية أن الصين تعد منافساً إستراتيجياً تستخدم الاقتصاد بشكل مفاجئ لتحقيق أهدافها على المدى الطويل[3]، ومن المؤكد أن العجز التجاري الذي تعانيه الولايات المتحدة في التعامل الصين كان مصدر قلق للإدارات الأمريكية المتعاقبة التي منذ منتصف الثمانينيات على الأقل، ويعد استمرار جمهورية الصين الشعبية في انتهاك حقوق الملكية الفكرية مصدر قلق آخر بالنسبة للولايات المتحدة، إذ تشير التقديرات إلى إن الاقتصاد الأمريكي يتكبد خسائر تقدر بنحو 600 مليار دولار سنوياً، بسبب سرقة ممتلكاته الفكرية من قبل جمهورية الصين الشعبية بدءًا من المعرفة التقنية عبر الوسائل السيبرانية إلى سرقة الافلام[4].

(1) مروان قبلان، أطروحات إدارة ترمب ونظام ما بعد الحرب العالمية الثانية: انقلاب في السياسة الخارجية أم نسخة باهتة من الجاكسونية؟، مجلة سياسات عربية، العدد(24)، يناير 2017، ص107.

(2) Chad p. Bown and Melina Kolb, Trump's Trade War Timeline: An UP-to-Date Guide, Piie Peterson Institute For International Economics, December 31, 2023, P1.

(3) Zhaohui Wang, Understanding Trump's Trade Policy With China: Internationail Pressures Meet Domestic Politics, Inha Journal of Internationl Studies, No 3, December 2019, P 391 - 392.

(4) Kartik Bommakanti, China: From Trade to Security in Asia Catching the Dragon by its Tail, How Donaid Trump has changed the world, Editor: Harsh V. Pant, Observer Research Foundation, India- Newdeihi, November 2020, P 7.

لذا كانت الصين أول المستهدفين لسياسة الرئيس(ترامب) الحمائية، فقامت الحكومة الأمريكية تحت إدارة الرئيس(ترامب)، بتبني سياسة قاسية تجاه الصين، معتبرة إن الصين تقوم بسرقة الملكية الفكرية للشركات الأمريكية، وقد تم فرض رسوم جمركية(*) بنسبة(25%)على الصلب الصيني، ونسبة(10%)على الألومنيوم الصيني، ووصفت هذه الخطوة بأنها حرب تجارية بين البلدين، يتجاوز هذا النزاع بين الولايات المتحدة والصين حدود القضايا التجارية المعقدة، ويحمل تأثيرات دولية تؤثر على النظام التجاري العالمي[1]، وفي يونيو/حزيران 2018 حدثت نقطة تحول حقيقية عندما فرض (دونالد ترامب) رسوما جمركية بنسبة (25%) على صادرات صينية بقيمة 50 مليار دولار، وردت وزارة التجارة الصينية على ذلك بالإعلان عن حرب تجارية وفرض رسوم جمركية على قيمه مماثلة من الصادرات الأمريكية، وفي سبتمبر فرضت الولايات المتحدة تعريفات جمركية جديدة بنسبة (10%) على صادرات صينية بقيمة 20 مليار دولار، وكان من المقرر زيادتها إلى (25%) بحلول نهاية العام، وردت الصين على ذلك بإجراءات انتقامية على منتجات أمريكية بقيمة حوالي 60 مليار دولار[2].

ولم تكن الصين وحدها هدفاً لسياسات الرئيس(ترامب) الحمائية، بل تأثر الاتحاد الأوروبي أيضاً بالسياسات الحمائية التي اتبعتها إدارة (ترامب)، فقد قامت الولايات المتحدة بفرض رسوم جمركية على بعض واردات الاتحاد الأوروبي، وقد اقترحت فرض رسوم إضافية على الواردات الأوربية بشكل عام، رداً على ذلك، فرض الاتحاد الأوروبي تعريفات انتقامية على بعض المنتجات الأمريكية بقيمة 2.8 مليار يورو، وفي وقت لاحق هدد الرئيس(ترامب) بفرض رسوم جمركية على السيارات المستوردة

(*) وفي عام 2018، فرضت الولايات المتحدة تحت إدارة (ترامب) تعريفات جمركية على الغسالات المنزلية، ووحدات الطاقة الشمسية المستوردة، وتم اتخاذ هذا القرار بناءً على توصيات لجنة التجارة الدولية الأمريكية، حيث تم فرض رسوم بنسبة 20% على الغسالات المنزلية، و30% على وحدات الطاقة الشمسية، وتهدف هذه الإجراءات إلى حماية الصناعات المحلية، وزيادة فرص التوظيف في الولايات المتحدة، فقد أدت الواردات الرخيصة من الغسالات المنزلية ووحدات الطاقة الشمسية، إلى تنافس محلي قوي للشركات الأمريكية في هذه الصناعات. للمزيد ينظر: منحف سوفيان، مستقبل منظمة التجارة العالمية في ظل إجراءات ترامب الحمائية، مجلة جيل الدراسات والعلاقات الدولية، العد(21)، مركز جيل البحث العلمي، ديسمبر 2018، ص110.

(1) Shang ـ Jin Wei, How to Avoid a US-China Trade War, Project Syndicate, 23/3/2018, at: https://www.project-syndicate.org/commentary/trump-china-avoiding-trade-war-by-shang-jin-wei-2018-03

(2) Laurence Nardon and Mathilde Velliet, The US-China Trade War What Isthe Outcome after the Trump Presidency?, Policy Center For the New South, November 2020, P 14.

من الاتحاد الأوروبي، إذا لم يتمكن الجانبان من التوصل إلى اتفاق تجاري[1]، وفي المقابل جاء قرار المفوضية الأوروبية بفرض رسوم جمركية إضافية على بعض واردات الولايات المتحدة، وذلك على أنها جزء من إجراءاتها الردعية بسبب الرسوم التي فرضتها واشنطن على واردات الصلب والألمنيوم الأوروبية، وأفادت وكالة "نوفوسي" الروسية بأن الرسوم الأوروبية الجديدة تشمل واردات أمريكية بقيمة 2.8 مليار دولار، وستشمل المنتجات المتأثرة بالتدابير التقييدية الصلب والألومنيوم والمنتجات الزراعي، ومن المقرر أن يبدأ الاتحاد الأوروبي تطبيق رسوم استيراد بنسبة (25%) على هذه المنتجات الأمريكية[2].

وعلى الرغم من الفوائد المؤقتة لتلك الحروب التجارية على الاقتصاد الأمريكي، ولكنها دفعت الدول الكبرى والمنتجة إلى التفكير بجدية في بناء تحالف اقتصادي لمواجهة الولايات المتحدة، هذا التحالف قد يؤدي إلى إحياء الاتحاد الاقتصادي الذي تعمل الصين على بنائه، وهو ما سيجعل الولايات المتحدة في عزلة تامة خلف المحيط، بعد أن فقدت كل حلفائها وكسبت عداء الدول الكبرى[3]، وفي المقابل تلقت إجراءات الرئيس (ترامب) في مجال الحماية التجارية، انتقادات وتحذيرات عدة، من جهة رؤساء الدول المعنية، ورجال الأعمال، وخبراء الاقتصاد، لأنهم يعتقدون أن سياسة الحماية التجارية التي يتبعها الرئيس(ترامب) قد تثير حروباً تجارية، وتفرض حواجز تجارية من قبل الولايات المتحدة والدول الأخرى، وهذا يشكل تهديداً لحرية التجارة العالمية ويزيد من التوترات الاقتصادية، ويؤيد هذا الرأي الاعتقاد السائد بأن الاقتصاد العالمي يستفيد من التعاون الاقتصادي والتجارة الحرة، بدلاً من التصفيات التجارية[4]، كما أن التحذيرات أخذت تتصاعد من مغبة استمرار الرئيس(دونالد ترامب) في التصعيد كالرسوم الجمركية على السلع الصينية أو الرسوم المفروضة على السيارات الأجنبية، الذي من شأنه أن يبطئ النمو العالمي، وبحسب مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، فقد

(1) Tariffs: Donald Trump's Weapon of Choice, TRT World, 31/5/2019, at: https://www.trtworld.com/americas/tariffs-donald-trump-s-weapon-of-choice-27161

(2) منصور أحمد أبو كريم، تحولات النظام الدولي في ضوء سياسات إدارة ترامب وأزمات جائحة كورونا (بين استمرار الهيمنة وتعدد الأقطاب)، دار الجندي للنشر والتوزيع، فلسطين، 2023، ص70.

(3) محمد علي النجار، دونالد ترامب: رئيس أمريكي أم عميل روسي؟، بلا دار نشر، ط 1، إسطنبول، 2020، ص ص 48 – 49.

(4) محمد عبد العظيم الشيمي، مصدر سبق ذكره، ص15.

انخفضت التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة (13%) عام 2018، ليبلغ أدنى مستوى له منذ الأزمة المالية[1].

ثانياً: الاتفاقيات التجارية:

يعد الرئيس(ترامب) من أبرز المنادين بمبدأ الحماية التجارية للسوق الأمريكية، كما يشكك في مدى فعالية وتأثير الاتفاقيات والمعاهدات التجارية الدولية، ويُعد أنها غالباً ما تكون في مصلحة الطرف الآخر على حساب الولايات المتحدة، أو على أقل تقدير تنتج عنها سلبيات تضر بالاقتصاد والسوق الأمريكيين[2]، فقد هاجم عدداً من الاتفاقيات التجارية التي تم توقيعها بين الولايات المتحدة وعدة دول، وقام بالانسحاب أو تعديل بعض منها، باستثناء تلك التي تفاوض معها، ومن بين الاتفاقيات التي انسحب منها الرئيس (ترامب)، اتفاقية الشراكة العابرة للمحيط الهادي(TPP)، في 22 يناير 2017، بعد مدة قصيرة من توليه منصبه، والتي وصفها بأنها "صفقة سيئة لأمريكا"، عادًّ أنها تضر بالعمال الأمريكيين والشركات المحلية[3]، وتعد اتفاقية الشراكة للمحيط الهادي أكبر اتفاق تجاري حر واسع النطاق يضم 12 دولة، منها اليابان وفيتنام وماليزيا وأستراليا وتشيلي وغيرها، بقيادة الولايات المتحدة تهدف إلى ربط اقتصاديات تلك الدول، وتسهيل حركة السلع والخدمات والاستثمارات بين دول الأعضاء[4]، وقد تسبب قرار انسحاب الرئيس(ترامب) من الاتفاقية فور وصوله لسدة الحكم بداية عام 2017، في انفراط عقد دول الاتفاقية التي عانت من أجل لم الشمل مرة أخرى، وظلت في محاولات نجحت في مارس 2018 في إعادة تجميع نفسها وتوقيع اتفاقية إنعاش التجارة بينها تحت اسم جديد هو "الشراكة الشاملة والتقدمية عبر المحيط الهادي"، حيث وقع وزراء الخارجية و التجارة في أستراليا وبروناي وكندا وتشيلي واليابان وماليزيا والمكسيك ونيوزيلندا وبيرو وسنغافورة وفيتنام،

(1) Jeanna Smialek, Jim Tankersley and Jack Ewing, Global Economic Growth Is Already Slowing. The U.S. Trade War Is Making It Worse, The New York Times, June 18, 2019, at: https://www.nytimes.com/2019/06/18/business/economy/global-economy-trade-war.htm

(2) وليد سلطاني، تأثير السياسة الخارجية الأمريكية في عهد ترامب على التعاون الدولي متعدد الأطراف، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف المسيلة – كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2019 – 2020، ص ص 81 – 82.

(3) خالد هاشم، السياسة الخارجية الأمريكية ما بين جو بايدن ودونالد ترامب: استمرارية أم تغيير؟، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سلسلة تقييم حالة، الدوحة، 2022، ص6.

(4) لينا عماد الموسوي، إدارة دونالد ترامب تشكل تهديداً للأمن والسلم الدوليين، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2020، ص5.

الاتفاق الذي أعادوا من خلاله التجارة فيما بينهم[1]، كما أن انسحاب الولايات المتحدة من اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ تحت إدارة (ترامب) يعرض المصالح الأمريكية الرئيسة للخطر بطريقتين على الأقل، أولاً، ستخسر الولايات المتحدة الفوائد الاقتصادية التي كانت ستحققها عضويتها في الشراكة عبر المحيط الهادئ والتي سيكون من الصعب تكرارها، ثانياً، الولايات المتحدة تفقد فرصة قيادة تكامل عميق لاتفاقية التجارة الإقليمية، ووضع معايير لآسيا واحتواء الصين في التجارة الدولية، يضاف إلى ذلك أنه نتج عن الانسحاب من الشراكة عبر المحيط الهادي هو أن الصين أصبحت الآن صاحبة اليد العليا في الترويج لاتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة الخاصة بها في آسيا[2].

أمّا عن موقف الرئيس (ترامب) من اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا)[*] فقد عدها أسوأ اتفاق تجاري في التاريخ، وقد أبلغ شركاءه في (نافتا) كندا والمكسيك، بعزمه على إعادة التفاوض حول شروط هذا الاتفاق، بغية الحصول على صفقة أفضل للعمال الأمريكيين، موضحاً أن ذلك لا يعني صفقة أفضل بقليل مما هو قائم، ولكنه يعني صفقة أفضل كثيراً من الوضع الحالي، وإن لم يمتثلوا لإعادة التفاوض، فحينها سيتم اللجوء للمادة 2205 من اتفاقية (نافتا)، التي تنص على أنّه "يحق لأي دولة عضو أن تحدد موعداً للانسحاب مدته ستة أشهر"، لذلك سعت الإدارة الأمريكية صوب الدفع باتجاه الحصول على تعديلات في روح الاتفاقية، فهي تركز على خفض العجز الأمريكي وبخاصة مع المكسيك[3]، ولقد أشار العديد من الخبراء إلى مخاطر الانسحاب الأمريكي من (نافتا)، فوفقاً لمعهد "بيترسون" للاقتصاد الدولي (PIIE)، أن الانسحاب من (نافتا) سيكلف الولايات المتحدة ما يقرب من 187.000 وظيفة في مدة تتراوح من سنة إلى ثلاث سنوات أو ربما لمدة أطول، كما

(1) محمد فايز فرحات، الانسحاب الأمريكي من الشراكة عبر المحيط الهادئ.. أقوال العولمة الغربية؟، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، كانون الثاني 2018،
https://acpss.ahram.org.eg/News/16520.aspx

(2) Daniel C.K. Chow, Ian Sheldon, William McGuire, How the United States Withdrawal From the Trans-Pacific Partnership Benefits China, University of Pennsylvania Journal of Law & Public Affairs, No 1, Vol 4, 2018, P 74 - 75.

(*)وهي اتفاقية تجارية بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك أبرمت في عام 1994، وكانت الأهداف الأساسية لاتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية هي إزالة الحواجز أمام التجارة، وتسهيل حركة السلع والخدمات عبر الحدود بين دول الاتفاقية، كما أنشأت أكبر منطقة تجارة حرة في العالم من حيث إجمالي الناتج المحلي، وهي ثاني أكبر منطقة تجارية حرة من حيث إجمالي حجم التجارة بعد الاتحاد الأوروبي.

(3) North American Free Trade Agreement (NAFTA), at:
https://www.trade.gov/north-american-free-trade-agreement-nafta

تشير الدراسة إلى أن أكثر الولايات تضرراً ستكون ولاية أركناس وكنتاكي وميسيسبي وأنديانا، وأن أكثر القطاعات تضرراً هي صناعة السيارات والزراعة والصناعات التحويلية، و أيضاً تخاطر الولايات المتحدة في حال الانسحاب بـ 88 مليار دولار في صادرات الخدمات إلى كندا والمكسيك[1].

كما هدد الرئيس الأمريكي (دونالد ترامب) بالانسحاب من منظمة التجارة العالمية (WTO)، ولكن تراجع فيما بعد عن هذا القرار وأكد أنّه لا ينوي الخروج من المنظمة، وأعرب عن رغبته في إعادة التفاوض مع المنظمة وتحقيق معاملة عادلة للولايات المتحدة، وأشار إلى أنّه يجب حل النزعات في المنظمة بطريقة أكثر إنصافاً ومعاملة الولايات المتحدة بصدق أكبر، ويعكس تراجعه عن الخروج من المنظمة الحاجة للبقاء فيها والبحث عن سبيل تطوير السياسة التجارية الأمريكية بطرق أخرى[2]، وقد أعلن (ترامب) عن تغيير في سياسته الخارجية، إذ أشارت إلى احتمال تجاهل بعض قواعد منظمة التجارة العالمية إذا تعارضت مع السيادة الأمريكية، ويعتقد الخبراء أن قرارات (ترامب) بالعمل في خارج قواعد المنظمة العالمية تؤدي إلى تفاعلات سلبية، إذ ستقوم الدول بفرض عقوبات وضرائب لحماية أسواقها وعقاب الصناعات الأمريكية، وهذا في النهاية قد يؤدي إلى انتشار الحمائية الاقتصادية على مستوى العالم واندلاع حرب تجارية، وهو ما سيعوق النشاط والنمو الاقتصادي العالمي[3]، كما أن الهجمات العدائية من قبل الرئيس(ترامب) على منظمة التجارة العالمية تجاوزت المجرد خطابات التوتر، فقد تم منع الإدارة من أعمال التعينات في هيئة الاستئناف التابعة للمنظمة، والتي تقوم بإصدار أحكام النزعات التجارية[4]، كما عرقلت إدارة (ترامب) عمل نظام تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية، وأعلنت مؤخراً عن استخدام حق النقض ضد تعيين الدكتورة

(1) Sherman Robinson, Withdrawing From NAFTA Would Hit 187.000 US Exporting Jobs, Mostly in Heartland, February 14, 2018, at:
https://www.piie.com/blogs/trade-and-investment-policy-watch/withdrawing-nafta-would-hit-187000-us-exporting-jobs-mostly

(2) منصور أحمد أبو كريم، تحولات النظام الدولي في ضوء سياسات إدارة ترامب وأزمات جائحة كورونا (بين استمرار الهيمنة وتعدد الأقطاب)، مصدر سبق ذكره، ص105.

(3) عثمان محمد عثمان، ضد العولمة وحرية التجارة: من يفوز؟، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، العدد(1)، المجلد(25)، معهد التخطيط القومي، 2017، ص6.

(4) Chad P. Bown and Douglas A. Irwin, Trump's Assault on the Global Trading System And Why Decoupling From China Will Change Everything, Foreign Affairs, Number 5, Volume 98, October 2019, p 131.

النيجيرية "نجوزي أوكونجو إيويالا" في منصب المدير العام الجديد لمنظمة التجارة العالمية، وهي المرشحة التي تدعمها معظم الدول الأعضاء[1].

وتثير سياسة الانسحابات المتكررة التي تبنتها إدارة (ترامب) تجاه العديد من المنظمات والاتفاقيات التجارية تساؤلات: فهل نجح ما يمكن تسميته بالابتزاز الأمريكي في تحقيق الأهداف السياسية المرجوة، أم أنه ترك تداعيات سلبية على دور الولايات المتحدة بصفتها أكبر قوة دولية في العالم، وهنا يشير الخبير (الإسرائيلي) "سيفر يلوتسكر" في مقاله بصحيفة "يديعوت أحرونوت" إلى أن الولايات المتحدة قد تلجأ بعصا التمويل والانسحاب من قبل، وكانت هي الخاسرة في النهاية ويوضح أن هذه السياسة أدت إلى عزلة الولايات المتحدة عن العالم[2].

اما جو بايدن الرئيس الحالي للولايات المتحدة الأمريكية فهو يدعم مبدأ التجارة الحرة والعادلة، ويدعم العولمة الاقتصادية ويروج لتعزيز التجارة الدولية بين الدول، وقد أكد في عدة مناسبات أنه يعتقد بأن التعاون الدولي والتجارة الحرة يمكن أن يكون لهما تأثير إيجابي على الاقتصاد العالمي وعلى العلاقات الدولية بشكل عام، كما أنه يعتبر أن العولمة الاقتصادية يمكن أن تساهم في تحقيق التقدم والازدهار الاقتصادي للشعوب في جميع أنحاء العالم[3].

كما أعرب بايدن عن رغبته في إعادة تقييم العديد من الاتفاقيات التجارية التي وقعتها الولايات المتحدة في السنوات السابقة، مع التركيز على حماية حقوق العمال والبيئة وتحسين الفرص التجارية للشركات الأمريكية، وقد عمل على إعادة التفاوض معها، منها اتفاقية التجارة الحرة مع كندا والمكسيك (USMCA)، بهدف تحسينها وجعلها أكثر عدالة وفعالية، فضلا عن مراجعة انسحاب الولايات المتحدة من عدد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية، كأنسحابها من اتفاقية باريس للمناخ، والانسحاب من مجلس حقوق الانسان التابع للأمم المتحدة وغيرها، كما تعهد بالعودة إلى منظمة الصحة العالمية التي انسحبت منها الولايات المتحدة في ظل إدارة الرئيس السابق(ترامب)، فتوجها جو بايدن من الاتفاقيات التجارية تتمثل في تحقيق توازن بين الفوائد الاقتصادية للولايات المتحدة

(1) Aarshi Tirkey, op, cit, P 28- 29

(2) منصور أحمد أبو كريم، تحولات النظام الدولي في ضوء سياسات إدارة ترامب وأزمات جائحة كورونا(بين استمرار الهيمنة وتعدد الأقطاب)، مصدر سبق ذكره، ص68.

(3) خالد هاشم، السياسة الخارجية الأمريكية ما بين جو بايدن ودونالد ترامب: استمرارية أم تغيير؟، مصدر سبق ذكره، ص 9.

وحماية حقوق العمال والبيئة، كما يركز على تعزيز الجوانب الاجتماعية والبيئية في الاتفاقيات التجارية، بما في ذلك إدخال قواعد صارمة لحماية العمال وتعزيز حقوقهم وتعزيز معايير الحماية البيئية[1].

ونستنتج مما سبق، وبشكل عام أن العامل الاقتصادي يعد جزءاً أساسياً في سياسة الرئيس(ترامب) الخارجية، إذ كان يولي اهتماماً كبيراً بالحماية التجارية، وتعزيز الصناعات الوطنية الأمريكية، فقد عد تحقيق التوازن التجاري وحماية الوظائف الأمريكية هو من أهم أولوياته، ومن ناحية أخرى يرى الرئيس(ترامب) أن العديد من الاتفاقيات التجارية التي وقعتها الولايات المتحدة في الماضي لم تكن عادلة ولم تخدم مصالح البلاد بشكل كافٍ.

المطلب الثالث: العقوبات الاقتصادية في سياسة الرئيس(ترامب) الخارجية

يُعد استخدام العقوبات الأمريكية جزءًا أساسياً، من إستراتيجية واشنطن في السياسة الخارجية، فتم استخدامها وسيلة للإسهام في تحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية للولايات المتحدة، كما ذكرنا سابقاً، وليس هذا فحسب، بل يشمل سمة أخرى متعلقة بالسياسة الحمائية التجارية، التي أعلن عنها الرئيس(ترامب) في سياسته الخارجي، فتعد العقوبات الاقتصادية طريقة فعالة لحماية الصناعات المحلية، والوظائف الأمريكية من المنافسة التجارية[2]، فقد استخدمت إدارة (ترامب) العقوبات الاقتصادية الأولية والثانوية، أداةً لفرض ضغوط على الدول والكيانات الأخرى، للالتزام بأهداف الأمن القومي، والسياسة الخارجية للولايات المتحدة، وفي المقابل استخدمت إدارة (ترامب) التعريفات التجارية والعقوبات الجمركية، أدوات لفرض قيود تجارية، وتحفيز التجارة العادلة بين الولايات المتحدة وشركائها التجاريين، وقد فرضت الإدارة رسوماً جمركية على واردات من بعض الدول[3]، ويعتقد الرئيس (ترامب) أن تعزيز فكرة حماية المصالح الأمريكية، وتحقيق شعار "أمريكا أولا"، يكون من خلال إستراتيجية العقوبات الاقتصادية، ورفع الرسوم الجمركية، حتى لو تعرضت لانتقادات عديدة، من جانب بعض

---

(1) نور عبد الاله عجرش، الاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط عهد بايدن انموذجا، مجلة قضايا سياسية، العدد(14)، مارس 2022، ص 20.

(2) مصطفى صلاح، الآليات والنماذج: سياسة العقوبات في الإستراتيجية الأمريكية، آفاق سياسية، العدد(35)، المركز العربي للبحوث والدراسات، 2018، ص39.

(3) John J. Forrer and Kathleen Harrington, The Trump Administration's Use Of Tariff as Economic Sanctions, Cesifo Forum, Volume 20, December 2019, P 24.

أعضاء الحزب الجمهوري، ويرى أن هذه السياسات ستحمي الصناعات المحلية، وتعزز فرص العمل في الولايات المتحدة، وتصدّ تنافسا غير عادل من الدول الأخرى[1]، فلقد استخدم الرئيس(ترامب) التعريفات الجمركية بشكل مطرد، لمعاقبة الشركاء التجاريين مثل الصين وأوروبا وكندا والمكسيك، الذين يعتقد أنهم دمروا الوظائف الأمريكية، من خلال إغراق الولايات المتحدة بالمنتوجات الرخيصة، وإقامة حواجز اقتصادية غير عادلة في الداخل، ويرى الرئيس وكبار مسؤوليه أن الحرب التجارية تعمل على رفع الاقتصاد الأمريكي، وقد استشهد الرئيس(ترامب) مراراً وتكراراً بالتباطؤ في الصين كدليل على نجاح حربه التجارية[2].

كما أن مركزية النظام المالي الأمريكي، وانتشار الدولار الأمريكي في السوق المالية العالمية، يجعل من العقوبات الاقتصادية أداة قوية في متناول اليد، عند مواجهة تحديات السياسة الخارجية، علاوة على ذلك، أصبحت حكومة الولايات المتحدة أفضل في استخدام هذه الأدوات بمرور الوقت، إذ تطورت من أداة صريحة تتمثل في الحظر، إلى فرض قيود أكثر دقة على الجميع، ومع ذلك هناك مخاطر كبيرة، لأن وجود مثل هذه المطرقة القوية، يعني أن جميع تحديات العالم يمكن أن تظهر كمسامير، وقد كشف النهج الفريد الذي اتبعته إدارة (ترامب) في التعامل مع العقوبات عن تلك المخاطر[3]، إذن ليس هناك شك في أن العقوبات الاقتصادية هي السلاح المفضل لإدارة (ترامب) في السياسة الخارجية، و أصبحت الأدوات القسرية عنصراً أساسياً، في حملات الضغط القصوى، التي يشنها (ترامب) ضد خصوم الولايات المتحدة، فهو لا يفرض العقوبات بشكل أكثر قوة من أسلافه فحسب، بل إنّه يستخدمها أيضاً بطرق وأساليب جيدة[4]، فقد لجأت إدارة (ترامب) إلى العقوبات الاقتصادية بشكل متكرر منذ توليه منصبه في يناير/ كانون الثاني 2017، وكثيراً ما روجت أنها أصدرت إجراءات العقوبات الاقتصادية أكثر من إدارة الرئيس أوباما، وتعد العقوبات الاقتصادية

(1) فطين البداد، عقوبات ترامب الاقتصادية، موقع الاتحاد نت، 2018/8/22،
https://alittihadnet.net/art84.html

(2)Jeanna Smialek, Jim Tankersley & Jack Ewing, "Global Economic Growth is Already Slowing: The U.S. Trade War is Making it Worse," The New York Times, 18/6/219, at: https://www.nytimes.com/2019/06/18/

(3) David Mortlock and Briian O'toole, US Sanctions: Using a Coercive Economic and Financial Tool Effectively, Atlantic Council Global Business & Economics program, November 2018, P 1 - 2.

(4) Peter Harrell, Trump's Use of Sanctions Is Nothing Like Obama's, CNAS, october 2019, at: https://foreignpolicy.com/2019/10/05.

عنصراً أساسياً في إستراتيجية إدارة (ترامب)، لمواجهة التحديات الأمنية القومية وتشكيل سياسة خارجية قوية[1].

وتحت ادارة الرئيس(دونالد ترامب)، تم اعتماد سياسة صارمة في فرض العقوبات الاقتصادية على بعض الخصوم كإيران وفنزولا وكوريا الشمالية، وحزب الله في لبنان وغيرهما، وقد تجاوزت سياسة فرض العقوبات الاقتصادية التي تبنتها إدارة الرئيس (ترامب) خارج النطاق الجغرافي الأمريكي، وأثرت على أطراف ثالثة، فبفرض العقوبات على دولة مثل إيران على سبيل المثال، قد يؤثر ذلك على العمليات التجارية لدول أخرى، وفي عام 2018 قامت الولايات المتحدة بإضافة حوالي 1500 شخص وشركة وكيان إلى قائمة العقوبات الاقتصادية التي تديرها وزارة الخزانة[2].

واستهدفت وزارة الخزانة الأمريكية التي تشرف على العقوبات الاقتصادية الأمريكية، الآف الكيانات بتجميد أصولها وحظر أعمالها، وكانت وزارة الخارجية متحمسة بالمثل لفرض عقوباتها الخاصة، حظر السفر على المسؤولين الحكوميين الأجانب وغيرهم، بسبب انتهاكات حقوق الإنسان والفساد في بلدان من الأمريكيتين إلى الشرق الأوسط وأفريقيا وآسيا، وكان من النادر أن يمر أسبوع دون أن تعلن إدارة (ترامب) عن عقوبات جديدة، وقال (مارك دوبويتز) الرئيس التنفيذي لمؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات إن "الإفراط في استخدام الحرب الاقتصادية هو بالتأكيد بديل أفضل للإفراط في استخدام الحرب العسكرية"، وقد دعا إلى فرض عقوبات أوسع نطاقا، ويقول (ماندلكر) الذي يتولى مكتبه المسؤول عن العقوبات الاقتصادية، إن العقوبات وحدها "نادرا ما تشكل الحل الكامل لتهديد الأمن القومي، وأزمة حقوق الإنسان أو الفساد"[3].

اتخذت إدارة الرئيس الأمريكي (دونالد ترامب)، نهجاً صارماً، في فرض العقوبات الاقتصادية على الدول والكيانات التي تعدها مهددة لمصالح الولايات المتحدة، وقد تم استخدام هذه العقوبات أداة

(1) David Mortlock and Brian O'toole, US Sanctionz: Using a Coercive Economic and Financial Tool Effectively, Atlantic Council- Global Business & Economics program, November 2018, P 3.

(2) حسين العزي، مواجهة العقوبات الأمريكية: مسارات قانونية جديدة، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، العدد الثاني والعشرون، اب 2020، ص24.

(3) Matthew Lee, Trump Wields sanctions hammer; experts wonder to what end, Associated Press, 18 Aug 2019, at:
https://www.pbs.org/newshour/politics/trump-wields-sanctions-hammer-experts-wonder-to-what-end.

لتحقيق أهداف السياسة الخارجية التي تشمل تغييرات في سلوك الأنظمة السياسية للدول المستهدفة، على سبيل المثال، تم تطبيق عقوبات ضغط قصوى على إيران، وتم فرض عقوبات على الشركات التجارية التي تشارك في مشاريع تتعارض مع الرؤية الأمريكية، مثل الشركات الأوروبية التي تعمل على تطوير مشايع نقل الغاز الروسي إلى أوروبا، فتم فرض جزئية من هذه العقوبات حتى أكتوبر 2020، على شركات أوروبية تعمل في تطوير مشاريع نقل الغاز الروسي عبر أنابيب تمر بتركيا وألمانيا[1].

وبطبيعة الحال أدت سياسة الضغط الاقتصادي في عهد الرئيس(ترامب)، إلى تصاعد التوترات والصراعات الاقتصادية مع العديد من الدول، وهذا بدوره تسبب في تدهور سمعة الولايات المتحدة في الخارج، إذ تم انتقاد هذه السياسة بشكل كبير وعدتها بعض الدول غير ملائمة ومستفزة، ولكن ليس من الواضح أن الرأي العام العالمي له تأثير دائم على سياسات الولايات المتحدة وسمعتها في الخارج، فعلى مر العصور وجهت انتقادات عديدة للسياسات والتدخلات الأمريكية منذ حرب فيتنام، غير أن الرئيس(ترامب) لم يكن مبالياً بالرأي العام العالمي وتأثيره على سياساته، وخير دليل على ذلك هو ما شهدته مدة رئاسته من العديد من القرارات والتصرفات التي تجاهلت الانتقادات الدولية، وتجاوزت التوترات مع بعض الشركاء الدوليين[2].

ولكن هناك من ينظر للعقوبات الاقتصادية في عهد الرئيس(ترامب) على أنها فشلت في تحقيق أهدافها، ويقول المنتقدون إن تسريع العقوبات على بعض الدول قرب نهاية ولاية الرئيس(ترامب)، كان يهدف إلى محاصرة الرئيس الجديد (جو بايدن) الذي أدى اليمين الدستورية بشأن مسائل السياسة الخارجية الرئيسة، فضلاً عما واجهته عقوبات الرئيس(ترامب) من انتقادات شديدة، لأنها أدت إلى تفاقم معاناة المدنيين، خاصة مع استمرار إطلاق التدابير خلال جائحة كوفيد19، عندما كانت الدول تكافح لتمويل استجابتها للصحة العامة[3].

(1) تقييم فعالية سياسة العقوبات الأمريكية، ستراتيجيكس، 2020/10/28،
https://strategiecs.com/ar/analyses

(2) جورج فريدمان، عقيدة ترامب، مركز إدراك للدراسات والاستشارات، ترجمة سحقي سمر، 10 شباط 2018،
https://idraksy.net/the-trump-doctrine/

(3) US sanctions under Trump: A legacy that could box in Bidn?, ALJAZEERA, 21 Jan 2021, at: https://www.aljazeera.com/news/2021/1/21/us-santions-under-trump-all-you-need-to-know.

اما العقوبات الاقتصادية في ظل إدارة الرئيس الحالي جو بايدن فهو يستخدم العقوبات الاقتصادية كوسيلة لتحقيق أهداف محددة ومعينة، فهناك اختلافات بين العقوبات الاقتصادية التي فرضها الرئيس السابق (دونالد ترامب)، والتي فرضها الرئيس الحالي جو بايدن، تحت إدارة الرئيس (ترامب) كانت العقوبات الاقتصادية تستخدم بشكل متكرر كوسيلة لتحقيق أهدافه الخارجية والسياسية، حيث فرضت على العديد من الدول والكيانات بسبب قضايا عدة مثل الإرهاب، انتهاك حقوق الإنسان، وعدم الامتثال للقوانين الدولية، وفي المقابل بايدن يبدو انه يستخدم العقوبات الاقتصادية بشكل أكثر تحفظاً ومرونة، حيث يتبع نهجاً أكثر تعقيداً وتوازناً في تطبيقها، على سبيل المثال يبدو أن بايدن يفضل التعاون مع الحلفاء والشركاء الدوليين في فرض العقوبات بدلاً من اتخاذ إجراءات منفردة كما كان يفعل الرئيس (ترامب)[1].

ونستنتج مما سبق، أن العقوبات الاقتصادية في عهد الرئيس(ترامب) كانت أبرز سمات سياسة الولايات المتحدة تجاه الدول الأخرى، إذ استخدم الرئيس(ترامب) هذه العقوبات وسيلة لتحقيق أهدافه السياسية والاقتصادية في مجالات مختلفة، إضافة إلى ذلك تحظى العقوبات الاقتصادية التي هي أكثر شهرة خلال مدة حكم الرئيس(ترامب) بالاهتمام العالمي، ومع ذلك أثارت هذه العقوبات انتقادات من بعض الدول والمنظمات الدولية، التي رأت فيها استخداماً مفرطاً للقوة الاقتصادية، والتدخل في شؤون الدول الاخرى.

وبعد عرض سياسة وتوجهات الرئيس(ترامب) في الشؤون الخارجية الأمريكية، وتوضيح العقوبات الاقتصادية كأداة فاعلة في معاقبة المنافسين له، نكون بحاجة إلى دراسة حالة تطبيقية لنموذج بارز للبلد الذي تم فرض العقوبات الاقتصادية عليه من قبل الرئيس(ترامب)، وهو العقوبات الاقتصادية على إيران، وهذا ما سنوضحه بالتفصيل في الفصل الثالث.

[1] أسماء محمد بهاء الدين، الأبعاد السيكو استراتيجية لخطابي تنصيب دونالد ترامب وجون بايدن: دراسة نقدية، المجلة المصرية للبحوث، العدد (1)، فبراير 2023، ص 12.

الفصل الثالث

نماذج تطبيقية للعقـوبات الاقتصادية

الفصل الثالث

نماذج تطبيقية للعقوبات الاقتصادية الأمريكية خلال مدة حكم الرئيس (دونالد ترامب)

خلال فترة ولاية الرئيس الأمريكي السابق (دونالد ترامب) شهدت العلاقات الدولية تحولاً جذرياً وتغيراً كبيراً في سياسة العقوبات الأمريكية، لذا تميزت فترة حكم الرئيس(ترامب) بتبنيه نهجاً صارماً وعدوانياً في فرض العقوبات الاقتصادية، على الدول والأفراد والكيانات التي يرى أنها تهدد الأمن القومي الأمريكي، وبخاصة ما يتعلق منها بالقضايا الاقتصادية والسياسية الحساسة.

ومن بين أبرز النماذج التطبيقية للعقوبات الأمريكية خلال حكم الرئيس(ترامب)، ما فرضته أمريكا من عقوبات اقتصادية على دول مثلا إيران وفنزويلا وكوبا، بسبب سياستها الخارجية والداخلية التي وصفها الرئيس(ترامب) بأنها تشكل تهديدا للأمن الإقليمي والدولي، كما تم فرض عقوبات على الصين وروسيا بسبب اتهامات بانتهاكات التجارة الدولية، فضلا فقد تم فرض عقوبات على الأفراد والكيانات المتورطين في أنشطة إرهابية أو تهديد للأمن القومي الأمريكي، تلك النماذج التطبيقية للعقوبات الاقتصادية خلال مدة حكم الرئيس(ترامب)، تثير العديد من التساؤلات حول فعالية هذه العقوبات وتأثيرها على العلاقات الدولية، لذا تبرز أهمية دراسة نموذج معين ذي أهمية وهو النموذج الإيراني، وعلى أساس ذلك تم تقسيم هذا الفصل على:

المبحث الأول: العقوبات الاقتصادية الأمريكية على إيران

المبحث الثاني: إجراءات العقوبات الأمريكية على إيران وتداعياتها والمواقف إزاءها

المبحث الثالث: مستقبل العقوبات الاقتصادية الأمريكية على إيران

المبحث الأول

العقوبات الاقتصادية الأمريكية على إيران

من أهم العقوبات الاقتصادية التي فرضها الرئيس الأمريكي السابق (دونالد ترامب)، العقوبات الاقتصادية على إيران، التي تهدف إلى فرض عقوبات إضافية على القطاعات الاقتصادية المهمة في إيران، بما في ذلك قطاع الطاقة والقطاع المصرفي، وتهدف هذه العقوبات إلى الضغط على إيران من أجل تغيير سلوكها تجاه برنامجها النووي وأنشطتها الإقليمية، وتجدر الإشارة إلى أن هذه العقوبات ليست توجهاً فقط من إدارة (ترامب)، بل كانت هناك قيود وعقوبات على إيران سابقاً في ظل الإدارات الأمريكية التي سبقت إدارة (ترامب). وعلى أساس ذلك تم تقسيم هذا المبحث على ثلاثة مطالب، تناول المطلب الأول رؤية الرئيس(ترامب) الإستراتيجية تجاه إيران، أما المطلب الثاني فيتناول البرنامج النووي الإيراني والعقوبات الاقتصادية، وأخيرا المطلب الثالث الذي يدرس أسباب ودوافع فرض العقوبات الاقتصادية على إيران.

المطلب الأول: رؤية الرئيس(ترامب) الإستراتيجية تجاه إيران

لقد أعربت إدارة الرئيس(ترامب) صراحة عن قلقها بشأن سياسة إيران الإقليمية ونفوذها المتزايد في المنطقة، خاصة بعد رفع العقوبات الاقتصادية عنها عند توقيع الاتفاق النووي الإيراني عام 2015، وهو الأمر الذي من شأنه أن يعزز مكاسبها الاقتصادية التي يمكن استغلالها لبسط قوتها وتعزيز نفوذها، علاوة على ذلك فهم يعتقدون أن إيران لا تزال عدوًا لواشنطن، وأنها تعمل ضد مصالح الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة، ويمكن ملاحظة ذلك في حروبها بالوكالة في اليمن والعراق وسوريا، فضلاً عن التهديدات المستمرة ضد (إسرائيل)، ويتجلى ذلك أيضاً من خلال دعمها للجماعات المسلحة الأخرى[1].

ومن ناحية أخرى تعد إيران مصدر قلق كبير للإدارة الأمريكية بقيادة الرئيس(ترامب)، اذ تم تأكيد هذا في إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي لعام 2017، إذ تم التركيز بوضوح على هذه القضية، ولقد ذكرت إيران في الإستراتيجية 17 مرة، وتم عدها أولوية رئيسة لمنع أي قوة معادية للولايات

(1) Ayman Saleh Albarasneh and Dania Koleilat Khatib, The US policy of Containing Iran - from Obama to Trump 2009 - 2018, Magazine Global Affairs, Vol 5, Nos 4- 5, 2019, P 380.

المتحدة من السيطرة على المنطقة، في إشارة واضحة إلى إيران[1]، وكان من الواضح تماماً أن مواجهة إيران ووكلائها في المنطقة كانت من أولوية السياسة الخارجية لإدارة (ترامب)، ووفقاً لبيان نُشر في 22 يناير 2017، بعد المكالمة الأولى للرئيس الأمريكي (ترامب)، مع رئيس الوزراء (الإسرائيلي) "بنيامين نتنياهو" إذ اتفق الاثنان على ضرورة معالجة التهديدات التي تشكلها إيران، وفي أعقاب اجتماع الرئيس (ترامب) مع ولي العهد السعودي (محمد بن سلمان) ووزير الدفاع السعودي، في 15 مارس 2017، تم التأكيد على أهمية مواجهة أنشطة إيران الإقليمية التي تزعزع الاستقرار، وفي بيان نشر في 10 أكتوبر 2017، بعنوان "حان الوقت لحشد رد عالمي على الجماعات الإرهابية"، حثت فيه إدارة (ترامب) شركاء الولايات المتحدة على العمل بشكل أكبر لاحتواء تصرفات إيران[2].

ومنذ بداية الحملة الانتخابية للرئيس الأمريكي (دونالد ترامب)، بدأ يتخذ مواقف سلبية تجاه سياسات إيران في المنطقة، ويفترض أن تلك السياسات تهدد مصالح أمريكا وحلفائها، وهذا ما تأكد خلال قمة الرياض عام 2017 وما بعدها، ففي المؤتمر الصحفي الذي أعقب القمة، قال وزير الخارجية الأمريكي "ريكس تيلرسون" أن الولايات المتحدة تكثّف جهودها لمواجهة طموحات إيران التوسعية في اليمن وسوريا، وشدد على أن واشنطن ستعمل على تعزيز التعاون الدفاعي بينها وبين السعودية، تنفيذاً للرؤية الإستراتيجية من أجل تحقيق الاستقرار في المنطقة[3].

وخلافا لسياسة إدارة الرئيس الأسبق باراك أوباما التي كانت تسعى لتخفيف التوتر مع إيران، انتهجت إدارة (ترامب) سياسة التصعيد مع إيران، وهذا ما أكده الرئيس(ترامب) وبشكل قاطع، مؤكداً أن السياسة الأمريكية تجاه إيران على مدار السنوات الأربع الماضية كانت خاطئة، سواء فيما يتعلق بالاتفاق النووي الإيراني أو التعاون الأمريكي مع إيران في محاربة تنظيم (داعش)، فضلاً عن تجاهل تصاعد نفوذ إيران في العديد من القضايا، لذلك ينظر الرئيس (ترامب) إلى إيران على إنها تشكّل

(1) Jack Thompson, Trump's Middie East Policy, Center for Security Studies (CSS), ETH Zurich, No 233, October 2018, P 2.

(2) Bilel Kriaa, Trum's Legacy in Middle East: Strategic Shift and the Geopolitics of American Foreign Policy in the Region, Master Thesis, Portland State University-Faculty of Political Science, 2021, P 5.

(3) اتفاق سعودي أمريكي على "مواجهة طموحات إيران التوسعية"، روسيا اليوم، في 2017/5/23، على الرابط: https://arabic.rt.com/world/879416

خطراً على المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط، وعمل على وضع إستراتيجيات لمواجهتها[1]، إذ ركزت رؤية الرئيس (ترامب) على حرمان إيران من امتلاك الأسلحة النووية وضمان عدم تطوير برنامجها النووي، إلى جانب محاولة احتواء الأنشطة الإيرانية في المنطقة وتقليل نفوذها، ولقد استغل (ترامب) الاتفاق النووي لتحقيق الأهداف الأمريكية، والهدف الحقيقي من هذه السياسة هو تحقيق التوازن العسكري في المنطقة، وضمان عدم تهديد إيران للأمن الاقليمي والدولي[2].

كما يرى الرئيس(ترامب) أن إيران دولة راعية للإرهاب، تسعى لزعزعة استقرار الشرق الأوسط، إذ تدعم التنظيمات المسلحة مثل حزب الله وحركة أنصار الله في اليمن والجماعات المسلحة في العراق، مشدداً على أن سياسة التهاون التي اتبعتها إدارة اوباما في التعامل مع التمدد الإيراني، أسهمت في تمكين إيران من تحقيق المزيد من الانتشار في المنطقة، وتوسيع دورها وتحقيق نشاط متزايد للجماعات الموالية لها في سوريا، هذا التوجه يُعد تهديدا لمصالح الولايات المتحدة وحلفائها العرب[3]، كما أن الدعم الكبير الذي تقدمه إيران للجماعات المسلحة في سوريا واليمن والعراق، يخدمها بعدة طرق، فهو يمكّن إيران من دعم الحلفاء الرئيسين مثل نظام "بشار الأسد" في سوريا، كما أنه يمنح طهران نفوذاً ضد المنافسين الإقليميين مثل المملكة العربية السعودية، فضلاً عن تعزيز الأصوات المؤيدة لإيران في المنطقة، وهذا ما يزيد من نفوذ إيران في بعض العواصم والمناطق المختلفة في العديد من البلدان، وهنا جاء ضغط الرئيس (دونالد ترامب) وإدارته بقوة لمواجهة أنشطة إيران، والتدخل المتزايد في منطقة الخليج، وذلك من خلال تعزيز القوة والقدرات العسكرية لدول السعودية والامارات ومصر وتركيا و(إسرائيل)، ففي 20 مايو 2017، وقع الرئيس (ترامب) صفقة تبلغ قيمتها حوالي 110 مليار دولا مع السعودية، لمواجهة نشاط إيران وتزايد نفوذها في المنطقة، تشمل هذه الصفقة تدفق الصواريخ الباليستية الأمريكية إلى السعودية، والأهمية الكبيرة في هذه الصفقة هو أنها تتضمن أيضاً تجديد بيع الذخائر الموجهة بدقة التي تم حظرها سابقاً في عهد إدارة أوباما،

(1) فادية جمعة، العلاقات الإيرانية الأمريكية وتداعياتها على منطقة الشرق الأوسط، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط 1، فلسطين، 2019، ص90.

(2) ربا عبادة راشد مسودة، ملامح السياسة الخارجية الأمريكية في عهد ترامب تجاه إيران: بين الاحتواء والتهميش، السياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس دونالد ترامب 2017– 2021، جمع وتنسيق: إسلام عيادي، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا– برلين، 2021، ص123.

(3) عباس هاشم عزيز وسعد رزيج إيدام، السياسة الخارجية الأمريكية إزاء منطقة الشرق الأوسط في عهد الرئيس "دونالد ترامب" وآفاقها المستقبلية: دراسة حالات (فلسطين، إيران، العراق)، مجلة دراسات دولية، العددان (77 – 78)، كانون الأول 2019، ص282.

وستمكن الصفقة أيضاً المملكة من شراء تقنيات الدفاع الصاروخي والمحطة الطرفية للارتفاعات العالية التي ستحبط صواريخ إيرانية، ويكمن الهدف من هذه الصفقة تعزيز الأمن وقوة الردع لحلفاء الولايات المتحدة وتحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط، من خلال مواجهة التهديدات الإيرانية والحد من نفوذها السلبي في المنطقة[1].

وفي إطار إستراتيجية الرئيس(ترامب) المناهضة لإيران، كان أحد أهم أهدافه السياسية الرئيسة تشكيل تحالفات إقليمية ودولية؛ فعلى المستوى الإقليمي سعى الرئيس(ترامب) إلى الحد من نفوذ إيران في الشرق الأوسط، وكان من الأهمية بمكان تشكيل تحالف لمواجهة إيران بدعم من دول الخليج العربية ومصر والأردن، ومع ذلك لم تتحقق فكرة تشكيل تحالف أمني إقليمي يسمى "الناتو العربي"، بسبب الخلافات بين قطر والمحور السعودي، وكذلك التوترات بين مصر والمملكة العربية السعودية بشأن الحرب الأهلية السورية، ومن جهة أخرى فالولايات المتحدة لم تتمكن من تشكيل التحالف الموحد ضد إيران مع شركائها الأوروبيين بعد قرار الرئيس(ترامب) بالانسحاب من الاتفاق النووي المشترك، وذلك لأن أعضاء الاتحاد الأوروبي يرون أن الاتفاق النووي هو قصة فخر يهدف في الأساس إلى حماية علاقاتهم الاقتصادية مع إيران، وتجنب العقوبات الأمريكية التي تتجاوز الحدود الإقليمية[2].

وفي إطار محاربة نفوذ إيران في منطقة الشرق الأوسط أيضاً، تم فرض عقوبات من قبل الإدارة الأمريكية على العديد من الكيانات والميليشيات المسلحة المرتبطة بطهران، تشمل هذه العقوبات حزب الله اللبناني، وحركة المقاومة الإسلامية(حماس)، ففي يناير 2018 أعلن وزير العدل الأمريكي "جيف سيستز" عن تشكيل فريق خاص لمنع تهريب المخدرات التي يقوم بها حزب الله اللبناني، الذي تم تصنيفه منظمة إرهابية من قبل واشنطن، كما أعلن وزير الخزانة "ستيفن منوتشين" عن فرض عقوبات جديدة على ستة أشخاص وسبعة كيانات مرتبطة بحزب الله، وفي نهاية يناير 2018 تم إدراج رئيس المكتب السياسي لحركة (حماس) "إسماعيل هنية"، وحركة الصابرين التي تدعمها إيران على قائمة الإرهابيين من قبل وزارة الخارجية الأمريكية، وأعلنت وزارة الخارجية أيضاً عن مكافأة مالية

(1) Arif Khan and Nargis Zaman, Trump Policy Towards Iran: Challenges and Implications, Pakistan Journal of Humanities and Social Science Research, Volume 1, Issue 1, Jume 2018, P 7.

(2)Emirhan Kaya, United States- Iran Relations: The Trump Impact, Kirklareli University Journal of the Faculty of Economics and Administrative Sciences, Volume 12, Issue 2, September 2023, P 284.

تصل إلى 12 مليون دولار لأي شخص يساعد في اعتقال اثنين من قادة حزب الله اللبناني المعروفين[1].

وفي المقابل، هددت إيران بإغلاق مضيق هرمز، الممر البحري الحيوي الذي يمر من خلاله حوالي (20%) من إجمالي إنتاج النفط العالمي، ويمكن أن يؤثر إغلاق المضيق بشكل كبير على حركة الملاحة والتجارة العالمية، ويعد تهديد إيران بإغلاق المضيق للضغط على الولايات المتحدة، ومنع تشكيل تحالف إقليمي في المنطقة، وقد يكون هذا السلوك أيضاً محاولة من طهران للضغط على الأطراف الدولية مثل روسيا والصين والاتحاد الأوروبي لمعرفة موقفها تجاه العقوبات الأمريكية المفروضة على إيران[2].

وفي 8 ابريل 2019 صنفت الإدارة الأمريكية الحرس الثوري الايراني (IRGO) منظمة إرهابية قسرية، وهذه هي المرة الأولى التي يتم فيها تصنيف قوة عسكرية رسمية منظمة إرهابية، وجاء في التصنيف أن الحرس الثوري الإيراني يواصل تقديم الدعم المالي والتدريب ونقل التكنولوجيا والأسلحة التقليدية المتقدمة والتوجيه لمجموعة واسعة من المنظمات الإرهابية، بما في ذلك حزب الله، والجماعات الإرهابية الفلسطينية مثل حماس والجهاد الإسلامي الفلسطيني[3].

وشهدت التوترات الأمريكية الإيرانية تصاعداً لتتحول إلى صراع عسكري بعدما قُتل قائد الحرس الثوري الإيراني "قاسم سليماني"، في غارة جوية أمريكية بدون طيار في 3 يناير 2020، ووفقا لوزارة الدفاع الأمريكية، كان سليماني مسؤولاً عن مقتل المئات من الأمريكيين وتطوير خطط لمهاجمة الأمريكيين وقوات الخدمة في العراق والمنطقة بشكل عام، وكان سليماني يعد شخصية قوية وذات نفوذ كبير في إيران، وله قناة مباشرة مع المرشد الأعلى علي خامنئي[4]، وقال مسؤولون أمريكيون إن الضربة تهدف إلى ردع هجمات إيرانية مستقبلية، لكنهم أشاروا أيضاً إلى إنه من المتوقع

(1) عمرو عبد العاطي، التفاعل المؤسسي داخل إدارة ترامب والسياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران، مجلة الدراسات الإيرانية – تصدر عن المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، السنه الثانية، العدد(6)، مارس 2018، ص143.

(2) محجوب الزويري وميسر سليمان، العلاقات الأمريكية – الإيرانية في ظل إدارة دونالد ترامب: التفاعلات والتبعات، سياسات عربية، العدد(49)، آذار/مارس 2021، ص79.

(3) Kenneth Katzman and Others, U.S- Iran Conflict and Implicationd for U.S Policy, Congressional Research Servicem 8 May 2020, P 1.

(4) Kenneth Katzman and Others, Op, Cit, P 9 - 10.

أن تتسبب هذه الضربة في هجمات شديدة من قبل إيران، بحيث تدفع البنتاغون إرسال آلاف القوات الإضافية إلى المنطقة[1].

ومن ثم فقد حددت الإستراتيجية الأمريكية لإدارة (ترامب) أهدافاً مختلفة لمواجهة سلوك إيران في المنطقة، متمثلة فيما يلي: أولاً، إحياء التحالفات الإقليمية والشراكات التقليدية لتعزيز الدعم لمواجهة إيران، ثانياً، حرمان النظام الإيراني من الموارد المالية اللازمة لتمويل الانشطة الإرهابية والوكلاء الذين يعملون بالنيابة عنه، بما في ذلك الحرس الثوري الإيراني، ثالثاً، مواجهة التهديدات الصاروخية الباليستية العابرة للقارات التي تواجه الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة وتوفير الحماية منها، رابعاً، حشد المجتمع الدولي لإدانة انتهاكات النظام الإيراني لحقوق الإنسان، بما في ذلك الاحتجاز الظالم للمواطنين الأمريكيين والأجانب، خامساً، منع إيران من امتلاك السلاح النووي، وهو الهدف الأهم لهذه الإستراتيجية[2].

ووفقا لما تقدم، يتضح أن السياسة الأمريكية في عهد الرئيس(ترامب) كان لديها مساعٍ حقيقية من أجل شل قدرات إيران على المستوى الداخلي والخارجي، والعمل على خلق أزمات داخلية في إيران من أجل تشتيت القدرات الإيرانية[3]، وخلال مدة حكم الرئيس(ترامب) شهدت السياسة الخارجية الأمريكية انتقالا واسعا وتغيرات مهمة، نجمت عن اختلاف المقاربات والرؤى ما بين الإدارة الأمريكية السابقة برئاسة باراك أوباما، وإدارة (ترامب)[4]، ومن هنا سوّغت إدارة (ترامب) سياساتها الخارجية بأن الإدارة التي سبقتها كانت ضعيفة، وعرضت مصالح الولايات المتحدة الأمريكية للتآكل والضعف، وكان واضحا منذ عهد الانتخابات استمرار انتقادات الرئيس(ترامب) للاتفاق النووي مع إيران[5].

(1) Max Fisher, What is Trump's Iran Strategy? Few Seem to Know, the New Hork Times, 6 Jan 2020, at:
https://www.nytimes.com/2020/01/06/world/middleeast/trump-iran-soleimani-strategy.html
(2) Bilel Kria, Op, Cit, 2021, P 51.
(3) منصور أبو كريم، اتجاهات السياسات الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل حكم ترامب، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، يناير 2018، ص22.
(4) مروان قبلان، مصدر سبق ذكره، ص111.
(5) حسن أيوب، السياسة الخارجية الأمريكية في عهد إدارة دونالد ترامب، مجلة شؤون فلسطينية، العدد (272)، صيف 2018، ص125.

اما إدارة الرئيس الأمريكي الحالي جو بايدن تعبر ايضاً عن قلقها من الأنشطة الإقليمية لإيران، بما في ذلك دعمها للجماعات المسلحة في المنطقة وتدخلها في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، ومن هذا المنطلق تسعى إدارة الرئيس بايدن إلى التوصل إلى حلول دبلوماسية لتهدئة التوترات مع ايران وتحقيق الاستقرار في المنطقة، وعلى الرغم من ذلك فإن إدارة الرئيس بايدن تركز اساساً على قضية البرنامج النووي الإيراني وتسعى للحد من تطوير ايران للأسلحة النووية من خلال إعادة الالتزام بالاتفاق النووي الذي تم توقيع في عام 2015، وبشكل عام يمكن القول أن إدارة بايدن تسعى إلى التوصل إلى حل دبلوماسي مع ايران يضمن عدم تطويرها لأسلحة نووية ويعالج القضايا الإقليمية الأخرى التي تشغل بال المجتمع الدولي[1].

ونستنتج مما سبق أن رؤية الرئيس(ترامب) الإستراتيجية تجاه إيران تهدف إلى تعزيز الضغط الاقتصادي والعسكري على إيران، والسعي إلى فرض عقوبات اقتصادية قاسية، وتصنيف المؤسسات والأفراد الإيرانيين على أنها كيانات إرهابية، بهدف إرغام إيران على التفاوض والوصول إلى اتفاق جديد يعالج القضايا النووية والصاروخية والتدخلات الإيرانية في المنطقة.

المطلب الثاني: البرنامج النووي الإيراني والعقوبات الاقتصادية

مع أن هناك العديد من الملفات الدولية التي أثارت جدلاً واسعاً في السنوات الماضية، يبقى الملف النووي الإيراني واحداً من أكثر الملفات استفزازاً وتأثيراً على الساحة الدولية، فقد كان الشغل الشاغل للباحثين ومراكز البحوث والمنظمات المعنية باستخدامات الطاقة النووية، وكتب الكثير حول طبيعة البرنامج النووي الإيراني، وظهرت اتجاهات متعددة ومتباينة حول طبيعة هذا البرنامج، الاتجاه الأول يعتقد أنه سلمي تماماً، ولا يهدف إلى تطوير أسلحة نووية، في حين يصر الاتجاه الثاني على أن البرنامج له طبيعة عسكرية، ويستهدف تطوير أسلحة نووية، بينما يشعر الاتجاه الثالث بالحيرة والتردد بين الاتجاهين السابقين ولا يمتلك تأكيدا قاطعا بشأن طبيعة البرنامج[2]. ولتوضيح أسس البرنامج النووي الإيراني وموقف الولايات المتحدة منه، لابد من تناول الجوانب الآتية:

---

[1] رامي عبدالله عبد المحسن عبد القادر، السياسة الخارجية في عهد بايدن اتجاه ايران، مجلة مدادات إيرانية، العدد(12)، المجلد(3)، حزيران 2022، ص 134.

(2) عطا محمد زهرة، البرنامج النووي الإيراني، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ط 1، بيروت، 2015، ص7.

أولاً: طبيعة البرنامج النووي الإيراني

ولقد شهد البرنامج النووي الإيراني تغيرات كبيرة، منذ نشأته في منتصف القرن الماضي وحتى اليوم، تتطور الأحداث الخاصة بالبرنامج النووي الإيراني يوماً بعد يوم وفي سرعة واضحة(*)، وتحاول الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية، الضغط على إيران بصورة أو أخرى لوقف هذه الأنشطة النووية، والاعتماد على الدول المتقدمة في وسائل الطاقة النووية، إلا أن إيران ترفض ذلك لاعتقادها أن القوانين الدولية تسمح لها بقيام نشاط نووي لخدمة الأغراض السلمية، وهي دولة مستقلة ذات سيادة، فمن حقها كغيرها من دول العالم الاستعانة بهذه الطاقة في مشاريعها التنموية والصناعية(1).

(*) بدأ البرنامج النووي الإيراني في عام 1957، وكانت أسس البرنامج قد وضعت خلال الحرب الباردة، وبمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية وفي صيغة اتفاق ثنائي بين البلدين، في برنامج تعاون نووي مدني وقع في عام 1957، وتحت عنوان (برنامج الذرة من أجل السلام). وهناك من يرى أن البرنامج النووي الإيراني قد مر بأربع مراحل رئيسة، تمثلت المرحلة الأولى منها في نشأة وإقامة البنية التحتية لهذا البرنامج، وخلال هذه المرحلة استثمر الشاه ما يقرب من 6 مليارات دولار في بناء المنشآت النووية، وقد تم توقيع اتفاقيات متعددة لتزويد إيران بالوقود النووي، استغرقت هذه المرحلة من عام 1968 وحتى عام 1978، أما المرحلة الثانية التي شهدت حظر شامل على إيران من قبل الولايات المتحدة والدول الغربية في مجالات التسلح، وتم رفض التعاون معها في المجال النووي، وفي هذه المرحلة تم إحياء برنامج البحوث النووية، من خلال تخصيص اعتمادات مالية جديدة للباحثين في هذا المجال، بالإضافة إلى افتتاح مركز أصفهان للبحوث النووية في عام 1984، وفي المرحلة الثالثة تم التركيز على تفعيل البرنامج النووي الإيراني جزئياً، ومحاولة إعادة العقود السابقة مع الدول= =الأوروبية لبناء مفاعلات نووية، يأتي ذلك نتيجة للدمار الذي لحق بالبنية التحتية الإيرانية خلال حربها مع العراق، وقد استمرت تلك المرحلة من عام 1985 وحتى عام 1991، وفي المرحلة الرابعة تزايد الاهتمام الإيراني بالطاقة النووية، وزادت جهودها للتعاون مع دول ذات خبرة نووية مثل الصين وروسيا، وفي عام 2002 كشفت الأقمار الصناعية عن وجود منشآت نووية إيرانية قيد الإنشاء التي لم يتم الإعلان عنها سابقاً، والحقيقة أن حقبة 1992– 2002 شهدت تقدماً إيرانياً باتجاه= =امتلاك دورة الوقود النووي الأصلية، وكانت تجارب التخصيب تجري بسرية على أجهزة طرد مركزي للتجارب في منشأة للبحوث والتطوير، وأصرت إيران على أن نشاطات التخصيب موجهة للأغراض السلمية، إلا أن أكثرية الدول الغربية والولايات المتحدة ادعت أن إيران تسعى لامتلاك أسلحة نووية. للمزيد ينظر: ستار جبار علاي، إيران والغرب: دراسة في تفاعلات إيران مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، دار محمد للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، 2021، ص ص 150 – 151.

(1) محمد نور الدين عبد المنعم، النشاط النووي الإيراني: من النشأة وحتى فرض العقوبات، مكتبة الأنجلو المصرية، ط 1، القاهرة، 2009، ص9.

ويثير البرنامج النووي الإيراني جدلاً حاداً بشأن الدوافع المحركة له[*]، فالولايات المتحدة الأمريكية و(إسرائيل) والعديد من الدول الأوروبية، تتهم إيران بأنها تسعى إلى امتلاك السلاح النووي، وأنها تستخدم هذا السلاح حال النجاح في تطويره من أجل تحقيق أهداف عدوانية، إلا أن الأطراف لم تقدم أي دليل يؤكد مزاعمها وادعاءاتها في هذا الصدد، وعلى الجانب الآخر فإن المسؤولين الإيرانيين دأبوا على التأكيد على أن البرنامج النووي الإيراني يندرج فقط في إطار الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وتشير الحكومة الإيرانية إلى أنها تسعى إلى بناء عدد من المفاعلات النووية، يسمح بتوفير (20%) من احتياجات البلاد من الطاقة الكهربائية[1]، وأن الحكومات الإيرانية المتعاقبة قد تحركت بعجلة الطاقة النووية لتنويع مصادر الطاقة في البلاد، خاصة في ظل تنبؤات بنضوب مخزون النفط الإيراني على المدى الطويل، وتغيرات أسواق النفط العالمية، وبالفعل تم تسويغ البرنامج النووي الإيراني على أنه ضرورة إستراتيجية، لضمان استمرارية النمو الاقتصادي والتنمية في البلاد في حقبة ما بعد النفط، ومع ذلك فإن تحقيق هذا الطموح والسعي إلى تطوير برنامج نووي أثار ردود فعل متفاوتة من قبل المجتمع الدولي، حيث تم فرض عقوبات اقتصادية على إيران بسبب هذه

(*) ويمكن تحديد الدوافع الرئيسة للبرنامج النووي الإيراني في عدة دوافع: أولاً الدافع الاقتصادي، يتمثل في حرص إيران على توفير الطاقة الكهربائية، إذ يرمي البرنامج النووي الإيراني إلى توفير (20%) من الطاقة الكهربائية التي تحتاجها إيران عن طريق المحطات النووية، ومن أجل تقليل الاعتماد على مصادر النفط والغاز الطبيعي، أما فيما يتعلق بالدافع العسكري، فتسعى إيران إلى حماية أمنها القومي للحيلولة دون التمدد الأمريكي تجاه إيران أو لتغيير النظام السياسي الإيراني، إذ كان المسعى الإيراني من حيازة السلاح النووي، هو توظيف التكنولوجيا النووية لأجل ردع الولايات المتحدة و(إسرائيل) عن التفكير في استهداف إيران، أما الدافع السياسي وهي التي تشكلت بعد العقوبات الأمريكية المفروضة على إيران، فهي تهدف إلى المضي نحو تطور البرنامج النووي الإيراني من أجل تخفيف حدة المطالبات الداخلية بتغيير وتحسين الظروف الاقتصادية والسياسية المطالبة بالحريات العامة، وفي حين تكمن الدوافع الإستراتيجية في القول بأن امتلاك التكنولوجيا النووية قد يكون عاملاً مساعداً في تحقيق الطموحات الإستراتيجية الإيرانية، وتعزيز مكانة إيران في الخليج وآسيا الوسطى في ظل التنافس الإقليمي والدولي للسيطرة على مقدرات هاتين المنطقتين من قبل الولايات المتحدة. للمزيد ينظر: محمد سالم الكواز، البرنامج النووي الإيراني: النشأة– التطور– الدوافع، مجلة دراسات اقليمية، العدد(25)، جامعة الموصل، مركز الدراسات الاقليمية، 2012، ص ص 247 – 248.

(1) محمد طالب حميد، العلاقات الإيرانية الأمريكية: توافق أم تقاطع، دار العربي للنشر والتوزيع، ط 1، القاهرة، 2016، ص ص 192 – 193.

النشاطات، هذه العقوبات أثرت على القطاع النفطي والغازي الإيراني، وتسببت في تدهور الوضع الاقتصادي في البلاد[1].

ومن وجهة نظر إيران يعد البرنامج النووي قضية جيو إستراتيجية، ووطنية مرتبطة بالهوية وقضايا قيمة وتقدم البلاد من جهة، وبمكانة إيران الإقليمية والعالمية من جهة أخرى، وأنها ليست على استعداد للتنازل عن مشروعها[2]، ومع أن البرنامج النووي الإيراني حقق تقدماً مذهلاً على مدى السنوات القليلة الماضية، فإيران لا تزال لا تملك ما يكفي من الوقود النووي لصنع قنبلة نووية[3].

فلقد نتج عن البرنامج النووي الإيراني مخاوف واسعة النطاق، من أن طهران تسعى للحصول على أسلحة نووية، وكان بناء طهران لمنشآت تخصيب اليورانيوم بالطرد المركزي الغازي هو المصدر الرئيس للقلق بشأن الانتشار النووي، كما أن بناء إيران لمفاعل يتم التحكم فيه بالماء الثقيل أيضاً مصدر قلق بشأن الانتشار النووي[4]، أما المحاذير والقلق في النظرة الأمريكية تجاه برنامج إيران النووي فتتمثل في خوف أمريكي متزايد من احتمالات سعي إيران لتطوير هذا البرنامج، والعمل على استخدام التقنية النووية في المجال العسكري، وهو ما يجعل واشنطن تخشى من اختلال ميزان القوى لصالح طهران في مواجهة تل أبيب، فضلاً عن القلق الناجم من احتمالات وصول هذه الأسلحة لأيدي جماعات تعدها واشنطن إرهابية وتتذرع بتهديدها لأمنها القومي[5].

ولعل الخوف والقلق لدى الأطراف المعنية من النوايا الإيرانية النووية، مبعثه الأمور الآتية[6]:

(1) علي فائز وكريم سجاد بور، رحلة إيران النووية الطويلة: التكاليف والمخاطر، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط 1، أبو ظبي، 2014، ص31.

(2) Ali Mohammadian and Reza Farazmandfal, An Analysis of Iran's Strategies for United States of America's Withdrawal from the Joint Comprehensive Plan of Action (JCPOA), Middle East Policai Review, Vol (5), No (3- 4), 4 October 2016, P 32.

(3) Ramin Jahanbegloo, The Obama Administration and Iran: Towards a Constructive Dialogue, Working Paper No. 43, The Centre For International Governance Innovation, June 2009, P 10.

(4) Paul K. Kerr, Iran's Nuclear Program: Tehran's Compliance With International Obligations, Report in Congressional Research Service, 27 November 2023, P1.

(5) رياض الراوي، البرنامج النووي الإيراني وأثرة على منطقة الشرق الاوسط، دار الاوائل للنشر والتوزيع، ط 2، دمشق، 2008، ص222.

(6) أحمد نوري النعيمي، مشروع البرنامج النووي الإيراني، مجلة العلوم السياسية، العدد(42)، جامعة بغداد – كلية العلوم السياسية، 2011، ص7.

1- تبدو تفسيرات الإيرانيين لأهداف برنامجهم النووي السلمية غير منطقية في نظر الإدارة الأمريكية، فمع تكلفة المفاعلات النووية التي تصل إلى مليارات الدولارات بالعملة الصعبة، فهي لا تحقق جدوى كبيرة في المجال الاقتصادي، خاصة أن إيران غنية بالنفط والغاز الطبيعي، وهو ما يجعلها غير محتاجة للاعتماد على الطاقة النووية.

2- تم بناء مفاعلات إيران النووية في منطقة الجنوب، بينما تقع منشأتها الصناعية في المنطقة الشمالية، وهذا التوزيع يؤدي إلى تقليل فرص الاستفادة من المفاعلات للأغراض السلمية.

3- تعد المنشآت السرية النووية التي أقامتها إيران مصدراً للقلق والجدل في المجتمع الدولي، ومع إعلان التأكيدات المستمرة على طابعها السلمي، تبقى هذه المنشآت مثيرة للتساؤلات حول نوايا إيران الحقيقة.

ويعد الملف النووي الإيراني أحد أولويات السياسة الأمريكية على المستوى العالمي، وقد تغيرت هذه السياسة بشكل كبير بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2011، إذ دفعت هذه الأحداث الولايات المتحدة إلى تشديد مواقفها تجاه دول عديدة تسعى لامتلاك برامج نووية، وقد اتخذت الولايات المتحدة إجراءات مختلفة لمعالجة هذه التحديات، سواء عبر التدخل العسكري أو من خلال استخدام الوسائل الدبلوماسية، أو الاقتصادية[1]، ولاشك أن السياسة الأمريكية تجاه الطموحات النووية الإيرانية تظهر مسوَّغة في عيون مختلف الإدارات الأمريكية، فعلى سبيل المثال تعتقد أن قدرة إيران الاقتصادية والعسكرية قد تجعلها قوة إقليمية ذات وزن في المنطقة، وهو ما يشكل عائقاً للسياسة الأمريكية في المنطقة، وتهديداً مباشراً لمصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط هذا من جهة، ومن جهة أخرى سيشجع نجاح إيران في امتلاك برنامج نووي دول المنطقة الأخرى على الانضمام لمجال الاحتياطات النووية، وبخاصة في مجال تطوير قدراتها النووية بشكل سلمي، وهذا يؤدي إلى تأثيرات إستراتيجية خطيرة في المنطقة لا يقل عن تأثير الأسلحة النووية[2]، ومن جانب آخر يبدو أن البرنامج النووي الإيراني وإمكانية امتلاك إيران للقدرة النووية سيؤثر على الالتزامات الأمريكية، فإيران النووية ستعيق التدخلات الأمريكية التي تهدف إلى مساعدة الحلفاء والأصدقاء، وتتصرف مثل دولة عائقة، خاصة أنها ترفض الاعتراف بـ(إسرائيل) وتعارض عملية السلام في المنطقة، وإيران وفقا للرؤية الأمريكية، الراعية الرسمية والأكثر نشاطاً للإرهاب في العالم، وتقدمها باتجاه امتلاك قدرة نووية يجعلها أكثر

(1) هديل حربي ذاري، الموقف الأمريكي من البرنامج النووي الإيراني 2009 – 2019، مجلة قضايا سياسية، العدد(64)، 2021، ص74.

(2) سليم كاطع علي، البعد الإيراني في السياسة الخارجية الأمريكية، مصدر سبق ذكره، ص170.

خطراً من أي دولة أخرى[1]، لذلك تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على منع أي دولة بالمنطقة من امتلاك السلاح النووي، أو تطويره او امتلاك التكنولوجيا النووية، كما تسعى إلى تقليص نفوذ إيران الإقليمي، والحفاظ على أمن الملاحة البحرية في الممرات البحرية بالمنطقة، وحماية مصادر الطاقة[2].

ومع الإصرار الثابت من قبل إيران على سياسة نووية ثابتة، وعدم تغييرها بصرف النظر عن الضغوط الأمريكية والغربية، لا تستبعد الولايات المتحدة أي خيار لردع إيران عن طموحاتها النووية، إذ تؤكد إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي لعام 2002 في هذا الجانب على "أن الولايات المتحدة ملتزمة بإبقاء أخطر أسلحة العالم بعيدة عن أيدي أكثر الأشخاص خطورة في العالم"[3]. فتوجهت الولايات المتحدة الأمريكية نحو مواجهة برنامج إيران النووي، وقد قامت بالتعاون مع المجتمع الدولي والمنظمات الدولية بهدف حصار إيران وعزلها عن المشاركة في المجتمع الدولي، لقد اعتمدت الولايات المتحدة جهوداً دبلوماسية وعسكرية، فضلاً عن استخدام أدوات قانونية تشمل فرض عقوبات اقتصادية ومالية ضد إيران[4]، وهي تعمل على إقناع الدول الغربية بضرورة فرض عقوبات اقتصادية قاسية على إيران، ويهدف هذا الإجراء إلى الحد من قدرة إيران على تطوير برنامج نووي العسكري، وتقليل تهديدها للأمن الإقليمي والعالمي[5].

كما تحركت الولايات المتحدة نحو الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وصولاً إلى إحالة الملف النووي إلى مجلس الأمن الدولي، ليتم التعامل معه بموجب عدد من القرارات وفق بنود الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، التي فرضت مستويات مختلفة من الحظر الاقتصادي على إيران[6]، فبعد إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي، عملت الولايات المتحدة بالتعاون مع الدول

(1) ممدوح بريك محمد الجازي، النفوذ الإيراني في المنطقة العربية على ضوء التحولات في السياسة الأمريكية تجاه المنطقة 2003 –2011، شركة: الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط 1، الأردن – عمان، 2014، ص ص 146 – 147.

(2) ستار جبار علاي، إيران والغرب: دراسة في تفاعلات إيران مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، مصدر سبق ذكره، ص199.

(3) سليم كاطع علي، البعد الإيراني في السياسة الخارجية الأمريكية، المصدر السابق، ص171.

(4) ستار جبار علاي، إيران والغرب: دراسة في تفاعلات إيران مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، المصدر السابق، ص150.

(5) رحمن عبد الحسين ظاهر، خيارات الإستراتيجية الأمريكية تجاه البرنامج النووي الإيراني، المجلة السياسية والدولية، العدد(24)، كلية العلوم السياسية – الجامعة المستنصرية، 2014، ص3.

(6) ستار جبار علاي، البرنامج النووي الإيراني: تحليل البعدين الداخلي والخارجي، العربي للنشر والتوزيع، ط 1، القاهرة، 2020، ص189.

الأوروبية على استصدار قرارات دولية لفرض عقوبات على إيران، ومن تلك القرارات أرقام (1737)(*) و (1747)(**) و (1803)(***)، وقد قابلتها إيران بالرفض[1].

ومنذ اكتشاف برنامج إيران النووي، اتبعت الولايات المتحدة سياسة تصعيد ضد إيران لوقف تطوير البرنامج النووي الإيراني، فقامت بتنفيذ سلسلة من الجهود والإجراءات لتحقيق هذا الهدف، بدءًا من مدة رئاسة بيل كلينتون وحتى ولاية الرئيس الأمريكي السابق (دونالد ترامب)، تضمنت هذه الجهود تطبيق عقوبات اقتصادية أحادية على إيران، وذلك بهدف فرض ضغوط على النظام الإيراني للتراجع عن تطوير البرنامج النووي[2].

وتواصلت الإدارات الأمريكية المتعاقبة في اتباع سياسة الحظر ضد إيران، وزادت هذه العقوبات خلال مدة رئاسة (باراك أوباما)، ففي بداية عام 2010 بدأت الإدارة الأمريكية جهوداً مكثفة لجمع دعم واسع بهدف زيادة الضغط على إيران[3]، وقد اتخذ الرئيس الأمريكي الأسبق باراك أوباما إجراءات مشابهة للرئيس السابق جورج بوش الإبن، بفرض عقوبات إضافية على إيران وتشديد الضغوط على برنامجها النووي، الذي أصبح قضية إستراتيجية أمريكية متواصلة بصرف النظر عن

(*) قرار رقم(1737): الذي صدر في 23 كانون الأول/ ديسمبر 2006، نص عل وقف أنشطة إيران الحساسة كافة كتخصيب اليورانيوم وإعادة المعالجة، ومنع تقديم أي مساعده لإيران مهما كانت تأهيلاً أو تقنياً أو مساعدة مالية أو استثمارات أو خدمات، وطلب القرار من الدول الأعضاء تجميد الأموال والأرصدة المالية والموارد الاقتصادية الأخرى الموجودة على أراضيها أو يشرف عليها أشخاص أو مؤسسات لهم صلات مباشرة بالبرنامج النووي الإيراني.

(**) قرار رقم(1747): الذي صدر في 24آذار/ مارس 2007، وأشار إلى أن إيران لم تلتزم بمقررات القرار رقم (1737)، ودعا قرار رقم (1747) إلى منع تقديم شتى المساعدات، وحظر بيع المعدات او التجهيزات التي يمكن أن تساعد إيران في برامجها النووية والباليستية، فرض هذا القرار قيوداً على شراء الأسلحة من إيران وعلى تزويدها بالأسلحة الثقيلة، وطلب من جميع الدول أن تفرض قيودا ضد دخول أو خروج الأشخاص المتورطين في برامج إيران النووية أو الباليستية.

(***) قرار رقم(1803): الصادر في 3 آذار/مارس 2008، فتضمن الحزمة الثالثة من العقوبات على إيران وشملت حظراً على التبادل التجاري معها للسلع ذات الاستخدام المزدوج العسكري والمدني، وقد سمح القرار بعمليات تفتيش للشحنات البحرية والجوية من إيران وإليها في حال وجود أي اشتباه في أنها تتضمن السلع التي تنص عليها العقوبات. انظر قرارات مجلس الأمن الدولي موقع الأمم المتحدة، متاح على الرابط:
https://www.un.org/securitycouncil/ar/content/resolutions

(1) أشرف عبد العزيز عبد القادر، الولايات المتحدة الأمريكية وأزمات الانتشار النووي الحالة الإيرانية 2001 – 2009، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط 1، دبي، 2010، ص224.

(2) قدر محمد الفايز وريما لطفي أبو حميدان، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران حيال برنامجها النووي 1957 – 2020، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط – كلية الآداب والعلوم، الأردن – عمان، 2021، ص ص 102 – 103.

(3) المصدر نفسه، ص106.

الانتماء الحزبي للرئيس الأمريكي، وفي حزيران 2010 صدر قرار مجلس الأمن رقم (1929)، وفرض عقوبات إضافية على إيران بسبب رفضها لمقترح حول تخصيب اليورانيوم في الخارج[1].

وقبل توقيع الاتفاق النووي في يوليو/تموز 2015، واصل المجتمع الدولي إظهار المخاوف بشأن إمكانية تطوير إيران للأسلحة النووية، وتداعيات ذلك على الأمن الإقليمي، فمع أن إيران تدّعي منذ بداية البرنامج أنه مخصص للأغراض المدنية والسلمية، وتحديداً لتوليد الكهرباء وتنويع مصادر الطاقة، فضلاً عن الأغراض الطبية، لكن قدرته ذات الاستخدام المزدوج جعلت المجتمع الإقليمي والدولي يشعر بالقلق إزاء هذا البرنامج[2] .

وكان لتشديد العقوبات أثر كبير على الاقتصاد الإيراني، وهو ما اضطرها إلى اللجوء إلى طاولة المفاوضات، ومع رفض الرئيس الإيراني أحمدي نجاد للتفاوض مع القوى العالمية للتوصل إلى اتفاق، أيد الرئيس روحاني المفاوضات وأخذ المبادرة الأولى نحو جولة المحادثات، وفي عام 2015، وبعد سلسلة من المفاوضات في عهد الرئيس الأمريكي الأسبق (باراك أوباما)، توصلت مجموعة الدول 5+1 وهي "إيران والولايات المتحدة وبريطانيا والصين وروسيا وفرنسا"، إلى اتفاقية سميت بـ "خطة العمل الشاملة المشتركة" أو ما يعرف بـ "الاتفاق النووي الإيراني"، وقد حدّ هذا الاتفاق من تخصيب إيران لليورانوم، وفي المقابل رفع العقوبات المفروضة على إيران[3]، وقد دخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ في كانون الثاني/يناير 2016، وأدى إلى القضاء بشكل كبير على قدرة إيران على إنتاج أسلحة البلوتونيوم، والحد من قدرتها على تخصيب اليورانيوم لمدة خمسة عشر عاماً، بالإضافة إلى ذلك خفضت العقوبات التي كانت مفروضة على إيران، وأطلقت آليات في حالة رفض إيران الامتثال للاتفاق من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية[4]، وعدت القيادة الإيرانية خطة العمل

(1) هديل حربي ذاري، مصدر سبق ذكره، ص ص 76- 77.

(2) Muhammad Nadeem Mirza And Others, The Iranian Nuclear Programme: Dynamics of Joint Comprehensive Plan of Action (JCPOA), American Unisolationism and European Apprehensions, journal of European Studies, No(1), Vol(38), 20 Jan 2022, P 22.

(3) Nivine Kazan, The Evolution of US Policy towards Iran and the Iranian Nuclear Program, Master Thesis, Lebanese American University- School of Arts and Sciences, May 2021, P 18.

(4) Nivine Kazan, Op, Cit, P 16.

الشاملة المشتركة بمثابة آلية لبناء الثقة، يمكن من خلالها التعامل مع القوى الغربية في قضايا أخرى، ووصف خامنئي الاتفاق بأنه اختبار للاعتمادية[1].

ثانياً: موقف إدارة (ترامب) من الاتفاق النووي

جاء فوز الرئيس الأمريكي السابق (دونالد ترامب) برئاسة الولايات المتحدة الأمريكية ليسهم في تغيير السياسة الأمريكية تجاه إيران وبرنامجها النووي، إذ عملت الإدارة الأمريكية الجديدة على تنفيذ إجراءات مشددة ضد إيران، واتخذت مواقف صارمة حول الاتفاق النووي الذي تم التوصل إليه في عام 2015، وقد أعرب الرئيس(ترامب) وإدارته عن اعتقادهم بأن الشركات الأمريكية لم تستفد بالقدر نفسه من رفع العقوبات الاقتصادية على إيران بعد الاتفاق النووي، على عكس بعض الشركات الاوروبية والروسية[2].

لقد امتاز موقف الرئيس الأمريكي (دونالد ترامب) من الاتفاق النووي الإيراني بكونه بالضد منه، إذ وصف هذا الاتفاق المبرم بين الدول العظمى وإيران في عام 2015، بأنه اتفاق سيء للغاية، ويصب في صالح إيران بشكل غير عادل، وأشار إلى أن الولايات المتحدة لم تستفد من هذا الاتفاق، وصرح قائلاً "لقد أبرمناه من منطلق ضعف في حين نحن نتمتع بالكثير من القوة"، ومن الملاحظ أن تصريحاته تجسد رأياً سلبياً تجاه هذه المبادرة، مع إشارة إلى عدم استغلال عوائدها من قبل بلاده[3]، كما أكد الرئيس(ترامب) في خطابٍ له أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 19 سبتمبر 2017، أن "صفقة إيران كانت واحدة من أسوأ الصفقات وأكثرها انحيازاً لجانبٍ واحد دخلت فيها الولايات المتحدة.. بصراحة هذا الاتفاق هو إحراج للولايات المتحدة، ولا أعتقد أنكم قد سمعتم آخر شيء فيه"[4].

(1) David Jalilvand and Achim Vogt, A Return To Diplomacy: The Iran Nuclear Deal and a Democratic White House, Friedrich Ebert Stiftung, October 2020, P 11.

(2) ستار جبار علاي، إيران والغرب: دراسة في تفاعلات إيران مع الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، مصدر سبق ذكره، ص184.

(3) طالب رجا حمدان المساعيد وعبدالله راشد سلامه العرقان، موقف الولايات المتحدة من إيران بعد الاتفاق النووي 2015 – 2019، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت – معهد بيت الحكمة، الأردن – عمان، 2020، ص150.

(4) إبطال صفقة إيران خطأ إستراتيجي خطير، على جنرالات ترامب منعه من إلغاء الاتفاق النووي مع إيران، 2017/10/11،

ويمكن إرجاع موقف الرئيس(ترامب) من الاتفاق النووي الإيراني إلى أيام حملته الانتخابية، عندما أعلن أن المفاوضات في الاتفاق النووي أو خطة العمل الشاملة لم تكن متكافئة، وبحسب رأيه قربت هذه الصفقة إيران من بناء أسلحتها النووية الحالية، ولم تمنع إيران من بناء أسلحتها النووية، وإنما سهل الوصول إلى التكنولوجيا النووية المتقدمة، غير أن بياناً صادراً عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي تراقب البرنامج النووي الإيراني، نفى هذا الاتهام وتؤكد الوكالة الدولية للطاقة الذرية، أن إيران تمتثل لجميع القيود الواردة في خطة العمل الشاملة المشتركة[1].

ومن جانب آخر، ترى الولايات المتحدة أن المفاوضات التي أدت إلى توقيع ذلك الاتفاق لم تأخذ في الحسبان العواقب الإقليمية والاقتصادية لإيران، وأنها ركزت على تحقيق مكاسب قصيرة المدى في امتلاك إيران للسلاح النووي، وترى أن الاتفاق قد أتاح الوصول إلى الموارد التي تستخدمها إيران لتمويل نفوذها ونشاطاتها في المنطقة، بما في ذلك دعم الوكلاء والجماعات المسلحة، وقدم فرصة لمنافسي الولايات المتحدة مثل الصين وروسيا لتوسيع علاقاتهم الاقتصادية والتجارية مع إيران، وذلك يعزز من قدرة إيران على مواجهة التحديات الاقتصادية ودعم حملاتها في المنطقة[2].

ولقد جاء إعلان الرئيس (دونالد ترامب) انسحاب الولايات المحتدة الأمريكية من الاتفاق النووي الإيراني، في يوم الثلاثاء 8 أيار/مايو 2018، خلال كلمة له أمام البيت الأبيض في إعلانه الرسمي، إذ قال "أعلن اليوم انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق النووي الإيراني"، وقبل أن يقوم بالتوقيع على ذلك القرار، أضاف لكلمته "من الواضح أننا لن نستطيع منع إيران من تصنيع قنبلة نووية بهذا الاتفاق ذي البنية الضعيفة"، وتابع قائلا "هناك خلل في جوهر الاتفاق النووي مع إيران، ونعلم جيدا ما الذي سيحدث إذا لم نفعل شيئا"، وأمر بفرض عقوبات اقتصادية جديدة وصارمة على إيران في أسرع وقت ممكن، وخلال 180 يوم[3].

---

http://alonben-meir.com/writing/annulling-iran-deal-dangerous-strategic-mistake-ar/?lang=ar

(1) Mohamad Amine El Khalfi, Agreement on the Joint Comprehensive Plan of Action (Jcpoa) Between Iran and the United States, Jurnal Pembaharuan Hukum, Volume 7, Number 2, August 2020, P 185 - 186.

(2) Muhammad Nadeem Mirza And Others, Op, Cit, P 25 - 26.

(3) صادق الطائي، دونالد ترامب وملفات الشرق الاوسط: مقاربات الجنون والسياسة، مركز أعمال شيراتون، لندن، 2021، ص51.

جاء انفصال الولايات المتحدة عن الاتفاق النووي الإيراني وفاء بواحد من أهم الوعود التي أدلى بها الرئيس(ترامب) خلال حملته الانتخابية، ونفذها بعد توليه منصب الرئاسة، بعد الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل في كانون الأول/ ديسمبر 2017[1]، كما جاء انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق النووي الإيراني، في إطار سلسلة من الانسحابات المتتالية للولايات المتحدة من عدة منظمات واتفاقيات دولية، ويعزو المختصون هذا التطور إلى سياسة الانعزال التي اعتمدها الرئيس(ترامب) بعد توليه الحكم، ويعكس هذا التوجه رغبة في إعادة تشكيل أولويات الولايات المتحدة والتركيز على مصالحها الوطنية قبل كل شيء آخر[2].

وعند بدء توليه المسؤولية، أصر الرئيس (ترامب) أن ضمان السلام الإقليمي والعالمي يتطلب إعادة التفاوض على الاتفاق النووي الإيراني، بطريقة تضمن قيام إيران بإلغاء قدراتها على التخصيب النووي بشكل دائم على أي مستوى، كما أكد ضرورة السماح للوكالة الدولية للطاقة الذرية بمراقبة مستمرة على البرنامج النووي الإيراني، لضمان عدم تطويره عسكرياً، بالإضافة إلى تفكيك برنامج إيران للصواريخ الباليستية، هذه الشروط تعكس المطالب الأمريكية لتعديلات جذرية في الاتفاق النووي، وهي من ضمن الأسباب التي أدت إلى انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق، واستعادة العقوبات الاقتصادية على إيران[3].

وقد افترض معظم أعضاء الإدارة الأمريكية باستثناء مدير وكالة الاستخبارات المركزية السابق (مايك بومبيو)، بأنه من غير المناسب إنهاء الاتفاق النووي، وأن قرار انسحاب الولايات المتحدة من هذا الاتفاق سيرفع من حدة التوتر في علاقاتها مع حلفائها في أوروبا، في الوقت الذي يؤيد هؤلاء الحلفاء استمرارية هذا الاتفاق، بالإضافة إلى ذلك ستؤدي خطوة الانسحاب الأمريكي، من فقدان

(1) Mohammmed Cherkaoui, Trump's Withdrawal From the Iran Nuclear Deal: Security or Economics, Al jazeera Centre for Studies, 10 may 2018, P 3.

(2) محجوب الزويري وسليمان ميسر، الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي الإيراني: التداعيات والآفاق، مجلة دراسات سرق أوسطية، العدد(85)، المجلد(22)، مركز دراسات الشرق الاوسط، 2018، ص17.

(3) Sevgi Balkan- Sahin, Tracing Discursive Strategies to Understand the U.S. Withdrawal From the Iranian Nuclear Deal, Journal of International Relations, Vol 17, No 66, 2020, P 75.

الولايات المتحدة لتأثيرها ونفوذها فيما يتعلق بمسائل الطاقة النووية الإيرانية، وسيعزز وضع إيران في ذلك سعيها لامتلاك سلاح نووي[1].

وفيما يتعلق بالموقف الإيراني من الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي، فقد كان يتراوح بين نتائج تتراوح بين التصعيد والتحدي، وأيضاً الاعتدال والتعاون، إذ هناك جانب من الخطاب الإيراني موجة للداخل الإيراني يتمثل في التصعيد والتحدي، حيث ترى إيران نفسها قادرة على تجاوز العقوبات الأمريكية، واستئناف برنامجها النووي المحظور، وقد ترفض التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومع ذلك هناك جانب آخر من الخطاب الإيراني يتمثل في الاعتدال والتعاون، حيث يشدد الرئيس الإيراني حسن روحاني على أهمية استمرار الاتفاق النووي، وأعرب عن استعداد إيران للتعاون مع الدول الأخرى الموقعة على الاتفاق، ويؤكد روحاني على أن إيران لن تبادر إلى خرق الاتفاق وتتطلع إلى حفظ الاستقرار ومنع انتشار الأسلحة النووية[2]، وأعلن أن إيران تعتزم الالتزام بشروط الاتفاق النووي رغم انسحاب الولايات المتحدة، ومن ناحية أخرى، انتقد روحاني الرئيس السابق (دونالد ترامب)، بسبب تاريخه في عدم احترام المعاهدات والاتفاقيات الدولية[3].

أما الموقف الدولي، فقد اتسم موقف الدول الأوروبية بالامتعاض من انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي، ووقف بين مؤيد ومعارض لقرار الانسحاب، إذ عبرت فرنسا وألمانيا وبريطانيا بشكل خاص عن أسفها لهذا القرار، وهي حاولت إقناع الرئيس (ترامب) بأن إنهاء الاتفاق النووي سيكون له تأثير سلبي على الوضع الأمني غير المستقر في المنطقة، وأعلنت التزامها بالبقاء في الاتفاق النووي ومواصلة العمل به، أما روسيا فقد أعلنت أيضاً عن قلقها وأكدت أنه ستكون هناك عواقب ضارة إذا تم خرق الاتفاق، وأكدت الصين أهمية استمرار جميع الأطراف في الالتزام بالاتفاق، وفي المقابل أعلنت (إسرائيل) والسعودية دعمهما الكامل لقرار الانسحاب، وكانت (إسرائيل) اكبر المحتفين بالانسحاب الأمريكي، أما الموقف السعودي فجاء في بيان رسمي رحبت به المملكة بالقرارات

(1) عمرو عبد العاطي، التفاعل المؤسسي داخل إدارة ترامب والسياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران، مصدر سبق ذكره، ص142.

(2) صادق الطائي، مصدر سبق ذكره، ص54.

(3) Mark Landler, Trump Abandons Iran Nuclear Deal He Long Scorned, The New york Times, 8 may 2018, at:
https://www.nytimes.com/2018/05/08/world/middleeast/trump-iran-nuclear-deal.html

التي أعلنها الرئيس (ترامب)[1]، ومباشرة بعد إعلان الرئيس(ترامب) أصدرت المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا بيانا مشتركا أوضحت فيه عزمها على مواصلة تنفيذ الاتفاق، وقد أشارت روسيا والصين إلى أنهما تعتزمان البقاء في خطة العمل الشاملة المشتركة أيضاً، وفي المقابل أشار الرئيس حسن روحاني إلى أن إيران ستدخل في مفاوضات مع هذه الأطراف الأخرى بشأن البقاء في خطة العمل المشتركة، وهذا ربما يترك الولايات المتحدة في وضع مخوف بالمخاطر معزولة عن الأطراف الأخرى في الاتفاق[2].

اما الرئيس الأمريكي الحالي جو بايدن اعلن دعمه للاتفاق النووي الإيراني المبرم عام 2015، المعروف باسم الاتفاق الشامل المشترك (JCPOA)، وقد أعلنت إدارته استعدادها للعودة إلى الاتفاق ورفع العقوبات المفروضة على إيران شرط أن تلتزم ايران بتعهداتها النووية، الرئيس بايدن يؤيد الاتفاق النووي الإيراني كوسيلة لمنع ايران من امتلاك أسلحة نووية وتهدئة التوترات في المنطقة، بالإضافة إلى أنه يروج لبدء مفاوضات جديدة مع ايران لتوسيع الاتفاق وتضمين قضايا أخرى مثل برنامج الصواريخ الباليستية والنشاط الإقليمي لإيران[3].

ويتضح مما سبق أن موقف الرئيس (ترامب) من الاتفاق النووي الإيراني كان سلبياً، فهو يرى أن هذا الاتفاق لم يلبِّ متطلبات الأمن القومي الأمريكي، ولم يوفر الضمانات الكافية بشأن برنامج إيران النووي، وكان قلقاً أيضاً من أن الاتفاق لم يعالج قضايا أخرى مهمة، مثل الصواريخ الباليستية والأنشطة التخريبية لإيران في المنطقة، وبناءً على ذلك قرر الرئيس (ترامب) سحب الولايات المتحدة من الاتفاق، وفرض عقوبات اقتصادية جديدة على إيران.

(1) مثنى علي المهداوي، العلاقات الإيرانية – الأمريكية بعد الاتفاق النووي، مجلة العلوم السياسية، العدد(56)، جامعة بغداد – كلية العلوم السياسية، 2018، ص ص 91 –92.

(2) Elena Chachko, Trump Withdraws From the Iran Nuclear Agreement: What Comes Next, The Lawfare Institute in Cooperation With BROOKINGS, 8 may 2018, at: https://www.lawfaremedia.org/article/trump-withdraws-iran-nuclear-agreement-what-comes-next

(3) حسن أحميدان، سياسة بايدن اتجاه ايران، الشرق للأبحاث الاستراتيجية، مارس 2022، تاريخ الزيارة 2023/8/26، كما متاح على الرابط:https://research.sharqforum.org/ar/2023/11/23

المطلب الثالث: أسباب ودوافع فرض العقوبات الاقتصادية

بعد أن قام الرئيس(ترامب) بتنفيذ وعده الانتخابي بالانسحاب من الاتفاق النووي الإيراني، الذي تم عقده عام 2015، فرض على الفور عقوبات اقتصادية جديدة على إيران، كانت تستهدف قطاعات مهمة في الاقتصاد الإيراني وعلى مراحل متعددة، وقبل التحدث عن تفاصيل هذه العقوبات، لابد من بيان أسبابها ودوافعها، إذ تم تقسيمها إلى أسباب مباشرة وأسباب غير مباشرة، كما يلي:

أولاً: الأسباب المباشرة: لعبت الأسباب المباشرة دوراً كبيراً وأساسياً في دفع (ترامب) نحو فرض العقوبات الاقتصادية على إيران، حيث كان لها الأثر الفاعل في تبني قرار فرض العقوبات من قبل الولايات المتحدة الأمريكية دون تردد، ومن أهمها:

1-البرنامج النووي الإيراني:

يُعد البرنامج النووي الإيراني العامل الأول والرئيس لفرض العقوبات الاقتصادية على إيران، فقد ولّد البرنامج النووي الإيراني مخاوف واسعة النطاق، من أن طهران تسعى للحصول على أسلحة نووية، وكان بناء طهران لمنشآت تخصيب اليورانيوم بالطرد المركزي الغازي هو المصدر الرئيس للقلق بشأن الانتشار النووي، كما أن بناء إيران لمفاعل يتم التحكم فيه بالماء الثقيل أيضاً مصدر قلق بشأن الانتشار النووي[1]، أما المحاذير والقلق في النظرة الأمريكية لبرنامج إيران النووي فتتمثل في خوف أمريكي متزايد من احتمالات سعي إيران لتطوير هذا البرنامج، والعمل على استخدام التقنية النووية في المجال العسكري، وهو ما يجعل واشنطن تخشى من اختلال ميزان القوى لصالح طهران في مواجهة تل ابيب، فضلاً عن القلق الناجم من احتمالات وصول هذه الأسلحة لأيدي جماعات تعتبرها واشنطن إرهابية وتتذرع بتهديدها لأمنها القومي[2].

وبعد مرور أكثر من سنتين على توقيع الاتفاق الدولي حول برنامج إيران النووي، أو ما يسمى بـ "الاتفاق النووي الإيراني" بمشاركة الولايات المتحدة ومجموعة 5+ 1، التي تضم (روسيا والصين وألمانيا وفرنسا وبريطانيا)، وبعد مضي أكثر من عقد من المفاوضات التي شهدت حالات من التوتر والتقدم، أعلن الرئيس الأمريكي السابق (دونالد ترامب) انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية في 8 مايو 2018 من الاتفاق النووي المبرم عام 2015 والذي يهدف إلى تحجيم نشاطات طهران

(1) Paul K. Kerr, Iran's Nuclear Program: Tehran's Compliance With International Obligations, Report in Congressional Research Service, 27 November 2023, P 1.

(2) رياض الراوي، مصدر سبق ذكره، ص222.

النووية[1]، لتشرع إيران بالتحدث عن استخدام سلمي للطاقة النووية، في حين تشير الممارسات إلى سعي طهران لامتلاك قنابل نووية، على أساس أن تلك الأنشطة النووية الإيرانية مثيرة للقلق، وأكدت الولايات المتحدة أن الاتفاق لم ينجح في وقف المساعي الإيرانية للحصول على السلاح النووي أو ردعها عن مواصلة تطوير برنامجها للصواريخ الباليستية[2]، فخيّر الرئيس(ترامب) النظام الإيراني، بين التفاوض على صفقة جديدة وشاملة، أو مواجهة عقوبات أمريكية غير مسبوقة ستضر بالأداء الاقتصادي، ومنذ ذلك الحين اختارت إيران الخيار الأخير[3].

وفي أعقاب الانسحاب كرر الرئيس(ترامب) فكرة إعادة فرض العقوبات على إيران مع عدم تحديد جدول زمني محدد، ولكن حدث تغيير في 6 أغسطس 2018 عندما التزمت الإدارة الأمريكية بإعادة فرض العقوبات في أسرع وقت ممكن خلال 180 يوماً، وأكدت أنها ستكون على مرحلتين[4].

2- دعم الجماعات الإرهابية:

قامت الولايات المتحدة الأمريكية في ابتكار تصنيفات وحجج جديدة لفرض العقوبات الاقتصادية على إيران مؤخراً، ومن هذه الحجج استهداف نشاط إيران في المنطقة الذي وصفته الولايات المتحدة بأنه إرهابي، بهدف تحذير حلفائها الأوروبيين من التعامل مع إيران، وتهدف هذه العقوبات أيضاً إلى إجبار إيران على تقديم تنازلات في دعمها للجماعات الإرهابية، ووقف نشاطاتها التي تهدد استقرار منطقة الشرق الأوسط[5]، لطالما كان الرئيس(ترامب) ينظر لإيران على أنها من الدول الداعمة للإرهاب، والساعية إلى زعزعة الاستقرار في المنطقة، وخاصة في دعمها للتنظيمات المسلحة كالحوثيين في اليمن، وحزب الله في لبنان، والجماعات المسلحة في العراق، ومن ثم كان واضحاً أن سياسة الرئيس(ترامب) تسعى إلى احتواء التوسع الإيراني الذي من شأنه تهدد مصالح

(1) طلال عتريسي، العقوبات الأمريكية على إيران: تداعياتها وإمكانية تحقيق أهدافها، شؤون عربية، العدد (175)، جامعة الدول العربية – الأمانة العامة، تموز 2018، ص17.

(2) شريف شعبان مبروك، التوتر الأمريكي الإيراني: ضغوط متصاعدة وحرب مستبعدة، شؤون عربية، العدد (178)، جامعة الدول العربية– الأمانة العامة، أيلول 2019، ص38.

(3) Outlaw Regime; A chrnicle of Iran's Destructive Activities, Iran Action Group U.S Department of State 2020, P 4.

(4) Kimberley Anne Nazareth, Trump's Policy Towards Iran, The Journol of Internationl Issues, Vol 23, No 2, Published By Kapur Surya Foundation, Summer 2019, P 28.

(5) ستار جبار علاي، إيران والغرب: دراسة في تفاعلات إيران مع الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، مصدر سبق ذكره، ص184.

الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة وما يتبعه من تهديد لأمن حلفائها[1]، إضافة إلى ذلك وفي 8 إبريل/نيسان 2018 اتخذت الولايات المتحدة خطوة غير مسبوقة من خلال تصنيف الحرس الثوري الإيراني منظمة إرهابية أجنبية، وهي المرة الأولى التي يتم فيها تصنيف قوة عسكرية رسمية منظمة إرهابية أجنبية[2].

ولا يمكن تجاهل قضية الصواريخ الباليستية الإيرانية لكونها تعد عنصراً أساسياً في المنظومة العسكرية الإيرانية، إذ استمرت إيران في إجراء تجارب صاروخية لاختبار تطوير منظومتها الصاروخية، وأعلنت في أواخر سبتمبر 2017 عن صاروخ جديد يدعى "خرمشهر" وهو أحدث نموذج في منظومة الصواريخ الباليستية الإيرانية، وأصبحت إيران قادرة على استهداف القوات العسكرية الأمريكية في مياه الخليج العربي، والأهم من ذلك أنها قادرة على الوصول إلى (إسرائيل)، وهدا يشكل تهديداً كبيراً على أمنها، وهو من بين الأولويات في السياسة الأمريكية التي تهدف إلى حماية أمن (إسرائيل)[3].

وفي هذا السياق اتبعت الولايات المتحدة إستراتيجية جديدة تستند إلى مجموعة من الإجراءات، بدءًا بتحفيز إيران على تغيير سلوكها، ثم اللجوء إلى فرض عقوبات مشددة ضمن ضغوط قصوى لدفعها نحو اعتماد سياسات تسهم في تهدئة التوتر، وتعزيز الردع الأمريكي لمواجهة ردود الفعل الإيراني الذي وصفته بالإرهابي، وتعد هذه الإستراتيجية جزءًا من الجهود الأمريكية لمواجهة التهديدات الإيرانية في المنطقة، وتأكيداً على التزام الولايات المتحدة بحماية مصالحها ومصالح حلفائها في الشرق الأوسط[4].

(1) أحمد عبد إسماعيل الخزرجي، تطور الإستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط، المجلة السياسية والدولية، العدد(51)، نيسان 2022، ص77.

(2) Ville Sinkkonen, Sanctions and US Foreign Policy in the Trump era A Pereect Storm, Finnish Institute of International Affairs, September 2019, P 6.

(3) وحدة الرصد والتحليل، إستراتيجية ترامب تجاه إيران الدوافع والاتجاهات، مركز الفكر الإستراتيجي للدراسات، تركيا – اسطنبول، 2021، ص3.

(4) حيدر علي حسين، آفاق السياسة الأمريكية تجاه إيران وتداعياتها الاقليمية، مجلة الباحث الأكاديمي في العلوم القانونية والسياسية، العدد (5)، المركز الجامعي بأفلو/ الأغواط، سبتمبر 2020، ص6.

ثانياً: الأسباب غير مباشرة: بالإضافة إلى الأسباب المباشرة المذكورة سابقاً، هناك أسباب غير مباشرة أسهمت في قيام الإدارة الأمريكية بفرض عقوبات اقتصادية على إيران خلال مدة رئاسة (ترامب)، ومن بين اهم هذه الأسباب:

1- تغيير النظام الإيراني داخلياً:

لم تعلن إدارة (ترامب) وبشكل رسمي عن سياسة تغير النظام الإيراني، ولكن هناك تصريحات عدة من مسؤولي الإدارة تشير إلى دعمهم لهذا الهدف، ففي زيارته إلى المملكة العربية السعودية في مايو 2017، أعرب الرئيس (ترامب) عن أمله في تغيير الحكومة الإيرانية بأخرى تعد أكثر عدالة، وفي شهادته أمام لجنتي الكونغرس في يونيو 2017، أكد وزير الخارجية (ريكس تيلرسون) أن الإدارة الأمريكية تدعم فلسفة تغيير النظام في إيران، وأن الإدارة ستعمل باتجاه دعم العناصر في داخل إيران التي ستقود تحولاً محدداً في تلك الحكومة، وفي كانون الأول 2017 أيضاً أيد الرئيس الأمريكي (ترامب) الاحتجاجات في إيران، وفي حديثه أمام مؤسسة التراث أكد وزير الخارجية (بومبيو) في 21 مايو 2018 عن تضامن الولايات المتحدة مع الشعب الإيراني[1].

يعد (ترامب) أن تغيير النظام الداخلي في إيران ضروري لحماية (حقوق الإنسان) وتحقيق العدالة للشعب الإيراني، وقد أشار إلى عدة حالات انتهكت حقوق الإنسان في إيران، بسبب الأعمال العدوانية التي يقوم بها النظام الإيراني خارج حدود حقوق الإنسان؛ ومنها قيام النظام الإيراني بحملة قمع وحشية، رداً على الاحتجاجات الواسعة في نوفمبر 2019، وهو ما أسفر عن مقتل ما يصل إلى 1500 شخص واعتقال الآلاف، بالإضافة إلى ذلك فرض النظام إغلاقاً كاملاً على الإنترنيت لإخفاء تصرفاته، كما تم تعذيب وإعدام المصارع (نويد أفكاري)[*] في سبتمبر 2019 ليرسل إلى شعبه رسالة

(1) ستار جبار علاي، إيران والغرب: دراسة في تفاعلات إيران مع الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، مصدر سبق ذكره، ص192.

(*) نويد أفكاري: شاب مصارع إيراني، شارك في احتجاج مناهض للحكومة الإيرانية في عام 2018 في مدينة (شيراز) الإيرانية، خرج المتظاهرون في مدن في جميع أنحاء البلاد إلى الشوارع احتجاجاً على الصعوبات الاقتصادية والقمع السياسي، واتهم (أفكاري) بطعن وقتل أحد أفراد قوات الأمن وحكم علية بالإعدام، وحُكم على شقيقيه اللذين حضرا المظاهرة أيضاً بالسجن لمدة 54 عاماً و27 عاماً، وتم إعدام (أفكاري) سراً، ومع ذلك فإن الأدلة على إدانته مثيرة للجدل، وادعى (أفكاري) نفسه أنه تعرض للتعذيب حتى يعترف، وكان اعترافه الدليل الرئيس لحكم الإعدام الصادر بحقه. للمزيد ينظر:

Klara Kostalova, Secet execution of Wrestler Navid Afkari, Czech centre for Human Rights and Democracy, March 2021,
https://www.humanrightscentre.org/blog/secret-execution-wrestler-navid-afkari

تخويف مفادها أنه لن يتم التسامح مع الاحتجاجات، ولم تقف الولايات المتحدة مكتوفة الأيدي في مواجهة العنف الإيراني، بل عملت مع شركائها وحلفائها للحفاظ على السلام والاستقرار في المنطقة، وحذّرت إيران من تهديد حياة الأمريكيين وتؤكد أن الرئيس (ترامب) سيتخذ إجراءات حاسمة ضدها، إذ يواصل تعزيز العقوبات وتنفيذها بقوة، لإظهار أن أفعالها الخبيثة ستؤدي إلى زيادة عزم الولايات المتحدة وعزل إيران اقتصادياً ودبلوماسياً[1]، أما إيران فهي تراهن من جهتها على عامل الوقت وخروج الرئيس (ترامب) من البيت الأبيض، وعلى انشقاق الأوروبيين عن الأمريكيين في موضوع العقوبات، فالأزمة تتلخص وفق الرؤية الإيرانية في محاولة أمريكية لكسر الإرادة الوطنية الإيرانية، والطموح الأمريكي لفرض قرار آخر بديل هدفه تصفية البرنامج النووي الإيراني، وتدمير القدرات الدفاعية الإيرانية، وإملاء شروط على سياسة إيران الإقليمية تخدم حلفاء الولايات المتحدة[2].

2- ضمان أمن (اسرائيل):

يعد أمن (إسرائيل) من أهم مرتكزات السياسة الخارجية للولايات المتحدة، ويرى الرئيس(ترامب) أن (إسرائيل) هي الحليف الأول للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وعليها العمل على حماية مصالحها وتعزيز أمنها القومي، مؤكداً أن النظر إلى (إسرائيل) بصفتها مسألة ثانوية أو مؤجلة يجب ألا يستمر كما كان الحال في عهدي (كلينتون وأوباما)، لذلك تبنى مسألة التعامل مع إيران وردعها لضمان الأمن القومي (لإسرائيل)[3]، ومنذ توليه الرئاسة، انتهج سلوكاً معادياً تجاه إيران وسياستها التوسعية في المنطقة، نظراً لتهديدها للمصالح الأمريكية ومصالح حلفائها بمن فيهم (إسرائيل)، وأعلن الرئيس (ترامب) عن دعمه المباشر (لإسرائيل) في المنطقة، جاعلاً حماية أمنها من بين أولويات السياسة الخارجية الأمريكية، نظراً لأهمية (إسرائيل) حليفا رئيسا، وأشار إلى أن سياسته تجاه إيران

(1) Outlaw Regime; A chrnicle of Iran's Destructive Activities, Iran Action Group U.S Department of State, 2020, P 5.

(2) ستار جبار علاي، إيران والغرب: دراسة في تفاعلات إيران مع الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، مصدر سبق ذكره، ص193.

(3) خالد الزيات وحسين عبد القادر، السياسة الخارجية الأمريكية لإدارة الرئيس دونالد ترامب، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، العدد(4)، المجلد(4)، ديسمبر 2022، ص61.

قد تعود إلى نقطة الصفر[1]، وتحدث بشكل صريح عن ذلك حين قال "إن الولايات المتحدة ليست مهتمة بالشرق الأوسط من أجل النفط، وإنما من أجل حماية (إسرائيل)[2].

وفي المقابل شددت (إسرائيل) بشكل كبير على ضرورة اتباع سياسة معادية لإيران، وهو ما وافق عليه الرئيس(ترامب)، بالإضافة إلى ذلك فقد فضل الرئيس(ترامب) تبني مواقف داعمة (لإسرائيل) وفي العديد من المجالات التي تجنبها الرؤساء الذين سبقوه؛ كالاعتراف بالقدس عاصمة (لإسرائيل) وضم مرتفعات الجولان، كما دعم الرئيس(ترامب) (إسرائيل) في مواجهة عمليات الاستيطان التي عدتها واشنطن فيما سبق غير قانونية، وكذلك دفع بقضية التطبيع مع الدول العربية[3].إضافة لما تقدم هناك العديد من الأسباب غير المباشرة والتي يطول شرحها، لذا تم الاقتصار على العوامل المذكورة آنفاً.

ونستنتج مما سبق أن هناك العديد من الأسباب التي أسهمت وبشكل فعال في دفع إدارة الرئيس الأمريكي السابق (دونالد ترامب) نحو اللجوء إلى سياسة فرض العقوبات الاقتصادية على إيران، منها ما كانت مباشرة و رئيسة في فرض العقوبات، ومن أهمها موقفه من الاتفاق النووي الإيراني الذي أعلن الانسحاب منه مؤخراً وفرض عقوبات اقتصادية على مختلف القطاعات الاقتصادية الإيرانية، فضلاً عن اتهام إيران بدعم فصائل مسلحة صنّفتها الولايات المتحدة إرهابية وهو ما دفعها إلى تشديد سياسة العقوبات على إيران بسبب ذلك الدعم، أما الأسباب غير المباشرة، فتمثلت بمساعي إدارة (ترامب) نحو تغيير النظام السياسي الإيراني، وحماية أمن (إسرائيل) أيضاً.

(1) زياد عبد غطاس حجازين، مصدر سبق ذكره، ص112.

(2) رائد صالحة، ترامب: الولايات المتحدة موجودة في الشرق الأوسط لحماية إسرائيل وليس من أجل النفط، صحيفة القدس العربي، 15 سبتمبر 2020، https://www.alquds.co.uk/

(3) Radoslaw Fiedler, the Policy of Maximum Pressure on Iran. US Policy Objectives and Effects, Przeglad Strategiczny, Issue 15, 2022, P 289.

المبحث الثاني

إجراءات العقوبات الأمريكية على إيران وتداعياتها والمواقف إزاءها

تم توجيه العقوبات الأمريكية على إيران في عهد الرئيس(ترامب) بشكل خاص نحو قطاعات مهمة، مثل النفط والبنوك والشحن البحري، وتم فرض عقوبات على شخصيات وكيانات إيرانية مرتبطة بالبرنامج النووي الإيراني والأنشطة الإرهابية التي تدعمها إيران، كما اشتدت العقوبات خلال عهد الرئيس(ترامب) بسبب تصاعد التوترات بين الولايات المتحدة وإيران، وتصاعد الصراعات في المنطقة، فكان الهدف من هذه العقوبات فرض ضغط اقتصادي على إيران لتغيير سياستها وسلوكها في المنطقة، وبناءً على ذلك تم تقسيم هذا المبحث على ثلاثة مطالب، يتناول المطلب الأول إجراءات العقوبات الأمريكية على إيران، أما المطلب الثاني فيتناول آثار العقوبات الأمريكية على إيران، وأخيرا يدرس المطلب الثالث المواقف الدولية من العقوبات الأمريكية على إيران.

المطلب الأول: إجراءات العقوبات الأمريكية على إيران

سعت الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس (ترامب) إلى أن تكون العقوبات الاقتصادية مشددة مع إيران، بهدف إرغامها على تغيير سياستها تجاه البرنامج النووي الإيراني، والإسهام في تقليل نفوذها في المنطقة، وتضمنت تلك العقوبات مجموعة من الإجراءات المتعلقة بقطاعات مختلفة، وسيتم التركيز هنا بدرجة أساسية على قطاع الطاقة الإيراني والقطاع المالي، وكما هو موضح أدناه:

أولاً- العقوبات على قطاع الطاقة:

فيما يتعلق بقطاع الطاقة، سعت الولايات المتحدة من خلال فرض العقوبات الاقتصادية إلى منع بيع النفط الإيراني دولياً، ومنتجات النفط الخام والغاز الطبيعي على وجه الخصوص، عكس ما كان قبل خطة العمل الشاملة المشتركة، وتعهد المسؤولون الأمريكيون بخفض صادرات طهران من النفط الخام إلى الصفر، وبالتوازي مع ذلك تسعى واشنطن أيضاً إلى منع الاستثمارات الدولية في هذه الصناعة[1].

وتعد العقوبات النفطية على إيران جزءاً أساسياً من سياسة الضغط القصوى التي تنتهجها إدارة الرئيس(ترامب)، لأن النفط يعد مصدر الدخل الرئيس لإيران، حيث تمثل صادرات النفط

(1) David Ramin Jalilvand, Back to Square One? Iranian Energy after the Re-Imposition of US Sanctions, the Oxford Institute for Energy Studies, March 2019, P3.

والمنتجات النفطية الإيرانية حوالي (70%) من إجمالي صادرات البلاد، نظراً لأن إيران تحتل المرتبة الثانية عالمياً في إنتاج النفط، وتستحوذ على ما نسبته (9%) من الاحتياطي النفطي العالمي، ومن المتوقع أن تصبح الأولى في وقت قريب بإنتاج النفط بمعدل يصل إلى (12) مليون برميل يومياً، لذلك وضعت الولايات المتحدة الأمريكية عقوبات لتجريد إيران من العوائد الناتجة عن هذا القطاع الحيوي، بالإضافة إلى ذلك يمكن للولايات المتحدة وبالتعاون مع حلفائها ضمان استقرار سوق النفط، لذا كانت العقوبات المفروضة على قطاع الطاقة الإيراني جزءاً حاسماً من حملة إدارة (ترامب)[1].

ففي 5 نوفمبر 2018 أعادت الولايات المتحدة فرض عقوبات واسعة النطاق على إيران، ما أدى إلى رفع أسعار خام برنت إلى (73.17) دولار للبرميل، ووصفت وزارة الخزانة الأمريكية هذه الخطوة بأنها أشد العقوبات الأمريكية المفروضة على الإطلاق على إيران، والموجهة إلى استهداف القطاعات الحيوية في الاقتصاد الإيراني مثل الطاقة والشحن وبناء السفن، وبعد مدة وجيزة من هذا الإعلان، منحت الولايات المتحدة إعفاءات مدتها ستة أشهر قابلة للتجديد على شراء النفط الخام الإيراني لثماني دول[2]، فقررت واشنطن منح إعفاءات مؤقتة من العقوبات وقبل تنفيذها بمدة قصيرة، لثماني دول مستوردة للنفط الإيراني، وتم تسمية هذه الإعفاءات بـ "إعفاءات التخفيض الكبير"، وكانت هذه الدول هي الصين واليونان وإيطاليا والهند وكوريا الجنوبية واليابان وتايوان وتركيا، وقد سمحت لهذه الدول بمواصلة استيراد النفط الإيراني لمدة 180 يوماً، ولكن بكميات منخفضة جداً، بالإضافة إلى ذلك منحت واشنطن أيضاً إعفاءً للعراق للاستمرار في استيراد الغاز الطبيعي والكهرباء من إيران، ولكن وخلال مدة من إبريل إلى يوليو 2019، زادت الإدارة الأمريكية مستوى عقوباتها على إيران، وأعلنت بوقف تمديد الإعفاءات من عقوبات النفط التي كانت قد منحتها للدول المذكرة آنفاً، كما هددت بفرض عقوبات على الدول التي تنتهك الحظر، إذ أعلنت عن خططها لفرض عقوبات على أي دولة تشتري النفط من إيران بعد انتهاء مدة الإعفاء الأولى لمدة 6 أشهر[3].

(1) محمود حمدي أبو القاسم، دراسة سياسية: عوامل القوة والضعف في الإستراتيجية الأمريكية تجاه إيران، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، السعودية – الرياض، ديسمبر 2018، ص5.

(2) Carlo Andrea Bollino, Brian Efird, Fakhri Hasanov, and Emre Hatipoglu, Iran Sanctions: Implications for the Oil Market, King Abdullah Petroleum Studies and Research Center, May 2019, P 5.

(3) نورة الحيفان، مسارات الموقف الأمريكي من الملف النووي الإيراني، المعهد المصري للدراسات، 5 أغسطس 2019، ص4.

ولقد أعلن وزير الخارجية الأمريكي السابق (مايك بومبيو) أن الولايات المتحدة لن تجدد الإعفاءات للاقتصادات الثمانية الأصلية، وأن العقوبات ستدخل حيز التنفيذ بكامل قوتها في 2 مايو 2019، وأكد بيان للبيت الأبيض في نفس اليوم التزام الولايات المتحدة بخفض صادرات النفط الإيراني، مشيراً إلى أن هدف الإدارة الأمريكية هو خفض صادرات النفط الإيرانية إلى الصفر، وحرمان النظام من مصدر دخله الرئيس، لذا أخذ سعر خام برنت بالارتفاع لأكثر من (2%) ليصل إلى (74.51) دولاراً للبرميل في اليوم نفسه، وهو أعلى سعر له منذ نوفمبر 2018، ومع هذا الخطاب القوي للإدارة الأمريكية ضد إيران، لم تكن الأسواق متأكدة من كيفية المضي قدماً في إلغاء الإعفاءات وإعادة فرض العقوبات[1]. وعندما أعلنت الولايات المتحدة أنها لن تمنح بعد الآن أي إعفاءات لمستوردي النفط الإيراني، انخفضت صادرات إيران في تلك المرحلة بالفعل من ذروتها في عام 2018 البالغة (2.8) مليون برميل يومياً خلال أيام خطة العمل الشاملة المشتركة، إلى حوالي (500) ألف برميل يومياً، كما تخلت جميع شركات النفط العالمية عن البلاد وانخفضت أسعار طهران بشكل حاد[2].

وفي 6 أغسطس 2018 أصدر الرئيس السابق (دونالد ترامب) الأمر التنفيذي رقم (1384) الخاص بفرض عقوبات على صادرات النفط الإيرانية، وبطريقتين أساسيتين، الأولى تحظر الوصول إلى النظام المالي الأمريكي لأي مؤسسة مالية قسرية تجري أو تسهل معاملة مالية كبيرة مع شركة النفط الوطنية الإيرانية، أو لشراء النفط أو المنتجات النفطية أو المنتجات البتروكيماوية من إيران، والطريقة الثانية تقضي أيضاً بفرض عقوبات على أي كيان يشارك في معاملات مهمة لشراء النفط أو المنتجات النفطية، أو المنتجات البتروكيماوية من إيران، إذ حاولت الإدارة الأمريكية التركيز على الصادرات النفطية تحديداً، بهدف وقفها تماماً وحرمان الاقتصاد الإيراني منها[3].

إضافة إلى ذلك تم فرض عقوبات أيضاً على شركة الشحن البحري الإيرانية في قطاع الشحن البحري، بالإضافة إلى حوالي (65) شركة وأفراد مرتبطين بها، وتم استهداف (122) سفينة تملكها هذه الشركة، بما في ذلك الشركات التي أسهمت في تطوير برامج إيران النووية والصاروخية، وتزويد

(1) Carlo Andrea Bollino, Brian Efird, Fakhri Hasanov, and Emre Hatipoglu, Op, Cit, P6.
(2) Ilan Goldenberg, Jessica Schwed, and Kaleigh Thomas, In Dire Straits? Implications of US-Iran Tensions for the Global Oil Markel, Columbia Center on Global Energy Policy, November 2019, P 14.
(3) Phillip Brown, Oil Market Effects From U.S. Economic Sanctions: Iran, Russia, Venezuela, Congressional Research Institute, 5 February 2020, P 8.

سوريا بالنفط الإيراني الخفيف، وتم فرض العقوبات أيضاً على شركة نقل النفط الوطنية الإيراني، بالإضافة إلى شركة الطيران الوطنية الإيرانية و(67) طائرة تابعة لها من قبل الإدارة الأمريكية[1].

وفي 8 مايو 2019 (الذكرى السنوية الأولى لانسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة)، أصدر (ترامب) الأمر التنفيذي رقم (13871)، الذي يوسع نطاق العقوبات الأمريكية على إيران، ويقضي بحظر الممتلكات الموجودة في الولايات المتحدة للأشخاص والكيانات التي ثبت أنها أجرت معاملات كبيرة مع قطاعات الحديد والفولاذ والألومنيوم والنحاس في إيران[2]، كما هدد (ترامب) بفرض عقوبات ثانوية على الشركات غير الأمريكية التي تتعامل مع قطاعات الطاقة والبتروكيماويات والشحن والسيارات والتصنيع الإيرانية وغيرها من القطاعات، التي تمنع الكثير من الأنشطة التجارية غير الأمريكية مع إيران، بما في ذلك شراء النفط[3]. كما فرضت الولايات المتحدة في إطار قطاع البتروكيماويات عقوبات على شركة "الخليج الفارسي للصناعات البتروكيماوية" الضخمة المرتبطة بالحرس الثوري الإيراني، إذ إن هذه الشركة مع فروعها تمثل نحو (40%) من الإنتاج البتروكيماوي الإيراني (50%) بالمائة من صادرات هذا القطاع[4].

وفي المقابل، وفي 8 مايو 2019 أعلن الرئيس الإيراني السابق روحاني أن إيران ستبدأ في التراجع عن بعض التزاماتها تجاه الاتفاق النووي، وفي غضون أيام 12– 13 مايو 2019 تضررت أربع ناقلات نفط، اثنتان سعوديتان، وسفينة إماراتية، وأخرى نرويجية، وسرعان ما نفت إيران تورطها، لكن أكد مسؤول في وزارة الدفاع الأمريكية في 24 مايو 2019، أن الهجمات على الناقلات قام بها الحرس الثوري الإيراني، وخلص تقرير للأمم المتحدة يستند إلى المعلومات السعودية والإماراتية والنرويجية، إلى إن جهة فاعلة تابعة للدولة هي المسؤولة على الأرجح لكنه لم يذكر اسم مرتكب الجريمة بشكل محدد، وفي 13 يونيو 2019، تعرضت ناقلتان سعوديتان أيضاً للهجوم في خليج عمان، وصرح وزير الخارجية الأمريكي (مايك بومبيو) أن تقويم الحكومة الأمريكية، يرى أن إيران

(1)أهم الكيانات الإيرانية التي فرضت عليها أمريكا عقوبات, موقع CNN العربية، 5 نوفمبر/تشرين الثاني 2018، https://arabic.cnn.com/business/article/2018/11/05/iran-usa-economic-sanctions-oil-banks-companies-aviation-ships-goods

(2) Kenneth Katzman, Kathleen j. Mclnnis, Clayton Thomas, U.S.-Iran Conflict and Implications for U.S. Policy, Institute Congressional Research Service, 8 May 2020, P 6.

(3) Daniel Fried, US Sanctions Policy: the trump Administration's Record and Recommendations For the Next Administration, Atlantic council Geoeconomics Center, November 2020, P 4.

(4) طالب رجا حمدان المساعيد، مصدر سبق ذكره، ص153.

مسؤولة عن الهجمات التي وقعت في خليج عمان، بناءً على المعلومات الاستخباراتية والأسلحة المستخدمة ومستوى الخبرة اللازمة لتنفيذ العملية[1].

وقد أدت العقوبات التي استهدف القطاع النفطي وصادرات النفط الإيراني إلى احداث تأثير مباشر، وقابل للقياس على إنتاج النفط الخام الإيراني، وعلى أحجام الصادرات من النفط الخام، فبعد الزيادة السريعة التي حدثت في بداية عام 2017، بعد أن وصل إلى حوالي (2.5) مليون برميل، سرعان ما تسبب تنفيذ العقوبات في انخفاض مذهل خلال صيف 2018، في الوقت الذي كانت فيه صادرات النفط الخام قبل الانسحاب مباشرة في إبريل 2018 تقدر بحوالي (2.8) مليون برميل، تراجعت خلال المدة الانتقالية إلى مليون برميل نهاية نوفمبر 2018، نتيجة الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي وفرض العقوبات، وبعد انتهاء الإعفاءات في مايو 2019 تراجعت الصادرات الإيرانية من النفط الخام إلى (500) ألف برميل، وتتراوح بين (500 – 650) ألف برميل يومياً بعد مايو 2019، وفي الشهر الأول من عام 2020 عادت صادرات النفط الإيراني تشهد انتعاشاً متواضعاً ووصلت إلى نحو مليون برميل يومياً، لذا حققت ما يقدر بنحو (8.8) مليار دولار من هذه الزيادة في الصادرات، وفي عام 2021 ارتفعت صادرات النفط الإيرانية بمقدار (131) مليون برميل إلى (447.1) مليون برميل، ليصل معدل صادرات النفط الإيرانية في ذلك العام إلى (1.2) مليون برميل يومياً[2].

كما أن العقوبات الأمريكية كانت أحد أهم الأسباب الرئيسة لإبطاء تطوير قطاع النفط والغاز الإيراني، ويشار إلى أنه منذ عام 2017 لم يتم إجراء أي استثمار أجنبي مباشر في أي مشروع هيدروكربوني كبير في البلاد، وهذا يعني أنه لم تصل أي تقنيات أجنبية جديدة إلى قطاع النفط، علاوة على ذلك أدت العقوبات جزئياً إلى تخلف قطاع الغاز والغاز الطبيعي المسال، مما حول البلاد بمواردها الهائلة من الغاز الطبيعي إلى لاعب غير مهم في السوق[3].

(1) Kenneth Katzman, Kathleen j. Mclnnis, Clayton Thomas, Op, Cit, P 2.
(2)Murat Aslan, Kursad Aslan, Yasir Rashid, Economic and Socioeconomic Consequences of US Sanctions on Iran, Center for Iranian Studies in Ankara, March 2020, P 8.
(3) Nikolay A. Kozhanov, Iran's Economy under Sanctions: Two Levels of Impact, Russia in Global Affairs, Vol 20, No 4, December 2022, P 137.

ثانياً- العقوبات على القطاع المالي:

أما فيما يخص القطاع المالي، فإن إدارة (ترامب) لم تستثنه من عقوباتها الاقتصادية، فقد تبنت عدة عقوبات على إيران خصت منها الجانب المالي، من أجل شل المنظومة المالية والنقدية في إيران، ولإنجاح حملتها القصوى على إيران، عملت في 6 أغسطس 2018، وضمن المرحلة الأولى من العقوبات على إيران، حظرت تبادل الدولارات مع الحكومة الإيرانية، وكذلك منعت المعاملات التجارية المتعلقة بالمعادن الثمينة وخاصة الذهب، وفرضت عقوبات أيضاً على المؤسسات والحكومات التي تتعامل بالريال الإيراني أو السندات الحكومية الإيرانية[1]، ومع بدء الحزمة الأولى من العقوبات الأمريكية على إيران، أعلنت حوالي (100) شركة دولية كبرى تعمل في إيران عن نيتها مغادرة السوق الإيرانية، استجابة لقرار الرئيس (دونالد ترامب)، بفرض عقوبات اقتصادية على إيران والمتعاونين معها، ومن أهم تلك الشركات التي أعلنت نيتها مغادرة السوق الإيرانية أو وقف توسعها فيها، شركة "بيجو" و "رينو" الفرنسيتين، وشركة "ديالمر" الألمانية لصناعة السيارات، وشركة "توتال" الفرنسية للمحروقات، وشركة "سيمنس" الألمانية للتكنولوجيا[2].

وفي 20 سبتمبر 2019، فرض مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة الأمريكية عقوبات على البنك المركزي الإيراني، وصندوق التنمية الوطنية الإيراني وهو صندوق الثروة السيادي المخصص لإقامة مشاريع غير نفطية ودعم المؤسسات الخاصة بهدف تدعيم الاقتصاد، و كذلك شركة "اعتماد تجارت بارس"، وهي شركة تتخذ من إيران مقراً لها، وتُستخدم لتمويل المشتريات العسكرية الخاصة بلوجستيات القوات المسلحة بما في ذلك الأموال القادمة من صندوق التنمية[3]، كما فرضت إدارة (ترامب) عقوبات إضافية على البنك المركزي الإيراني، من خلال تصنيفه كيانا داعما للإرهاب، بموجب الأمر التنفيذي رقم (13224)، وكان البنك المركزي خاضعاً بالفعل لعدد من العقوبات الأمريكية[4]. كما تم فرض عقوبات على مئات الأفراد والكيانات الإيرانية من قبل إدارة (ترامب)، ومن بين الإجراءات البارزة صنفت وزارة الخارجية الأمريكية الحرس الثوري الإيراني منظمة

(1) Amanj Ali Othman, the Policy of Containing Iran by the Administration of Donald Trump (2017- 2021), Torun International Studies, Vol 1, No 18, 2023, P 41.

(2) بن يحيى عتيقة، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران في ظل إدارة دونالد ترامب، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، العدد(1)، المجلد(4)، ديسمبر 2018، ص254.

(3) Narges Beheshti Shahneshin, the Study of Rial-dollar Exchange Rate Behaviour in the Shadow of Sanctions, Master Thesis, University Politecnico Ditorino, Department of Management and Production Engineering, 2021- 2022, P 44

(4) Kenneth Katzman, Kathleen j. Mclnnis, Clayton Thomas, Op, Cit, P 6.

إرهابية أجنبية في إبريل 2019، بالإضافة إلى ذلك نفذ مكتب الأصول الأجنبية تهديده بفرض عقوبات ثانوية على شركات دول ثالثة تعمل في القطاعات المشمولة بالعقوبات في الاقتصاد الإيراني[1].

وفي أكتوبر 2020 فرضت الولايات المتحدة المزيد من العقوبات على القطاع المالي الإيراني، والتي وصفها أنصارها بأنها عقبة للتوصل إلى اتفاق نووي جديد، فتم توجيه تلك العقوبات بشكل أساسي لإنشاء ظروف صعبة لمنع إمكانية استئناف الاتفاق النووي الإيراني تحت إدارة (جو بايدن) المحتملة، واستهدفت 18 بنكاً إيرانياً، و أكثر من 70 مؤسسة مالية، لكونها وسيلة لتمويل البرنامج النووي، بما في ذلك تحويل مليارات الدولارات إلى فيلق لقدس التابع للحرس الثوري لتمويل وكلائها في العراق ولبنان وسوريا، كما كان الهدف تحديد وفرض عقوبات على القطاعات الرئيسة للاقتصاد الإيراني، من أجل حرمان الحكومة من الموارد المالية التي يمكن استخدامها لتمويل ودعم برنامجها النووي، وتطوير الصواريخ، أو دعم شبكات الوكلاء الإرهابية[2]، كما فرضت واشنطن في عام 2020 المزيد من التصنيفات على البنوك الإيرانية، وهذا أدى فعلياً إلى فصل القطاع المالي في البلاد عن بقية مفاصل الاقتصاد العالمي، وفي هذا العام نفسه قامت فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية ومقرها باريس(FATF) ، وهي هيئة مراقبة الأموال العالمية، بوضع إيران على قائمتها السوداء[3].

إضافة إلى ذلك، حاولت إدارة (ترامب) منع المصارف الإيرانية من الوصول إلى شبكة الحوالات المالية العالمية المعروفة باسم "سويفت Swift"، التي تستخدم لإجراء كل التحويلات المالية في العالم، كما أعلن وزير الخزانة الأمريكي (ستيفن منوش) في وقت لاحق، أن واشنطن ستقوم بإدراج وزير الخارجية الإيراني (محمد جواد ظريف) على القائمة السوداء (وهو ما حدث لاحقاً)، وستقوم بتجميد مزيد من الأصول الإيرانية بقيمة مليارات الدولارات[4].

(1) David Mortlock, Trump's Jcpoa Withdrawal two Years on: Maximum Pressure, Minimum Outcomes, Atlantic Council Global Business Economics Program, May 2020, P 5.

(2) Narges Beheshti Shahneshin, Op, Cit, P 47.

(3) Maziar Motamedi, Iran's economy reveals power and limits of US sanctios, ALJAZEERA, 2 Feb 2022, at:
https://www.aljazeera.com/economy/2022/2/2/irans-economy-reveals-power-and-limits-of-us-sanctions

(4) دانا علي صالح البرزنجي، يعقوب مهدي عارف البرزنجي، الدبلوماسية القسرية الأمريكية حيال إيران(فترة إدارة ترامب)، دراسات قانونية وسياسية، العدد(2)، كانون الأول 2020، ص463.

أخيراً، وبسبب القرارات التي تبنتها إدارة (ترامب) تجاه إيران، وفرض المزيد من العقوبات، تعرض القطاع المالي والاقتصادي الإيراني بأكمله للعقوبات التي فرضتها إدارة (ترامب)، إذ استهدفت تلك العقوبات منع التعامل التجاري والمالي مع المؤسسات الإيرانية، وفرض عقوبات على المؤسسات المالية الأجنبية في حال التعامل مع المصارف الإيرانية المشمولة بقائمة العقوبات، بقصد عزل إيران تماماً عن النظام المالي العالمي، وكان الرئيس (ترامب) يهدف من خلال سياسة العقوبات على إيران، توجيه رسالتين: الأولى تهدف إلى إظهار أن سياسة الضغوط القصوى ستستمر في حال فوزه بولاية رئاسية ثانية، حتى تتنازل الإدارة الإيرانية عن موقفها، وتوافق على مفاوضات جديدة، أما الرسالة الثانية، فتهدف إلى تعقيد جهود الرئيس الحالي(جو بايدن) في إعادة التفاوض على الاتفاق النووي مع إيران، وتعقيد أي مساعٍ ديمقراطية لإنهاء سياسة الضغط القصوى التي تبناها الرئيس (ترامب)[1].

ثالثاً- الموقف الإيراني من العقوبات الاقتصادية:

اتخذت إيران عدة إجراءات للتصدي للعقوبات المفروضة عليها، بما في ذلك إجراءات داخلية لمنع التدهور ولتقييد تأثير العقوبات، منها تغيير محافظ البنك المركزي الإيراني (علي صالح آبادي)، والسماح بإدخال العملات الصعبة والدولار الأمريكي بشكل خاص بدون أي قيود خاصة، كما تم اتخاذ إجراءات داخلية أيضاً للحفاظ على أسعار السلع الأساسية للمجتمع الإيراني، وعدم تأثرها بالارتفاع الذي حصل بالدولار في داخل إيران نتيجة للعقوبات الاقتصادية، وقامت السلطات الإيرانية أيضاً بشن حملة واسعة النطاق بدعم من المرشد الأعلى لمكافحة الفساد الاقتصادي، إذ تم منع أكثر من 100 شخص من تسنم مناصب حكومية وإجبار معظمهم على مغادرة البلاد[2].

ومن جهة أخرى ورداً على العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة، تبنت إيران إستراتيجية (اقتصاد المقاومة)، القائم على الاعتماد الاقتصادي على الذات وتحقيق الاكتفاء الذاتي وتقليل اعتمادها على صادرات النفط، فقد اتخذت إيران إجراءات لتنويع اقتصادها من خلال تطوير القطاعات الأخرى مثل الصناعة والزراعة والسياحة، بهدف تعزيز الاقتصاد المحلي وتحقيق التنمية المستدامة، ومن جهة أخرى وفي ديسمبر/كانون الأول 2018 هدد الرئيس الإيراني روحاني بإغلاق مضيق هرمز، ومنع أي دولة من تصدير النفط عبره، في حال قررت الولايات المتحدة منع صادرات

(1) العقوبات الأمريكية على القطاع المالي لإيران.. الدوافع والتحديات، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 26 أكتوبر 2020، https://rasanah-iiis.org/

(2) طلال عتريسي، مصدر سبق ذكره، ص25.

النفط الإيرانية، في حين يشكل مضيق هرمز ممرا مائيا حيويا يمر به حوالي ثلث إنتاج النفط العالمي، وإنه إذا أغلقه فسيثير ذلك قلقاً عالمياً[1].

ومن جانب آخر ولمجابهة سياسة العقوبات ايضا، قامت طهران باللجوء إلى السبل القانونية، من خلال تقديم شكوى أمام محكمة العدل الدولية ضد إعادة فرض العقوبات، وقد أشار وزير الخارجية الإيرانية السابق محمد جواد ظريف إلى أن الهدف من الشكوى هو وضع المسؤولية على الولايات المتحدة الأمريكية، بسبب إعادة فرضها للعقوبات بشكل أحادي غير مسبوق، وأكد أن إيران تلتزم بمبادئ القانون في مواجهة انتقاص الولايات المتحدة من الدبلوماسية والالتزامات القانونية[2].

وعلى صعيد آخر قامت إيران باتخاذ عدة إجراءات لمواجهة تبعات تطبيق العقوبات الاقتصادية الأمريكية، إذ وضعت الحكومة الإيرانية ضمان وصول صادراتها النفطية للأسواق الدولية على رأس أولوياتها، حيث تحركت إيران في عدة محاور أهمها التعويل على مشترين آخرين، ومن بينهم تركيا التي أعلنت استمرارها باستيراد النفط الإيراني، كما أجرت إيران مشاورات مع روسيا لضمان استمرار وصول صادرات النفط الإيراني للأسواق العالمية، من خلال اتفاق يتيح لإيران تبادل السلع مقابل النفط، كما أن إيران استطاعت أن ترفع صادراتها من النفط بطريقة غير شرعية، من خلال تصديره إلى كل من (سنغافورة وماليزيا) وإعادة بيعه للصين بأسعار منخفضة جداً، ومكن هذا التحايل، إيران من الحصول على إيرادات من بيع النفط للصين التي ما زالت تستورد النفط المهرب من إيران[3].

كما تعمل إيران على مواجهة الضغوط الأمريكية والعقوبات المفروضة عليها من خلال التأثير في حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، دون الدخول معهم في مواجهة مباشرة، وتفرض هذه الخيارات تعقيدات أكبر وتزيد من عناصر قوة إيران التفاوضية، خصوصاً بعد ما صرح المرشد علي خامنئي بأن إيران لن تتفاوض مع الولايات المتحدة الأمريكية، ولن تقبل بالشروط التي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى فرضها على إيران، فالخبرة الإيرانية في إدارتها للأزمات تجعلها

(1) Emirhan Kaya, United States- Iran Relations: The Trump Impact, Kirklareli University Journal of the Faculty of Economics and Administrative Sciences, Volume 12, Issue 2, September 2023, P 285.

(2) طلال عتريسي، مصدر سبق ذكره، ص26.

(3) ياسين شريف أنصيف الحجيمي، السياسة الأمريكية تجاه إيران في عهد ترامب: دراسة حالة، مجلة أبحاث في العلوم التربوية والإنسانية والآداب واللغات، العدد(26)، جامعة البصرة، أيلول 2023، ص495.

تتجه نحو تغيير الموقف من خلال زيادة القوة وعدم الاستجابة للضغوط المفروضة عليها من قبل المجتمع الدولي[1]، والحقيقة أن سلوك إيران تزايدت حدته في الأشهر الأخيرة في سبتمبر 2019، حيث هاجمت إيران أكبر منشأة لمعالجة النفط في المملكة العربية السعودية، مما تسبب في أضرار جسيمة، وفي يناير/كانون الثاني 2020، بعد مقتل الجنرال (قاسم سليماني) قائد فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني، أطلقت إيران أكثر من عشرة صواريخ باليستية على قاعدتين جويتين في العراق تضم قوات أمريكية[2]. هذه الخطوات جميعها تعكس إستراتيجية إيران في التصدي لتداعيات العقوبات، والحفاظ على اقتصادها من التأثيرات السلبية.

المطلب الثاني: آثار العقوبات الأمريكية على إيران

بعد توقيع الاتفاق النووي الإيراني عام 2015 ورفع العقوبات الاقتصادية على إيران، بدأ الاقتصاد الإيراني منذ عام 2016 ينمو بوتيرة سريعة، وتحققت توقعات النمو الاقتصادي بفضل الزيادة في إنتاج النفط وصادراته، إذ سجل الاقتصاد الإيراني معدل نمو قياسيا بلغ نحو (13.4%) في ذلك الحين، وهو رقم يعكس تحسناً كبيرا في الاقتصاد الإيراني، ومن الملاحظ أيضاً النظر إلى دور القطاع النفطي في الحفاظ على استقرار المالية العامة والحسابات الخارجية لإيران، بفضل زيادة الإنتاج والصادرات النفطية، فتحسن الوضع الاقتصادي للبلاد وزادت الاحتياطات النقدية، وبهذه الطريقة تمكنت إيران من تحقيق فائض في الحساب الجاري، ليسهم ذلك في تعزيز الاقتصاد الوطني بشكل عام[3]، ولكن بعد استئناف فرض العقوبات الأمريكية على إيران في ظل إدارة (ترامب)، بدأت مؤشرات الاقتصاد الإيراني في الانخفاض بوضوح منذ عام 2018، وذلك انعكس سلباً على المجتمع الإيراني بصورة عامة، لذلك سيتم التعرض لأهم التأثيرات الناجمة عن العقوبات الاقتصادية الأمريكية على الاقتصاد الإيراني كما يلي:

(1) علي فارس الشمري، الولايات المتحدة ونفوذ إيران الإقليمي: فاعلية السياسات ومستويات التأثير، مجلة الدراسات الإيرانية، العدد(12)، المجلد(4)، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، حزيران 2020، ص90.

(2) David Mortlock, Op, cit, P 7.

(3) ربا عبادة مسودة، العقوبات الأمريكية على إيران: وجه إمبريالي جديد للتحكم في الاقتصاد العالمي، المستقبل العربي، العدد(494)، المجلد(42)، مركز دراسات الوحدة العربية، اب 2020، ص68.

أولاً- انهيار العملة:

بعد أربع سنوات من المحافظة على استقرار سعر صرف العملة الإيرانية، بدأ الريال الإيراني في التراجع مقابل الدولار الأمريكي في السوق السوداء، جاء هذا التراجع بعد إعادة الولايات المتحدة فرض عقوبات إقتصادية على إيران، عقب قرار (ترامب) بالانسحاب من الاتفاق النووي[1]، كذلك أدت العزلة المتزايدة لإيران، والوضع الاقتصادي المتدهور الناجم عن سنوات من العقوبات، وعدم الاستقرار السياسي نتيجة الاحتجاجات المستمرة على سوء إدارة البلاد، إلى السقوط الحر للريال الإيراني[2].

وفي بدية إبريل عام 2018 بدأت قيمة العملة الإيرانية بالتراجع بشكل كبير، بعد انسحاب (ترامب) من الاتفاق النووي وقبل فرض العقوبات الأمريكية الفعلية على إيران، خلال تلك المدة فقدت العملة الإيرانية أكثر من نصف قيمتها بنحو (70%)، وفي أقل من عام واحد من فرض العقوبات الأمريكية، شهدت العملة الإيرانية انخفاضاً كبيراً في قيمتها مقابل العملات الأجنبية وعلى رأسها الدولار الأمريكي، ففي سبتمبر 2018 ارتفع الدولار الأمريكي مقابل التومان الإيراني بحوالي (300%)، ومن ثم زاد الفارق بشكل متسارع حتى وصل إلى ما يقرب من خمسة أضعاف بين السعر الرسمي للريال الإيراني مقابل الدولار الأمريكي[3]، وكان الرئيس(ترامب) يستهدف أن تكون العقوبات التي فرضها على إيران هي الأقسى على الاطلاق، بهدف عزل المنظومة المالية الإيرانية تماماً من خلال حظر شراء الدولار الأمريكي، وقد تسبب ذلك في أزمة نقدية حادة عصفت بالريال الإيراني حتى الآن، في حين كان سعر الصرف مستقراً عند حوالي (35) ألف ريال للدولار الواحد خلال مدة تنفيذ خطة العمل المشتركة الشاملة في عام 2015، غير أن إعادة فرض العقوبات الأمريكية في عام 2018 أدت إلى انخفاض قيمة الريال إلى (150) ألف ريال للدولار في عام 2018[4]، ولقد فقد الريال الإيراني نحو (70%) من قيمته على مدى عدة أشهر من 2018، إذ بلغ سعر الصرف

(1) العقوبات على إيران: ستة مخططات تظهر مدى تأثيرها، موقع BBC، 3 مايو/أيار 2019، https://www.bbc.com/arabic/middleeast-48138081

(2) Iranian Currency Lost more than 90% of its Value over a Decade, Iran Wire, 30 march 2023, at: https://iranwire.com/en/economy/115103-iranian-currency-lost-more-than-90-of-its-value-over-a-decade/#google-vignette

(3) نبيل جعفر عبد الرضا المرسومي، الأبعاد الاقتصادية للعقوبات الأمريكية على إيران وتداعياتها على العراق، مجلة الدراسات الإيرانية، العدد(12)، المجلد(4)، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 2020، ص40.

(4) كيف أنهكت العقوبات الأمريكية الاقتصاد الإيراني؟، موقع ميدا إيست نيوز، 2023/2/21، https://mdeast.news/ar/2023/02/21/

الرسمي للريال الإيراني في أكتوبر 2020 حوالي (420) ألف ريال مقابل الدولار الأمريكي، ليهوي إلى (440) ألف ريال لكل دولار منذ كانون الأول 2022[1]، ومنذ بداية عام 2023 فقدت العملة الإيرانية أكثر من (17%) من قيمتها مقابل الدولار في السوق المفتوحة، وبدأ الاتجاه الهبوطي في أغسطس من عام 2023، وتجاوز (600) ألف ريال للدولار في أواخر فبراير، مسجلاً رقماً قياسياً جديداً[2].

وإن المتتبع لتراجع قيمة العملة الإيرانية، يتنبه لحجم الانخفاض الكبير، إذ انخفض الريال الإيراني من (35) ألف ريال إلى أكثر من (600) ألف ريال مقابل الدولار الأمريكي خلال السنوات الخمس الماضية، ويرى (مسعود نيلي) الخبير الاقتصادي في طهران "أن تأثير العقوبات على سقوط الريال كان جسيماً ومهما"، وقال أيضاً أنه "في حال لو استمرت الولايات المتحدة في الاتفاق النووي، وعدم فرض عقوبات إضافية من قبل إدارة (ترامب)، كانت قيمة الريال ستشهد انخفاضاً طبيعياً، وليس انهياراً كارثياً لا يمكن السيطرة علية"، فمن المحتمل أن يتم تداول الريال بسعر (100) ألف مقابل الدولار، بدلاً من (600) ألف عند أعلى صعود للريال[3].

ومن جانب آخر تشير التقديرات إلى أن نحو (30) مليار دولار من رؤوس الأموال غادرت إيران في الربع الأول من عام 2018 معظمها إلى الدول المجاورة والقوقاز[4]، وفي المقابل اتخذت الحكومة الإيرانية خطوتين ملحوظتين لمحاولة تثبيت الريال الإيراني وزيادة كمية الدولارات في الاقتصاد، من خلال تكثيف جهودها لإجبار المصدرين على إعادة الدولارات، والتهديد باتخاذ إجراءات قانونية ضد الشركات غير المتعاونة، وكان بعض المصدرين غير راغبين في جلب الدولارات إلى الوطن لأنه يتعين عليهم بيع الدولار بسعر أرخص ضمن نظام معاملات الصرف الأجنبي الحكومي، وساعد الضغط الحكومي على تعزيز قيمة الريال لكن التأثير لم يكن طويل الأمد، ثانياً في أواخر 2020 بدأ البنك المركزي الإيراني بضخ (50) مليون دولار يومياً في الاقتصاد لتعزيز الريال، وقد

(1) مرفت زكريا، عثرات متزامنة: تصاعد الخلافات الداخلية حول وضع الاقتصاد الإيراني، آفاق سياسية، العدد(62)، المركز العربي للبحوث والدراسات، كانون الثاني 2020، ص ص 60 – 61.

(2) Henry Rome, Iran's Currency Collapse May Not Lead to Diplomatic Desperation, Washington Institute for Near East Policy, 7 Mar 2023, at: https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/irans-currency-collapse-may-not-lead-diplomatic-desperation

(3) Economist In Iran Says Big Chunk of Crisis Due To US Sanctions, Iran International Newsroom, 26/2/2023, at: https://www.iranintl.com/en/202302265527

(4) Amir Paivar, Nuclear deal: Is Iran's economy better off now?, BBC Website, 4 May 2018, at: https://www.bbc.com/news/world-middle-east-43975498

أدى ضخ الأموال، إلى جانب التفاؤل بشأن نهاية رئاسة (دونالد ترامب) وحملة الضغط الاقصى إلى تعزيز الريال[1]. ينظر الشكل رقم (1).

الشكل رقم (1): يوضح: سعر صرف الريال الإيراني (IRR) إلى الدولار الأمريكي (USD)، 2017 – 2020

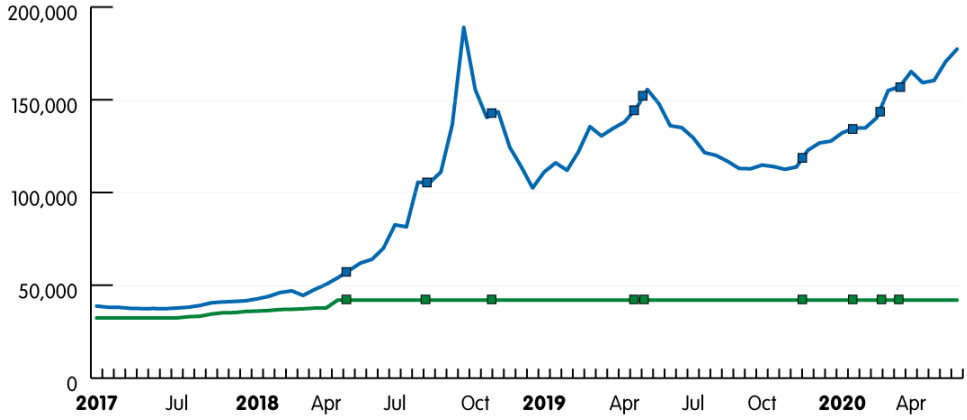

Source: Ellie Geranmayeh، Reviving the Revolutionnaries: How Trump's Maximum Pressure is Shifting Iran's Domstic Politics، European Council on Foreign Relations ecfr. Ea، June 2020، p 18 .

ثانياً– ارتفاع التضخم:

إن العقوبات الاقتصادية الشديدة تفرض ضغوطاً تضخمية كبيرة على الاقتصاد الكلي للبلد، من خلال انخفاض سعر الصرف الاسمي للعملة الرسمية للبلد؛ فينتج عنه زيادة توقعات التضخم[2]. كما يتأثر التضخم بعدة عوامل مثل العرض والطلب على السلع والخدمات، وكذلك حجم السيولة المتداولة، وأسعار صرف العملات الأجنبية، ووضع الميزان التجاري، فضلاً عن السياسات النقدية في البلاد، وقد تأثرت هذه العوامل سلباً بالخلاف الإيراني مع المجتمع الدولي، والعقوبات التي فرضت على إيران، وأثرت العقوبات الأخيرة بشكل كبير على تراجع قيمة العملة المحلية، وزيادة أسعار صرف العملات الأجنبية، وهو ما أدى إلى زيادة معدلات التضخم[3].

(1) Henry Rome, Sanctions 3: Iran's Economy in 2020, United States Institute of Peace, 16 December 2020, at: https://iranprimer.usip.org/blog/2020/dec/16/irans-economy-2020

(2) Maryam Hemmati, Saleh S. Tabrizy, Yashar Tarverdi, Inflation in Iran: An Empirical Assessment of the Key Determinants, Banking Research Institute, February 2023, P 6.

(3) أحمد شمس الدين ليلة، نهضة اقتصاد الثورة الإيرانية.. دراسة المسببات الهيكلية للإخفاق، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، سبتمبر 2020، ص22.

إذ أعلن مركز الإحصاء الإيراني زيادة في التضخم وصلت إلى نحو (40%) نهاية عام 2018 وبداية عام 2019[1]، وتشير معظم التقديرات إلى أن التضخم وصل إلى مستويات (50%) في ظل ارتفاع العديد من السلع نتيجة لإلغاء الدعم، وهذا ما زاد من الضغوط على الفئات الاجتماعية في إيران خاصة الفئات ذات الدخل المنخفض، ويتوقع صندوق النقد الدولي أن تبقى معدلات التضخم مرتفعة بإيران عند مستويات(25%) خلال الأعوام الخمسة المقبلة، تأثيراً بتراجع قيمة العملة واستمرار العجز المالي بسبب العقوبات الاقتصادية التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية[2]، وقاد ذلك إلى زيادة التوترات الاجتماعية والسياسية، وتشير التقديرات الخارجية إلى استمرار ارتفاع معدلات التضخم منذ بداية عام 2018على الرغم من جهود البنك الإيراني لدعم الريال، ووفقاً لتقرير صندوق النقد الدولي الصادر في عام 2021، بلغ معدل التضخم في إيران نحو(36.5%)، وقد سجل معدل التضخم منذ إبريل 2022 نحو (38.5%)، وقد أعلن المركز الإحصائي الإيراني أن معدل التضخم يبلغ نحو (39%) لشهر أكتوبر 2023، كما أظهر التقدير أن معدل البطالة قد وصل إلى (11.4%)، ومن المتوقع أن يرتفع إلى (11.7%) بنهاية عام 2021، وفي يناير 2022 نشر مركز الإحصاء الإيراني تقريراً فصلياً يؤكد استمرار ارتفاع معدلات البطالة والتضخم في البلاد[3].

(1) نبيل جعفر عبد الرضا المرسومي، مصدر سبق ذكره، ص41.

(2) نوزاد عبد الرحمن الهيتي، مستقبل الاقتصاد الإيراني على ضوء احتجاجات الداخل ومواجهة الخارج: تداعيات الاحتجاجات تقود لخسارة الاقتصاد الإيراني في خمسة مجالات رئيسة، مجلة آراء حول الخليج، العدد(183)، المملكة العربية السعودية– جدة، مارس 2023، ص123.

(3) مرفت زكريا، قبل الصفقة: تداعيات العقوبات الأمريكية على إيران، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2022، https://acpss.ahram.org.eg/News/17405.aspx

الشكل رقم (2): يوضح اتجاهات التضخم الإيراني من حيث النسب المئوية: 2013 – 2021

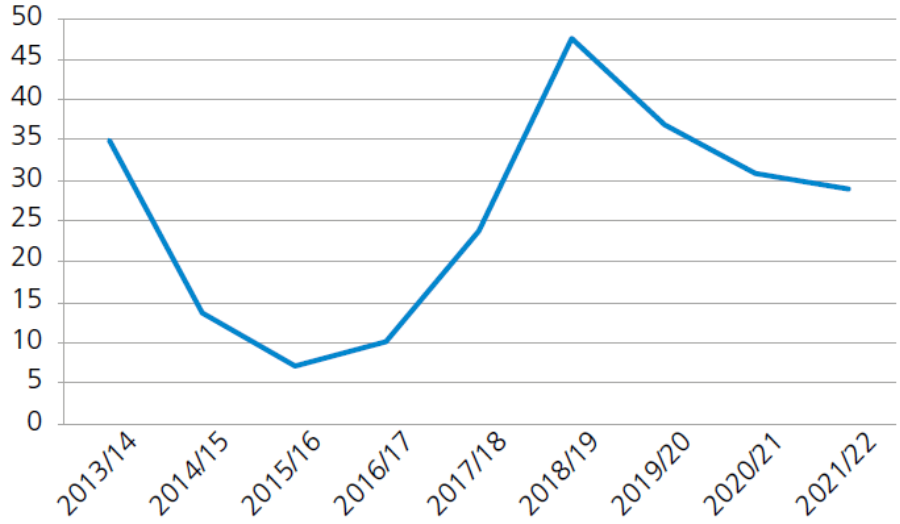

Source: Bijan Khajehpour، Impact of US Sanctons on the Iranian Economy، one Year After the Re-imposition of Sanctions، Friedrich Ebert Stiftung، November 2019، p 12 .

ومن خلال الشكل أعلاه يتضح أنه خلال عام 2016 وصل التضخم إلى أقل من (10%)، ثم بدأ في الارتفاع في صيف عام 2018 تقريباً، وفي الجزء الأخير من الربع الثالث من عام 2019 بلغ التضخم الاستهلاكي ذروته عند (50%)، ثم تراجع قليلاً بعد نوفمبر 2019 وانخفض إلى حوالي (40%)[1].

وبلغ التضخم أعلى مستوياته بالنسبة للسلع الفاخرة المدرجة في قائمة حظر الاستيراد، إذ ارتفعت أسعار المستهلك للمأكولات البحرية والأسماك ومنتجات الفاكهة والمكسرات المدرجة في هذه القائمة بنسبة (90%) و(110%) على أساس سنوي على التوالي في نهاية 2018، وارتفع سعر المستهلك للخبز والحبوب بنسبة (30%)[2]، كما ارتفعت أسعار المستهلك للمنتجات المحلية في الأعوام 2018 و2019 و2020 بنسبة (31%) و (41%) و(47%) على التوالي، أما بالنسبة للسلع المستوردة فقد بلغت هذه الأرقام (138%) و (16%) و(32%) على التوالي، وفي ظل هذه الظروف تزامنت الزيادة الكبيرة في أسعار المستهلك للسلع والخدمات، مع انخفاض حاد في القوة الشرائية للأسر الإيرانية، وهو ما أدى إلى زعزعة استقرار الوضع الاجتماعي في البلاد[3].

(1) Murat Aslan, Kursad Aslan, Yasir Rashid, Op, cit, P 10.
(2) Iran's economy Mudding through scorched earth, Atradius Economic Research, Sptember 2019, P 3.
(3) Nikolay A. Kozhanov, Op, cit, P 134 - 135.

وكمحصلة لذلك أدى انخفاض قيمة الريال والتضخم إلى تراجع كبير في القوة الشرائية، وارتفعت أسعار العديد من السلع، بما في ذلك السلع اليومية بشكل كبير، وبين يناير/كانون الأول 2018، وديسمبر/كانون الاول 2019 على سبيل المثال، ارتفعت أسعار المواد الغذائية بمتوسط (96%)، وتضاعف متوسط أسعار الملابس أيضاً، ونتيجة لذلك تفاقمت الأزمة الاجتماعية والاقتصادية الخطيرة بالفعل في البلاد، وبدأت تؤثر بشكل متزايد على الطبقة المتوسطة، وينعكس فقدان القوة الشرائية أيضاً على الزيادة الكبيرة في أسعار المساكن، التي ارتفعت بين (40–50%) منذ تفشي جائحة فايروس كورونا، كما لعب فقدان القوة الشرائية في السنوات السابقة دوراً رئيساً في الاحتجاجات ضد خفض دعم الوقود في نوفمبر/تشرين الثاني 2019[1].

وأسهم تدهور الأوضاع الاقتصادية والمعيشية خلال السنوات الماضية إلى ارتفاع معدلات الفقر في إيران، حتى وصل الحال إلى إن ثلث الإيرانيين يعيشون تحت خط الفقر، فيما تشير إحصاءات صادرة عن البنك الدولي، إلى إن معدل الفقر في إيران قد بلغ حوالي (27.6%) عام 2019، ويعيش اليوم أكثر من ثلث سكان إيران في فقر، مقارنة بـ (20%) في عام 2015[2]، كما بلغ مؤشر الفقر في إيران (46%) في نهاية 2021، وحوالي (49.6%) نهاية 2022[3].

ثالثاً– تزايد العجز في الميزانية:

يمثل عجز الموازنة العامة للدولة سبباً ونتيجة للتأثيرات الاقتصادية الناتجة عن العقوبات الاقتصادية المفروضة على الدولة المستهدفة، فيتسبب تراجع موارد الدولة من القطاعات الاقتصادية الرئيسة، وهروب الشركات متعددة الجنسيات لتجنب تأثير العقوبات، في زيادة عجز الموازنة، كما تنجم العقوبات عن حالة التبعية التجارية التي تتبعها الدول النامية، مما يؤدي إلى انخفاض مؤشرات التصدير وتراجع العوائد التصديرية، وعجز في توفير المواد الخام الضرورية للصناعة المحلية،

(1)David Jalilvand, Dual Pressures on Iran: US Sanctions amid the Coronavirus Pandemic, Heinrich Boll Stiftung Democracy, Volume 56, March 2021, P 29.

(2) نوزاد عبد الرحمن الهيتي، مصدر سبق ذكره، ص125.

(3) هاني سليمان، اللاحسم والتحول غير المكتمل: ماذا يحدث في إيران؟، آفاق سياسية، العدد(105)، المركز العربي للبحوث والدراسات، ابريل 2023، ص5.

وتتسبب هذه العوامل في توقف عجلة الإنتاج وزيادة معدلات البطالة، جميع هذه التأثيرات السلبية تسهم في زيادة عجز الموازنة العامة للدولة[1].

لذا شهدت الموازنة العامة في إيران ونتيجة للعقوبات الأمريكية في عهد(ترامب)، عجزاً مستمراً طيلة المدة 2019 – 2022، وبلغ أعلى عجز عام 2020، إذ بلغت نسبته (9.5%) من الناتج المحلي الإجمالي، ومع التعافي النسبي من جائحة كورونا عام 2021، انخفض هذا العجز بنحو (5.6%)، لتعود الموازنة العامة تحقق عجزاً خلال عام 2022 وصل إلى نحو (4.5%) من الناتج المحلي الإجمالي مع بدء الاحتجاجات الداخلية في الشهور الأربعة الأخيرة من العام المنصرم، وتوقع أن ترتفع درجة العجز بالموازنة الإيرانية عام 2023 لتصل إلى (4.7%) من الناتج المحلي الإجمالي[2]، كما تسبب انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق النووي الإيراني، والأزمة الاقتصادية في زيادة كبيرة في الدين الحكومي، إذ بلغ نحو (35%) من الناتج المحلي الإجمالي مع استقرار معدل عجز الموازنة ومعدل الادخار القومي، وارتفع الدين الحكومي بحسب مسؤولين محليين من (304) آلاف مليار تومان، إلى (794) ألف مليار تومان في عام2022[3].

وتسبب قرار (ترامب) بإعادة فرض العقوبات على إيران في إلغاء عقود أجنبية كبرى، وترددت الشركات الأجنبية المحرومة من التمويل الأمريكي في الاستثمار في إيران، ورفضت البنوك تمويل المشاريع الإيرانية خوفاً من التهديد بالعقوبات الثانوية الأمريكية، كما أن إجراءات العقوبات أثرت على الواردات الإيرانية من المنتجات الغذائية والطبية وغيرهما[4]، كما انسحبت معظم الشركات الدولية من السوق الإيرانية، فالعديد من الشركات المتعدية الجنسيات غادرت إيران، وأصبحت الشركات المحلية من القطاع الخاص تجد صعوبة بالغة في العمل في بيئة غير مستقرة، كما عانت التجارة الخارجية الإيرانية من انهيار كبير، فكان إجمالي التجارة الخارجية لإيران في الرابع من عام 2019 أقل بمقدار الثلثين عما كان عليه في نفس المدة قبل عاميين، فقد انخفضت التجارة الاوروبية الإيرانية بنحو من (21) إلى (5) مليارات يورو سنوياً بين عامي 2017 و 2019، كما انخفضت التجارة مع

(1) مصطفى أحمد حامد رضوان، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للعقوبات الاقتصادية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد(66)، أغسطس 2018، ص ص 801 – 802.

(2) نوزاد عبد الرحمن الهيتي، مصدر سبق ذكره، ص ص 123 – 124.

(3) محمود نجم، متغيرات السياسة الداخلية والخارجية وتنافسية الاقتصاد الإيراني، مجلة الدراسات الإيرانية، العدد(13)، المجلد(5)، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، إبريل 2021، ص82.

(4) Emirhan Kaya, Op, cit, P 284 - 285.

الصين والهند وتركيا بشكل كبير في عام 2019، فتسببت في تراجع علاقات التجارة الخارجية الإيرانية، وكان العجز التجاري الإيراني والصعوبات في إعادة ترتيب التصدير إلى الوطن سبباً في انخفاض ملحوظ في قيمة العملة الإيرانية الريال، وهذا يعني هناك زيادة كبيرة في تكاليف الاستيراد بالنسبة للشركات التي لا تستطيع الوصول إلى أسعار الصرف الحكومية المدعومة، فجميع هذه التطورات اسهمت في تزايد عجز الميزانية الإيرانية العامة، وأصبحت الحكومة الإيرانية تنق أكثر من إمكانياتها فشهدت عجزاً مالياً متزايداً[1].

إضافة إلى ذلك ومن جهة أخرى، وخلال مدة العقوبات على إيران، انخفضت عائدات النفط بشكل ملحوظ فأدى ذلك إلى تدهور ميزانية الحكومة، وقد أدى نقص الأموال الحكومية إلى خفض جميع أنواع الإنفاق الحكومي، ولاسيما الإنفاق الاستثماري الحكومي على وجه التحديد على البنية التحتية، الذي يتطلب عمالة كثيفة بشكل عام، ومن ثم لديه قدرة كبيرة على خلق فرص العمل، لكن بسبب انخفاض عائدات النفط الحكومية، يجب عليها الالتزام بإجراءات التقشف، لذلك فان نقص الأموال أثر سلباً على القدرة على التوظيف[2]، فتواجه الحكومة الإيرانية أزمة مالية حادة منذ فرض الحظر الأمريكي على صادرات النفط الإيراني في نهاية عام 2018، وهو ما أدى إلى انهيار صادرات النفط وتراجع الإيرادات الضريبية، ووجدت الحكومة نفسها في وضع حرج، إذ دفع الرئيس روحاني الإيرانيين إلى دعم الدولة وتحمل الضرائب، وبموافقة المرشد الأعلى (علي خامنئي) أعلنت الحكومة في يوليو عن خطة لتنظيم ميزانية العام (2019 – 2020), التي تهدف إلى تقليص النفقات إلى الحد الأدنى الممكن، وزيادة الإيرادات لسد عجز الموازنة، الخطة تم إقرارها بالفعل قبل أربعة أشهر وتهدف إلى تحسين الوضع المالي الصعب التي تواجهه الحكومة الإيرانية، وفي مواجهة ضعف الإيرادات خفضت الحكومة الإنفاق للتخفيف من التأثير السلبي على العجز[3]. كما طلبت الحكومة الإيرانية من صندوق النقد الدولي تمويلاً طارئاً في مارس 2020 للمساعدة في مكافحة فيروس كورونا وعواقبه الاقتصادية، ولكن تم رفضه بسبب ضغوط من حكومة الرئيس(دونالد ترامب)[4].

(1) David Jalilvand, Op, cit, P 26
(2) Murat Aslan, Kursad Aslan, Yasir Rashid, Op, cit, P 14.
(3) أحمد شمس الدين ليلة، مصدر سبق ذكره، ص32.
(4)Subhendu Bhattacharya, the Multitude of Trouble Stifed Economic Prospect and Social Wellbeing in Iran, International Journal of Research in Engineering Science and Management, Volume 4, Issue 12, December 2021, P 95.

مما تقدم يتضح أن القيود المفروضة على الواردات والمخاوف من العقوبات بين الشركاء التجاريين، تمثل انتكاسة كبيرة لإمكانات النمو الاقتصادي في إيران، فكان الناتج المحلي الإجمالي الإيراني بنسبة (12.5%) في عام 2016، وهو العام الأول الذي دخلت فيه خطة العمل الشاملة المشتركة حيز التنفيذ، وتمتع بنمو قوي بنسبة (3.7%) في العام الثاني للصفقة، وقد أعقب انسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة تراجع حاد[1]، وتشير التقديرات إلى أن الاقتصاد الإيراني قد انكمش فانخفض الناتج المحلي الإجمالي بنحو (4.5%) في عام 2018 مقارنة بالعام السابق، وسجل حوالي (434) مليار دولار أمريكي، وفقاً لتقرير صادر عن صندوق النقد الدولي، وكان من المتوقع أن ينخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (9%) إضافية في عام 2019، وتوقع أن ينخفض الناتج المحلي الاجمالي في عام 2019 من (434) مليار دولار أمريكي في عام 2018، إلى (390) مليار دولار أمريكي في عام 2019، ومع ذلك، وفقاً للمركز الإحصائي الإيراني، للمدة من مارس 2019 إلى ديسمبر 2019، بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي الإيراني بما في ذلك النفط نمو القطاع حوالي (−7.6%)، وبلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي الإيراني باستثناء قطاع النفط حوالي(−0.1%)[2]. وتعافى معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الإيراني عام 2021، وأدى ارتفاع الطلب على النفط الخام، وارتفاع الأسعار من (42) دولار للبرميل في عام 2020، إلى (71) دولار للبرميل في عام 2021، إلى زيادة عائدات تصدير النفط لإيران، فنمت عائدات تصدير النفط بنسبة (220%) من المستوى القياسي المنخفض تاريخياً البالغ (7.9%) مليار دولار في عام 2020، إلى (25.3%) مليار دولار في عام 2021[3].

(1) Saeed Ghasseminejad, Richard Goldberg, the Impact of Sanctions two Years After U.S. Withdrawal From the Nuclear Deal, Foundation fof Defense of Democracies, May 2020, at: https://www.fdd.org/analysis/2020/05/06/sanctions-impact-two-years-after-jcpoa-withdrawal/

(2) Murat Aslan, Kursad Aslan, Yasir Rashid, Op, cit, P 12.

(3) Mohammad Reza Farzanegan, What are the big economic challenges facing the government in Iran?, Economics Observatory, Mar 2023, at:
https://www.economicsobservatory.com/what-are-the-big-economic-challenges-facing-the-government-in-iran

الشكل رقم (3): يوضح: التغير السنوي في نسبة الناتج المحلي الإجمالي في إيران، 2016 – 2021

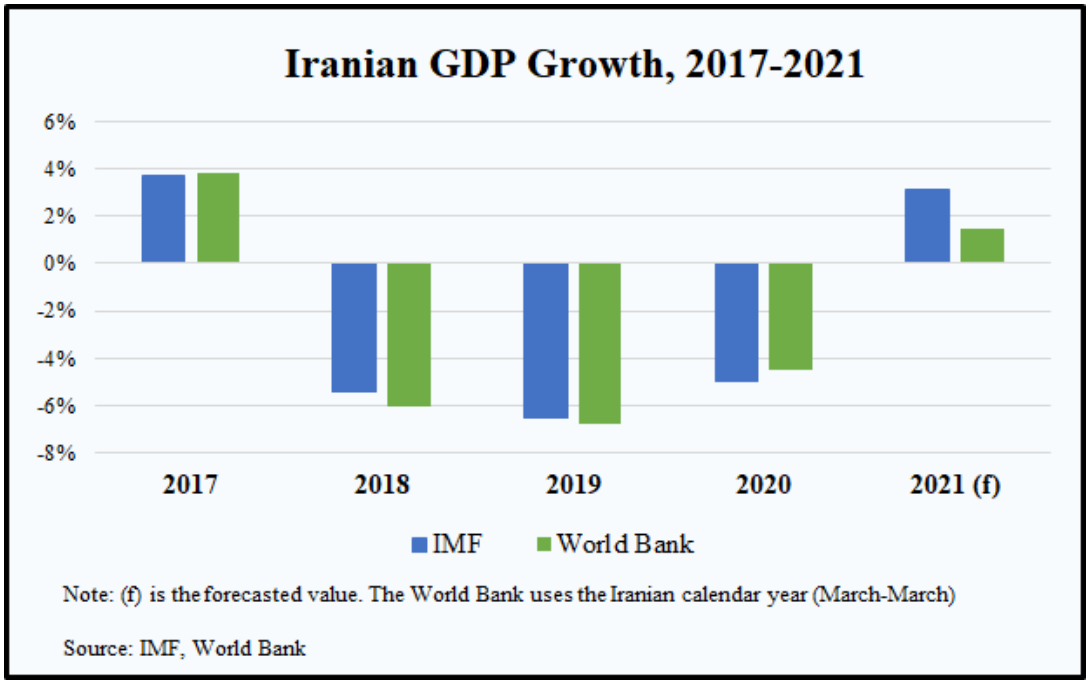

Source: Henry Rome، Sanctions 3: Iran's Economy in 2020، United States Institute of Peace، 16 December 2020، at: https://iranprimer.usip.org/blog/2020/dec/16/irans-economy-2020

يوضح الشكل رقم(3) أنه في عام 2021 زاد تدهور الوضع الاقتصادي في إيران، إلى درجة أن الناس كانوا يحتجون على سياسات الحكومة الإيرانية والعقوبات الأمريكية، وقادت الاحتجاجات إلى حد كبير الشباب والطلاب، الذين تأثروا بشكل خاص بالأزمة الاقتصادية، وكان الدافع وراءهم هو الشعور باليأس، وبدأت المظاهرات من طهران وسرعان ما امتدت إلى مدن أخرى، وردد المتظاهرون شعارات مناهضة للحكومة، وطالبوا بإنهاء العقوبات الأمريكية، كما طالبوا بالإفراج عن السجناء السياسيين، وقد قُوبلت تلك الاحتجاجات برد شديد من جانب الحكومة، وقُتل أكثر من 200 متظاهر في حملة القمع التي تلت ذلك، ويمكن عبر احتجاجات 2022 نتيجة مباشرة للسياسات الأمريكية تجاه إيران خلال السنوات القليلة الماضية، فقد كان للعقوبات الاقتصادية تأثير مدمر على اقتصاد البلاد، وذلك أدى إلى استياء شعبي واحتجاجات واسعة النطاق، كما ساهمت حملة الضغط الأقصى في تعزيز شعور الشعب الإيراني بالعزلة، إذ جعلت من الصعب على نحو متزايد على إيران العودة إلى المجتمع الدولي[1].

(1) Shazia Naveed and Others, Donald Trump's regime change policy and the Iinkage of Iranian Protests 2022, Journal of Xi'an Shiyou University, Volume 19, Issue 7, Juiy 2023, P15 - 16.

المطلب الثالث: المواقف الدولية من العقوبات الأمريكية على إيران

فيما يخص الموقف الدولي تجاه العقوبات الاقتصادية الأمريكية الأخيرة على إيران، فيتمثل في رفض قاطع ومعارضة واضحة من أغلب الدول الفاعلة في المجتمع الدولي، خاصة من قبل الدول الأطراف في الاتفاق النووي الإيراني، والاتحاد الأوروبي، وحتى الدول الإقليمية، فلم تحظَ الولايات المتحدة بتأييد واسع لفرض العقوبات على إيران، باستثناء (إسرائيل) فهي الدولة الوحيدة التي رحبت بقرار (ترامب) الانسحاب من خطة العمل الشاملة المشتركة إضافة إلى السعودية، وقد أدى ترحيبها وتأييدها لتلك العقوبات على إيران، إلى مزيد من الانتقادات الموجهة إلى (إسرائيل) في المدة الأخيرة[1]. وقد اختلفت هذه العقوبات الأمريكية على إيران عن تلك العقوبات السابقة؛ بأنها لم تلق دعما من قبل العديد من الدول الأوروبية والدول الأعضاء في الأمم المتحدة، فالعديد من الدول تنظر إلى هذه العقوبات بعدّها غير فعالة، وتؤثر سلباً على الشعب الإيراني، بينما تعد(إسرائيل) هذه العقوبات مسوَّغة[2]. ولفهم المواقف الدولية من تلك العقوبات، وبصورة واضحة ومفصلة، يجب علينا النظر إلى مواقف عدة دول، وهي كما يلي:

أولاً- الاتحاد الأوروبي:

رفضت دول الاتحاد الأوروبي العقوبات الأمريكية على إيران، منذ بداية الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي الإيراني، لتستمر بصفتها طرفا في الاتفاق النووي، وأصدر الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي ووزراء خارجية فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة، بياناً مشتركاً بشأن خطة العمل الشاملة المشتركة، وأكدوا من خلاله الالتزام بالحفاظ على تطبيق الاتفاق الكامل، على إنه إنجاز أساسي لضمان منع انتشار الأسلحة النووية، وأنه يصب في المصلحة الأمنية لهم جميعاً، مع التعبير عن أسفهم لإعادة فرض العقوبات الأمريكية في ظل إدارة الرئيس(ترامب)[3].

وفي محاولة من الاتحاد الأوروبي ومن أجل تخفيف حدة العقوبات الأمريكية على إيران، طلب وزراء خارجية ومالية كل من بريطانيا وألمانيا في 4 حزيران/يونيو 2018، من وزير الخارجية

(1) مثنى علي المهداوي، مصدر سبق ذكره، ص92.

(2) محمد خيري، العقوبات الأمريكية على إيران بين الاتفاق النووي وإدارة ترامب، المنتدى العربي لتحليل السياسات الإيرانية، 4 نوفمبر 2018، https://afaip.com/

(3) Gov.UK, Joint Comprehensive Plan of Action on Iran: Foreign ministers joint statement, Published 9 May 2019, https://www.gov.uk/government/news/joint-statement-on-the-joint-comprehensive-plan-of-action-jcpoa

الأمريكية (مايك بومبيو)، ووزير الخزانة الأمريكية (ستيفن منوشين)، استثناء الشركات الأوروبية التي تتعامل مع إيران من العقوبات الأمريكية، ولكن الجانب الأمريكي رفض ذلك، ومن ثم قامت المفوضية الأوروبية في 6 يونيو عام 2018، بتحديث لائحة الحظر لعام 1996، التي كانت تلزم كيانات الاتحاد الأوروبي بالامتثال للعقوبات الأمريكية خارج الحدود الإقليمية، وبموجب هذا التحديث، سمحت المفوضية الأوروبية لتلك الكيانات بعدم الامتثال لتلك العقوبات الأمريكية، وهو ما يمثل تحدياً واضحاً من الاتحاد الأوروبي للعقوبات الأمريكية، ويعكس أيضاً التمسك بالسيادة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي وحقه في تحديد سياسته الخارجية المستقلة عن السياسات الأمريكية[1].

فكان رفض دول الاتحاد الأوربي بقوة للعقوبات الأمريكية المفروضة على إيران، وأظهرت تضامنها مع البلاد من خلال السماح لشركات الاتحاد الأوروبي المتضررة من هذه العقوبات، بمقاضاة الإدارة الأمريكية في المحاكم الوطنية للدول الأعضاء، وفي خطوة جديدة أعلن الاتحاد الأوروبي عزمه إنشاء كيان قانوني خاص به لمواصلة التجارة مع إيران، خاصة فيما يتعلق بشراء النفط الإيراني، تقديراً للشراكة التجارية الطويلة بين الاتحاد الأوروبي وإيران[2]، لذلك انشأت بريطانيا وفرنسا وألمانيا في 31 يناير 2019 آلية (إنستكس)، وهي آلية تهدف إلى تسهيل التجارة مع إيران من خلال إنشاء نظام مقايضة لا يخضع للعقوبات الأمريكية، وهي مسجلة في فرنسا ويرأسها مسؤول ألماني، وستكون الحكومات الثلاث بمثابة المساهمين فيها، وذكرت المجموعة الثلاثية أن آلية (إنستكس) ستركز في البداية على الأدوية والأجهزة الطبية والسلع الغذائية[3].

وفي المقابل صرحت الإدارة الأمريكية أنها قد تفرض عقوبات على شركات الاتحاد الأوروبي التي تواصل التعامل مع إيران، وفرضت الولايات المتحدة في الماضي غرامات ضخمة على شركات الاتحاد الأوروبي التي خالفت العقوبات الأمريكية[4].

---

(1) علاء رزاك فاضل النجار، سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه تطورات الملف النووي الإيراني 2015 – 2019، مجلة مدارات إيرانية، العدد(10)، المجلد(3)، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا – برلين، كانون الأول 2020، ص207.

(2) ربا عبادة مسودة، العقوبات الأمريكية على إيران: وجهه إمبريالي جديد للتحكم في الاقتصاد العالمي، مصدر سبق ذكره، ص71.

(3) Robert Einhorn, Richard Nephew, Constraining Iran's Future nuclear Capabilities, the Brookings Institution, Washington, 2019, P 16.

(4) Beatrix Immenkamp, Future of the Iran nuclear deal: How much can US pressure isolate Iran?, EPRS/ European Parliamentary Research Service, May 2018, P 6.

ثانياً- الصين:

تعد الصين من أهم شركاء إيران الاقتصاديين، وتعد إيران من أكبر موردي النفط للصين، وقد أعلنت الصين استعدادها لتعزيز التعاون الثنائي في مجالات مختلفة، ولذلك تعمقت العلاقة بين الجانبين عند عقد اتفاقية شراكة إستراتيجية شاملة بينهما، تهدف إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي والثقافي بين البلدين، وتعد هذه الخطوة مهمة لتعزيز العلاقات بين الجانبين، ولذلك رفضت الصين طلب الولايات المتحدة الأمريكية بإحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي، وأعلنت رفضها أيضاً لقرار الولايات المتحدة بالانسحاب من الاتفاق النووي، واستئناف العقوبات ضد إيران في عام 2018[1].

وفي مايو 2018 وبعد الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي، وفرض إدارة (ترامب) عقوبات جديدة على إيران، أكدت الصين أنها تدعم الحفاظ على الاتفاق النووي، وتعارض إجراءات الضغط الأحادية التي تفرضها الولايات المتحدة على إيران، وتعد العقوبات الأحادية الجانب التي تفرضها الولايات المتحدة لا تسهم في حل النزعات الدولية بل تزيد التوترات، لذلك تعمل الصين لتقليل تأثيرها على علاقاتها التجارية مع إيران، فاستمرت العلاقات التجارية والنفطية بين الصين وإيران، وتركزت بشكل أساسي مع الشركات المرتبطة بالحكومة الصينية بدرجة أكبر من الشركات الخاصة الصينية، وعندما انسحبت الشركات الأوروبية من إيران بسبب الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي، استحوذت شركات صينية كبرى، مثل شركة النفط الصينية الوطنية (CNPCI)، على حصص الشركات المنسحبة، مثل شركة توتال الفرنسية، التي انسحبت من عقد تطوير حقل الغاز الإيراني "بارس الجنوبي" بقيمة 5 مليار دولار في 2017، إذ استحوذت الشركة الصينية على (80%) من المشروع، وعندما فرضت الولايات المتحدة عقوبات على مشتري النفط الإيراني في نوفمبر 2018، رفضت الصين الاعتراف بتلك العقوبات وظلت شريكاً تجارياً رئيساً لإيران، إذ استمرت في توريد البضائع واستيراد النفط الخام الإيراني[2].

(1) ياسمين طارق رزوقي، خضر عباس عطوان، العلاقات الصينية – الإيرانية رؤية في القضايا المشتركة بين 2017 – 2022، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد(31)، المجلد(1)، اب 2023، ص176.

(2) عبد الرؤف مصطفى الغنيمي، وأحمد شمس الدين ليلة، العلاقات الصينية – الإيرانية: آفاق الشراكة الإستراتيجية في عالم متغير، مجلة الدراسات الإيرانية، العدد(11)، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، نيسان 2020، ص ص 81 – 82.

وفي المقابل تأثرت التجارة بين الصين وإيران سلباً جراء إعادة فرض العقوبات الأمريكية على إيران، ففي يناير 2019 شهدت انخفاضاً كبيراً في حجم التبادل التجاري بين البلدين، إذ انخفضت صادرات إيران إلى الصين بنسبة تقريبية تصل إلى (50%) مقارنة بنفس الشهر من عام 2018، وبالمثل انخفضت صادرات الصين إلى إيران بحوالي (60%) خلال المدة نفسها، وبسبب صعوبة تنفيذ التجارة بشكل آمن بين البلدين بسبب العقوبات الاقتصادية، فإنه من الممكن أن يتراجع حجم التعاون الاقتصادي والتجاري بين الصين وإيران بشكل أكبر في المستقبل، وقد تكون الصين بحاجة إلى إيجاد طرق بديلة للتجارة مع إيران، مثل التعامل مع بنوك صغيرة أو تطوير آليات تجارية جديدة للتغلب على التحديات الناجمة عن العقوبات الدولية[1].

ثالثاً- روسيا:

أصدرت وزارة الخارجية الروسية بياناً في السابع من أغسطس عام 2018، عبرت فيه عن خيبة أملها العميقة من جهود الولايات المتحدة لإعادة فرض العقوبات على إيران، وأشار البيان إلى إن الحزمة الأولى من تلك العقوبات تهدف إلى عرقلة تنفيذ خطة العمل، ويعد ذلك انتهاكاً لقرار مجلس الأمن وقواعد القانون الدولي، كما استنكر البيان أي عقوبات أحادية الجانب، خاصة إذا كان لها تأثيرات على مصالح دول ثالثة كما حدث مع القيود الأمريكية على إيران، ونصح البيان بضرورة توحيد الجهود الدولية لمنع محاولات واشنطن لتسوية حسابات سياسية مع طهران، التي لا علاقة لها بالاتفاقيات النووية[2]، وفي 22 تشرين الثاني 2018، أعلن ممثل روسيا في مجلس محافظي الوكالة الدولية والممثل الدائم لروسيا لدى المنظمات الدولية فيينا، (ميخائيل أوليانوف)، عن استمرار رفض روسيا للعقوبات الأمريكية على إيران، وأكد (أوليانوف) أن روسيا تستنكر الإجراءات الأمريكية التي فرضت قيوداً اقتصادية على إيران، على الرغم من انخراط إيران الكامل في الاتفاق النووي، وأشار إلى إن تلك الإجراءات تسببت في خيبة أمل وقلق عميق، إذ لم تكتف واشنطن بالانسحاب من الاتفاق فحسب بل فرضت عقوبات اقتصادية تؤثر سلباً على إيران، كما جددت روسيا رفضها للسياسة الأمريكية تجاه إيران، ففي 23نوفمبر 2019، أكدت وزارة الخارجية الروسية استمرار رفضها للسياسة الأمريكية تجاه إيران، وأشارت أن سياسة فرض العقوبات ليست جديدة على الولايات المتحدة، التي لم تعد تخفي حقيقة رغبتها في خضوع العالم بأسره لإرادتها من خلال التهديد بالعقوبات، وأشارت إلى

(1) عبد الرؤف مصطفى الغنيمي، وأحمد شمس الدين ليلة، مصدر سبق ذكره، ص87.

(2) علاء رزاك فاضل النجار، مصدر سبق ذكره، ص417.

أن الولايات المتحدة تسعى لإجبار جميع الدول على التوقف عن شراء النفط الإيراني، بهدف حرمان إيران من عائدات التصدير وتقويض اقتصادها[1].

ومن جانب آخر فان روسيا لها منافع عند توطيد علاقتها مع إيران، فمع أن روسيا لا تحتاج مباشرة إلى النفط الإيراني، فقد تستفيد من تصديره عبر أراضيها وتسويقه إلى الصين وغيرها من البلدان، وهو ما يعزز اقتصادها، ومن الجدير بالذكر أن النفع الرئيس الذي قد تحققه روسيا من التعاون مع إيران، يمكن أن يكون في تحديد مستقبل سوريا ونظامه، فقد تكون روسيا قادرة على اللعب بدور أكبر في هذا السياق، وذلك على حساب دور إيران الذي يقل تأثيره بسبب العقوبات الأمريكية المفروضة على إيران[2].

رابعاً- (إسرائيل):

تستخدم (إسرائيل) جميع الإمكانيات المتاحة لها في مواجهة البرنامج النووي الإيراني، بما في ذلك تنفيذ علميات الاغتيال لبعض العلماء الإيرانيين الذين يعملون في هذا البرنامج، إضافة إلى الحرب السيبرانية بين البلدين التي أسفرت عن تعرض بعض المحطات النووية الإيرانية و محطات البنزين الكثيرة لإضرار جسيمة، بالإضافة إلى ذلك تم تعطيل وحدات الطرد المركزي المستخدمة في تخصيب اليورانيوم، فتؤكد (إسرائيل) عدة مرات أن إيران وبرنامجها النووي يمثل تهديداً حقيقياً لوجود (إسرائيل)[3].

لذلك بذلت الحكومة (الإسرائيلية) في الآونة الأخيرة، جهوداً كبيرة للتأثير على الرئيس الأمريكي السابق(دونالد ترامب) من أجل إسراع قرار الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي مع إيران، وإعادة فرض العقوبات الاقتصادية على إيران، وفي هذا السياق أعرب رئيس الوزراء (الإسرائيلي) (بنيامين نتنياهو)، عن دعمه الكامل لقرار الرئيس (ترامب) برفض الصفقة النووية مع النظام الإيراني الإرهابي على حد تعبيره، وأكد نتنياهو أن (إسرائيل) كانت تعارض الاتفاق النووي من البداية، على أساس أنه فتح الباب أمام تطوير إيران لترسانة من الأسلحة النووية، لذا كانت

(1) علاء رزاك فاضل النجار، مصدر سبق ذكره، ص ص 420 – 421.

(2) مصطفى جابر العلواني، العقوبات الأمريكية وأثرها على فاعلية الدور الإيراني في المنطقة وفي مستقبل النظام الدولي، رؤيا للبحوث والدراسات، 20 سبتمبر 2018، https://ruyaa.cc/Page/8734/

(3) رخا أحمد حسن، التحركات الإسرائيلية تجاه أمريكا والإمارات وإيران لعرقلة الاتفاق النووي، شؤون عربية، العدد(189)، جامعة الدول العربية – الأمانة العامة، مارس 2022، ص64.

(إسرائيل) من أشد المنتقدين للاتفاق، وكثيراً ما انتقدت المحادثات بين إدارة أوباما وطهران، واتهمت الإيرانيين بخداع الولايات المتحدة والقوى العالمية الأخرى[1].

وركزت (إسرائيل) على إقناع الولايات المتحدة بعدم رفع العقوبات التي فرضها الرئيس (دونالد ترامب) والحفاظ عليها، وتم توجيه هذا الموقف ضد رفع العقوبات التي فرضت خلال مدة حكم الرئيس(ترامب)، من خلال زيارات متتالية إلى واشنطن في نهاية عهد الرئيس(ترامب)، قام بها وزير الدفاع (الإسرائيلي) (بيني غانتس)، ورئيس أركان الجيش (الإسرائيلي) (أفيف كوخافي)، ويعتقد أن رفع هذه العقوبات قد تؤدي إلى تقليل النفوذ الباقي الذي تملكه الولايات المتحدة للضغط على إيران بشأن برنامجها للصواريخ الباليستية، وأنشطتها الخبيثة في المنطقة[2].

كما استمرت الجهود (الإسرائيلية) لفرض عقوبات على إيران مؤخراً، إذ أعلن الرئيس الأمريكي الحالي (جو بايدن) ورئيس الوزراء (الإسرائيلي) (يائير لابيد) في بيان مشترك عن أن الولايات المتحدة ستستخدم كل وسائلها القومية لمنع إيران من امتلاك أسلحة نووية، كما فرضت إدارة بايدن بدعم من اللوبيات اليهودية في أمريكا، مزيداً من العقوبات على إيران، مستهدفة بعض الشركات التي لها علاقة وثيقة بالبرنامج النووي الإيراني[3].

نستنتج من كل ما سبق، أن العقوبات الاقتصادية التي فرضتها إدارة الرئيس (ترامب) على إيران قد تسببت في تكبد الاقتصاد الإيراني أضراراً جسيمة، وقد شملت هذه العقوبات قطاعات مختلفة من الاقتصاد الإيراني، وذلك ما أثر سلباً على الحياة الاجتماعية والسياسية في داخل البلاد، وزادت من عزلتها الدولية، ويُعد تأثير العقوبات الاقتصادية على الشعب الإيراني وعلى الاقتصاد الوطني بعامة نقطة مهمة تستدعي النظر إليها عند اتخاذ أي خطوات مستقبلية في العلاقات الدولية، إلا إن إستراتيجية الضغط الأقصى التي اتبعها الرئيس(ترامب) هناك من يرى أنها لم تحقق النتائج المرجوة، فمع ما كان من التأثير السلبي للعقوبات على اقتصاد إيران، استمرت في تطوير تكنولوجيا الطرد المركزي وبرنامج الصواريخ الباليستية.

---

(1) ربا عبادة مسودة، مصدر سبق ذكره، ص72.

(2) Jacob Magid, Israel Pushing US to Keep Trump sanctions on Iran even if nuke deal resurrected, the Times of Israel, 8 July 2021, at:
https://www.timesofisrael.com/israel-pushing-us-to-keep-trump-sanctions-on-iran-even-if-nuke-deal-resurrected/

(3) احمد مصطفى الغر، الغرب وإيران والاتفاق النووي.. لا انسحاب ولا عودة، شؤون إيرانية، العدد(426)، المنتدى الاسلامي، أيلول 2022، ص48.

المبحث الثالث

مستقبل العقوبات الاقتصادية الأمريكية على إيران

يتوقف مستقبل العقوبات الاقتصادية الأمريكية على إيران على عدة عوامل، بما في ذلك تطور العلاقات الدولية بين البلدين وتبادل الحوارات والمفاوضات بينهما، فقد تستمر العقوبات الاقتصادية على إيران، أو يمكن تراجعها أو رفعها إذا ما تم التوصل إلى اتفاق حقيقي بين الجانبين، ومن المهم أيضاً متابعة تطورات السياسة الخارجية الأمريكية ومدى تأثيرها على السياسة الاقتصادية تجاه إيران، فضلا عن ذلك يعتمد مستقبل العقوبات الاقتصادية الأمريكية على السياسات والتحركات التي تقوم بها إيران وعلى كيفية تفاعل الدول الأخرى مع الوضع. ولدراسة مستقبل العقوبات الأمريكية على إيران تم تقسيم هذا المبحث على مطلبين، يتناول المطلب الأول سيناريو استمرار العقوبات الاقتصادية الأمريكية على إيران، ويتناول المطلب الثاني سيناريو تراجع العقوبات الاقتصادية الأمريكية على إيران.

المطلب الأول: سيناريو استمرار العقوبات الاقتصادية الأمريكية على إيران

طبقا لهذا السيناريو توجد هناك عدة حجج ومعطيات تدعم استمرار الولايات المتحدة الأمريكية بفرض عقوباتها الاقتصادية على إيران. يأتي في طليعتها الملف النووي الإيراني، إذ يتجلى الموقف الأساسي الإيراني من منطلق أساسه عدم التخلي عن حقها في استخدام التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، ويعتقد الإيرانيون أن هذا الحق تضمنه المعاهدات الدولية ذات الصلة، كما تصر إيران على أن تعليقها لأنشطة تخصيب اليورانيوم إجراء يأتي في إطار الإرادة الذاتية الحرة وليس في إطار الالتزام بالقانون، وفي المقابل تصر الولايات المتحدة على ضرورة توقف أنشطة إيران النووية، ومع ذلك يعد الاختلاف بين البلدين في هذه القضية غير قابل للحل مستقبلا نظرا للعداء القائم بين البلدين[1]، كما أن المشكلة بالنسبة للنظام الإيراني سواء أكان إصلاحيا أم محافظا تتمثل في أنه لم يعد باستطاعته تقديم تنازلات بشأن عملية التخصيب حتى لو أراد ذلك، لأن سياسة التعبئة الشعبية التي اتبعتها بشكل تراكمي أدت إلى جعل هذه القضية رمزاً للكبرياء القومي وجزءاً من شرعية هذا

(1) زهاو ويمنغ، المسألة النووية والعلاقات الإيرانية – الأمريكية والإيرانية – الإسرائيلية، شؤون الأوسط، العدد(119)، مركز الدراسات الإستراتيجية، تموز 2005، ص39.

النظام، كما تصر إيران على المماطلة وكسب الوقت من خلال فرض شروط جديدة من أجل شراء المزيد من الوقت لامتلاك الخبرة النووية التي تجعلها أقرب إلى أن تكون دولة نووية، وقد أتقنت إيران اللعبة وفن التعامل مع الأسلحة النووية، من خلال المراوغة لكسب الوقت والحصول على المزيد من المكاسب والتنازلات من الطرف الآخر[1].

لذا من المرجح أن تستمر إيران في تخصيب اليورانيوم بمستويات عالية واستخدام سياسة "الالتقاط والإطلاق" مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لمنع إحالة الملف إلى مجلس الأمن الدولي، ويبقى احتمال تغيير مسارها والتوجه نحو إنتاج سلاح نووي مطروحاً على الطاولة إذا قررت إيران الانسحاب من معاهدة (حظر انتشار الأسلحة النووية)، كما أن الحرب على غزة وتداعياتها فضلاً عن الحرب الروسية الأوكرانية ستستمر في التأثير على المفاوضات النووية والدبلوماسية الإيرانية مع الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين[2]، لذلك تعبر الولايات المتحدة عن قلقها من نوايا إيران في تطوير قدراتها النووية، وبخاصة أنها تمتلك موارد طبيعية غنية مثل النفط والغاز، لذا فقد تلجأ الولايات المتحدة الأمريكية إلى فرض عقوبات اقتصادية إضافية في حال استمرار إيران في تعزيز برنامجها النووي، كما يمكنها فرض عقوبات اقتصادية عل إيران إذا خالفت اتفاقية الحد من انتشار السلاح النووي.

ومن المعطيات الأخرى التي تدعم هذا السيناريو، هو الحفاظ على أمن (إسرائيل)، الذي يعد من بين الأهداف الإستراتيجية الأمريكية، فالولايات المتحدة تعد الحفاظ على (إسرائيل) آمنة وقوية هدفا إستراتيجيا وإن كان ذلك غير مرتبط بمصلحة قومية قائمة بحد ذاتها، وتكون الولايات المتحدة الأمريكية على استعداد تام لاستخدام القوة العسكرية والاقتصادية لحماية (إسرائيل)، وذات رغبة مصممة للتضحية بجزء من مصالحها في سبيل المحافظة عليها، وذلك للترابط العضوي الوثيق بين الولايات المتحدة الأمريكية و(إسرائيل) وتلاحم مصالحهما[3]، وفي السياق السياسي الإيراني يظهر أن الخطاب المستقبلي لا يشير إلى أي تراجع في موقف إيران تجاه (إسرائيل)، ومن ثم فان إيقاف الدعم (لحزب الله وحماس والجهاد الإسلامي) غير مطروح بصفته خيارا في إيران، ولقد أكد

(1) أشرف عبد العزيز عبد القادر، مصدر سبق ذكره، ص264.

(2) Adil Al-Salmi, Scenarios in Iran in 2024: Regional Openness to Confront Sanctions, Asharq Al-Awsat, December 2023, at:
https://english.aawsat.com/features/4753471-scenarios-iran-2024-regional-openness-confront-sanctions

(3) عبد المحسن لافي الشمري، مصدر سبق ذكره، ص128.

(علي رضا سالاري) رئيس مكتب شمال أمريكا في وزارة الخارجية الإيرانية، أن إيران لن تعترف (بإسرائيل) دولة شرعية ولن تقيم علاقات معها[1]، فالعامل (الإسرائيلي) هو العامل الحاسم والمعقد الذي يجب التركيز عليه قبل أي حل شامل للخلاف بين طهران وواشنطن، والحقيقة المطروحة أن رجال الدين في إيران ليسوا على استعداد لتغيير وجهة نظرهم في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ولا يمكن لواشنطن التخلي عن ربطها الإستراتيجي بالعلاقات مع (إسرائيل) في إطار مصالحها في الشرق الأوسط، وفي النهاية يتضح أن طهران وواشنطن عاجزتان عن مراعاة التحديات الداخلية لكل منهما والقيود التي تفرضها هذه التحديات[2].

أما مسألة الصراع والتحدي بين إيران والولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط، فقد تدعم هذا السيناريو أيضاً، فالإيرانيون يرون أن بلادهم هي القوة السائدة في منطقة الخليج وجنوب آسيا، ويعتبرون أن الدافع الأساسي والرئيس وراء سياسة إيران الإقليمية هو الشعور القوي بأنهم ضحايا، كما تعتقد طهران أنه بدون وجود قوى أجنبية في المنطقة ستكون هي القوة الإقليمية السائدة، بمعنى آخر تعتبر أن الوجود الروسي والبريطاني والأمريكي في المنطقة قد حرم طهران من التفوق الذي كان من المفترض أن تحظى به، ومن جهة أخرى تمتلك الولايات المتحدة مصالح إستراتيجية واقتصادية حيوية في منطقة الخليج والشرق الأوسط وجنوب آسيا الوسطى، لذا تشعر بضرورة الحفاظ على وجود أمريكي قوي لحماية هذه المصالح، وهذا يعزز التوتر والصراع المستمر مع إيران التي تسعى لتوسيع نفوذها وتأثيرها في المنطقة[3]. ونتيجة للمحددات الأمريكية والإيرانية في المنطقة، يبدو أن إيران ستستمر في تعزيز قوتها وتوسيع نفوذها في المنطقة، وهذا يؤدي إلى زيادة التوتر والصراع مع الولايات المتحدة، وقد يؤدي هذا التصعيد إلى زيادة تدهور العلاقات بينهما، وعدم تحقيق أي تقدم في رفع او تخفيف العقوبات الأمريكية على إيران.

كما يظل عدم الاستقرار هو المصدر الرئيس لنفوذ إيران ومن ثم أمنها، فهي ماهرة في التلاعب بالموارد وضخها في صراعات خارج حدودها، لذا سوف يكون من المستحيل تحقيق الاستقرار

(1) فاطمة الصمادي، العلاقات الإيرانية الأمريكية قطيعة لا تمنع الصفقات، منتدى العلاقات العربية والدولية، قطر، 2015، ص7.

(2) محمود سريع القلم، العلاقات الأمريكية – الإيرانية مشاكل وتوقعات، شؤون الأوسط، العدد(119)، مركز الدراسات الإستراتيجية، اب 2005، ص64.

(3) جودت بهجت، مستقبل العلاقات الإيرانية الأمريكية مع إدارة بايدن، منتدى الخليج الدولي، 19تشرين الثاني 2020، https://gulfif.org/

في الشرق الأوسط وتوازن القوى المستدام ما دام الصراع هو المصدر الرئيس للنفوذ الإقليمي لإيران، وعلى نحو مماثل لن تكون أي اتفاقية أو معاهدة إقليمية تستبعد إيران مستدامة في الأمد البعيد، فإن المشاركة الإيرانية جزء لا يتجزأ من الاستقرار الإقليمي نظراً للنفوذ الذي تتمتع به، وبعبارة أخرى فإن الاستقرار الإقليمي ليس في مصلحة إيران الوطنية مستقبلاً لأن من شأنه أن يقلل من نفوذ البلاد ومن ثم أمنها[1].

وفي المقابل وعلى هذا الأساس يشير مركز ستراتفور[*] (Stratfor Centre) إلى إنه في حال إضعاف نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة سيؤدي إلى فراغ في السلطة، لأن قدرة إيران تتفاقم على بسط سلطتها على منطقة نفوذ تمتد من غرب أفغانستان إلى ساحل البحر الأبيض المتوسط، وهذا لا يثير مخاوف اللاعبين الإقليميين مثل (إسرائيل) والسعودية وتركيا فحسب، ولكنها تثير قلق الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً[2].

ومن ناحية أخرى فإن ما يدعم هذا السيناريو رؤية الولايات المتحدة لإيران داعما للإرهاب فضلاً عن انتهاكاتها لحقوق الإنسان نظراً لسياسات إيران وأفعالها، ومن ثم من غير المرجح وجود حلحلة للخلافات الأمريكية الإيرانية، وفي الوقت الحالي يبدو أن إيران تفضل تصعيد الضغوط التي تمارسها الولايات المتحدة، ومن الواضح أن المرشد الأعلى لا يخشى من اتخاذ الولايات المتحدة خطوات عسكرية أو أن تؤدي الضغوط الاقتصادية إلى تعريض السلام المحلي للخطر، لذلك من غير المحتمل أن يوافق على أي اتفاق في الوقت القريب، ومن المثير للدهشة أن هذا يعني أن

(1) Kaleb Mazurek, Kissingerism and Iranian-American Relation: Prospects for Reconciliation and the Establishment of a New Order, Doctoral thesis, Macalester College- International Studies Department, 2018, P 154.

(*) مركز ستراتفور: وهو مركز دولي يعمل في مجال الدراسات الإستراتيجية والأمن الدولي، يقع مقره في ولاية تكساس، الولايات المتحدة الأمريكية، وهو يوفر تحليلات وتقارير إستراتيجية في مجالات الأمن الدولي والسياسة الخارجية والشؤون العسكرية، ويعد مصدراً موثوقاً للمعلومات والتحليلات في مجال الشؤون الدولية والأمن، من خلال تقديم تقارير وتحليلات دقيقة ومحايدة، كما يعتمد المركز على فريق من الخبراء والباحثين ذوي الخبرة في مجالات مختلفة لتقديم التحليلات الشاملة والمعلومات القيمة للجمهور.

(2) ريز إرليخ، داخل سورية: قصة الحرب الأهلية وما على العالم أن يتوقع، ترجمة رامي طوقان، الدار العربية للعلوم – ناشرون، بيروت، 2015، ص213.

احتمال اندلاع صراع غير مرغوب فيه من قبل أي من الطرفين لا يزال مرتفعا بما يكفي ليدفع الأوروبيين إلى بذل جهودهم لإقناع كل طرف بتهدئة الوضع والتوصل إلى اتفاق جديد[1].

ومن ثم نرى بناءً على المعطيات المقدمة آنفاً، استحالة اللجوء لأي مفاوضات بين كلا الجانبين نتيجة لعدم الثقة بينهما، وعدم اتفاقهم على إجراءات لترميم العلاقات، وهو الأمر الذي سيدفع كل طرف إلى بناء سياسته الخاصة تجاه الطرف الآخر دائما، وهذا في حد ذاته كفيل بتقويض أي محاولات للتوصل إلى أرضية مشتركة في الحوار المزمع بين الجانبين، وهناك اعتقاد راسخ لدى صناع القرار في الولايات المتحدة والغرب عموما، بأن المشكلة في هذا الجانب قد تبدو واضحة بصورة أكبر بالنسبة لإيران، إذ عادة ما تتسم سياستها الخارجية بتناقضات تربك الطرف الآخر وتدفعه إلى عدم الثقة بها، وقد كشفت خبرة السنوات الماضية في التفاوض مع إيران أنها تجيد أسلوب إرسال إشارات تبعث على الشك في نواياها، وعلى الرغم من كون هذا الأسلوب يحقق لإيران منافع تكتيكية قصيرة الأجل من جهة تشويش تفكير الآخرين تجاهها، لكنه من الأجل البعيد يفقدها المصداقية وثقة الآخرين[2].

ولقد اتهم الجمهوريون في مجلس النواب الرئيس الأمريكي الحالي (جو بايدن) بالفشل في تطبيق الإجراءات الحالية، وقالوا إنهم سيتناولون سلسلة من مشاريع القوانين لتشديد العقوبات على إيران، ومن بينها التشريعات التي من شأنها زيادة إشراف الكونجرس على الإعفاءات من العقوبات، وتشديد القيود على تصدير السلع والتكنولوجيا الأمريكية إلى إيران، ومطالبة الإدارة بضمان أن الإعفاءات الإنسانية من العقوبات لا تسهل أعمال الإرهاب أو انتشار أسلحة الدمار الشامل[3].

وبشكل عام تتسم السياسة الأمريكية بالإستراتيجيات القومية الثابتة التي تهدف إلى حماية أمنها ومكانتها الدولية، بصرف النظر عن الإدارة الحاكمة سواء كانت جمهورية أم ديمقراطية، وتعد سياسة الدفاع والحفاظ على المصالح القومية العليا ومواجهة التحديات هي أساس سياسة الولايات

(1) دينس روس، لا بدّ من إبرام اتفاق بين الولايات المتحدة وإيران، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، 10 يوليو 2019،
https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/la-bdw-mn-abram-atfaq-byn-alwlayat-almthdt-wayran

(2) أشرف عبد العزيز عبد القادر، مصدر سبق ذكره، ص270.

(3) Daphne Psaledakis, What are USsanctions on Iran? How can Washington impose more, Reuters, 16 April 2024, at: https://www.reuters.com/world/what-are-us-sanctions-iran-how-can-washington-impose-more-2024-04-16/

المتحدة بكونها دولة أحادية القطب، إذ تسعى من خلالها إلى مواجهة القوى الدولية المنافسة وتحديدا إيران التي تعتبرها تهديدا لأمنها، ومن أجل تحقيق مصالحها تسعى الولايات المتحدة إلى خوض العديد من الحروب بما في ذلك الحروب الاقتصادية. ويعتقد صانع القرار الأمريكي أن العقوبات الاقتصادية على إيران تعد خطوة مهمة وقوية، وتهدف إلى تقليص القدرة الاقتصادية للحكومة الإيرانية وفرض ضغط عليها لتغيير سياستها الخارجية والنووية، كما يعتقد صانع القرار الأمريكي أيضاً أن العقوبات الاقتصادية الشاملة ستؤثر بشكل كبير على إيران، وستجبرها على التفاوض والتوصل إلى اتفاق أفضل مع المجتمع الدولي[1].

وإذا استمرت العقوبات الاقتصادية الأمريكية على إيران، فمن المحتمل أن تزيد الضغط الاقتصادي على البلاد ويؤدي إلى تدهور أكبر في الوضع الاقتصادي، فقد تزداد البطالة وتنخفض القيمة الشرائية للعملة المحلية، فيزداد الضغط على الحكومة ويؤدي إلى احتجاجات واضطرابات اجتماعية، وقد تزيد العقوبات أيضاً من التوترات السياسية بين إيران والولايات المتحدة وتجعل من الصعب التوصل إلى حلول دبلوماسية للقضايا الخلافية بين البلدين، فضلا عن ذلك قد تؤدي العقوبات أيضاً إلى تدهور العلاقات الدولية لإيران مع دول أخرى وهو ما يزيد العزلة الدولية للبلاد، وفي النهاية وبشكل عام فإن استمرار العقوبات الاقتصادية الأمريكية على إيران قد يؤدي إلى تدهور الوضع الاقتصادي والسياسي للبلاد، فيجعل من الضروري التوصل إلى حلول دبلوماسية لإنهاء هذه الأزمة، وسوف تستمر العقوبات الاقتصادية في لعب دور مهم في الاقتصاد الإيراني لسنوات قادمة، وحتى لو أدى التقدم الدبلوماسي إلى حقبة جديدة من تخفيف العقوبات.

المطلب الثاني: سيناريو تراجع العقوبات الاقتصادية الأمريكية على إيران

يرتبط هذا السيناريو باحتمالات نجاح الحوار بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، وبإمكانية توصل الطرفين إلى صفقة ما بشأن تخصيب اليورانيوم التي تعد حجر الزاوية في الخلاف بين البلدين، ويعد إبرام صفقة في هذا الشأن أحد المداخل التي تطرح بين الحين والآخر في العديد من الأدبيات الأمريكية والغربية بشأن التوصل إلى تسوية للأزمة، وإذا ما توصل الجانبان إلى تفاهم بشأن هذا الملف المعقد فسيكون من السهل التوصل إلى تفاهمات مشتركة في الموضوعات الأخرى التي

(1) غازي دحمان، السياسة الأمريكية الجامحة تجاه الصين وروسيا والحذرة تجاه إيران، شؤون عربية، العدد(180)، جامعة الدول العربية – الأمانة العامة، 2019، ص144.

قد يشملها الحوار، وفي المقابل تقدم الولايات المتحدة ضمانات أمنية لإيران تبدأ بالتزامها بعدم اللجوء إلى تغيير النظام الإيراني بل ستعترف به وتقيم معه علاقات دبلوماسية، وتقر بدوره في منطقتي الخليج والشرق الأوسط عموما، وتشركه في الترتيبات الأمنية الإقليمية، وهو ما يعني إطلاق يد إيران في العديد من الملفات الإقليمية الحساسة التي تشكل محيط نفوذها الإقليمي، كما تشمل هذه الصفقة أيضاً تسوية الأمور الثنائية العالقة بين البلدين، ومنها موضوع الأرصدة الإيرانية المجمدة في الولايات المتحدة وإنهاء المقاطعة الأمريكية الاقتصادية لإيران، وإقامة تعاون اقتصادي كامل بينهما، وحذف إيران من لائحة الدول الداعمة للإرهاب، وصولا إلى التزام بحوار إستراتيجي مستمر بين الجانبين لمراقبة تطبيق كل طرف لالتزاماته[1].

كما أنه من السهل الدعوة إلى حوار ثنائي بين الولايات المتحدة وإيران، فالدعوة لا تجد معارضة سوى من أطراف قليلة إضافة إلى المتشددين العقائديين في كلا الجانبين، ويساعد أي شكل من أشكال الحوار على تجنب سوء الفهم والتوترات غير الضرورية، وتسليط الضوء على المسائل الأكثر إثارة للخلاف والجدل في كلا الجانبين، وفي أغلب الاحيان يمكن أن يتحول الحوار إلى ممارسة في إطار المناورات الدبلوماسية والدعاية المعادية المتبادلة، وتثير هذه الرؤية حقيقة أن الولايات المتحدة دولة لا تحترم إلا الأقوياء، فهي تتفاوض مع الأقوياء تحقيقاً لمصالحها، وهذا يعني أنها لن تتردد في استخدام القوة ضد الضعفاء خاصة في ظل الإدارات الأمريكية المحافظة[2]، وفي المقابل تعد وسائل أو مقومات الحوار واضحة بالنسبة للنخبة السياسية الإيرانية، خاصة الدائرة المحيطة بالرئيس روحاني التي اعتمدت على المفاوضات النووية وسيلة لتحقيق التطبيع مع الولايات المتحدة الأمريكية، من أجل رفع العقوبات الاقتصادية عن إيران، وكذلك لملء الفراغات الإقليمية التي قد تتركها الولايات المتحدة في الشرق الاوسط[3].

وقد يكون الهدف الحقيقي للاتفاق بين الجانبين من شأنه إزاحة العقوبات الاقتصادية عن إيران التي أثقلت كاهل الاقتصاد الإيراني، وهو ما يبشر بحلول اقتصادية ومستقبل مزدهر للاقتصاد

(1) أشرف عبد العزيز عبد القادر، مصدر سبق ذكره، ص ص 263 – 264.

(2) ستار جبار علاي، إيران والغرب: دراسة في تفاعلات إيران مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، مصدر سبق ذكره، ص248.

(3) عدنان الكناني، إيران والنظام الإقليمي الجديد، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 5 نيسان 2015، https://www.bayancenter.org/2015/04/614/

الإيراني، فأهم آثار العقوبات الاقتصادية كما معلوم هو إضعاف الدولة المستهدفة، ولذلك تنخفض من ناحية تكاليف إضعافها ولا يعد ذلك اعتداء غير شرعي عليها، ومن ناحية أخرى يكون لها أهداف على المستوى البعيد، وهي طريق لا تعرف نهايتها[1].

وهناك من يرى أن على الولايات المتحدة الأمريكية أن تقدم لإيران عرضاً لا تستطيع رفضه يبدأ بإعادة العلاقات الدبلوماسية، وتشجيع الاستثمار الأجنبي والتحرك نحو علاقات طبيعية مع الحكومة الإيرانية، يقابله موافقة إيران على ثلاث قضايا هي الشفافية في البرنامج النووي الإيراني وكل عمليات تخصيب اليورانيوم وبنظام رقابي دولي شامل من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وإنهاء دعم الجماعات الإرهابية وأنشطتها من تدريب ودعم استخباري وتسليح، واحترام مبادئ حقوق الإنسان الأساسية ودعم الجهود الداخلية والدولية لمراقبة هذه الأوضاع[2]، وفي هذا الصدد فإن أي إدارة أمريكية مستقبلية قد تسعى إلى التوصل لحل دبلوماسي مع إيران، سوف تضطر إلى التعامل مع عدد من التحديات المعقدة بما في ذلك التعقيدات الفنية لبرنامج إيران النووي، والقدرة على التخفيف أو التراجع عن فرض نظام عقوبات اقتصادية معقدة، والتحدي المتمثل في مواجهة واحتواء التقدم والسياسات النووية والإقليمية لإيران، فضلا عن الصعوبات التي تفرضها السياسات الداخلية الإيرانية والأمريكية[3].

ومن ثم ونظرا لعمق الخلافات بين إيران والولايات المتحدة الامريكية حول العديد من القضايا، تبقى رغبة الطرفين في إيجاد حل دبلوماسي خيارا مطروحا، ومن الممكن التوصل إلى اتفاق جزئي، ويمكن ذلك من خلال تقديم تنازلات اقتصادية محددة من قبل واشنطن لطهران، مقابل وقف إيران أو ربما التراجع عن انتهاكاتها في إشارة إلى ما يمكن عده أسلوب "الأقل مقابل الأقل" الذي يمهد في نهاية المطاف الطريق أمام التوصل إلى اتفاق، أي العودة التدريجية إلى الاتفاقية أو التوقيع على

(1) ستار جبار علاي، البرنامج النووي الإيراني: تحليل البعدين الداخلي والخارجي، مصدر سبق ذكره، ص141.

(2) Michael Mcfaul and other, A win- win U.S.strategy for Dealing With Iran, the Washington Quarteriy, Winter 2006 – 2007, P126.

(3) IIan Goildenberg, Elisa Catalano Ewers, and Kaleigh Thomas, Reengaging Iran, Center for a New American Security, August 2020, P 7.

اتفاقية جديدة تنتهي بحلول عام 2030، أو العودة إلى إحياء الاتفاق النووي الموقع مع إيران عام 2015 الذي يتمتع بالأولوية تمهيداً للرفع التدريجي للعقوبات عن إيران[1].

ومن المعطيات الأخرى التي تعزز تحقيق هذا السيناريو المحتمل إمكانية تقارب وجهات النظر بين الجانبين في المنطقة، إذ يرى المراقبون والمعنيون أن الدور المرتقب لإيران في الترتيبات الإقليمية القادمة– نظراً لنفوذها الواسع من العراق إلى جنوب لبنان وصولاً إلى اليمن– قد يكون مفيداً للمصالح الأمريكية الجديدة في المنطقة، وقد يسهم هذا الدور في إنشاء نظام إقليمي جديد يخفف من العبء الأمني والعسكري عن الولايات المتحدة الأمريكية[2]، فإذا كانت إيران قوية في المنطقة فان ذلك يعود بالنفع على الولايات المتحدة، وبالمثل قوة الولايات المتحدة في المنطقة تعود بالنفع على إيران، لذلك قد يكون خيار حفاظ البلدين على توازن في العلاقة بينهما وارداً، ومن الواضح أن الولايات المتحدة لا ترغب في تقويض دور إيران في المنطقة إذ تعد أن وجودها يلعب دورا مهما في تحقيق الاستقرار والتوازن، فليس من مصلحة أمريكا أن تكون إيران ضعيفة في المنطقة، لأن كل ما جرى ويجري في المنطقة ما كان ليكون لولا إيران، ولو كانت أمريكا تريد إضعاف إيران لقامت بتحجيم دورها في العواصم الأربع[3].

ومن جهة أخرى يكون الهدف النهائي للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة هو التوصل إلى تسوية ولو بعد حين، إذ تدعم كل الأطراف المهمة وهي المملكة العربية السعودية ومصر وتركيا وإيران، وفي إطار هذا التوازن يمكن للولايات المتحدة والصين وروسيا أن تلعب دور الميسرين الخارجيين ومصادر إضافية للدعم الهيكلي للتوازن، ولكي يتم ذلك تحتاج الولايات المتحدة إلى بناء علاقات وثيقة مع جميع الأطراف بما في ذلك إيران، ويجب أن تكون هذه العلاقات الثنائية أوثق وأكثر تأثيرا من معظم العلاقات الثنائية في داخل المنطقة، كما يتعين على الولايات المتحدة أن تتبنى

(1) Aref Bani Hamad, The Future Of Nuclear Negotiations With Iran (2015 – 2023), Journal of Namibian Studies, Issn: 2197 -5523, Yarmook University, Irbid – Jordan, 2023, P 2065.

(2) محمادي العيد، تأثير العقوبات الاقتصادية الدولية على ميزان القوى في النظام الدولي بعد الحرب الباردة، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة 1، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2022 – 2023، ص275.

(3) ناجي خليفة الدهان، إيران وأمريكا وإسرائيل تاريخ طويل من الحروب الكلامية والتفاهمات العملية، موقع رسالة بوست، 12 يناير 2021، https://resalapost.com/2021/01/12

موقف الحياد الذي لم تظهره في المنطقة منذ عقود، وفي المقابل يتعين على جميع الأطراف المرتبطة بها أن تثق بالولايات المتحدة الأمريكية[1].

وتشير المعطيات والمستجدات التي طرأت في عهد إدارة بايدن إلى وجود نية للتفاوض بين إيران والولايات المتحدة مستقبلاً،–وهو ماكان يستهجنه ترامب بشكل مستمر– وإمكانية رفع أو تراجع العقوبات الأمريكية على إيران، فقد أجرت الولايات المتحدة محادثات سرية مع إيران هذا العام في محاولة لإقناع طهران باستخدام نفوذها في التأثير على (حركة الحوثي) اليمنية لإنهاء الهجمات على السفن في البحر الأحمر، وترأس الوفد الأمريكي مستشار البيت الأبيض لشؤون الشرق الأوسط (بريت ماكغورك)، ومبعوثه الخاص إلى إيران (أبرام بالي)، ومثل الوفد الإيراني وزير الخارجية الإيرانية (علي باقري)، و(كاني) وهو أيضاً كبير المفاوضين الإيرانيين، وكانت تلك المفاوضات هي الأولى بين الخصمين منذ عدة أشهر، وسلطت المحادثات الضوء على كيفية استخدام إدارة بايدن القنوات الدبلوماسية مع خصمها، وكان من المقرر إجراء جولة ثانية من المفاوضات بمشاركة (ماكغور) أيضاً في فبراير/شباط، ولكن تم تأجيلها عندما أصبح منخرطا في الجهود الأمريكية للتوسط في اتفاق (إسرائيل) وحماس لوقف الحرب في غزة، وتأمين إطلاق سراح الرهائن (الإسرائيلين) المحتجزين في القطاع، وقال متحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية، لدينا العديد من القنوات لتمرير الرسائل إلى إيران تركز جميعها على إثارة مجموعة كاملة من التهديدات الصادرة عن إيران، وحاجة إيران إلى وقف تصعيدها الشامل، ومع ذلك كانت هناك دلائل على أن طهران سعت أيضاً إلى تخفيف التوترات مع واشنطن[2].

وفي المقابل يؤكد الخبراء الاقتصاديون الإيرانيون إنه ليس أمام حكومة إيران خيار سوى التفاوض مع الولايات المتحدة من أجل رفع العقوبات، بالإضافة إلى ذلك يتعين على طهران حل مشكلاتها مع فرقة العمل المالية الدولية التي أبقت إيران على قائمتها السوداء المالية في السنوات الأخيرة لعدم التزاماتها بالشفافية والاتفاقات الدولية لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، وأضافوا إلى ذلك أنه إذا لم تتمكن الحكومة الإيرانية من التوصل إلى اتفاق لرفع العقوبات، وحل قضية

(1) Kaleb Mazurek, Kissingerism and Iranian-American Relation: Prospects for Reconciliation and the Establishment of a New Order, Doctoral thesis, Macalester College- International Studies Department, 2018, P 161-162.

(2) US held secret talks with Iran Over Red Ses attacks, 14 march 2024, at: https://www.ft.com/content/89b01990-7657-45ea-baaa-1f214b40f1cb

مجموعة العمل المالي واستمرت التوترات الإقليمية، فإن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في إيران ستتدهور بشكل كبير [1].

وفي المقابل فإن رفع أو تراجع العقوبات الاقتصادية على إيران قد يؤدي إلى التعافي الكامل لصادرات النفط الإيرانية إلى الاتحاد الأوروبي ولكن دون تغيير في السعر العالمي للنفط، مع قيام دول مجلس التعاون الخليجي بتخفيض إنتاجها وصادراتها من النفط، وتعزى هذه النتيجة إلى انخفاض طفيف في خسائر الرفاهية للبلدان المصدرة للنفط مقارنة بالانخفاضات الحادة في مكاسب الرفاهية للبلدان المستوردة للنفط، ومع ذلك فان الفوائد التي تعود على إيران تتضاعف تقريبا بسبب التأثيرات الأقوى لشروط التجارة، كما يوفر رفع العقوبات فرصة لإيران لتطوير تكنولوجيتها من خلال واردات السلع الرأسمالية من البلدان المتقدمة، وستكون إيران قادرة على القيام بذلك بشكل أكثر كفاءة إذا خفضت تعريفاتها الجمركية على السلع الرأسمالية المستورة والأجزاء والمكونات ذات الصلة، لذلك فتحرير واردات السلع الرأسمالية له آثار معتدلة على رفاهية إيران، كما أن تحرير واردات السلع الرأسمالية لا يؤدي إلى زيادة واردات هذه المنتجات والمكونات المرتبطة بها فحسب، بل إنه مع قيام إيران بتحديث قاعدتها الإنتاجية يمكنها من تحفيز الصادرات الإيرانية، وفي هذه الحالة قد تنخفض مكاسب الكفاءة العالمية الناتجة عن رفع الحظر المفروض على إيران بشكل كبير [2].

وهناك من يرى أن تنفيذ هذا السيناريو أي تراجع العقوبات الأمريكية على إيران قد يكون محاطاً بصعوبات عديدة، منها أن تنفيذه سوف يقضي على الجزء المتبقي من مصداقية الولايات المتحدة في المنطقة، وخصوصا أنها هي التي تحذر دول المنطقة من النفوذ الإيراني، ولهذا فإن أي اتفاق ثنائي بين الولايات المتحدة وإيران سوف يدعم نفوذ إيران، ويقوي موقفها تلقائياً في المنطقة وهو الأمر الذي تحذر منه الولايات المتحدة الأمريكية[3].

(1) Iran’s Economic Woes Run Deeper Than Sanctions Economist Says, Iran International, Tuesday, 03/26/2024, at: https://www.iranintl.com/en/202403252126

(2) Elenal Ianchovichina, Shantayanan Devarajan, Csilla Lakatos, Lifting Economic Sanctions on Iran Global Effects and Strategic Responses,World Bank Policy Research Working paper, Number 7549, February 2016, P 22-23.

(3) ستار جبار علاي، إيران والغرب: دراسة في تفاعلات إيران مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، مصدر سبق ذكره، ص251.

ومن ثم فإن سيناريو تراجع العقوبات الاقتصادية الأمريكية على إيران قد يحدث تغييرات كبيرة في السياسة الخارجية والاقتصادية للبلدين، فقد يتم رفع القيود عن صادرات النفط الإيراني وتحسين العلاقات التجارية بين البلدين، ومن الممكن أن يؤدي تراجع العقوبات إلى تحسين الاقتصاد الإيراني وخلق فرص جديدة للاستثمار والتعاون مع الشركات العالمية، فقد ترتفع معدلات النمو الاقتصادي وتنخفض معدلات البطالة في إيران، وعلى الصعيد السياسي قد يؤدي تراجع العقوبات إلى تحسين العلاقات بين إيران والدول الأخرى وتخفيف التوترات الإقليمية، فقد يتم التوصل إلى اتفاقيات دبلوماسية جديدة تعزز السلام والاستقرار في المنطقة، ومع ذلك فقد تواجه إيران تحديات جديدة بعد تراجع العقوبات مثل زيادة التضخم وارتفاع أسعار السلع، كما قد تواجه صعوبات في تحقيق التوازن بين الاقتصاد والسياسة الخارجية خاصة في ظل التوترات الإقليمية المستمرة، وفي النهاية فإن تراجع العقوبات الاقتصادية الأمريكية على إيران قد يعزز فرص التعاون الاقتصادي والسياسي في البلدين، ولكنه قد يواجه تحديات جديدة تتطلب حلولاً مبتكرة وإستراتيجيات مستقبلية لضمان الاستقرار والازدهار في المنطقة.

ونستنتج مما سبق أن مستقبل العقوبات الأمريكية على إيران ينقسم على مسارين محتملين، الأول هو استمرار فرض العقوبات وزيادة التوتر بين البلدين، وذلك قد يؤدي إلى تصاعد الصراع وتعقيد العلاقات أي تطور الأحداث بشكل سلبي، أما المسار الثاني فهو تراجع العقوبات الأمريكية على إيران، إذا تحسنت العلاقات بين البلدين وتم التوصل إلى اتفاقات تسوية، وذلك قد يفتح الباب أمام تحسين العلاقات والتفاهم بين البلدين، واستنادا إلى المناقشة التي تمت يمكن استنتاج أن العقوبات الاقتصادية الأمريكية على إيران قد تستمر في المستقبل أو قد تتراجع، وهذا يعتمد على تطورات العلاقات بين البلدين والسياسات والمصالح الاقتصادية والإستراتيجية لكل منهما، لذا من المهم متابعة التطورات القادمة لتحديد ما إذا كانت العقوبات ستستمر أم ستتراجع في الوقت المناسب.

ومن كل ما تقدم نميل إلى ترجيح سيناريو استمرار العقوبات الأمريكية على إيران في المستقبل، نظراً لأننا نرى استمرار التوترات والصراعات الأمريكية الإيرانية في العديد من القضايا، بما في ذلك برنامجها النووي الذي تسعى لتطويره بينما تسعى الولايات المتحدة دائماً لتقليل دوره، بالإضافة إلى ذلك تسعى إيران باستمرار لتوسيع نفوذها في المنطقة، وهذا يتعارض مع مصالح الولايات المتحدة، ومن ثم من المرجح أن تدعم الولايات المتحدة استمرار العقوبات الاقتصادية على إيران في المستقبل وسيلةً ناجحة لردعها، مع أنها قد تكون أقل بقليل في المستقبل مقارنة بالإدارات السابقة، وما يدعم صحة ترجيحنا لهذا السيناريو هو استمرار الرئيس الأمريكي الحالي جو بايدن في فرض بعض أنواع العقوبات الاقتصادية على إيران او الاستمرار على العقوبات السابقة.

الخاتمة

الخاتمة:

إن العقوبات الاقتصادية لها جذور تاريخية ممتدة حتى قبل نشوء التنظيم الدولي لتصل إلى ما هي عليه اليوم، لتتخذ عدة نماذج وأشكال وتتنوع من حالة إلى أخرى حسب الهدف المراد تحقيقه عند فرضها، فتأخذ عادة صور الحظر او المقاطعة او الحصار وكذلك نظام القوائم السوداء، وكل هذه الاشكال تكون تحت هدف واحد يتمثل في حرمان الدولة المخالفة من الامتيازات الاقتصادية التي كانت تحصل عليها قبل فرض العقوبات الاقتصادية عليها.

إن فرض العقوبات الاقتصادية هو أسلوب معروف على نطاق واسع من قبل الدول والمنظمات الدولية، والذي يسمح لدولة ما بالتأثير على سياسات دولة أخرى، فهي ليست خيارا في السياسة الخارجية بل أداة لإنجاز السياسة الخارجية مثلها مثل الأدوات الأخرى، ومنذ نهاية الحرب الباردة زاد استخدامها، وأن أكثر الدول التي تفرض عقوبات اقتصادية هي الديمقراطيات الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، واتخذت العقوبات التي فرضتها الحكومة الأمريكية اشكالا عديدة، فهي تمتلك قدرة كبيرة على فرض العقوبات الاقتصادية بسبب دور الدولار الأمريكي كعملة رئيسة في التجارة العالمية ونفوذها الاقتصادي الكبير، كما استخدمت الولايات المتحدة العقوبات الاقتصادية بشكل منتظم ضد الدول والكيانات التي تتعارض مع سياستها الخارجية والاقتصادية، مما زاد استخدامها في عهد الرئيس الأمريكي السابق(دونالد ترامب) بشكل متزايد، ويمكن القول أن العقوبات التي فرضها إدارة(ترامب) على إيران كانت جزءاً من استراتيجيته الصارمة تجاه البلاد، إذ عد الاتفاق النووي مع إيران غير كافٍ وقام بانسحاب الولايات المتحدة منه، مما أدى الى فرض عقوبات اقتصادية صارمة على إيران، مما تأثر الاقتصاد الإيراني بشدة بفعل هذه العقوبات، إذ تراجعت العملة الإيرانية وزادت البطالة وتضررت الشركات الإيرانية، ولقد وصل الاقتصاد الإيراني الى منطقة النمو السلبي لتندلع الاحتجاجات السياسية المناهضة للحكومة الإيرانية.

وبالنهاية يجب أن تكون سياسة فرض العقوبات الاقتصادية مدروسة وموضوعية، كما ويجب أن تكون مرتبطة بأهداف واضحة ومحددة، وتأخذ في الحسبان تأثيراتها على السكان المدنيين والقطاعات الاقتصادية الضعيفة، ويتوجب على الولايات المتحدة الأمريكية ايضا أن تعمل على تحسين استخدام العقوبات الاقتصادية كأداة في سياستها الخارجية، بما يحقق التوازن بين المصالح الوطنية والقيم الانسانية والدبلوماسية.

ومن خلال عرضنا دراسة العقوبات الاقتصادية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد عام 2016، توصلت الدراسة للنتائج الآتية:

1- تظهر العقوبات الاقتصادية كوسيلة فعالة لفرض الضغط وتغيير سلوك الدول والكيانات المستهدفة، وتعد جزءاً اساسياً من استراتيجية السياسة الخارجية، لذا تكون أداة فعالة في بعض الأحيان في تحقيق الأهداف المرجوة، ولكن قد تفشل في تحقيقها في حالات أخرى.

2- قد تؤدي العقوبات الاقتصادية الى تدهور العلاقات الدولية وزيادة التوتر بين الدول المعنية، كما ويؤثر تطبيق العقوبات الاقتصادية على حياة السكان العاديين في الدول المستهدفة، إذ يمكن ان تؤدي الى ارتفاع الاسعار ونقص السلع الاساسية، لذلك تعد التدابير الاقتصادية إجراء مجحف لحقوق الأنسان، فقد تؤثر بشكل سلبي على الفئات الضعيفة بدلاً من صناع القرار في السلطة الحاكمة، ومن ثم يعيش الناس تحت وطأة الظلم من العقوبات الخارجية والقهر من السلطات الداخلية.

3- تتبنى السياسة الخارجية الأمريكية نهجا براغماتياً يتكيف مع التحولات الإقليمية والتغيرات في النظام الدولي، إذ تسعى لتحقيق أهدافها بأي وسيلة ممكنة دون مراعاة العواقب السياسية التي قد تؤثر على حقوق الأنسان، لذا تستخدم الولايات المتحدة الأمريكية الأدوات المتاحة لديها بما في ذلك العقوبات الاقتصادية، لتعزيز فرصها في تحقيق النتائج المرغوبة من قبلها.

4- تصاعد التوتر بين الولايات المتحدة وإيران منذ تخلي (ترامب) عن الاتفاق النووي الإيراني لعام 2015 واعادة فرض عقوبات اقتصادية قاسية، تهدف إلى اجبار طهران على الدخول في مفاوضات أوسع بشأن كبح برنامجها النووي، وتطوير الصواريخ الباليستية، ودعم القوات الإقليمية بالوكالة.

5- إن تأثير العقوبات الاقتصادية التي شنها الرئيس(ترامب) على إيران كان ملحوظا في تدهور العلاقات الدولية وزيادة التوتر في المنطقة خاصة مع تصاعد التوتر مع الولايات المتحدة ودول أخرى، كما تسببت العقوبات الاقتصادية على إيران في تقليص إيرادات النفط وتقليل فرص الاستثمار والتجارة مع الدول الأخرى، مما تسبب في انخفاض العملة الوطنية وتضخم الاسعار.

6- على الرغم من حملة الضغط الاقتصادي الهائل التي شنها الرئيس(ترامب) على إيران، الا إنها لم تستجيب بالكامل لمطالب الدول الداعمة للعقوبات، مما يظهر صمودها وقدرتها على

التكيف مع الظروف الصعبة بحكم الخبرة التي تمتلكها في التعامل مع الازمات الصعبة، وتعاملها مع العقوبات الاقتصادية العديدة عبر التاريخ.

7- يظل الاهتمام الدولي مركزا على العقوبات الاقتصادية نظرا لطابعها غير العسكري والسلمي ولكفاءتها في ردع الدول المخالفة، وتعزيز الامتثال لأحكام القانون الدولي، فان الهيئة الاممية والمنظمات الدولية الأخرى تسعى دوما للحفاظ على السلم والأمن الدوليين وتجنب استخدام القوة العسكرية في حل النزعات الدولية، فمن الضروري التعاون الدولي لتعزيز استخدام العقوبات الاقتصادية كوسيلة فعالة في تحقيق السلم والأمن الدوليين، مع ضرورة تطبيقها بشكل عادل ومحترم لحقوق الأنسان.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

اولاً: القرآن الكريم

ثانياً: المواثيق والقرارات

أ – المواثيق الدولية

1. الإعلان العالمي لحقوق الأنسان، الأمم المتحدة 2015.
2. ميثاق الأمم المتحدة، موقع الأمم المتحدة.
3. ميثاق عصبة الأمم، مكتب الأمم المتحدة في جنيف.

ب– قرارات مجلس الأمن

1. قرار رقم (1737) المؤرخ في 23 كانون الأول/ ديسمبر 2006.
2. قرار رقم (1747) المؤرخ في 24ذار/ مارس 2007.
3. قرار رقم (1803) المؤرخ في 3 آذار/مارس 2008.
4. قرار رقم (687) المؤرخ في 3 نيسان/أبريل 1991.
5. قرار رقم (668) المؤرخ في 5 نيسان/أبريل 1991.
6. قرار رقم (1483) المؤرخ 22أيار/مايو 2003.
7. قرار رقم (660) المؤرخ في 2 آب/أغسطس 1990.
8. قرار رقم (661) المؤرخ في 6 آب/اغسطس 1990.
9. قرار رقم (1368) المؤرخ في 12 أيلول/سبتمبر 2001.

ثالثاً: القواميس والمعاجم

1. ابن منظور، لسان العرب، ط 1، دار المعارف للنشر، القاهرة، بلا ت.
2. محمد محمود، قاموس المصطلحات السياسية والدبلوماسية (انجليزي – عربي)، ط1، الدار المصرية للكتاب، القاهرة، 2010.

رابعاً: الكتب العربية والمترجمة

1. ابراهيم مصطفى كابان، موجز في السياسة الخارجية (لإدارة ترامب نظرة على الاحزاب السياسية في الولايات المتحدة)، بلا دار نشر، ط 1، 2017.
2. احمد جواد الوادية، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية 2001 – 2011، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2013.

3. احمد سرحان، قانون العلاقات الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، بيروت، 1990.
4. أحمد شكارة، حرب الولايات المتحدة الأمريكية على العراق وانعكاساتها الاستراتيجية الاقليمية، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط 2، ابو ظبي، 2017.
5. احمد قاسم العبد الحليم، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي – الاسرائيلي بعد 11 سبتمبر 2001، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، 2016.
6. أحمد نوري النعيمي، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية: الولايات المتحدة الأمريكية أنموذجاً، دار زهران، ط 1، الاردن – عمان، 2015.
7. استيفن مبروز، الارتقاء الى العالمية السياسة الخارجية الأمريكية منذ 1938، ترجمة: نادية محمد الحسيني، المكتبة الأكاديمية للنشر، ط1، القاهرة، 1994.
8. أسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الاصول والنظريات، المكتبة الاكاديمية، القاهرة، 1991.
9. أشرف عبد العزيز عبد القادر، الولايات المتحدة الأمريكية وأزمات الانتشار النووي الحالة الإيرانية 2001 – 2009، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط 1، دبي، 2010.
10. انمار موسى جواد، الحرب في السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب الباردة، الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط 1، الاردن– عمان، 2019.
11. باسم خفاجي، الشخصية الأمريكية وصناعة القرار السياسي الأمريكي، المركز العربي للدراسات الانسانية، ط 1، 2005.
12. باسيل يوسف بجك، العراق وتطبيقات الأمم المتحدة للقانون الدولي (1990 – 2005) دراسة توثيقية وتحليلية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، بيروت، 2006.
13. برند هام واخرون، الولايات المتحدة الصقور الكاسحة في وجه العدالة والديمقراطية، ترجمة نور الأسعد، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط1، بيروت، 2006.
14. بول كينيدي، برلمان الأنسان الأمم المتحدة: الماضي والحاضر والمستقبل، ترجمة رؤوف عباس، المركز القومي للترجمة، ط 1، القاهرة، 2008.
15. بيتر سكاون، أمريكا الكتاب الأسود، ترجمة: إيناس أبو حطب، الدار العربية للعلوم، ط 1، بيروت، 2003.
16. تيم نبلوك، العقوبات والمنبوذون في الشرق الأوسط (العراق، ليبيا، السودان)، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، بيروت، 2001.

17. جعفر عبد السلام، المنظمات الدولية: دراسة فقهية وتأصيلية للنظرية العامة للتنظيم الدولي وللأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والمنظمات الاقليمية، دار النهضة العربية، ط 6، القاهرة، بلا ت.
18. جمال عبد الكريم الدبايبة، توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية بين المثالية والواقعية، دار وائل للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، 2023.
19. جيف سيمونز، التنكيل بالعراق: العقوبات والقانون والعدالة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، بيروت، 1998.
20. جيمس أندرسون، صنع السياسات العامة، ترجمة عامر الكبيسي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 1999.
21. حسن العطار، المنظمات الدولية، ساعدت جامعة بغداد على نشره، ط 1، بغداد، 1970.
22. حسن سيد احمد أسماعيل، النظام السياسي للولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا، دار النهضة العربية، ط1، القاهرة، 1977.
23. حسين قادري، النزعات الدولية: دراسة وتحليل، دار الكتاب الثقافي للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2008.
24. حيدر علي حسين، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ومستقبل النظام الدولي، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر والتوزيع، ط 1، عمان، 2013.
25. خالد محمد طاهر شبر، الإرهاب والنظام السياسي الدولي بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001(رؤية مستقبلية)، دار الرافدين للحوار، ط 1، بيروت، 2022.
26. خالد هاشم محمد، الاستراتيجية الأمريكية تجاه العراق 2008– 2016، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ط 1، المانيا– برلين، 2020.
27. خولة محي الدين يوسف، العقوبات الاقتصادية الدولية المتخذة من مجلس الأمن وانعكاسات تطبيقها على حقوق الأنسان، منشورات الحلبي الحقوقية، ط 1، بيروت، 2013.
28. دلال محمود السيد، قيود التغيير: جدل كلينتون – ترامب الانتخاب ومستقبل الانخراط الأمريكي عالماً، ملحق تحولات استراتيجية، السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية، اكتوبر 2016.
29. دور الأمم المتحدة في اقرار السلم والأمن الدوليين: دراسة حالة الكويت والعراق، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، 1995.
30. رامزي كلارك واخرون، الإمبراطورية الأمريكية، مكتبة الشروق الدولية، الجزء الاول، القاهرة، 2002.

31. ربا عبادة راشد مسودة، ملامح السياسة الخارجية الأمريكية في عهد ترامب تجاه إيران: بين الاحتواء والتهميش، السياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس دونالد ترامب 2017– 2021، جمع وتنسيق: اسلام عيادي، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، 2021.
32. رواء طه درويش، ترمب والقضايا العربية، مركز إبصار ناشرون وموزعون، عمان، 2020.
33. روبرت مكنمارا، ما بعد الحرب الباردة، ترجمة: محمد حسين يونس، دار الشروق، ط 1، عمان، 1991.
34. رودريك ايليا ابي خليل، العقوبات الاقتصادية الدولية في القانون الدولي بين الفعالية وحقوق الانسان، منشورات الحلبي الحقوقية، ط2، بيروت ،2016.
35. رياض الراوي، البرنامج النووي الإيراني وأثرة على منطقة الشرق الاوسط، دار الاوائل للنشر والتوزيع، ط 2، دمشق، 2008.
36. رياض صالح ابو العطا، المنظمات الدولية الأمم المتحدة – المنظمات الإقليمية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006.
37. ريز إرليخ، داخل سورية: قصة الحرب الأهلية وما على العالم أن يتوقع، ترجمة رامي طوقان، الدار العربية للعلوم – ناشرون، بيروت، 2015.
38. زبغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى السيطرة الأمريكية وما يترتب عليها جيواستراتيجيا، مركز الدراسات العسكرية، ط 2، 1999.
39. زبيغنيو بريجنسكي، رؤية استراتيجية أمريكيا وأزمة السلطة العالمية، ترجمة فاضل جتكر، دار الكتاب العربي، بيروت، 2012.
40. زياد عيد غطاس حجازين، العقوبات الاقتصادية كأحد أدوات السياسة الخارجية الأمريكية: دراسة مقارنة (إيران وكوريا الشمالية)، المركز الديمقراطي العربي، ط 1، برلين، 2021.
41. ستار جبار علاي، البرنامج النووي الإيراني: تحليل البعدين الداخلي والخارجي، العربي للنشر والتوزيع، ط 1، القاهرة، 2020.
42. ستار جبار علاي، إيران والغرب: دراسة في تفاعلات إيران مع الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، دار محمد للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، 2021.
43. سماح مهدي صالح العلياوي، استراتيجية التنافس الأمريكي – الروسي على منطقة الشرق الأوسط منذ العام 2000، المكتب العربي للمعارف، ط 1، القاهرة، 2022.
44. سميح عبد الفتاح، انهيار الإمبراطورية السوفيتية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 1996.

45. سهيل حسين الفتلاوي، موسوعة المنظمات الدولية (الأمم المتحدة إجهزة الأمم المتحدة)، دار الحامد للنشر، ط 1، الجزء الثاني، الأردن – عمان، 2011.
46. شاهر اسماعيل الشاهر، أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول 2001م، الهيئة العامة السورية للكتاب، ط 1، دمشق، 2009.
47. شفيق احمد علي، في جنازة المقاطعة العربية لإسرائيل: اسرار ووثائق مائة عام من المقاطعة والهرولة، مركز الحضارة العربية، ط 2، 1998.
48. صادق الطائي، دونالد ترامب وملفات الشرق الاوسط: مقاربات الجنون والسياسة، مركز اعمال شيراتون، لندن، 2021.
49. صالح حسن المسلوت، تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية من النشأة الى القطبية الأحادية، مكتبة المتنبي، المملكة العربية السعودية، 2011.
50. طه نوري ياسين الشكرجي، الحرب الأمريكية على العراق، الدار العربية للعلوم، مكتبة الرائد العلمية، ط 1، الاردن – عمان، 2004.
51. عامر هاشم عواد، دور مؤسسة الرئاسة في صنع الاستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، بيروت، 2010.
52. عائشة محمد أحمد محمد خليل، السياسة الخارجية الأمريكية والإصلاح التعليمي في المنطقة العربية مصر كحالة دراسية (2001 – 2010)، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ط 1، برلين، 2008.
53. عبد القادر محمد فهمي، الفكر السياسي للولايات المتحدة الأمريكية: دراسة في الأفكار والعقائد ووسائل البناء الامبراطوري، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، 2009.
54. عبد القادر محمد فهمي، المدخل الى دراسة الاستراتيجية، دار مجدلاوي، ط1، عمان، 2004.
55. عبد المجيد العبدلي، قانون العلاقات الدولية، دار اقواس للنشر، ط 1، تونس، 1994.
56. عبد المحسن لافي الشمري، مثلثات الاستراتيجيات الأمريكية، مركز طروس للنشر والتوزيع، ط1، الكويت، 2021.
57. عزمي بشارة، في الإجابة عن سؤال: ما هي الشعبوية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط 1، بيروت، 2019.
58. عطا محمد زهرة، البرنامج النووي الإيراني، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ط 1، بيروت، 2015.
59. علي زياد العلي، أبعاد جيوستراتيجية: رؤية تحليلية للتفاعلات الإقليمية والدولية من منظار البعد الاستراتيجي الثالث، دار دجلة للنشر والتوزع، ط 1، عمان، 2019.

60. علي زياد عبدالله فتحي العلي، السياسة الدولية والاستراتيجية: القوة الأمريكية في النظام الدولي الجديد تداعياتها وأفاقها المستقبلية، المكتب العربي للمعارف، ط 1، القاهرة، 2015.
61. علي فائز وكريم سجاد بور، رحلة إيران النووية الطويلة: التكاليف والمخاطر، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط 1، ابو ظبي، 2014.
62. علي محمد شهلوب، شؤون النقود وأعمال البنوك، شعاع للنشر والتوزيع، ط 1، سوريا – حلب، 2007.
63. عناد كاظم حسين النائلي، روسيا الاتحادية ومستقبل التوازن الاستراتيجي العالمي، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط 1، بيروت، 2017.
64. غازي حسين، الشرق الأوسط الكبير بين الصهيونية العالمية والإمبريالية الأمريكية، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2005.
65. غسان حمدان، التطبيع استراتيجية الاختراع الصهيوني، دار الامان للطباعة والنشر، ط 1، بيروت، 1989.
66. غضبان مبروك، التنظيم الدولي والمنظمات الدولية: دراسة تاريخية تحليلية وتقييمية لتطوير التنظيم الدولي (مع التركيز على عصبة الامم ومنظمة الامم المتحدة)، دار المطبوعات الجامعية، الجزائر ،1994.
67. ف.ف بتروسينكو، البيت الأبيض وأسرار المخابرات الأمريكية، ترجمة ماجد علاء الدين وماجد بطح، دار الأدهم، ط 1، 1986.
68. فادية جمعة، العلاقات الإيرانية الأمريكية وتداعياتها على منطقة الشرق الأوسط، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط 1، 2019.
69. فاطمة الصمادي، العلاقات الإيرانية الأمريكية قطيعة لا تمنع الصفقات، منتدى العلاقات العربية والدولية، الدوحة، 2015.
70. فلاح أمين الرهيمي، أمركة العالم وليس عولمته، تموز للطباعة والنشر، ط 1، دمشق، 2012.
71. الفن تولفر، حضارة الموجة الثالثة، ترجمة عصام الشيخ قاسم، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ط 1، ليبيا، 1990.
72. قاسم دحمان، السياسة الخارجية الروسية في اسيا الوسطى والقوقاز، إصدارات إي، ط 1، لندن، 2016.
73. قاسم دحمان، تحولات الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الاوسط، إصدارات دار إي – كتب، ط 1، لندن، 2020.

74. كارل دويتش، تحليل العلاقات الدولية: ترجمة شعبان محمد محمود شعبان، مراجعة وتقديم عزالدين قوده، المؤسسة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1983.
75. لستر ثارو، الصراع على القمة: مستقبل المنافسة الاقتصادية بين أمريكيا واليابان، ترجمة: أحمد فؤاد بلبع، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1995.
76. مايكل كرانش ومارك فيشر، ترامب بلا قناع: رحلة من الطموح والغرور والمال والنفوذ، ترجمة ابتسام بن خضراء، دار الساقي، ط1، بيروت، 2017.
77. مايكل وولف، الحصار: ترامب تحت القصف، ترجمة: بسمة تقي، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط 1، بيروت، 2019.
78. مبارك علوي محمد لزنم، حقوق الأنسان الأساسية والدور الأمني لحمايتها، مطابع الهاشمي الحديثة للأوفست، ط 1، حضرموت، 2019.
79. محسن أفكيرين، قانون المنظمات الدولية: النظرية العامة الامم المتحدة والمنظمات والوكالات الدولية المخصصة المرتبطة بها والمنظمات الدولة الاقليمية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2010.
80. محمد الرميحي، النفط والعلاقات الدولية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1982.
81. محمد السعيد الدقاق، التنظيم الدولي، الدار الجامعية للطباعة والتوزيع، بيروت، 2010.
82. محمد العربي، الجدل حول مستقبل القوة الأمريكي، وحدة الدراسات المستقبلية بمكتبة الإسكندرية، مصر، 2012.
83. محمد سامي عبد المجيد، اصول القانون الدولي العام، الجزء الثاني، منشأة المعارف، ط 6، القاهرة، 2000.
84. محمد طالب حميد، العلاقات الإيرانية الأمريكية: توافق أم تقاطع، دار العربي للنشر والتوزيع، ط 1، القاهرة، 2016.
85. محمد عبد الغني سعودي، الجغرافية السياسية المعاصرة: دراسة الجغرافية والعلاقات السياسية الدولية، مكتبة الأنجلو المصرية للنشر، القاهرة، 2010.
86. محمد علي النجار، دونالد ترامب: رئيس أمريكي أم عميل روسي؟، بلا دار نشر، ط 1، اسطنبول، 2020.
87. محمد نور الدين عبد المنعم، النشاط النووي الإيراني: من النشأة وحتى فرض العقوبات، مكتبة الأنجلو المصرية، ط 1، القاهرة، 2009.
88. محمد يوسف الحافي، الهيمنة الأمريكية على الأمم المتحدة ومستقبل الصراع الدولي "دراسة في فلسفة السياسة"، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، بيروت، 2014.

89. مكسيم لوفابفر، السياسة الخارجية الأمريكية، عويدات للنشر والطباعة، تعريب: حسين حيدر، ط 1، بيروت، 2006.
90. ممدوح بريك محمد الجازي، النفوذ الإيراني في المنطقة العربية على ضوء التحولات في السياسة الأمريكية تجاه المنطقة 2003 –2011، شركة الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط 1، الأردن – عمان، 2014.
91. منصور احمد ابو كريم، تحولات النظام الدولي في ضوء سياسات إدارة ترامب وأزمات جائحة كورونا (بين استمرار الهيمنة وتعدد الأقطاب)، دار الجندي للنشر والتوزيع، فلسطين، 2023.
92. مها عبد اللطيف الحديثي ومحمد عدنان الخفاجي، النظام السياسي والسياسة العامة (دراسة في دور المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في صنع السياسة العامة في الدول المتقدمة والنامية)، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2006.
93. مهند حميد مهيدي، صعود اليمين الشعبوي الأمريكي والتأثير في منظومة العلاقات الاقتصادية الدولية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط 1، بيروت، 2022.
94. ميشال جوبير، الأمريكيون، ترجمة: وجية البعيني، منشورات عويدات، بيروت، 1989.
95. نضال فواز العبود، الانتخابات الرئاسية الأمريكية: الإبعاد التاريخية والسياسية والدستورية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2017.
96. نعوم شومسكي، اعاقة الديمقراطية: الولايات المتحدة والديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1992.
97. نوال مغزيلي، السياسة الخارجية الأمريكية: دراسة مفاهيمية، السياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس دونالد ترامب 2017 – 2021، جمع وتنسيق اسلام عيادي، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، 2021.
98. هادي نعيم المالكي، المنظمات الدولية، مكتبة السيسبان، ط 1، بغداد، 2013.
99. ويليام بلوم، الدولة المارقة: دليل الى الدولة العظمى الوحيدة في العالم، ترجمة: كمال السيد، المشروع القومي للترجمة، ط 1، القاهرة، 2002.

خامساً: الرسائل والاطاريح

1. أحميدة حسين صلاح وبهناس سعيد إيمن، تطور العقوبات الدولية بين النص والممارسة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور – الجلفة، 2019 – 2020.
2. اخلاص بن عبيد، أليات مجلس الأمن في تنفيذ قواعد القانون الدولي الإنساني، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعه الحاج لخضر – باتنه، 2008 – 2009.
3. البشير عاشور، أهداف العقوبات الاقتصادية وأثارها على الدول، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية الحقوق، 2012 – 2013.
4. بن حمزه فايزة، العقوبات الاقتصادية وأثرها على حقوق الأنسان، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الاخوة منتوري – قسنطينة، 2019 – 2020.
5. بن زكري بن علو مديحة، اثر العقوبات الاقتصادية الدولية على حق الشعوب في التنمية، أطروحة دكتورا، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مستغانم، 2018 – 2019.
6. بويني ابراهيم وشايب بام، مجلس الأمن وحق الفيتو، رسالة ماجستير، جامعة محمد الصديق بن يحيى – كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016 – 2017.
7. تبينه عادل، العقوبات الاقتصادية الدولية بين الشرعية والاعتبارات الإنسانية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد حضير بسكرة، 2011 – 2012.
8. حفناوي مدلل، الدبلوماسية الوقائية كأليه لحفظ السلم والأمن الدوليين، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر – بسكرة، 2011 – 2012.
9. حنان رزايقية، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العراق في ظل إدارة أوباما: 2008 – 2016، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية – قسم الدراسات الدولية، 2017 – 2018.
10. خديجة بن مداني وهاجر بوقرة، مصالح وسياسات أمريكا في الخليج العربي من (1971 – 1991)، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف – المسيلة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، 2016 – 2017.
11. دهينة وفياء وغرداوي سارة، اثر العقوبات الاقتصادية الدولية على حقوق الانسان، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الدكتور يحيى فارس– المدية، 2013 – 2014.

12. رياض حمدوش، تأثير السياسة الخارجية الأمريكية على عملية صنع القرار في الاتحاد الأوروبي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، رسالة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012.
13. زه ري نوزاد جميل، النسق السياسي العقيدي للرئيس دونالد ترامب وتأثيره في السياسة الخارجية الأمريكية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأدنى، كلية العلوم الاقتصادية والادارية، 2021.
14. سعد شاكر شبلي، التحديات الامنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، قسم العلوم السياسية، 2008.
15. سليمان عبد الهادي الصالح الوشاح، العقوبات الاقتصادية في العلاقات الدولية: دراسة تطبيقية على العراق، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 1994.
16. سماح سهايلية، الاستراتيجية الأمريكية تجاه قضية أنتشار الأسلحة النووية: دراسة حالة كوريا الشمالية، (2001 – 2018)، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر – كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2018 – 2019.
17. شيبان نصرة، العقوبات الاقتصادية الدولية الذكية ودورها في حفظ السلم والأمن الدوليين، أطروحة دكتورا، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مستغانم، 2018 – 2019.
18. طالب رجا حمدان المساعيد وعبدالله راشد سلامه العرقان، موقف الولايات المتحدة من إيران بعد الاتفاق النووي 2015 – 2019، رسالة ماجستير، جامعة ال البيت – معهد بيت الحكمة، الاردن – عمان، 2020.
19. عبد القادر حسين جمعة محمد الدليمي، إثار العقوبات الدولية على حقوق الأنسان(نموذج العراق)، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة ام درمان الاسلامية، 2006.
20. عميش رشدي، العقوبات الاقتصادية كوسيلة ردع على المستوى الدولي، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن المهدي – ام البواقي، 2016 – 2017.
21. قردوح رضا، العقوبات الذكية ومدى اعتبارها بديلا للعقوبات الاقتصادية التقليدية في علاقتها بحقوق الأنسان، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العقيد الحاج لخضر – باتنة، 2010 – 2011.
22. قوق احمد، دور الجمعية العامة للأمم المتحدة في تحقيق نظام الأمن الجماعي، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور – الجفلة، 2020.

23. لاوند دارا نور الدين، الأثار القانونية لقرارات المنظمات الدولية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، كانون الأول 2015.
24. لطيفة محمد، الهيمنة الأمريكية على مجلس الأمن في فرض العقوبات الاقتصادية (دراسة حالة إيران)، رسالة ماجستير، جامعة حلب، كلية الاقتصاد، 2013.
25. ماجد عمر عبادي، جريمة العدوان قراءة تحليلية تعتمد النص والمفاوضات الدبلوماسية لمؤتمر كمبالا 2010، أطروحة دكتوراه، كلية الدراسات، جامعة النجاح الوطني، فلسطين – نابلس، 2018.
26. محمادي العيد، تأثير العقوبات الاقتصادية الدولية على ميزان القوى في النظام الدولي بعد الحرب الباردة، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة 1، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2022 – 2023.
27. مريم ناصري، فعالية العقاب على الانتهاكات الجسيمة لقواعد القانون الدولي الانساني، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر – باتنة، 2008 – 2009.
28. موايعية فوزي، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية " فترة ترامب"، رسالة ماجستير، جامعة العربي التبسي – تبسة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2020 – 2021.
29. ناجي البشير عمر القحواش، تأثير الفيتو على قرارات مجلس الأمن الدولي (قضية فلسطين أنموذجا)، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط – كلية الآداب والعلوم، 2015.
30. ولد جبلالي هواري، العقوبات الاقتصادية الدولية وتأثيرها على خطط التنمية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مستغانم، 2013 – 2014.
31. وليد سلطاني، تأثير السياسة الخارجية الأمريكية في عهد ترامب على التعاون الدولي متعدد الأطراف، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف المسيلة – كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2019 – 2020.

سادساً: التقارير والدوريات

1. احمد حسين الخطيب، السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية في ظل "دونالد ترامب"، مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد(28)، مركز جيل البحث العلمي، دمشق، اب 2020.
2. احمد شمس الدين ليلة، نهضة اقتصاد الثورة الإيرانية.. دراسة المسببات الهيكلية للإخفاق، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، سبتمبر 2020.
3. احمد عبد اسماعيل الخزرجي، تطور الاستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الاوسط، المجلة السياسية والدولية، العدد(51)، نيسان 2022.
4. احمد مصطفى الغر، الغرب وإيران والاتفاق النووي.. لا انسحاب ولا عودة، شؤون إيرانية، العدد(426)، المنتدى الاسلامي، تموز 2022.
5. احمد نوري النعيمي، مشروع البرنامج النووي الإيراني، مجلة العلوم السياسية، العدد(42)، جامعة بغداد – كلية العلوم السياسية، أيلول 2011.
6. ادريس بوكرا، شرعية وسائل الضغط اثر انتهاكات حقوق الانسان، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، الجزء 39، الرقم 2 / 2002، كلية الحقوق، جامعة الجزائر .
7. أسد الدين فريد محمد الباتع، دور جماعة الضغط في رسم السياسة العامة في الولايات المتحدة الامريكية دراسة حالة (ايباك)، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، المجلد (3)، العدد (4)، ديسمبر 2020.
8. أسماء محمد بهاء الدين، الأبعاد السيكو استراتيجية لخطابي تنصيب دونالد ترامب وجون بايدن: دراسة نقدية، المجلة المصرية للبحوث، العدد (1)، فبراير 2023.
9. اسيل صالح مهدي، أثر الشعبوية في النظام السياسي الأمريكية، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية – الجامعة العراقية، العدد(21)، تموز 2023.
10. أشرف علي محمد لامه، العقوبات الاقتصادية في السياسة الخارجية الأمريكية، المجلة الأفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد(3)، المجلد(2)، جامعة بني وليد – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ايلول 2023.
11. اعمار انبية جمعة، الأمم المتحدة بين الهيمنة ومبررات الإصلاح، مجلة جامعة الزيتونة، العدد(1)، جامعة الزيتونة، كانون الثاني 2017.
12. آمنة علي سعيد ومحمد ميسر فتحي، الهيمنة الأمريكية في مطلع القرن الحادي والعشرين "مقاربة في المنطلقات والنتائج"، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسة – جامعة النهرين، العدد(42)، المجلد (1)، كانون الاول 2015.

13. باسل محسن مهنا، الرؤية الأمريكية للأمم المتحدة بعد عام 2001، مجلة دراسات دولية، العدد(41)، كلية القانون – جامعة الكوفة.
14. بازغ عبد الصمد، العقوبات الاقتصادية الدولية، جريدة الحوار المتمدن، العدد(4940)، 2013/1/4.
15. بن يحيى عتيقة، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران في ظل إدارة دونالد ترامب، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، العدد(1)، المجلد(4)، ديسمبر 2018.
16. بوبكر خلف، العقوبات الاقتصادية الدولية الانفرادية في المجتمع الدولي المعاصر، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد(13)، حزيران 2016.
17. جاسم محمد مصحب، العامل الاقتصادي في السياسة الخارجية الأمريكية، مجلة دراسات الدولية، العددان(64 – 65)، جامعة بغداد – كلية العلوم السياسية، نيسان 2016.
18. حاج أمحمد صالح، دور مجلس الأمن في حماية السلم والأمن الدوليين، مجلة حوليات جامعة الجزائر، العدد(3)، المجلد(34)، نيسان 2020.
19. حبيبة رحايبي و عبد اللطيف بوروبي، دور العقوبات الاقتصادية في إدارة الأزمات الدولية، مجلة الشريعة والاقتصاد، العدد (13)، المجلد (7)، ايلول 2018.
20. الحسن احمد أبكاس، السياسة الخارجية لإدارة الرئيس ترامب اتجاه منظمة الأمم المتحدة، مجلة العلوم السياسية، العدد(60)، جامعة محمد الخامس بالرباط – المغرب، ايلول 2020.
21. حسن أيوب، السياسة الخارجية الأمريكية في عهد إدارة دونالد ترامب، مجلة شؤون فلسطينية، العدد (272)، صيف 2018.
22. حسن سالم مرجين، السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة طرابلس، ليبيا، اب 2014.
23. حمزة خليل الخدام، الحملة الاعلامية الأمريكية في الحرب على العراق(2003)، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد(30)، المجلد(1)، الاردن – عجوان، حزيران 2013.
24. حيدر علي حسين، أفاق السياسة الأمريكية تجاه إيران وتداعياتها الاقليمية، مجلة الباحث الأكاديمي في العلوم القانونية والسياسية، العدد (5)، المركز الجامعي بأفلو/ الأغواط، سبتمبر 2020.
25. خالد الزيات وحسين عبد القادر، السياسة الخارجية الأمريكية لإدارة الرئيس دونالد ترامب، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، العدد(4)، المجلد(4)، ديسمبر 2022.

26. خالد عبد الاله عبد الستار، العامل الايديولوجي والقومي للمحافظين الجدد بين الثابت والمتغير – إدارة ترامب إنموذجا، مجلة قضايا سياسية، العدد(70)، الجامعة المستنصرية، ديسمبر 2022.
27. خالد عبد الاله عبد الستار، قراءة فكرية في قضايا العولمة والليبرالية عند المحافظين الجدد: إدارة ترامب انموذجا، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، العدد(19)، جامعة بغداد، كانون الثاني 2023.
28. خالد هاشم، السياسة الخارجية الأمريكية ما بين جو بايدن ودونالد ترامب: استمرارية أم تغيير؟، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، فبراير 2022.
29. خالد هاشم، عقيدة بايدن والشرق الأوسط، مركز البيان للدراسات والتخطيط، تموز 2023.
30. داليا احمد فؤاد محمود، النظام القانوني الدولي للعقوبات الاقتصادية بين المشروعية والاعتبارات الانسانية، مجلة كلية الحقوق– جامعة المنيا، العدد(1)، المجلد(1)، حزيران 2018.
31. داليا أنور، العقوبات الاقتصادية كأداة للسياسة الخارجية: حالة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العراق 1990 – 2003، مجلة البحوث المالية والتجارية، العدد(2)، جامعة بور سعيد – كلية التجارة، اب 2007.
32. دانا علي صالح البرزنجي، يعقوب مهدي عارف البرزنجي، الدبلوماسية القسرية الأمريكية حيال إيران (فترة إدارة ترامب)، دراسات قانونية وسياسية، العدد(2)، كانون الأول 2020.
33. ربا عبادة مسودة، العقوبات الأمريكية على إيران: وجهه إمبريالي جديد للتحكم في الاقتصاد العالمي، المستقبل العربي، العدد(494)، المجلد(42)، مركز دراسات الوحدة العربية، سبتمبر 2020.
34. رحمن عبد الحسين ظاهر، خيارات الستراتيجية الأمريكية تجاه البرنامج النووي الإيراني، المجلة السياسية والدولية، العدد(24)، كلية العلوم السياسية – الجامعة المستنصرية، ايلول 2014.
35. رخا احمد حسن، التحركات الإسرائيلية تجاه أمريكا والإمارات إيران لعرقلة الاتفاق النووي، شؤون عربية، العدد(189)، جامعة الدول العربية – الأمانة العامة، تموز 2022.
36. رقولي كريم، السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية: مدخل نظري، مجلة طبنة، العدد(1)، جامعة سطيف، الجزائر، تموز 2018.
37. رنا علي الشجيري، التوظيف الأمريكي لمفهوم الإرهاب بعد عام 2001، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد(2)، المجلد(4)، جامعة بغداد، كانون الثاني 2015.

38. زامل صالح جاسم، قانون الحظر عام 1807 وأثرة على التجارة الأمريكية، مجلة دراسات في التاريخ والآثار، العدد(82)، جامعة المستنصرية – كلية التربية الاساسية، 2022.
39. زهاو ويمنغ، المسألة النووية والعلاقات الإيرانية – الأمريكية والإيرانية – الإسرائيلية، شؤون الأوسط، العدد(119)، مركز الدراسات الاستراتيجية، كانون الاول 2005.
40. سفيان فوكة، من الشرق الأوسط الى صفقة القرن: مصيدة السلام وصفرية الصراع، مجلة حوليات، المجلد(35)، العدد(2)، 2021، جامعة الجزائر– كلية الحقوق والعلوم السياسية.
41. سلام علي محمد، مكانة الرئيس في مؤسسات صنع السياسة الخارجية الأمريكية، مجلة جامعة الدفاع، العدد(2)، المجلد (3)، اب 2022.
42. سليم كاطع علي، البعد الإيراني في السياسة الخارجية الأمريكية، مجلة دراسات دولية، العدد(60)، جامعة بغداد، العراق،حزيران 2015.
43. سليم كاطع علي، مقومات القوة الأمريكية وأثرها في النظام الدولي، مجلة دراسات دولية، العدد الثاني والأربعون، جامعة بغداد – مركز الدراسات لدولية، حزيران 2009.
44. سمير حمياز، اليات مكافحة الإرهاب الدولي بين الممارسات الانفرادية الأمريكية والمقاربات التعاونية متعددة الأطراف، مجلة المفكر، العدد(14)، جامعة محمد خيضر بسكرة، نيسان 2017.
45. شاهين علي شاهين، التدخل الدولي من اجل الانسانية– واشكالاته، مجلة الحقوق، العدد(4)، المجلد(28)، جامعة الكويت، ايلول 2004.
46. شريف شعبان مبروك، التوتر الأمريكي الإيراني: ضغوط متصاعدة وحرب مستبعدة، شؤون عربية، العدد (178)، جامعة الدول العربية– الأمانة العامة، ديسمبر 2019.
47. شعبان عبد الحسين، العقوبات الاقتصادية وحقوق الأنسان، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد(251)، المجلد (22) ، ايلول 2000.
48. شعبان عبدة ابو العز المحلاوي، العقوبات الاقتصادية على إيران وتأثيرها على منظومة العلوم والتكنولوجيا الإيرانية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد (63)، جامعة المنصور/ مصر، أغسطس 2017.
49. شيماء محمد جواد وغنيه خشان جاعد، مقومات القوة الأمريكية في الساحة الدولية، مجلة كلية التربية الاساسية، العدد وقائع المؤتمر العلمي السنوي الثالث لقسم الجغرافيا، جامعة المستنصرية، اغسطس 2021.
50. طلال عتريسي، العقوبات الأمريكية على إيران: تداعياتها وامكانية تحقيق اهدافها، شؤون عربية، العدد (175)، جامعة الدول العربية – الأمانة العامة، اب 2018.

51. عادل حمزة، اشكالية التدخل الانساني في العلاقات الدولية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد خاص، كلية القانون والعلوم السياسية – جامعة ديالى، تموز 2013.
52. عادل حمزه عثمان، قرارات مجلس الأمن واثرها في تحديد العلاقة القانونية بين العراق والولايات المتحدة، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد(27)، جامعة المستنصرية، ابريل 2009.
53. عاصم إميل برقان، العقوبات في السياسة الدولية: العقوبات الأمريكية ضد جمهورية روسيا الاتحادية نموذجا (2014 – 2016)، مجلة المنارة، المجلد (26)، العدد(1)، الجامعة الهاشمية، ابريل 2020.
54. عباس هاشم عزيز وسعد رزيج ايدام، السياسة الخارجية الأمريكية إزاء منطقة الشرق الأوسط في عهد الرئيس "دونالد ترامب" وافاقها المستقبلية: دراسة حالات (فلسطين، إيران، العراق)، مجلة دراسات دولية، العددان (77 – 78)، ابريل 2019.
55. عبد الأمير عبد الحسن ابراهيم، إدارة ترامب: تراجع في القيادة العالمية وتحول نحو القوة والثروة، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية، العدد(52)، 30 حزيران 2018.
56. عبد الرؤف مصطفى الغنيمي، واحمد شمس الدين ليلة، العلاقات الصينية – الإيرانية: افاق الشراكة الاستراتيجية في عالم متغير، مجلة الدراسات الإيرانية، العدد(11)، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، نيسان 2020.
57. عبد الوهاب عمروش و حفيظة طالب، صفقة القرن 2020: تسوية القضية الفلسطينية ام تصفيتها، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والانسانية، العدد(1)المجلد (9)، 2021.
58. عثمان محمد عثمان، ضد العولمة وحرية التجارة: من يفوز؟، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، العدد(1)، المجلد(25)، معهد التخطيط القومي، ديسمبر 2017.
59. عربي لادمي محمد، السياسة الخارجية: دراسة في المفاهيم (التوجهات والمحددات)، مجلة دراسات وأبحاث، العدد(25)، المركز الجامعي تمنراست، الجزائر، ديسمبر 2016.
60. علاء جبار احمد، السلوك السياسي للرئيس الأمريكي دونالد ترامب في الشرق الأوسط، مجلة دراسات دولية، العددان(77 – 78)، جامعة بغداد – مركز الدراسات الدولية، ايلول 2019.
61. علاء رزاك فاضل النجار، سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه تطورات الملف النووي الإيراني 2015 – 2019، مجلة مدارات إيرانية، العدد(10)، المجلد(3)، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا – برلين، كانون الأول 2020.

62. علي فارس الشمري، الولايات المتحدة ونفوذ إيران الإقليمي: فاعلية السياسات ومستويات التأثير، مجلة الدراسات الإيرانية، العدد(12)، المجلد(4)، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، ايلول 2020.
63. علي فاضلي، سياسة بايدن الخارجية: تكامل المحددات وتنافرها، مركز الجزيرة للدراسات، تموز 2022.
64. علي محمود محجوب، توجهات السياسة الخارجية الأمريكية في ظل رئاسة ترامب، افاق عربية، العدد(1)، ديسمبر 2017.
65. عمرو عبد العاطي، التفاعل المؤسسي داخل إدارة ترامب والسياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران، مجلة الدراسات الإيرانية – تصدر عن المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، السنه الثانية، العدد(6)، مارس 2018.
66. العيد محمادي وزيدان زياني، تأثير عملية انتقال القوة في النظام الدولي على العقوبات الاقتصادية الدولية، المجلة الجزائية للأمن الانساني، العدد (1)، المجلد (7)، مارس 2022.
67. غازي دحمان، السياسة الأمريكية الجامحة تجاه الصين وروسيا والحذرة تجاه إيران، شؤون عربية، العدد(180)، جامعة الدول العربية – الأمانة العامة، مارس 2019.
68. فايزة بن حمزة، العقوبات الاقتصادية في السياسة الخارجية الأمريكية، مجلة العلوم الانسانية، العدد(1)، المجلد(31)، كلية الحقوق– جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر.
69. فطيمة الزهراء رمون، انعكاسات سياسات ترامب الداخلية والخارجية على مستقبله السياسي، افاق سياسية، المركز العربي للبحوث والدراسات، العدد 64، ديسمبر 2020.
70. قاسم حسين السعدي، العقوبات الاقتصادية الدولية وأثرها في العلاقات الدولية (العقوبات المفروضة على إيران نموذجاً)، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، العدد (1)، المجلد(11)، كلية الآداب، اب 2021.
71. قاسم محجوبة، العقوبات الدولية الاقتصادية بين الشرعية الدولية وسياسات الدول الكبرى، مجلة التراث، العدد (18)، جامعة زيان بن عاشور بالجفة– مخبر، اب 2017.
72. لينا عماد الموسوي، إدارة دونالد ترامب تشكل تهديداً للأمن والسلم الدوليين، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، ابريل 2020.
73. مازن عجاج فهد وعلي عداي مراد، جهود الأمم المتحدة في حماية وتعزيز حقوق الأنسان دوليا، مجلة جامعة تكريت للحقوق، السنة (3)، العدد(2)، المجلد(3)، الجزء(2)، كانون الأول 2018، جامعة تكريت، كلية الحقوق.

74. مثنى علي المهداوي، العلاقات الإيرانية – الأمريكية بعد الاتفاق النووي، مجلة العلوم السياسية، العدد(56)، جامعة بغداد – كلية العلوم السياسية، ابريل 2018.
75. محجوب الزويري وسليمان ميسر ، الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي الإيراني: التداعيات والآفاق، مجلة دراسات سرق أوسطية، العدد(85)، المجلد(22)، مركز دراسات الشرق الاوسط، ابريل 2018.
76. محجوب الزويري وميسر سليمان، العلاقات الأمريكية – الإيرانية في ظل إدارة دونالد ترامب: التفاعلات والتبعات، سياسات عربية، العدد(49)، اذار/مارس 2021.
77. محمد بلخيرة، تأثير التوجه الانعزالي لإدارة "دونالد ترامب" على المكانة الدولية للولايات المتحدة الأمريكية، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، العدد(2)، المجلد(6)، 2021.
78. محمد سالم الكواز ، البرنامج النووي الإيراني: النشأة– التطور – الدوافع، مجلة دراسات اقليمية، العدد(25)، جامعة الموصل، مركز الدراسات الاقليمية، اذار 2012.
79. محمد عبد العظيم الشيمي، محركات التوجه الليبرالي لإدارة ترامب: نموذج لاستراتيجية التفاوضية للتجارة الدولية، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد (7)، المجلد (2)، المركز الديمقراطي العربي، المانيا– برلين، فبراير 2018.
80. محمود حمدي ابو القاسم، دراسة سياسية: عوامل القوة والضعف في الاستراتيجية الأمريكية تجاه إيران، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، السعودية – الرياض، ديسمبر 2018.
81. محمود سريع القلم، العلاقات الأمريكية – الإيرانية مشاكل وتوقعات، شؤون الأوسط، العدد(119)، مركز الدراسات الاستراتيجية، نيسان 2005.
82. محمود شرقي، أجهزة أتخاذ القرار في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، مجلة المفكر ، جامعة محمد خضير بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، العدد(4)، ابريل 2009.
83. محمود نجم، متغيرات السياسة الداخلية والخارجية وتنافسية الاقتصاد الإيراني، مجلة الدراسات الإيرانية، العدد(13)، المجلد(5)، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، ابريل 2021.
84. مدلل حفناوي، جهود المنظمات الدولية في حفظ السلم والأمن الدوليين، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد(10)، جانفي، جامعة الشهيد حمه لخصر – الوادي ، ابريل 2015.
85. مراد كواشي، دور العقوبات الاقتصادية الصادرة من مجلس الأمن في تطبيق القانون الدولي الانساني، مجلة الفقه والقانون، العدد(17)، العراق ، نيسان 2013 .
86. مرفت زكريا، عثرات متزامنة: تصاعد الخلافات الداخلية حول وضع الاقتصاد الإيراني، افاق سياسية، العدد(62)، المركز العربي للبحوث والدراسات، ابريل 2020.
87. مروان قبلان، أطروحات إدارة ترمب ونظام ما بعد الحرب العالمية الثانية: انقلاب في السياسة الخارجية ام نسخة باهتة من الجاكسونية؟، مجلة سياسات عربية، العدد(24)، يناير 2017.

88. مسعود المهدي السلامي، التدخل الدولي بين الاعتبارات الإنسانية والتوظيف الساسي: التدخل الأمريكي نموذجا، مجلة المعرفة، العدد(3)، جامعة الزيتونة، يناير 2016.
89. مصطفاي محمد، التطبيقات الايجابية والسلبية للعقوبات الاقتصادية الدولية وأثرها على حوق الأنسان، مجلة القانون الدولي والتنمية، المجلد(10)، العدد(1)، يناير 2022.
90. مصطفى احمد حامد رضوان، الاثار الاقتصادية والاجتماعية للعقوبات الاقتصادية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد(66)، اغسطس 2018.
91. مصطفى احمد حامد رضوان، الإثار الاقتصادية والاجتماعية للعقوبات الاقتصادية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد (66)، اغسطس 2018.
92. مصطفى صلاح، الآليات والنماذج: سياسة العقوبات في الاستراتيجية الأمريكية، آفاق سياسية، العدد(35)، المركز العربي للبحوث والدراسات، حزيران 2018.
93. منحف سوفيان، مستقبل منظمة التجارة العالمية في ظل اجراءات ترامب الحمائية، مجلة جيل الدراسات والعلاقات الدولية، العد(21)، مركز جيل البحث العلمي، ديسمبر 2018.
94. منصور ابو كريم، اتجاهات السياسات الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل حكم ترامب، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، يناير 2018.
95. ميلود قايش، العقوبات الاقتصادية الدولية بين الشمولية والانتقائية، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، العدد(2)، المجلد(8)، ديسمبر 2022.
96. نبيل جعفر عبد الرضا المرسومي، الأبعاد الاقتصادية للعقوبات الأمريكية على إيران وتداعياتها عل العراق، مجلة الدراسات الإيرانية، العدد(12)، المجلد(4)، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، ابريل 2020.
97. نبيل عودة وعمرو دراج، العسكرة في إدارة ترامب: التوجهات والأوليات، المعهد المصري للدراسات، القاهرة، 31 مايو 2017.
98. نجلاء محمد مرعي، السياسة الخارجية الأمريكية والثورات العربية، مجلة البيان، العدد(9)، المركز العربي للدراسات الانسانية، الرياض، مايو 2012.
99. نور عبد الاله عجرش، الاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط عهد بايدن انموذجا، مجلة قضايا سياسية، العدد(14)، مارس 2022، ص 20.
100. نديم خليل محمد، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية، مجلة الفنون والآداب وعلوم الانسانيات والاجتماع، العدد(63)، العراق، يناير 2021.
101. نزاع قنوع ، دريد الخطيب ومنال علي عاقل، العقوبات الاقتصادية أحد أساليب الإرهاب الاقتصادي غير المنظم (العراق نموذجاً)، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد(4)، المجلد(35)، مايو 2013.

102. نزهت محمود نفل، مضامين خطب الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الدعائية إزاء القضايا الدولية الراهنة: دراسة تحليلية لما نشرته صفحة وزارة الخارجية الأمريكية بالغة العربية للمدة من 2018/3/15 الى 2018/6/15، مجلة آداب المستنصرية، العدد (87)، إيلول 2019.
103. نواف موسى مسلم الزيديين، تأثير العقوبات الاقتصادية الدولية على الحق في التنمية العراق وليبيا أنموذجا، مجلة كلية الشريعة والقانون، العدد الثالث والعشرون، جامعة مؤتة – الاردن، ابريل2021.
104. نور الدين حشود، الاستراتيجية الأمريكية بين الثابت والمتغير: قراءة في الأهداف والوسائل، مجلة دفاتر سياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة – كلية الحقوق والعلوم السياسية، العدد(3)، المجلد (14)، تموز 2022.
105. نورة الحيفان، مسارات الموقف الأمريكي من الملف النووي الإيراني، المعهد المصري للدراسات، 5 أغسطس 2019.
106. نوزاد عبد الرحمن الهيتي، مستقبل الاقتصاد الإيراني على ضوء احتجاجات الداخل ومواجهة الخارج: تداعيات الاحتجاجات تقود لخسارة الاقتصاد الإيراني في خمسة مجالات رئيسية، مجلة أراء حول الخليج، العدد(183)، المملكة العربية السعودية– جدة، مارس 2023.
107. هالة الحفناوي، التحولات الديموجرافية وتوجهات السياسة الخارجية الأمريكية، عمرو عبد العاطي، التحولات في السياسة الخارجية الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، العدد(224)، المجلد(56)، إبريل 2021.
108. هاني سليمان، اللاحسم والتحول غير المكتمل: ماذا يحدث في إيران؟، آفاق سياسية، العدد(105)، المركز العربي للبحوث والدراسات، ابريل 2023.
109. هديل حربي ذاري، الموقف الأمريكي من البرنامج النووي الإيراني 2009 – 2019، مجلة قضايا سياسية، العدد(64)، مارس 2021.
110. هديل حربي ذاري العايدي، التعريف بنزع السلاح وعلاقته بتدابير الأمن، جريدة الحوار المتمدن، العدد (6538).
111. وحدة الرصد والتحليل، استراتيجية ترامب تجاه إيران الدوافع والاتجاهات، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، تركيا – اسطنبول، 2021 مارس.
112. رامي عبدالله عبد المحسن عبد القادر، السياسة الخارجية في عهد بايدن اتجاه ايران، مجلة مدادات إيرانية، العدد(12)، المجلد(3)، حزيران 2022.

113. ياسمين طارق رزوقي، خضر عباس عطوان، العلاقات الصينية – الإيرانية رؤية في القضايا المشتركة بين 2017 – 2022، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد(31)، المجلد(1)، اب2023.
114. ياسين شريف انصيف الحجيمي، السياسة الأمريكية تجاه إيران في عهد ترامب: دراسة حالة، مجلة أبحاث في العلوم التربوية والانسانية والآداب واللغات، العدد(26)، جامعة البصرة، اب 2023.
115. يحيى سعيد قاعود وعلا عامر الجعب، وثيقة الأمن القومي الأمريكي 2017: قراءة تحليلية في استراتيجية دونالد ترامب، قراءات استراتيجية، منظمة التحرير الفلسطينية – مركز التخطيط الفلسطيني، العدد (20)، أبريل 2018.
116. يمني سليمان، توجهات السياسة الخارجية عند دونالد ترامب، المعهد المصدري للدراسات السياسية والاستراتيجية، مصر – الاسكندرية، 11 مايو 2016.

سابعاً: الانترنيت

1. إبطال صفقة إيران خطأ استراتيجي خطير، على جنرالات ترامب منعه من إلغاء الاتفاق النووي مع إيران، 2017/10/11، http://alonben-meir.com/writing/annulling-iran-
2. اتفاق سعودي أمريكي على "مواجهة طموحات إيران التوسعية"، روسيا اليوم، في 2017/5/23، على الرابط: https://arabic.rt.com/world/879416
3. اخبار الأمم المتحدة، دونالد ترامب للجمعية العامة، المستقبل لا ينتمي الى المنادين بالعولمة، بل ينتمي الى الوطنيين، 24 أيلول/ سبتمبر 2019، كما متاح على الرابط: https://news.un.org/ar/story/2019/09/1040172
4. اسامة الرشيدي، "فن الصفقة"... خلاصة أفكار ترامب في "البزنس الرئاسي" العربي الجديد، 22 أغسطس 2017، https://www.alaraby.co.uk/
5. اهم الكيانات الإيرانية التي فرضت عليها أمريكا عقوبات، موقع CNN العربية، 5 نوفمبر/تشرين الثاني 2018،
6. تقييم فعالية سياسة العقوبات الأمريكية، ستراتيجيكس، 2020/10/28، https://strategiecs.com/ar/analyses
7. حسن أحميدان، سياسة بايدن اتجاه ايران، الشرق للأبحاث الاستراتيجية، مارس 2022، تاريخ الزيارة 2023/8/26، كما متاح على الرابط: https://research.sharqforum.org/ar/2023/11/23

8. جودت بهجت، مستقبل العلاقات الإيرانية الأمريكية مع إدارة بايدن، منتدى الخليج الدولي، 19تشرين الثاني 2020، https://gulfif.org/
9. جورج فريدمان، عقيدة ترامب، مركز ادراك للدراسات والاستشارات، ترجمة سحقي سمر، 10 شباط 2018، https://idraksy.net/the-trump-doctrine/
10. دينس روس، لا بدّ من إبرام اتفاق بين الولايات المتحدة وإيران، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، 10 يوليو 2019، https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/la-bdw-mn-abram-atfaq-byn-alwlayat-almthdt-wayran
11. رائد صالحة، ترامب: الولايات المتحدة موجودة في الشرق الأوسط لحماية إسرائيل وليس من اجل النفط، صحيفة القدس العربي، 15 سبتمبر 2020، https://www.alquds.co.uk/
12. عبد الامير رويح، أمريكا في عهد ترامب: الشعار حقوق الأنسان والقانون عنصرية، شبكة النبأ المعلوماتية، 7 حزيران 2020، https://annabaa.org/arabic/rights/23438
13. عدنان الكناني، إيران والنظام الإقليمي الجديد، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 5 نيسان 2015، https://www.bayancenter.org/2015/04/614/
14. العقوبات الاقتصادية: حروب من غير نار، موقع الجزيرة، 14مارس 2017، متاح على الرابط:
15. العقوبات الأمريكية على القطاع المالي لإيران .. الدوافع والتحديات، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 26 اكتوبر 2020، https://rasanah-iiis.org/
16. العقوبات على إيران: ستة مخططات تظهر مدى تأثيرها، موقع BBC، 3 مايو/أيار 2019، https://www.bbc.com/arabic/middleeast-48138081
17. فطين البداد، عقوبات ترامب الاقتصادية، موقع الاتحاد نت، 2018/8/22، https://alittihadnet.net/art84.html
18. كيف أنهكت العقوبات الأمريكية الاقتصاد الإيراني؟، موقع ميدا ايست نيوز، 2023/2/21، https://mdeast.news/ar/2023/02/21/
19. محسن محمد صالح، "صفقة القرن ..هل ستمر؟"، مركز الزيتونة للدراسات، 2018، https://www.alzaytouna.net/2018/01/25
20. محمد المنشاوي، لماذا لم يطالب بايدن بوقف إطلاق النار في غزة؟، الجزيرة، 2023، https://www.aljazeera.net/politics/2023/10/14
21. محمد خيري، العقوبات الأمريكية على إيران بين الاتفاق النووي وإدارة ترامب، المنتدى العربي لتحليل السياسات الإيرانية، 4 نوفمبر 2018، https://afaip.com/

22. محمد فايز فرحات، الانسحاب الأمريكي من الشراكة عبر المحيط الهادئ.. أفوال العولمة الغربية؟، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، كانون الثاني 2018، https://acpss.ahram.org.eg/News/16520.aspx
23. مرفت زكريا، قبل الصفقة: تداعيات العقوبات الأمريكية على إيران، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2022، https://acpss.ahram.org.eg/News/17405.aspx
24. مصطفى جابر العلواني، العقوبات الأمريكية وأثرها على: فاعلية الدور الإيراني في المنطقة وفي مستقبل النظام الدولي، رؤيا للبحوث والدراسات، 20 سبتمبر 2018، https://ruyaa.cc/Page/8734/
25. ناجي خليفة الدهان، إيران وأمريكا وإسرائيل تاريخ طويل من الحروب الكلامية والتفاهمات العملية، موقع رسالة بوست، 12 يناير 2021، https://resalapost.com/2021/01/12

ثامناً: المصادر الاجنبية

A – Books

1. Alex mintz, karl derouen, undersstanding foreign policy decision making, cambridge university press, 2010.
2. Arend, A . C . , Beck ,R .J , intrrnational Law and the Use of force: Beyond the UN char her paradigm, London: Routledge, 1995.
3. Charron, Andrea.UN sanctions and conflict: responding to peace and security threats, Routledge, 2012.
4. Christopher Daase and Stefan Kroll Hrsg, Angriff auf die liberale Weltordnung: Die amerikanische Auben- und Sicherheitspolitik unter Donald Trump, Springer VS, Germany , 2019.
5. David M. Malone, The International struggle over iraq: politics in the UN security council 1980- 2005, oxford university press, united state, 2006.
6. Eric A.Nordliger, lsolationism Reconfigured, American Foreign policy for a New Century, Princeton University Press, 1995.
7. George C. Lovewine, Outsourcing the Global War on Terrorism: private military companies and american intervention in iraq and afghanistan, palgrave macmillan, 1st edition,United state, 2014.
8. Kandoch, Boris, the Limits of economic Sanction under international law, the case of Iraq International peace Keeping, 2001.
9. Kern alexanderb, economic sanctions law and public policy, first published 2009 by palgrave Macmillan.

10. masahiko asada, economic sanctions in intmrnational law and pfactice, first published 2020 by Routledge.
11. Nikolay anguelov, economic sanctlons vs soft powep, first published in 2015 by palcrve macmila, first edition, 2015.
12. Robert Einhorn, Richard Nephew, Constraining Iran's Future nuclear Capabilities, the Brookings Institution, Washington, 2019.
13. robert eyler, economic sanctions, international policy and political economy at work, publisher palgrave macmilan, first edition, 2007.
14. vera Gowlland-Debbas, National Implementation of United Nations Sanctions, MARTINUS NIJHOFF PUBLISHER, Leide, 2004.
15. WHITE Nigel D, The Law of International Organi zations, Juris, publishing, New York, 2nd Edition, 2005.

B - lehers and theses:

1. Bilel Kriaa, Trum's Legacy in Middle East: Strategic Shift and the Geopolitics of American Foreign Policy in the Region, Master Thesis, Portland State University- Faculty of Political Science, 2021.
2. Boulemia Aymen and Rafraf Sohieb, Economic Sanctions an American Foreign policy lnstrument The Case of Iraq, master thesis, University of 8 mai 1945/ Guelma, faculty of letters and languages, 2019.
3. Kaleb Mazurek, Kissingerism and Iranian-American Relation: Prospects for Reconciliation and the Establishment of a New Order, Doctoral thesis, Macalester College- International Studies Department, 2018.
4. Kayuki Nakahara, Educational Exchange Under Economic Sanction-the Case of US Cuba, master thesis, Graduate School of Public Policy, The University of Tokyo, japan, May 2019.
5. Narges Beheshti Shahneshin, the Study of Rial-dollar Exchange Rate Behaviour in the Shadow of Sanctions, Master Thesis, University Politecnico Ditorino, Department of Management and Production Engineering, 2021- 2022.
6. Nivine Kazan, The Evolution of US Policy towards Iran and the Iranian Nuclear Program, Master Thesis, Lebanese American University- School of Arts and Sciences, May 2021.
7. Sabrina pastorkova, foreign policy of trump's administration: withdrawal from the paris accord through the lens of two-level game

theory, diploma thesis, charles university, faculty of social sciences, institte of political studies, 2019.

C – periodicals:

1. Ali Mohammadian and Reza Farazmandfal, An Analysis of Iran's Strategies for United States of America's Withdrawal from the Joint Comprehensive Plan of Action (JCPOA), Middle East Policai Review, Vol (5), No (3- 4), 4 October 2016.
2. Amanj Ali Othman, the Policy of Containing Iran by the Administration of Donald Trump (2017- 2021), Torun International Studies, Vol 1, No 18, 2023.
3. Anna Segll, Economic Sanctions: Legal and policy Constraints, International Review of the Red Cross, No 836, 31 December 1999, Geneva.
4. Annpurna Nautiyal, US policies in the post-cold war era: An Indian perspective, Institute for defence studies and Analyses, Vol.28, No.1, jan- mar 2004.
5. Aref Bani Hamad, The Future Of Nuclear Negotiations With Iran (2015 – 2023), Journal of Namibian Studies, Issn: 2197 -5523, Yarmook University, Irbid – Jordan, 2023.
6. Arif Khan and Nargis Zaman, Trump Policy Towards Iran: Challenges and Implications, Pakistan Journal of Humanities and Social Science Research, Volume 1, Issue 1, Jume 2018.
7. Ayman Saleh Albarasneh and Dania Koleilat Khatib, The US policy of Containing Iran - from Obama to Trump 2009 - 2018, Magazine Global Affairs, Vol 5, Nos 4- 5, 2019.
8. Daniel C.K. Chow, Ian Sheldon, William McGuire, How the United States Withdrawal From the Trans-Pacific Partnership Benefits China, University of Pennsylvania Journal of Law & Public Affairs, No 1, Vol 4, 2018.
9. David Jalilvand, Dual Pressures on Iran: US Sanctions amid the Coronavirus Pandemic, Heinrich Boll Stiftung Democracy, Volume 56, March 2021.
10. Elenal Ianchovichina, Shantayanan Devarajan, Csilla Lakatos, Lifting Economic Sanctions on Iran Global Effects and Strategic Responses,World Bank Policy Research Working paper, Number 7549, February 2016.

11. Emirhan Kaya, United States- Iran Relations: The Trump Impact, Kirklareli University Journal of the Faculty of Economics and Administrative Sciences, Volume 12, Issue 2, September 2023.
12. Fatma Nil Doner, Trump's Wisdom for the International Political Economy: A Way to Collective Carnage?, PERCEPTIONS, Number 1, 2019.
13. Jack Thompson, Trump's Middie East Policy, Center for Security Studies (CSS), ETH Zurich, No 233, October 2018.
14. Jacqueline Mazza, The US-Mexico Border and Mexican Migration to the United States: A 21st Century Review, SAIS Review of International Affairs, Johns Hopkins University, Volume 37, Number 2, Summer-Fall 2017.
15. Jana Ilieva, Aleksandar Dashtevski, and filip kokotovic. 2018 Economic sanctions in international Law, UVNS JOURNAL of Economics, (2) , 2018.
16. John J. Forrer and Kathleen Harrington, The Trump Administration's Use Of Tariff as Economic Sanctions, Cesifo Forum, Volume 20, December 2019.
17. Jonny Hall, Donald Trump's Populist Foreign Policy rhetoric, Political Studies Association, Vol 41, London, 2021.
18. Mohamad Amine El Khalfi, Agreement on the Joint Comprehensive Plan of Action (Jcpoa) Between Iran and the United States, Jurnal Pembaharuan Hukum, Volume 7, Number 2, August 2020.
19. Muhammad Nadeem Mirza And Others, The Iranian Nuclear Programme: Dynamics of Joint Comprehensive Plan of Action (JCPOA), American Unisolationism and European Apprehensions, journal of European Studies, No(1), Vol(38), 20 Jan 2022.
20. Nikolay A. Kozhanov, Iran's Economy under Sanctions: Two Levels of Impact, Russia in Global Affairs, Vol 20, No 4, December 2022.
21. Relief and Rehabilitation Net Work, The Impact of the Economic Sanctions on health and well being, paper .no .31, November 1999.
22. Robert D Blackwill: Trump's Foreign Policies Are B etter Than Tgey Seem, Council Report, No 84, April 2019
23. Seung Whan Choi and patrick james, Why does the United States Intervene Abroad, journal of Conflict Resolution, Vol 5, 2016.

24. Sevgi Balkan- Sahin, Tracing Discursive Strategies to Understand the U.S. Withdrawal From the Iranian Nuclear Deal, Journal of International Relations, Vol 17, No 66, 2020.
25. Shazia Naveed and Others, Donald Trump's regime change policy and the Iinkage of Iranian Protests 2022, Journal of Xi'an Shiyou University, Volume 19, Issue 7, Juiy 2023.
26. Stephen V. Iglsias, The Legality of the Helms-Burton Act under NAFA: An Anaysis of the Arguments the United States Canada and Mexico May Present to a Chapter 20 Dispute Resolution Panel, NAFTA: Law and Business Review of the Americas, Volume 3, Number 2, Spring 1997.
27. Subhendu Bhattacharya, the Multitude of Trouble Stifed Economic Prospect and Social Wellbeing in Iran, International Journal of Research in Engineering Science and Management, Volume 4, Issue 12, December 2021.
28. Zhaohui Wang, Understanding Trump's Trade Policy With China: Internationail Pressures Meet Domestic Politics, Inha Journal of Internationl Studies, No 3, December 2019.
29. Kimberley Anne Nazareth, Trump's Policy Towards Iran, The Journol of Internationl Issues, Vol 23, No 2, Published By Kapur Surya Foundation, Summer 2019.

D – Scientific papers:

1. Allan l. Mendelowitz, Economic sanctlons Effectiveness as Tools of Foreign Policy, Report to the Chairman Committee Foreign Relations U.S. Senate, 19 February 1992.
2. Beatrix Immenkamp, Future of the Iran nuclear deal: How much can US pressure isolate Iran?, EPRS/ European Parliamentary Research Service, May 2018.
3. Carlo Andrea Bollino, Brian Efird, Fakhri Hasanov, and Emre Hatipoglu, Iran Sanctions: Implications for the Oil Market, King Abdullah Petroleum Studies and Research Center, May 2019.
4. Chad p. Bown and Melina Kolb, Trump's Trade War Timeline: An UP-to-Date Guide, Piie Peterson Institute For International Economics, December 31, 2023.
5. Daniel Fried, US Sanctions Policy: the trump Administration's Record and Recommendations For the Next Administration, Atlantic council Geoeconomics Center, November 2020.

6. David Jalilvand and Achim Vogt, A Return To Diplomacy: The Iran Nuclear Deal and a Democratic White House, Friedrich Ebert Stiftung, October 2020.
7. David Mortlock and Briian O'toole, US Sanctions: Using a Coercive Economic and Financial Tool Effectively, Atlantic Council Global Business & Economics program, November 2018.
8. David Mortlock, Trump's Jcpoa Withdrawal two Years on: Maximum Pressure, Minimum Outcomes, Atlantic Council Global Business Economics Program, May 2020.
9. David Ramin Jalilvand, Back to Square One? Iranian Energy after the Re-Imposition of US Sanctions, the Oxford Institute for Energy Studies, March 2019.
10. Ethan Kessler, Working paper; How Economic Sanctions Are Used in U.S. Foreign Policy Chicago Counil on Global Affairs, 2022.
11. Fabian Novak, Sandra Namihas, Donald Trump's Foreign Policy and Its Impactn on Latin America, Instituto de Estudios Internacionales(IDE), Pontificia Universidad Catoliic del peru, November 2018.
12. Giovanni Grevi, trump's america: the ordinary superpower, european policy cenire, discussion paper, 13 june 2017.
13. IIan Goildenberg, Elisa Catalano Ewers, and Kaleigh Thomas, Reengaging Iran, Center for a New American Security, August 2020.
14. Ilan Goldenberg, Jessica Schwed, and Kaleigh Thomas, In Dire Straits? Implications of US-Iran Tensions for the Global Oil Markel, Columbia Center on Global Energy Policy, November 2019.
15. Iran's economy Mudding through scorched earth, Atradius Economic Research, Sptember 2019.
16. Kartik Bommakanti, China: From Trade to Security in Asia Catching the Dragon by its Tail, How Donaid Trump has changed the world, Editor: Harsh V. Pant, Observer Research Foundation, India-Newdeihi, November 2020.
17. Kenneth Katzman, Kathleen j. Mclnnis, Clayton Thomas, U.S.-Iran Conflict and Implications for U.S. Policy, Institute Congressional Research Service, 8 May 2020. Laurence Nardon and Mathilde Velliet, The US-China Trade War What Isthe Outcome after the Trump Presidency?, Policy Center For the New South, November 2020.
18. Laura von Daniels, Economy and National Security US Foreign Economic Policy under Trump ang Biden, German Institute for International and Security Affairs, Berlin, June 2023.

19. Maarten smeets, Can economic sanctions be effective?, Worksheet in World trade organization Economic research and statistics division, 15 march 2018.
20. Maryam Hemmati, Saleh S. Tabrizy, Yashar Tarverdi, Inflation in Iran: An Empirical Assessment of the Key Determinants, Banking Research Institute, February 2023.
21. Michael Mcfaul and other, A win- win U.S.strategy for Dealing With Iran, the Washington Quarteriy, Winter 2006 – 2007.
22. Mohammmed Cherkaoui, Trump's Withdrawal From the Iran Nuclear Deal: Security or Economics, Al jazeera Centre for Studies, 10 may 2018.
23. Mark Duggan, Economic policy in a Biden admin stration, Stanford Instiutd for Economic policy Research, December 2022.
24. Murat Aslan, Kursad Aslan, Yasir Rashid, Economic and Socioeconomic Consequences of US Sanctions on Iran, Center for Iranian Studies in Ankara, March 2020.
25. ORAKHEL ASHVILI Aiexander, final Report, Legal Aspects of Global and Regional International Security The Institutional Background, May 2000, NATO/EAPC Research fellow ships Programme.
26. Outlaw Regime; A chrnicle of Iran's Destructive Activities, Iran Action Group U.S Department of State, 2020.
27. Paul K. Kerr, Iran's Nuclear Program: Tehran's Compliance With International Obligations, Report in Congressional Research Service, 27 November 2023.
28. Phillip Brown, Oil Market Effects From U.S. Economic Sanctions: Iran, Russia, Venezuela, Congressional Research Institute, 5 February 2020.
29. Ramin Jahanbegloo, The Obama Administration and Iran: Towards a Constructive Dialogue, Working Paper No. 43, The Centre For International Governance Innovation, June 2009.
30. the Aarshi Tirkey, Multilateralism: Ground Zero of American Retreat, How Donaid Trump has changed world, Editor: Harsh V. Pant, Observer Research Foundation,India- Newdeihi, November 2020.
31. Ville Sinkkonen, Sanctions and US Foreign Policy in the Trump era A Pereect Storm, Finnish Institute of International Affairs, September 2019.

E - Internet:

1. Aaron Blake, Donald Trum's full inauguration speech, annotated, The Washingtonpost, 20.1,2017, at: https://www.washingtonpost.com/news/the-fix/wp/2017/01/20/donald-trumps-full-inauguration-speech-transcript-annotated/
2. Adil Al-Salmi, Scenarios in Iran in 2024: Regional Openness to Confront Sanctions, Asharq Al-Awsat, December 2023, at: https://english.aawsat.com/features/4753471-scenarios-iran-2024-regional-openness-confront-sanctions
3. Amir Paivar, Nuclear deal: Is Iran's economy better off now?, BBC Website, 4 May 2018, at: https://www.bbc.com/news/world-middle-east-43975498
4. Catherine Thorbecke, A Iook at Trump's Econmic Iegacy, January 20, 2021, at: https://abcnews.go.com/Business/trumps-economic-legacy/story?id=74760051
5. Cristina Rivero, How marketing helped Donald Trump Win the 2016 electio, the Washington post, Nov. 17, 2016, Retrieved from, at: https://www.washingtonpost.com/graphics/politics/2016-election/trump-campaign-marketing/
6. Daphne Psaledakis, What are USsanctions on Iran? How can Washington impose more, Reuters, 16 April 2024, at: https://www.reuters.com/world/what-are-us-sanctions-iran-how-can-washington-impose-more-2024-04-16/
7. Economist In Iran Says Big Chunk of Crisis Due To US Sanctions, Iran International Newsroom, 26/2/2023, at: https://www.iranintl.com/en/202302265527
8. Elena Chachko, Trump Withdraws From the Iran Nuclear Agreement: What Comes Next, The Lawfare Institute in Cooperation With BROOKINGS, 8 may 2018, at: https://www.lawfaremedia.org/article/trump-withdraws-iran-nuclear-agreement-what-comes-next
9. Gov.UK, Joint Comprehensive Plan of Action on Iran: Foreign ministers joint statement, Published 9 May 2019, https://www.gov.uk/government/news/joint-statement-on-the-joint-comprehensive-plan-of-action-jcpoa

10. Henry Rome, Iran's Currency Collapse May Not Lead to Diplomatic Desperation, Washington Institute for Near East Policy, 7 Mar 2023, at: https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/irans-currency-collapse-may-not-lead-diplomatic-desperation
11. Henry Rome, Sanctions 3: Iran's Economy in 2020, United States Institute of Peace, 16 December 2020, at: https://iranprimer.usip.org/blog/2020/dec/16/irans-economy-2020
12. "How D onald Trump Used Social Media to Become the 45th President of the U.S.", Serp Logic, 24/2/2017, at: https://en.wikipedia.org/wiki/Social.
13. How George Floyd Died, and What Happened Next, The New York Times, July 29, 2022, at: https://www.nytimes.com/article/george-floyd.html
14. Iran’s Economic Woes Run Deeper Than Sanctions Economist Says, Iran International, Tuesday, 03/26/2024, at: https://www.iranintl.com/en/202403252126
15. Iranian Currency Lost more than 90% of its Value over a Decade, Iran Wire, 30 march 2023, at: https://iranwire.com/en/economy/115103-iranian-currency-lost-more-than-90-of-its-value-over-a-decade/#google-vignette
16. Jacob Magid, Israel Pushing US to Keep Trump sanctions on Iran even if nuke deal resurrected, the Times of Israel, 8 July 2021, at: https://www.timesofisrael.com/israel-pushing-us-to-keep-trump-sanctions-on-iran-even-if-nuke-deal-resurrected/
17. Jeanna Smialek, Jim Tankersley & Jack Ewing, "Global Economic Growth is Already Slowing: The U.S. Trade War is Making it Worse," The New York Times, 18/6/219, at: https://www.nytimes.com/2019/06/18/
18. Jeanna Smialek, Jim Tankersley and Jack Ewing, Global Economic Growth Is Already Slowing. The U.S. Trade War Is Making It Worse, The New York Times, June 18, 2019, at: https://www.nytimes.com/2019/06/18/business/economy/global-economy-trade-war.htm.
19. Jonathan masters: what Are Economic sanctions?, Council on foreign Relations, August (12), 2019, the date of entry to the site 19 / 1 / 2022, is avilable at the following link: https://www.cfr.org/backgrounder/

20. Julian E. Barnes and Helene Cooper, Trump Discussed Pulling U.S From NATO, Aides say Amid New Concerns over Russia, 14 Jan 2019, at: https://www.nytimes.com/2019/01/14/us/politics/nato-president-trump.html
21. Karen Grigsby Bates, Is Trump Really That Racist ?, 21 October 2020, at: https://www.npr.org/2020/10/19/925385389/is-trump-really-that-racist
22. Klara Kostalova, Secet execution of Wrestler Navid Afkari, Czech centre for Human Rights and Democracy, March 2021, https://www.humanrightscentre.org/blog/secret-execution-wrestler-navid-afkari
23. Mariam Khan, Donald Trump Nationl Security Adviser Mike Flynn Has Called Islam'a Cancer, 18 November 2016, at: https://abcnews.go.com/Politics/donald-trump-national-security-adviser-mike-flynn-called/story?id=43575658
24. Mark Landler, Trump Abandons Iran Nuclear Deal He Long Scorned, The New york Times, 8 may 2018, at: https://www.nytimes.com/2018/05/08/world/middleeast/trump-iran-nuclear-deal.html
25. Matthew Lee, Trump Wields sanctions hammer; experts wonder to what end, Associated Press, 18 Aug 2019, at: https://www.pbs.org/newshour/politics/trump-wields-sanctions-hammer-experts-wonder-to-what-end.
26. Max Fisher, What is Trump's Iran Strategy ? Few Seem to Know, the New Hork Times, 6 Jan 2020, at: https://www.nytimes.com/2020/01/06/world/middleeast/trump-iran-soleimani-strategy.html
27. Maziar Motamedi, Iran's economy reveals power and limits of US sanctios, ALJAZEERA, 2 Feb 2022, at: https://www.aljazeera.com/economy/2022/2/2/irans-economy-reveals-power-and-limits-of-us-sanctions
28. michel rossignol, i arme economiaae dahs le noavel ordre mondial, bibliotheaae du parlement, canada, octobre 1993, at: https://publications.gc.ca/Collection-R/LoPBdP/BP/bp346-f.htm
29. Mohammad Reza Farzanegan, What are the big economic challenges facing the government in Iran?, Economics Observatory, Mar 2023,

at: https://www.economicsobservatory.com/what-are-the-big-economic-challenges-facing-the-government-in-iran

30. North American Free Trade Agreement (NAFTA), at: https://www.trade.gov/north-american-free-trade-agreement-nafta
31. Peter Harrell, Trump's Use of Sanctions Is Nothing Like Obama's, CNAS, october 2019, at: https://foreignpolicy.com/2019/10/05.
32. Richard N. Haass, Economic Sanctions: Too Much of a Bad Thing, Research published in the Brookings lnstitution, 1 june 1998, at: https://www.brookings.edu.
33. Saeed Ghasseminejad, Richard Goldberg, the Impact of Sanctions two Years After U.S. Withdrawal From the Nuclear Deal, Foundation fof Defense of Democracies, May 2020, at: https://www.fdd.org/analysis/2020/05/06/sanctions-impact-two-years-after-jcpoa-withdrawal/
34. Sarah Harvard, "Trump Impeachment: Democrats Lhan Omar and Rashida Tlaib Sign Pledge to Oust President", Independent, 27/2/2019, at: https://www.independent.co.uk/news/world/americas/us-politics/impeach-trump-pledge-rashida-tlaib-ilhan-omar-a8798596.html
35. Shang— Jin Wei, How to Avoid a US-China Trade War, Project Syndicate, 23/3/2018, at: https://www.project-syndicate.org/commentary/trump-china-avoiding-trade-war-by-shang-jin-wei-2018-03.
36. Sherman Robinson, Withdrawing From NAFTA Would Hit 187.000 US Exporting Jobs, Mostly in Heartland, February 14, 2018, at: https://www.piie.com/blogs/trade-and-investment-policy-watch/withdrawing-nafta-would-hit-187000-us-exporting-jobs-mostly
37. Tariffs: Donald Trump's Weapon of Choice, TRT World, 31/5/2019, at: https://www.trtworld.com/americas/tariffs-donald-trump-s-weapon-of-choice-27161
38. Trump Says Huawei Could be part of Trade Deal, BBC News, 24/5/2019, at: https://www.bbc.com/news/business-48392021.
39. US held secret talks with Iran Over Red Ses attacks, 14 march 2024, at: https://www.ft.com/content/89b01990-7657-45ea-baaa-1f214b40f1cb

40. US sanctions under Trump: A legacy that could box in Bidn?, ALJAZEERA, 21 Jan 2021, at: https://www.aljazeera.com/news/2021/1/21/us-santions-under-trump-all-you-need-to-know

Abstract

The imposition of economic sanctions is a method widely known and accepted by countries and international organizations that allows one country to influence the policies of another country, and this tool is used to avoid military conflicts and at the same time force enemy states to act in a certain way, and since the seventies economic sanctions have played an increasingly prominent role in international politics, and countries have used economic sanctions more frequently to achieve a variety of foreign policy goals. Economic sanctions have become one of the most preferred tools governments have to respond to foreign policy challenges.

In the current century, the use of economic sanctions by great powers, especially the United States, has become regular and aggressive, as the United States imposes sanctions and economic embargoes on countries and groups that do not follow the standards it designed with regard to the manufacture of nuclear weapons and technology and the resolution of international conflicts, and the United States can impose sanctions on an entire country or specific individuals or entities within the state as a means to achieve political, economic or security goals.

Under the administration of US President (Donald Trump), US foreign policy has witnessed significant changes and was characterized by some prominent features during his term from 2017 to 2021, as the Trump administration adopted a policy of repeatedly imposing economic sanctions on several countries and entities, and one of the most important examples, President (Trump) imposed economic sanctions towards Iran, after the relationship between the administration of former President (Donald Trump) and Iran was tense and fraught with tensions and conflicts. In 2018, (Trump) withdrew from the nuclear agreement concluded by the United States with Iran and other countries, and reimposed economic sanctions on Iran, and tensions between the two countries escalated due to many issues, the most

important of which are Iran's nuclear program and Iran's interventions in the region, and its support for militias and armed groups, and finally, it is possible that US sanctions on Iran will continue in the post (Trump) period due to political tensions between the two countries and the lack of a new agreement on Iran's nuclear program. Or sanctions may be gradually eased if negotiations between the two countries progress.

Republic of Iraq

Ministry of Higher Education

and Scientific research

University of Anbar

College of Law and Political Sciences

Department of Political Sciences

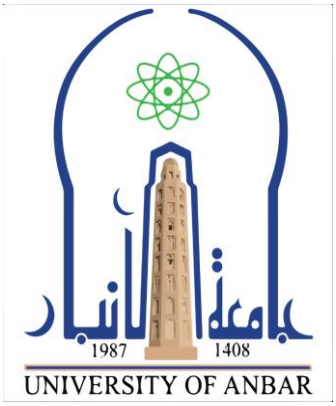

Economic Sanctions in U.S. Foreign Policy After 2016

Master Thesis submitted to
The Council of the College of Law and political science at the University of Anbar, which is part of the requirements for obtaining a master degree in Political Sciences - International Studies

Submitted by:

Mohammed Jumaah Hameed

Supervised by:

Assist. Prof. Dr.

Mohanad Hameed Mahidi

1445 2024